GLOBAL INITIATIVE
AGAINST TRANSNATIONAL ORGANIZED CRIME

مؤشر الجريمة المنظمة العالمي

2021

GLOBAL INITIATIVE
AGAINST TRANSNATIONAL ORGANIZED CRIME

مؤشر الجريمة المنظمة العالمي

2021

المحتويات

مقدمة: نبذة عن مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 4

1 . نظرة عامة: قياس الاقتصاد العالمي غير المشروع 6
الاقتصاد العالمي غير المشروع في عام 2020: عام الاضطرابات 7
النتائج الرئيسية 12

2 . نبذة عن المؤشر 20
تكوين المؤشر 22

3 . المنهجية 26
النموذج 27
عملية التصنيف بالدرجات في المؤشر 28
القيود 31

4 . نظرة عامة شاملة وتحليل عالمي 32
السياق الوطني والإقليمي والقاري 33
الإجرام 36
الصمود 44

5 . لمحات عامة ونتائج قارية 50
الرؤى الإقليمية 51
آسيا 58
إفريقيا 64
الأمريكتان 72
أوروبا 80
أوقيانوسيا 88

6 . تصنيفات أوجه الضعف: تفسير العلاقة بين الإجرام والصمود 94
معدل إجرام منخفض - قدرة عالية على الصمود 98
معدل إجرام منخفض - قدرة منخفضة على الصمود 100
معدل إجرام مرتفع - قدرة عالية على الصمود 102
معدل إجرام مرتفع - قدرة منخفضة على الصمود 104

7 . الإجرام والأسواق والجهات الفاعلة والصمود: فهم العلاقات 108
العلاقة معقدة بين الإجرام والصمود 109
تقارب الجرائم 112
من يفعل ماذا؟ 114
مطلوب استجابة متعددة الأوجه 115

8 . القابلية للتأثر بالجريمة المنظمة ودوافع الصمود 116
أوجه الضعف الاقتصادية والجغرافية والسياسية 117
الديمقراطية، التنمية، الهشاشة، الفساد 123

9 . الآثار 128

10 . موقع ويب مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 132

الملحق 1: تفسير النتائج - الاعتبارات 138
توافر المعلومات 139
التنوع في مكونات المؤشر 139
القيود 140

الملحق 2: التعريفات 142
تعريف الجريمة المنظمة 143
تعريفات السوق الإجرامية 144
تعريفات الجهة الفاعلة الإجرامية 146
تعريفات مؤشرات الصمود 146

الملحق 3: جداول التصنيف 150

ملحوظات 180

الإقرارات 184

مقدمة

نبذة عن مؤشر الجريمة المنظمة العالمي

مؤشر الجريمة المنظمة العالمي هو الأداة الأولى من نوعها المصممة خصيصًا لتقييم مستويات الجريمة المنظمة والقدرة على الصمود في وجه النشاط الإجرامي المنظم. ويضم في ترتيباته جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - 193 دولة.

إن النتائج، المستمدة من مجموعة بيانات شاملة مستنيرة من قبل خبراء في جميع أنحاء العالم، ترسم صورة مقلقة عن مدى انتشار الجريمة المنظمة وحجمها وتأثيرها. وهي صورة واقعية أيضًا، فعلى سبيل المثال، ما يقرب من 80% من سكان العالم يعيشون اليوم في دول ذات مستويات عالية من الإجرام. ومن المثير للقلق أيضًا أن استغلال الأشخاص، في شكل الإتجار بالبشر، أصبح يمثل الاقتصاد الإجرامي الأكثر انتشارًا في العالم - وهو تطور بمثابة تذكير مُفزع بالأثر اللاإنساني للجريمة المنظمة. وفي الوقت نفسه، يسلط المؤشر الضوء على كيف أن تورط الدولة في الإجرام أصبح ظاهرة متجذرة بعمق في جميع أنحاء العالم: فمسؤولو الدولة والشبكات الزبائنية التي لها نفوذ على سلطات الدولة هم الآن أكثر الوسطاء المهيمنين للجريمة المنظمة، وليس قادة المجموعات الاحتكارية أو زعماء المافيا، وهو ما لا يمكن لأحد التفكير في غفرانه. وهذه ليست سوى أمثلة قليلة بارزة لنتائج هذا المؤشر.

يقدم هذا التقرير مؤشر الجريمة المنظمة العالمي ويحدد النتائج والآثار المترتبة على بيانات عام 2020، وهو العام الذي بدأت فيه جائحة جديدة تجتاح العالم. وبالطبع، الجريمة المنظمة ليست ظاهرة جديدة، لكنها أصبحت الآن قضية أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. فقد انتشرت الشبكات الإجرامية وتأثيرها في جميع أنحاء العالم في العقدين الماضيين، مدفوعة بالقوى الجغرافية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية. ويوضح التحليل الوارد في هذا التقرير بشكل قاطع أن الجريمة المنظمة هي أخطر تهديد للأمن البشري والتنمية والعدالة في العالم اليوم.

كأداة تحليلية فريدة تعتمد على البيانات، يوفر المؤشر التقييم الأكثر شمولاً حتى الآن لانتشار الأسواق الإجرامية، وديناميكيات الجهات الإجرامية، وفعالية الدول في إنشاء آليات الدفاع والاستجابات اللازمة لضمان الصمود العملي في وجه الجريمة المنظمة. وتستند مقاييس المؤشر إلى ثلاثة أجزاء مكونة هي: نطاق أسواق إجرامية محددة وحجمها وتأثيرها؛ وهيكل الجهات الإجرامية وتأثيرها؛ ومدى فعالية تدابير الصمود لدى الدول - التي تمثل الأجسام المضادة التي تحمي من تهديد الجريمة المنظمة. وتُستخدَم هذه المجالات الثلاثة لتعيين درجة الإجرام ودرجة الصمود لكل دولة باستخدام مقياس من 1 إلى 10. ومع ذلك، تسمح البيانات الثرية للمُستخدِمين بالقيام بأكثر من مجرد مقارنة الترتيبات، مثل فحص المؤشرات التي تؤثر على درجة الإجرام ودرجة الصمود لدى أي دولة عن كثب. ويوضح كذلك أنماط واتجاهات الإجرام والقدرة على الصمود التي تدفع إلى إجراء تحقيقات وتحليلات أعمق. لذلك، يسمح المؤشر بإجراء تقييم دقيق للإجرام في الدول، إلى جانب مكامن الصمود المؤسسية وغير الحكومية.

هذا هو التكرار الأول للمؤشر العالمي. وسيُحدَث كل عامين، مما يوفر قياسًا وتحليلًا طوليين لتتبع الإجرام والصمود بمرور الوقت. ولذلك، فهو يهدف إلى توفير تقييمًا أساسيًا عالميًا، بقصد أن يصبح موردًا متسقًا وشاملًا يضع في سياقه ديناميات الجريمة المنظمة المتطورة ويفسرها. وتشير نتائج المؤشر إلى عدد من الآثار المترتبة التي ستسهم في وضع سياسات أفضل وإنشاء استجابات فعالة ومنهجية للجريمة المنظمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. باختصار، تشمل هذه البدائل الضرورية ما يلي:

- يجب الإقرار بحجم المشكلة قبل أن يمكن معالجتها بفعالية.
- الجريمة المنظمة هي ظاهرة عابرة للحدود الوطنية حقًا.
- إنهاء إفلات الجهات الفاعلة التابعة للدولة من العقاب سيعزز من الصمود العالمي في مواجهة الإجرام.
- الاستمرار في تعزيز الديمقراطية، خاصة في الدول الهشة، استجابة قابلة للتطبيق ومفيدة.
- العمل من أجل السلام أمر حاسم في الحد من فرص ازدهار الإجرام.

مارك شو
مدير المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة
المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

القسم 1

نظرة عامة

قياس الاقتصاد العالمي غير المشروع

الاقتصاد العالمي غير المشروع في عام 2020: عام الاضطرابات

أسهم عام 2020 في تشكيل الجريمة المنظمة بعدة طرق مختلفة. فقد ألقت جائحة كوفيد-19 بالعالم في حالة من الفوضى. فقد تابعنا، من حدود منازلنا وأمام شاشاتنا، انتشار الفيروس من قارة إلى أخرى، وتزايد أعداد الحالات، وارتفاع عدد الوفيات إلى ما يقرب من 2 مليون في عام 2020 وحده. ولكن في الوقت الذي توقف فيه الاقتصاد العالمي المشروع في ظل عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على السفر، كان المجرمون يعملون على كيفية تجاوز هذه العقبات واستغلال هذا الوضع. وسرعان ما ظهرت فرص جديدة في التجارة غير المشروعة في معدات الحماية الشخصية، والأدوية المزيفة واللقاحات المغشوشة، وفي احتمالات الفساد فيما يتعلق بالمشتريات العامة.[1] وتفجر كذلك النشاط الإجرامي السيبراني، مستغلًا الملايين التي لا حصر لها والتي أُجبرت على استخدام الإنترنت للعمل والترفيه والتجارة. ووجد تجار المخدرات طرقًا جديدة لنقل بضائعهم المهربة، وإدخال بضائعهم غير المشروعة في شحنات الإمدادات الأساسية المتعلقة بالوباء التي تُبحر عبر الموانئ التي تعاني من نقص في الموظفين، في حين أن فقدان سبل العيش بسبب تدابير مكافحة العدوى أدى إلى زيادة قابلية بعض الأشخاص الأكثر ضعفاً في العالم للتأثر بالإتجار بالبشر وأشكال الاستغلال الأخرى. في وقت لاحق من العام، انهار سعر النفط، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض الطلب عليه. مما أدى ذلك إلى جعل السفن التي تحمل شحنات النفط عرضة للقرصنة.[2]

وبالرغم من سيطرة الوباء على عناوين الأخبار، إلا أنه لم يكن الحدث الوحيد في عام 2020 الذي كان له تأثير على الاقتصاد غير المشروع. فقد كان هذا العام بمثابة بداية لكثير من النواحي الأخرى. ففي بداية العام، كشفت السلطات النقاب عن عملية احتيال واسعة النطاق في مجال الإعانات، حيث تبين أن عشائر المافيا الصقلية اختلست ملايين اليوروات من الأموال المخصصة لقطاع الزراعة من الاتحاد الأوروبي، وهو ما يسلط الضوء على حدوث تقدم ملحوظ نحو الأنشطة المدرة للربح الأقل خطورة ولكن أكثر فائدة من قبل واحدة من أكثر الجماعات الإجرامية شهرة في العالم.[3]

في آسيا، تفاوض المسؤولون الأمريكيون على اتفاقية مع طالبان لإنهاء الحرب في أفغانستان - وهي صفقة انتقدها الكثيرون. وأثناء الانتهاء من هذا التقرير، أصبحت تداعيات تلك الصفقة واضحة، فقد استفادت طالبان من انسحاب القوات وفرضت سيطرتها على البلاد مرة أخرى. ومن المعروف أن طالبان متورطة في جني الإيرادات من تجارة الهيروين (فرض ضرائب على منتجي الأفيون)، ولكن يمكن القول إن الخطر الأكبر هو انعدام الأمن المتزايد الذي سينجم عن استعادة الجماعة للسلطة والحكم، مما قد يوفر فرصًا لجماعات الإتجار بالبشر لتعزيز عملياتهم في أكبر دولة منتجة لخشخاش الأفيون في العالم.

منذ مايو 2020، تردد صدى حركة Black Lives Matter (حياة السود مهمة) في جميع أنحاء العالم، مما أثار جدلاً حول قضايا السلطة والعرق وعدم المساواة، والعلاقة بين إنفاذ القانون والمجتمعات المهمشة. وتوفر هذه القضايا المجتمعية الأوسع نطاقًا أيضًا منظورًا إجراميًا يمكن من خلاله دراسة عمليات الاستجابة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ولا سيما عندما يكون هناك انفصال بين الشرطة والمواطنين، مما يجعل المجتمعات عرضة للجماعات الإجرامية ،[4] وفي البلدان التي تعاني من عنف العصابات.[5]

حدثت عدة تطورات في الدول الهشة ومناطق الصراع المعروفة بأنها محاور رئيسية في الاقتصاد العالمي غير المشروع. فعلى سبيل المثال، في أغسطس، تمت الإطاحة برئيس مالي، إبراهيم بوبكر كيتا، في انقلاب عسكري، لكن شبكات المحسوبية والظروف الهيكلية التي تسمح لمجموعة كاملة من الاقتصادات غير المشروعة بالازدهار في مالي ظلت على حالها، ويمكن القول إنها تعززت. كما عززت الأزمة السياسية المستمرة في فنزويلا في عام 2020 من قوة الجماعات الإجرامية الإقليمية، بما في ذلك تلك التي يُزعم أنها مرتبطة بالرئيس، ووسعت دور البلاد كمركز تجاري رئيسي للتدفقات غير المشروعة للأسلحة والأشخاص. كما أن عدم الاستقرار في فنزويلا قد يكون له تأثير مزعزع للاستقرار على الدول الهشة الأخرى في المنطقة. ويلقي هذا التقرير الضوء على العلاقات المتبادلة بين البلدان والمناطق الهشة، ومستويات الجريمة المنظمة لديها وقدرتها على الصمود. وكما نناقش لاحقًا، يعد إنهاء الصراع خطوة مهمة في التخفيف من آثار الجريمة المنظمة ومنعها في المقام الأول، ولكن بخلاف الحكومة السودانية المؤقتة والجماعات المتمردة التي توصلت إلى اتفاق سلام في أكتوبر بعد الإطاحة بالرئيس عمر البشير، لم يكن هناك الكثير من الأمثلة على حل النزاعات التي يمكن تذكرها في عام 2020.

برزت كذلك قضايا الجريمة البيئية إلى الواجهة في عام 2020. فقد أصبح الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية على وجه الخصوص مصدر قلق كبير بسبب النظرية القائلة بأن حيوانًا بريًا تم الاتجار به، ربما حيوان آكل النمل، كان هو الناقل للفيروس التاجي وهو ما جعل هذه الأنواع تتنقل إلى البشر. وفي الوقت نفسه، دمر قطع الأشجار غير المشروع مساحات شاسعة من غابات الأمازون المطيرة. وتشير البيانات الواردة في المؤشر إلى عدد من البلدان والمناطق التي تعتبر بؤرًا للجرائم البيئية العابرة للحدود الوطنية، مثل الإتجار بالحياة البرية وقطع الأشجار غير المشروع وتهريب الموارد الطبيعية.

لقد كان تورط الجهات الحكومية في الممارسات الفاسدة وغير القانونية واضحًا أيضًا في عام 2020، مما أدى إلى تسليط الضوء على أنواع الفساد المنهجي المتضمن في هياكل الدولة والمناصب السياسية العليا في جميع أنحاء العالم والتي تمكن وتغذي التدفقات العالمية غير المشروعة، بينما تقوض القدرة على الصمود. ومن نواحٍ عديدة، كان يُنظر إلى انفجار أغسطس في بيروت على أنه رمز للفساد العميق الجذور داخل جهاز الدولة اللبنانية المتحلل.

أكدت نتائج هذا التقرير بشكل قاطع على دور الجهات الحكومية بصفتها قوات موجهة للجريمة المنظمة من خلال تسهيل الاقتصادات غير المشروعة أو المشاركة فيها.

في البرازيل، تصاعدت الهجمات على السياسيين خلال الانتخابات البلدية في نوفمبر 2020. وفيما يتعلق بالمنافسة السياسية والجريمة المنظمة، نُسبت بعض عمليات القتل إلى ما يسمى بمجموعات الميليشيات - عصابات الجريمة المنظمة الأبرز في ريو دي جانيرو - وجماعات تهريب المخدرات.[6]

تم إعلان المكسيك، البلد الذي يعاني من العنف والجريمة المنظمة، أخطر دولة في العالم على الصحفيين، وذلك مع ارتفاع عدد جرائم القتل في عام 2020.[7] فقد ورد أن الصحفيين في المكسيك أكثر عرضة للقتل من أولئك الموجودين في مناطق الحرب.[8]

كانت هناك بعض الفتات الصغيرة من الأخبار السارة في عام 2020. ففي شهر يوليو، فككت وكالات إنفاذ القانون في أوروبا شبكة هاتف مشفرة تسمى EncroChat كانت تستخدمها الجهات الإجرامية على نطاق واسع، وهو ما أدى إلى اعتقال حوالي 800 فرد مبدئيًا ومصادرة كميات كبيرة من النقود والمخدرات والأسلحة. وبعد بضعة أشهر، تم تسريب وثائق تكشف عن المبالغ الفلكية لغسيل الأموال في النظام المالي العالمي - ما يسمى بملفات FinCEN - لتسليط الضوء على استخدام النظام المصرفي الدولي من قبل أعضاء الحكومات الأقلية والمجرمين في جميع أنحاء العالم. وفي ديسمبر 2020، صوتت لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة على إزالة القنب "الحشيش" من الجدول الرابع لاتفاقية عام 1961 الوحيدة للمخدرات.[9] وفي حين أنه من غير المحتمل أن يكون لهذه الخطوة أي تأثير مادي على الأسواق غير المشروعة، إلا أنها تمثل تحولًا في المواقف تجاه المادة، مما يمهد الطريق لمزيد من النقاش والإصلاح.

مع ذلك، يمكن القول إن المكاسب التي حققها مرتكبو الأنشطة الإجرامية كانت أكبر بكثير. فمن نواحٍ عديدة، استمر الاقتصاد العالمي غير المشروع ببساطة على طول المسار التصاعدي الذي اتبعه خلال العشرين عامًا الماضية، مما شكل تهديدًا متزايدًا للأمن والتنمية والعدالة - وهي ركائز الديمقراطية. وبالتالي، فإن الحوادث مثل تلك المذكورة أعلاه ليست مجرد أحداث سياسية اقتصادية معزولة، بل يمكن القول إنها جزء من نمط الأثر المدمر المستمر الذي تتركه الجريمة المنظمة في أعقابها.[10]

بالرغم من أن الوباء غيّر تصورنا للأشياء، وأثر على بعض جوانب سلاسل التوريد اللوجستية للجريمة المنظمة بشكلٍ أساسي، إلا أنه لم يتغير شيء كثيرًا في عام 2020. نعم، كان وباء كوفيد-19 تحولًا جديدًا، لكن يمكن القول إنه لا يختلف عن التحولات والاضطرابات الرئيسية الأخرى التي شعرت بها البشرية. وكما هو الحال مع الاضطرابات السابقة، تكيفت الجريمة المنظمة معه. لقد حدثت أزمات مثل الوباء في الماضي، وستحدث المزيد من الاضطرابات الرئيسية في المستقبل. إلا أن وباء كوفيد-19 سمح لنا برؤية القوانين الأساسية للجريمة المنظمة بشكل واضح، على خلفية جديدة مختلفة جذريًا - ربما أكثر من أي شيء آخر وأوضح لنا كذلك أفضل وسائل الاستجابة لذلك. فقد سلط الوباء الضوء على أوجه عدم المساواة ونقاط الضعف والمخاطر النظامية في جميع أنحاء العالم، لكنه أظهر لنا أيضًا الحاجة إلى التعاون العالمي. ويمكن قول الشيء نفسه عن الجريمة المنظمة - وهي ظاهرة عالمية تتطلب استجابة عالمية تعاونية حقًا.

تعد الجريمة المنظمة قاسمًا مشتركًا في العديد من التحديات المجتمعية الموضحة في هذا التقرير: عدم المساواة؛ النزاع؛ عدم الاستقرار السياسي؛ تغير المناخ؛ التكنولوجيا والأسواق المالية غير المنظمة؛ الفساد؛ والهجرة القسرية. ولكن بسبب طبيعتها السرية في الأساس، لا يُعرف سوى القليل عن كيفية عمل ديناميات الجريمة المنظمة في كل بلد، ناهيك عن تأثيرها عبر الحدود الوطنية. لذلك فإن فهم كيفية حدوث الجريمة وتغيرها هو الخطوة الأولى الحاسمة لصياغة أي استجابة عالمية ذات مغزى. لذلك من الضروري أن تكون قادرًا على قياسها، وهو الإجراء الذي يتيح لك العثور على القيمة الأساسية لهذا المؤشر، كأداة تحليلية.

وبالمثل، غالبًا ما تكون تدابير مكافحة الجريمة المنظمة غير كافية أو بطيئة جدًا لمواكبة تكتيكاتها سريعة التغير، وغالبًا ما تفتقر إلى الآليات المناسبة لتقييم فعاليتها. وهذا المؤشر العالمي للجريمة المنظمة الافتتاحي هو الخطوة الأولى نحو تصحيح هذا النقص من خلال توفير قاعدة الأدلة المصممة لتمكين الحكومات والممارسين من تقييم الأسواق غير المشروعة والجريمة المنظمة وقياسها وتصنيفها، والتفكير عالميًا بخصوص كيفية معالجتها. ويهدف كذلك إلى التعرف، إلى أقصى حد ممكن، على الديناميات الجنائية وردود الفعل التي تحدث وسط عالم يمر باضطرابات عميقة. وبهذه الطريقة، سيكون بإمكان التكرارات المستقبلية للمؤشر توفير المعلومات لتحليل الإجرام العالمي وتأثيره في السنوات القادمة.

الشكل 1-1

الأحداث العالمية البارزة في عام 2020 والتي شكلت الجريمة المنظمة

مجتمع جلوبال شيبرز | *الجريمة المنظمة*

يناير

7 اكتُشف فيروس كورونا المستجد

15 اعتقالات كوزا نوسترا التي تمت في عمليات احتيال واسعة النطاق في مجال الإعانات الزراعية في الاتحاد الأوروبي

31 خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي

فبراير

5 مجلس الشيوخ الأمريكي يبرئ دونالد ترامب في أول محاكمة لعزله بتهمة إساءة استخدام السلطة وعرقلة عمل الكونجرس

الرئيس البرازيلي بولسونارو يرسل مشروع قانون إلى الكونجرس من شأنه أن يفتح احتياطيات البلاد الأصلية في منطقة الأمازون أمام التعدين التجاري

24 متظاهرون مناهضون للحكومة يطوقون الشوارع الرئيسية في العاصمة بورت أو برنس لهايتي

29 الولايات المتحدة وطالبان توقعان اتفاقًا لإنهاء الحرب المستمرة منذ 18 عامًا في أفغانستان

مارس

11 منظمة الصحة العالمية تعلن تفشي جائحة كوفيد-19

18 انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ 17 عامًا وسط صدمة تفشي مرض كوفيد-19

أبريل

20 انخفاض سعر النفط الخام الأمريكي إلى ما دون الصفر للمرة الأولى في التاريخ بعد تراجع الاقتصاد العالمي

مايو

5 شنت الصين أولى عمليات التوغل في أراضي لاداخ الهندية

25 مقتل جورج فلويد على يد ضابط شرطة في مينيابوليس، الولايات المتحدة

يونيو

5 أعلنت المحكمة العليا في البرازيل حظر مداهمات الشرطة في *الأحياء الفقيرة* في ريو دي جانيرو في ظل جائحة كوفيد-19

29 تنشر الأمم المتحدة تقريرًا يدعو إلى التحقيق في الانتهاكات المرتكبة في سياق حرب الرئيس رودريغو دوتيرتي على المخدرات، والتي قُتل فيها عشرات الآلاف

30 تمرر الصين تشريعات أمنية مثيرة للجدل في هونغ كونغ بعد عام من المظاهرات المؤيدة للديمقراطية

يوليو

2 أعلنت وكالات إنفاذ القانون الأوروبية (بما في ذلك البريطانية والهولندية والفرنسية) عن تفكيك شبكة EncroChat، وهي خدمة مراسلة مشفرة يستخدمها المجرمون

أغسطس

4 انفجار في لبنان دمر ميناء بيروت، ومقتل 217 شخصًا وتشريد أكثر من 300000، مما أثار احتجاجات كبيرة مناهضة للحكومة

9 أعلن ألكسندر لوكاشينكو فوزه في الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها في بيلاروسيا، مما أثار احتجاجات حاشدة

سبتمبر

15 الإمارات العربية المتحدة والبحرين توقعان اتفاقيات إبراهيم، وهي صفقة برعاية الولايات المتحدة لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل

20 تم تسريب ملفات FinCEN، وكشفت عن رؤى حول غسيل الأموال المحتمل من خلال النظام المصرفي الدولي

21 إدارة ترامب تفرض عقوبات اقتصادية على إيران

27 اندلاع القتال بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم ناغورنو كاراباخ المتنازع عليه

28 بلغت حصيلة وفيات كوفيد-19 العالمية مليون شخص

أكتوبر

3 توقيع اتفاقية السلام بين الحكومة الانتقالية السودانية والحركات الثورية السودانية

نوفمبر

4 رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد يأمر بشن هجوم عسكري على القوات الإقليمية في تيغراي

9 فاز حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، حزب أونغ سان سو كي، في الانتخابات العامة في ميانمار، وهو نصر أعلن الجيش أنه "مزور"

ديسمبر

2 تصوت لجنة الأمم المتحدة للمخدرات على إزالة القنب "الحشيش" من الجدول الرابع للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961

6 فاز حزب الرئيس نيكولاس مادورو بالانتخابات التشريعية في فنزويلا التي قاطعتها جميع أحزاب المعارضة الرئيسية

النتائج الرئيسية

يسمح مؤشر الجريمة المنظمة العالمي للمُستخدِمين بتحليل مجموعة من المؤشرات ومقارنتها والمفاضلة بينها حسب البلد والمنطقة والقارة. وعند تجميع هذه المؤشرات، ظهرت العديد من النتائج الرئيسية التي سلطت الضوء على عدد الأشخاص المتضررين من الإجرام، وحجم الأسواق الإجرامية ومداها ومستويات الصمود الموجودة في البلدان التي تواجه تهديدات إجرامية.

النتيجة 1

يعيش أكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم في بلدان بها **مستويات عالية من الإجرام**، وفي بلدان **لديها قدرة منخفضة على الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة.**

من المعروف جيدًا أن للجريمة عواقب وخيمة على المتضررين منها، ولكن في كثير من الأماكن يظل التفكير في أن الجريمة محدودة في عدد قليل من المراكز الحضرية المتداعية في مختلف بؤر التوتر. ولكن كما يكشف المؤشر، فإن هذا بعيد كل البعد عن الواقع.
فالجريمة ليست مشكلة قلة: ففي تقييم كل بلد في جميع أنحاء العالم، وجدنا أن الغالبية العظمى من سكان العالم (79.2%) يعيشون في بلدان ذات مستويات عالية من الإجرام، وفي بلدان ذات قدرة منخفضة على الصمود (79.4%). وعلى الرغم من أن البلدان التي

تعاني من مشاكل إجرامية حادة بشكل خاص قد لا تكون بالضرورة هي نفسها تلك التي لديها مستويات منخفضة من الصمود، فإن هذا الهامش السكاني القوي يبرز انتشار الجريمة المنظمة في كل مكان والحاجة الملحة إلى تنفيذ تدابير لمكافحتها. وبينما تستهدف الجريمة المنظمة في كثير من الأحيان المجتمعات الأكثر عرضة للخطر، فإن تأثيرها يُزيد في نهاية المطاف من ضعف المجتمعات بشكل عام. قد يكون للنطاق والعمق الهائل للنشاط الإجرامي في مجتمعاتنا عواقب عميقة وطويلة الأمد على المجتمع ككل، مما يجعل العالم أقل أمانًا ويلحق الضرر بالتنمية، فضلاً عن أنه يشكل تهديدًا وجوديًا لبيئتنا الطبيعية. (لمزيد من التفاصيل، راجع قسم "أوجه الضعف الاقتصادية والجغرافية والسياسية".)

الشكل 1-2

تصنيفات أوجه الضعف

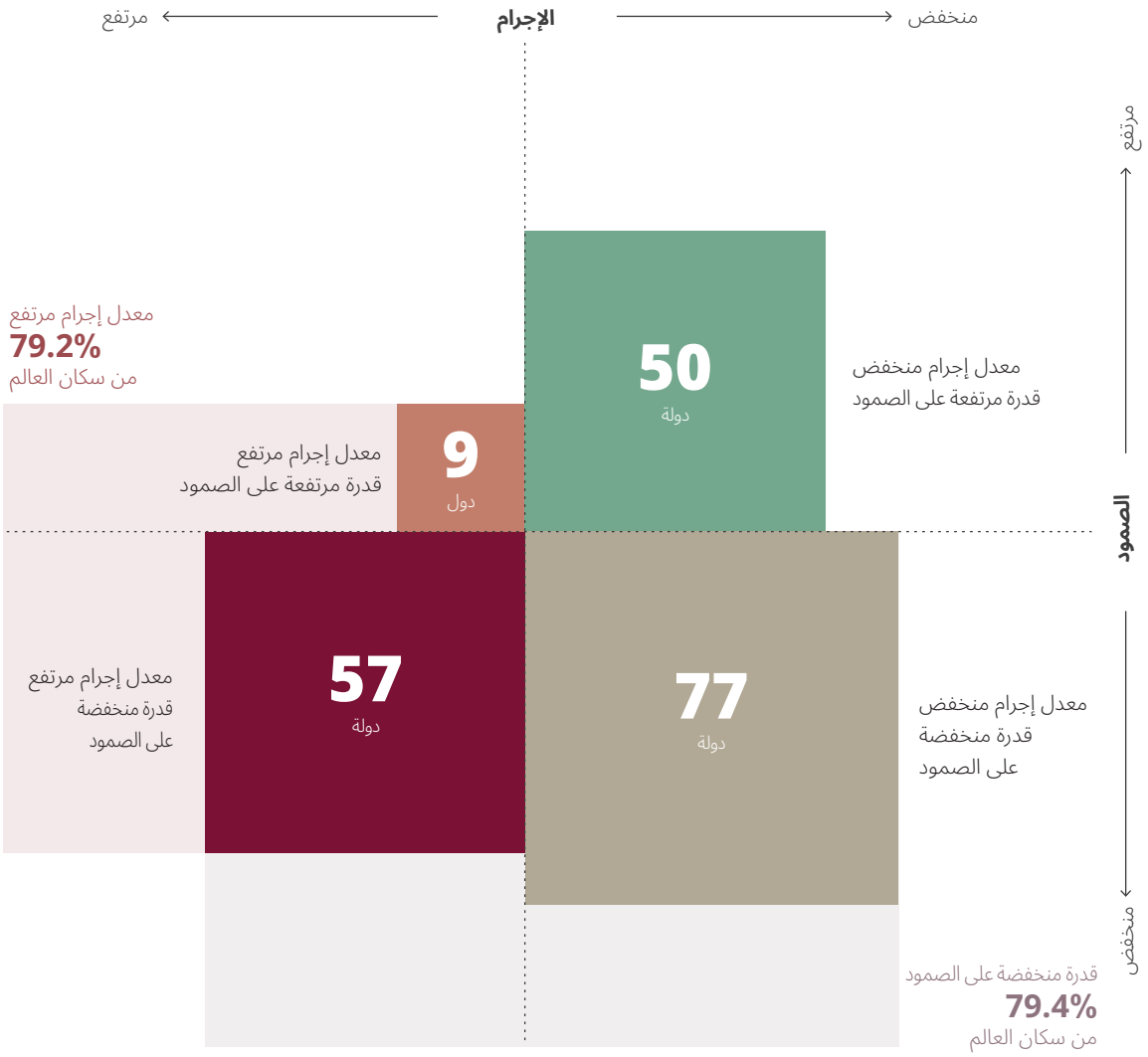

النتيجة 2

من بين جميع القارات، **قارة آسيا لديها أعلى مستويات الإجرام.**

تُظهر آسيا أعلى مستويات الإجرام بشكل عام (فقد سجلت 5.30 على مقياس الإجرام)، تليها إفريقيا (5.17) والأمريكتان (5.06). وهذا ليس مفاجئًا إلى حد ما: فآسيا هي القارة الأكثر اكتظاظًا بالسكان، وغنية بالموارد الطبيعية وموطن لبعض أكبر القوى الاقتصادية في العالم. وتعتبر منطقة غرب آسيا (التي تضم الشرق الأوسط لأغراض هذا المؤشر) على وجه الخصوص منطقة هشة بشكل سيئ حيث شهدت العديد من البلدان بها نزاعًا أو تعاني من نزاع أو تأثيره المباشر على مدى العقد الماضي، مما يسلط الضوء على مدى تأثير المزيج الذي يشمل النزاع والموارد الطبيعية والتقاليد الديمقراطية الضعيفة في توفير أرض خصبة للعوامل الموجهة للجريمة المنظمة. وبتسجيلها درجة 5.78، فهي المنطقة الوحيدة في آسيا التي تحتل المرتبة الخامسة على مستوى العالم من حيث الإجرام، مما يؤكد أهمية التجاوز إلى ما بعد التحليل على المستوى الكلي. (راجع القسم "لمحات عامة ونتائج قارية".)

الشكل 3-1

الإجرام حسب القارة

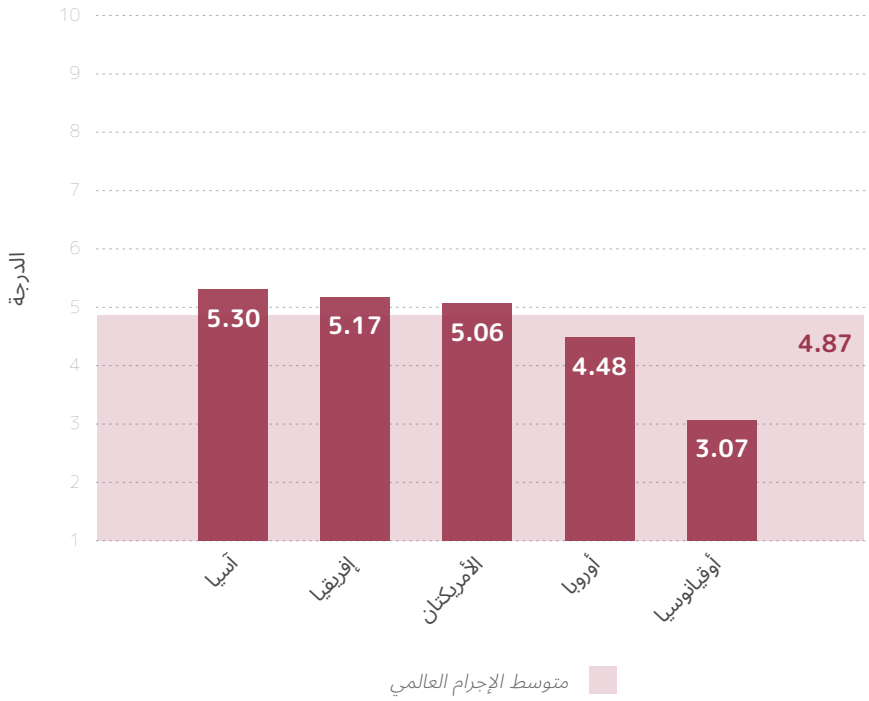

النتيجة 3

الإتجار بالبشر هو **أكثر الأسواق الإجرامية** انتشارًا على مستوى العالم.

عبر الأسواق الإجرامية العشر التي يقيمها المؤشر، يعتبر الإتجار بالبشر هو السوق الإجرامي الأكثر انتشارًا على مستوى العالم، يليه تجارة القنب "الحشيش" وتهريب الأسلحة وتهريب البشر وجرائم الحياة البرية. ولقد تأججت سوق الإتجار بالبشر بسبب النزوح الجماعي، الذي غالبًا ما يتداخل مع تهريب البشر، وسببه، من بين عوامل أخرى، الصراع والظروف الاجتماعية والاقتصادية اليائسة - وليس أقلها - الجريمة، لا سيما في أمريكا الوسطى. ورغم أن الوباء قد شكل بعض التحديات الأولية للمتاجرين بالبشر، إلا أنه سمح لهم أيضًا بفرض أسعار أعلى للتغلب على حظر السفر والقيود المفروضة على الحركة، ففي الحالات التي كانت فيها الحركة مستحيلة، أتاح وباء كوفيد-19 للمتاجرين الفرصة لاستغلال ضحاياهم، الذين لا توجد أمامهم فرصة للهروب. ويستغل المتاجرون أيضًا السكان غير النازحين من خلال ممارسات مثل العمل القسري والتسول القسري والإتجار بالأعضاء، وذلك من بين أشكال أخرى. (راجع القسم "السياق الوطني والإقليمي والقاري".)

الشكل 4-1

الأسواق الإجرامية، المتوسطات العالمية

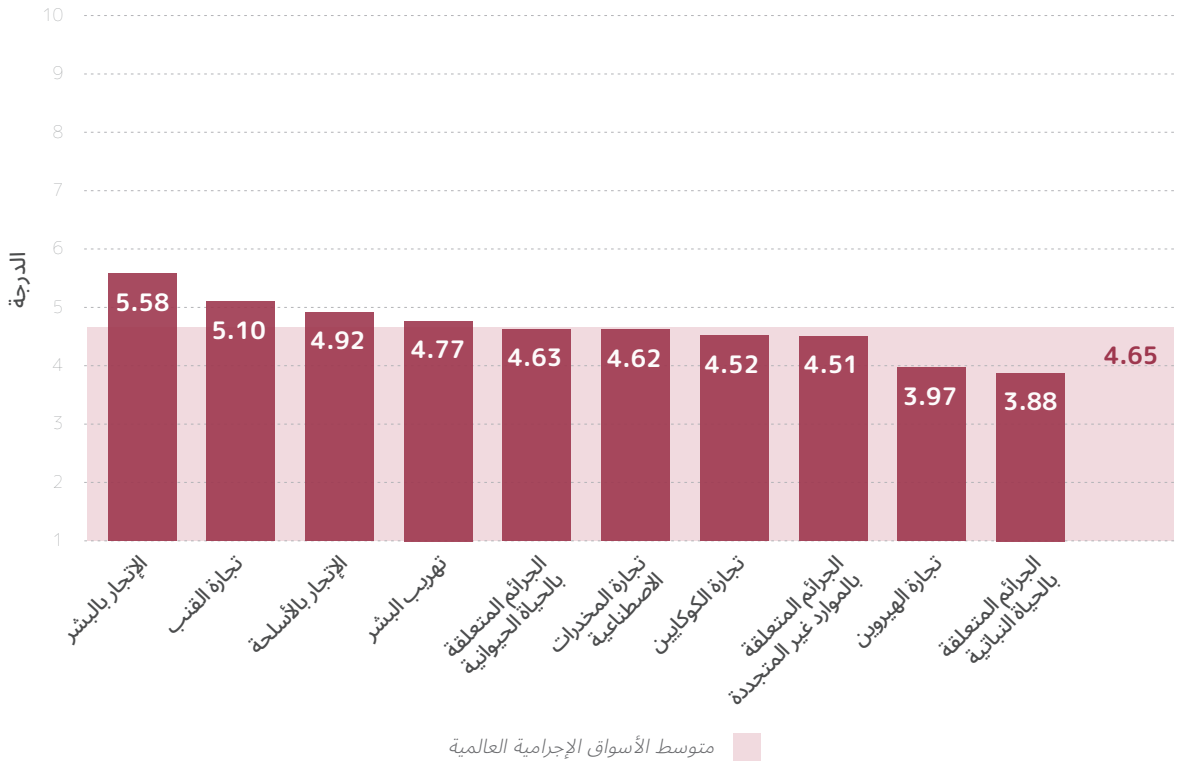

النتيجة 4

تتمتع البلدان الديمقراطية بمستويات أعلى من القدرة على **الصمود** في مواجهة الإجرام مقارنة بالبلدان الاستبدادية.

الشكل 1-5

الصمود حسب نوع نظام الحكم

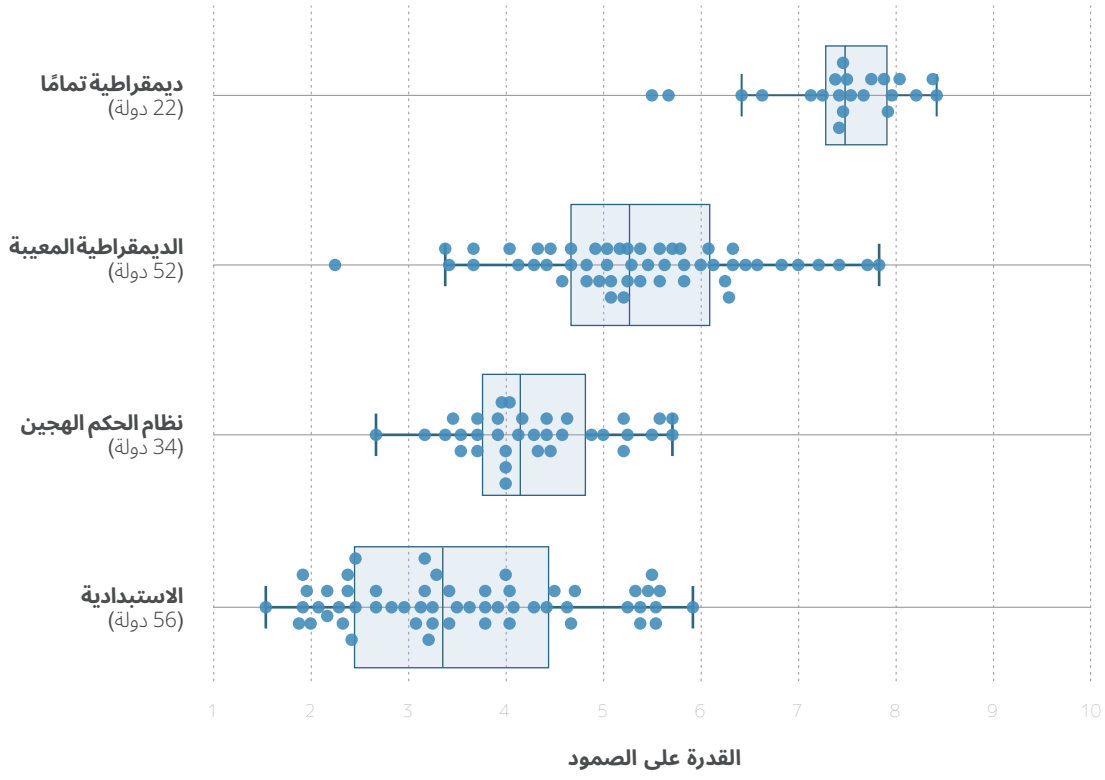

المصدر: مؤشر الديمقراطية لوحدة المعلومات الاقتصادية

تُظهر نتائج المؤشر أن البلدان المصنفة على أنها ديمقراطية تمامًا تُبدي في المتوسط مستويات أعلى من الصمود مقارنة بالبلدان الاستبدادية. وتضع الحوكمة الرشيدة - التي تظهرها الدول التشاركية والخاضعة للمساءلة والفعالة والقائمة على سيادة القانون - الأساس الذي يمكن بناء وتعزيز الأطر المؤسسية وغير الحكومية على أساسه لتحسين المجتمع ومكافحة الجريمة المنظمة. وتدعم نتائج المؤشر ما يلي: أربعة من البلدان الخمسة الأولى التي تتمتع بأعلى درجات الصمود - فنلندا ونيوزيلندا والدنمارك وأيسلندا - هي أيضًا في المراكز العشرة الأولى في مؤشر الديمقراطية لوحدة المعلومات الاقتصادية لعام 2020. (راجع القسم: "الديمقراطية، التنمية، الهشاشة، الفساد".)

النتيجة 5

الجهات الفاعلة الحكومية هي **أكثر العوامل المهيمنة** في تيسير **الاقتصادات غير المشروعة** و **تثبيط الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة.**

الجهات الفاعلة التابعة للدولة هي أكثر أنواع الجهات الإجرامية المهيمنة في العالم. وتختلف درجة تغلغل الإجرام في مؤسسات الدولة، بداية من الفساد منخفض المستوى إلى الاستيلاء الكامل على الدولة، ولكن عبر مختلف الأطياف، يكون لهذا التدخل آثار على قدرة البلدان على الاستجابة للجريمة المنظمة. ومن أقوى الارتباطات الناشئة التي أبرزها المؤشر هي وجود علاقة متبادلة بين الجهات الإجرامية التابعة للدولة وضعف الصمود وهو ما يُشير إلى أن هذه الجهات الفاعلة قد تقوض قدرة الدولة وصمودها لمنع التدفقات غير المشروعة. (راجع القسم "الإجرام والأسواق والجهات الفاعلة والصمود: فهم العلاقات".)

الشكل 1-6

الصمود مقابل الجهات الفاعلة التابعة للدولة

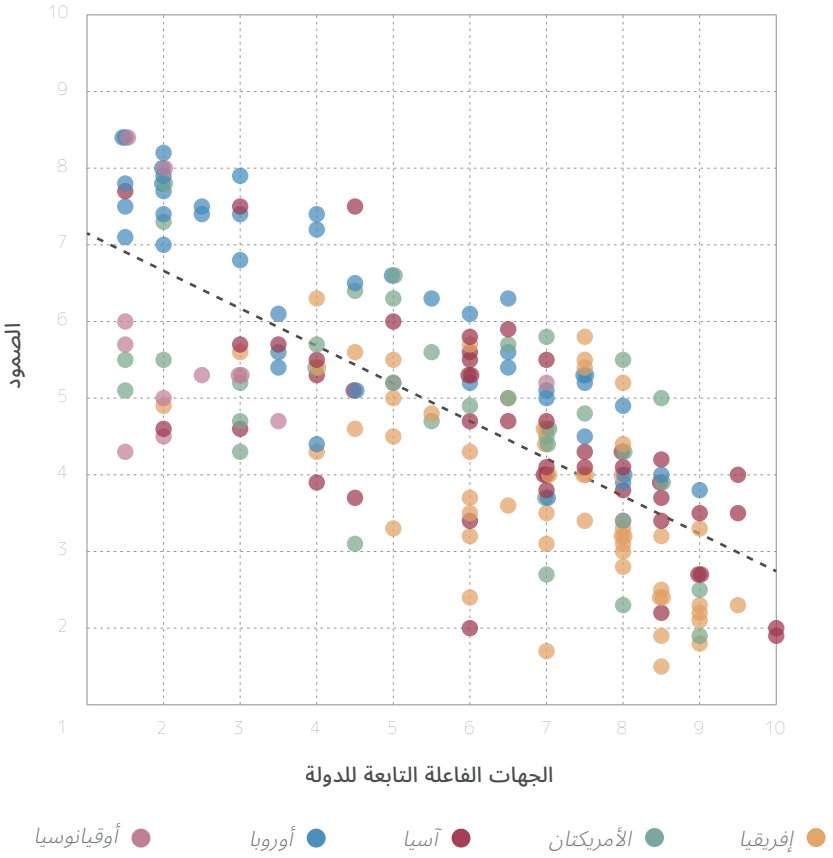

النتيجة 6

تعاني **العديد من البلدان التي تشهد نزاعات** و**الدول الهشة** من **التعرض الشديد للجريمة المنظمة.**

الشكل 7-1

البلدان التي صُنفت بأعلى الدرجات، الإجرام

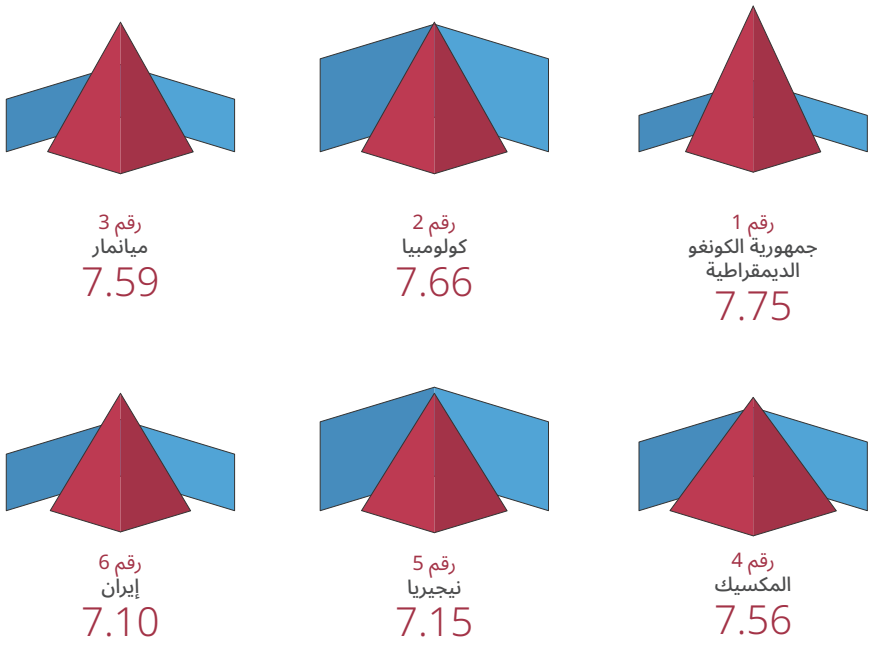

مثلما تُظهر نتائج المؤشر، فإن البلدان ذات أعلى مستويات الإجرام هي تلك التي تعاني من الصراع أو الهشاشة. وحُدّدت جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنها البلد الأكثر تضررًا من الجريمة المنظمة، تليها كولومبيا وميانمار والمكسيك ونيجيريا. ومن البلدان الأخرى التي صُنفت بدرجات عالية، أفغانستان والعراق وسوريا، حيث دمرت بلدان النزاعات الاقتصادات الرسمية، وأدت إلى نزوح جماعي وتدفق الأسلحة. ففي حالات النزاع، تُحول الدول انتباهها وقدراتها إلى جهود الحرب، مما يؤدي إلى إضعاف المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بينما تتراجع القدرة على الصمود أمام الجريمة المنظمة. (راجع القسم "لمحات عامة ونتائج قارية - إفريقيا").

القسم 2

نبذة عن المؤشر

استنادًا إلى ENACT 2019[11] مؤشر الجريمة المنظمة لأفريقيا، تتكون الأداة من مقياسين مركبين، يقيمان 193 دولة عضو في الأمم المتحدة على حد سواء وفقًا لمستويات الإجرام لديهم على مقياس من 1 إلى 10 (من أدنى مستويات الجريمة المنظمة إلى أعلاها) ووفقًا لقدرتهم على الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة أيضًا على مقياس من 1 إلى 10 (من أدنى مستويات الصمود إلى أعلاها). وصُمم المؤشر خصيصًا لتوفير المعلومات المستندة إلى المقاييس التي تتيح لواضعي السياسات والممارسين وأصحاب المصالح الآخرين الحصول على معلومات أفضل فيما يتعلق بتطوير الاستراتيجيات لمكافحة الجريمة المنظمة في بلدانهم و/أو مناطقهم، حيثما يُحدَث المؤشر باستمرار.

فيما يلي الأهداف الرئيسية للمؤشر:

- تقديم إرشادات بناءة لواضعي السياسات والهيئات الإقليمية، حتى يتمكنوا من تحديد أولويات التدخلات بناءً على تقييم متعدد الأوجه لمواطن الضعف.
- جذب الانتباه إلى التهديد المتزايد الذي تمثله الجريمة العابرة للحدود الوطنية.
- توجيه الاستجابات للجريمة المنظمة التي ليست مدفوعة بالعدالة الجنائية أو الأمن فحسب، ولكنها تتصدى أيضًا للظاهرة من منظور اجتماعي واقتصادي.
- تزويد أصحاب المصالح بوسائل لقياس فعالية تدخلاتهم.
- تعزيز البحث والتحليل المستند إلى الأدلة لأولئك الذين يعملون مباشرة في مجال السياسات، بهدف تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والعالمي، وبالتالي التخفيف من تأثير الجريمة المنظمة.
- توفير نظرة ثاقبة للاتجاهات على المستوى الوطني والإقليمي والقاري، مع التكرارات المستقبلية التي توفر وظيفة تنبؤية لبيئات الجريمة المنظمة.

يعتمد ذلك على جهد متعدد السنوات لتطوير الأداة، وتحديد الهيكل والعملية والمنهجية والنتائج. وقد عمل أكثر من 350 خبيرًا في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى المراصد الإقليمية لـ The Global Initiative Against Transnational Organized Crime (المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية)، بمثابة قنوات المعلومات التي يتم من خلالها إنشاء المؤشر، والبناء عليه لاحقًا.

تكوين المؤشر

الإجرام بموجب المؤشر

بينما تشمل الأسواق الإجرامية مجموعة من الأنشطة، وبوصفها مكونًا فرعيًا لمقياس الجريمة في المؤشر، يمكن النظر إليها على أنها النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بجميع مراحل التجارة غير المشروعة و/أو استغلال السلع أو الأشخاص. ويحتوي الملحق 2 في نهاية هذا التقرير على تعريفات لهذه الأسواق الإجرامية، على النحو المستخدم لغرض المؤشر؛ ويمكن تنزيلها أيضًا من موقع الويب (ocindex.net). ويُنظر في كل شكل من أشكال الجريمة المنظمة، فضلًا عن انتشارها، من خلال تصنيف مظاهر الجريمة داخل هذه الأسواق غير المشروعة.

الشكل 2-1

مؤشرات الإجرام

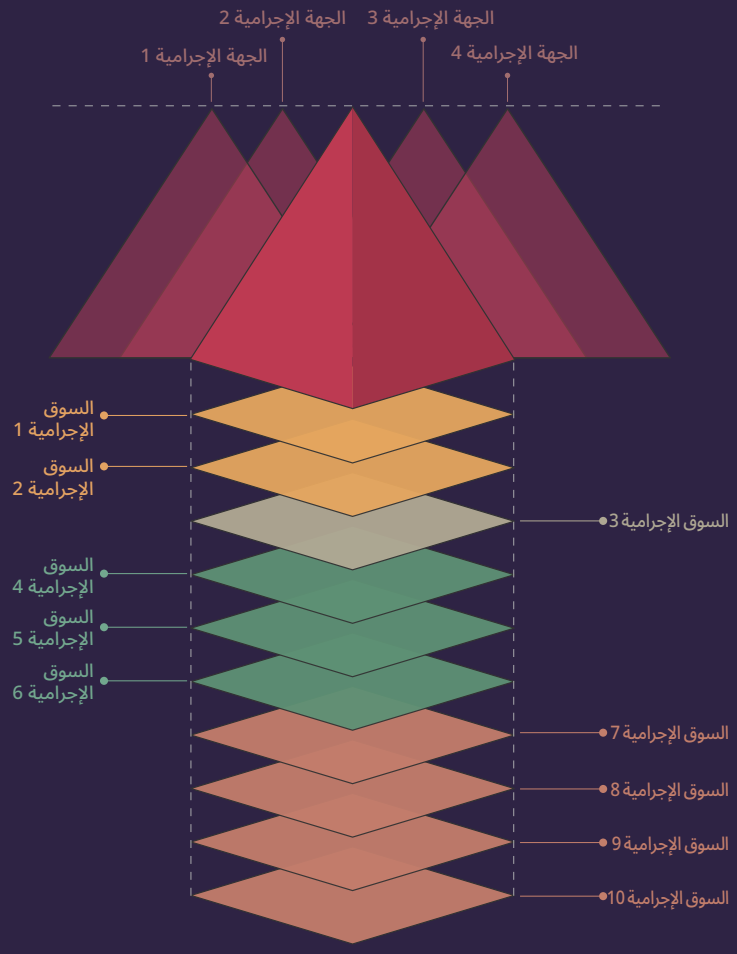

الجهات الفاعلة الإجرامية

- ▲ **الجهة الإجرامية 1-** الجماعات التي على غرار المافيا
- ▲ **الجهة الإجرامية 2-** الشبكات الإجرامية
- ▲ **الجهة الإجرامية 3-** الجهات الفاعلة التابعة للدولة
- ▲ **الجهة الإجرامية 4-** الجهات الفاعلة الأجنبية

الأسواق الإجرامية

- ◆ **السوق الإجرامية 1-** الإتجار بالبشر
- ◆ **السوق الإجرامية 2-** تهريب البشر
- ◆ **السوق الإجرامية 3-** الإتجار بالأسلحة
- ◆ **السوق الإجرامية 4-** الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية
- ◆ **السوق الإجرامية 5-** الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية
- ◆ **السوق الإجرامية 6-** الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة
- ◆ **السوق الإجرامية 7-** تجارة الهيروين
- ◆ **السوق الإجرامية 8-** تجارة الكوكايين
- ◆ **السوق الإجرامية 9-** تجارة القنب
- ◆ **السوق الإجرامية 10-** تجارة المخدرات الاصطناعية

تعريف الجريمة المنظمة

في سياق مؤشر الجريمة المنظمة العالمي، تُعرَّف "الجريمة المنظمة" بأنها أنشطة غير مشروعة، تقوم بها جماعات أو شبكات تعمل بشكل متضافر، من خلال الانخراط في أعمال عنف أو فساد أو أنشطة ذات صلة من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو مادية. ويمكن تنفيذ مثل هذه الأنشطة داخل الدولة وعبر الحدود الوطنية.

جنبا إلى جنب مع هذه الأسواق الإجرامية، يقوم مؤشر الجريمة المنظمة العالمي أيضًا بتقييم هيكل أربعة أنواع من الجهات الفاعلة الإجرامية وتأثيرها وهي: الجماعات التي على غرار المافيا؛ والشبكات الإجرامية؛ والجهات الفاعلة التابعة للدولة؛ والجهات الفاعلة الإجرامية الأجنبية. وعلى الرغم من أنه من المستحيل احتواء كل نوع من الأنواع المختلفة من الجهات الفاعلة الإجرامية في جميع أنحاء العالم بدقة تحت تعريف محدد، إلا أن أنواع الجهات الفاعلة الإجرامية الأربعة هذه التي تم تقييمها بواسطة المؤشر لها خصائص محددة وواسعة.

الجماعات التي على غرار المافيا هي مجموعات إجرامية منظمة ومحددة بوضوح. ويشمل هذا التصنيف أيضًا الميليشيات وجماعات حرب العصابات التي يتم تمويلها بشكل أساسي من خلال الأنشطة غير المشروعة. وتوجد أربع سمات محددة، إن لم تكن حصرية، للجماعات التي على غرار المافيا وهي: اسمًا معروفًا، وقيادة محددة، وسيطرة إقليمية، وعضوية محددة. والشبكات الإجرامية، من ناحية أخرى، هي شبكات غير واضحة من شركاء المجرمين الذين ينخرطون في أنشطة إجرامية. ويشمل ذلك أيضًا المجموعات الصغيرة نسبيًا التي لا تسيطر على منطقة وغير المعروفة باسم محدد على نطاق واسع أو بزعيم معروف. وتنخرط الشبكات الإجرامية في الإتجار غير المشروع بالسلع ولكن ليس لديها سيطرة إقليمية أو أي من السمات المميزة الأخرى للجماعات التي على غرار المافيا. أما الجهات الفاعلة التابعة للدولة فهي تلك الجهات الفاعلة الإجرامية المنخرطة في جهاز الدولة وتتصرف من خلاله، بما في ذلك المسؤولون من مؤسسات الدولة، مثل هيئات إنفاذ القانون والسلطة القضائية. وأخيرًا، تشمل الجهات الفاعلة الأجنبية الجهات الفاعلة الإجرامية من جميع الأنواع، سواء كانت تابعة للدولة أو غير تابعة لها، وتعمل خارج بلدها الأصلي.

الصمود بموجب المؤشر

إن التركيز على الإجرام وحده يحد من منظور مشهد الجريمة المنظمة، وبالتالي يستلزم الأمر اتباع نهجًا متوازنًا من خلال النظر أيضًا في جودة وفعالية قدرة البلدان على الصمود - أي آليات دفاعها. قد يكون للبلدان درجات مماثلة من حيث الإجرام، لكن الطريقة التي يتعاملون بها مع هذه المشكلة هي الجانب الأكثر أهمية. فمثل الإجرام، لا يوجد نهجًا "واحدًا مناسبًا للجميع" فيما يتعلق بالصمود، ولا يمكن وضع افتراضات بخصوص ما يجعل البلد صامدًا. ومثلما قد لا تمتلك الدول التي تمزقها النزاعات القدرة على التعامل مع مشكلة الجرائم المتزايدة، فإن الاقتصادات المستقرة والكبيرة تجتذب الجريمة المنظمة، مما يقوض جهود الصمود التي تبذلها. ونظرًا لأن الإجرام يشمل مجموعة واسعة من الأنشطة والجهات الفاعلة غير المشروعة، ينبغي أن تكون تدابير الصمود لمعالجة هذه المشاكل بعيدة المدى ومتعددة القطاعات.

تعريف الصمود

يُعرِّف المؤشر "الصمود" بأنه القدرة على مقاومة الأنشطة الإجرامية المنظمة وعرقلتها ككل، بدلاً من الأسواق الفردية، من خلال التدابير السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية. ويُشير الصمود إلى الإجراءات التي تتخذها الدول من قبل الجهات الفاعلة التابعة لها وغير التابعة لها.

من الاعتبارات المهمة التي ينبغي مراعاتها عندما يتعلق الأمر بالصمود هي طريقة تنفيذ عمليات الاستجابة للأنشطة الإجرامية المنظمة. والركيزة التي يقوم عليها المؤشر هي أن تدابير الصمود يجب أن تتماشى مع المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان.

على الرغم من أن العلاقة الدقيقة بين الإجرام والصمود لا يمكن رؤيتها بعد، إلا أنه يؤمل أن يوفر مؤشر الجريمة المنظمة العالمي، بمرور الوقت، وسيلة لتحليل ديناميكيات الصمود هذه وفهمها بشكل أفضل، ومساعدة واضعي السياسات على إيجاد وسائل لتعزيزها.

الشكل 2-2

مؤشرات الصمود

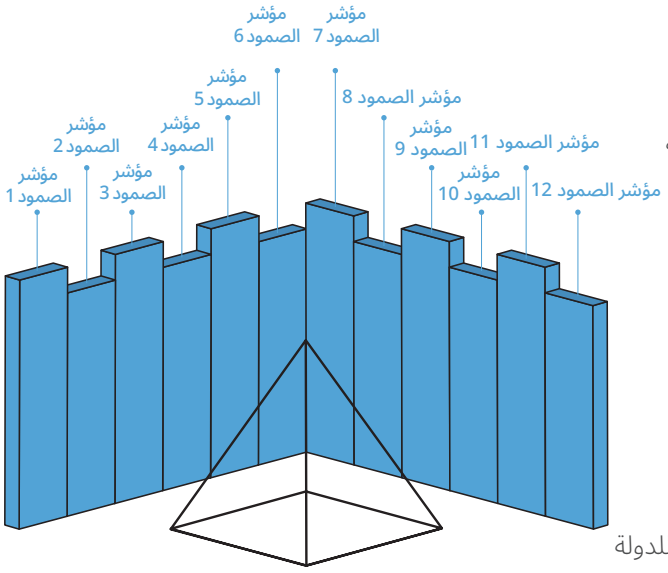

- **مؤشر الصمود 1-** القيادة السياسية والحكم
- **مؤشر الصمود 2-** شفافية الحكومة ومساءلتها
- **مؤشر الصمود 3-** التعاون الدولي
- **مؤشر الصمود 4-** السياسات والقوانين الوطنية
- **مؤشر الصمود 5-** النظام القضائي والاحتجاز
- **مؤشر الصمود 6-** إنفاذ القانون
- **مؤشر الصمود 7-** السلامة الإقليمية
- **مؤشر الصمود 8-** مكافحة غسل الأموال
- **مؤشر الصمود 9-** القدرة التنظيمية الاقتصادية
- **مؤشر الصمود 10-** دعم الضحايا والشهود
- **مؤشر الصمود 11-** الوقاية
- **مؤشر الصمود 12-** الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة

كيفية قراءة تمثيلات هذا التقرير

عرض الهرم وارتفاعه

يتم **تمثيل الأسواق الإجرامية** بحجم قاعدة الهرم ويتم تمثيل **الجهات الفاعلة الإجرامية** بارتفاع الهرم على مقياس يتراوح من 1 إلى 10.

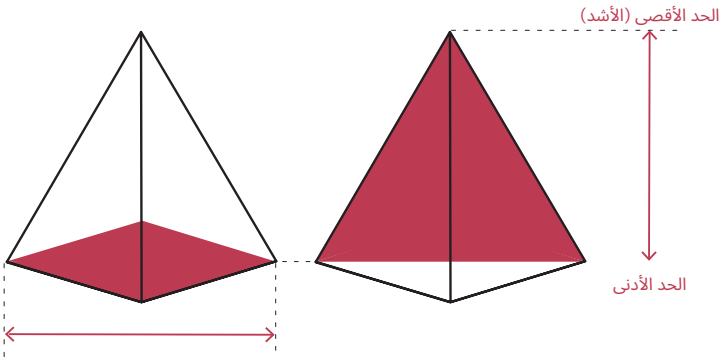

ارتفاع اللوحة

يتم تمثيل درجة **الصمود من خلال** ارتفاع اللوحة، والذي يمكن تحديده من خلال جانب اللوحة.

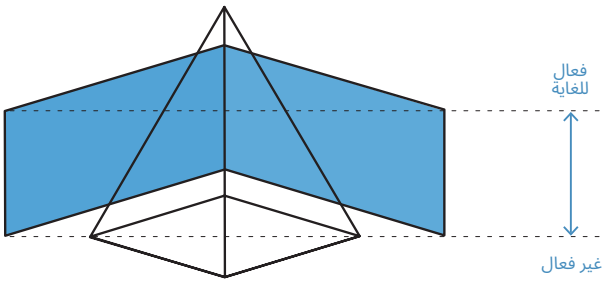

متوسط الدرجات العالمي

يمثل الشكل الهرمي درجة الإجرام، والمتوسط البسيط للأسواق الإجرامية ودرجات الجهات الإجرامية. درجة **الإجرام** العالمية هي **4.87**، وتتألف من الدرجة الخاصة **بالسوق الإجرامية** العالمية وهي **4.65** والدرجة الخاصة **بالجهة الفاعلة الإجرامية** وهي **5.09**. ودرجة **الصمود** العالمية هي **4.82**.

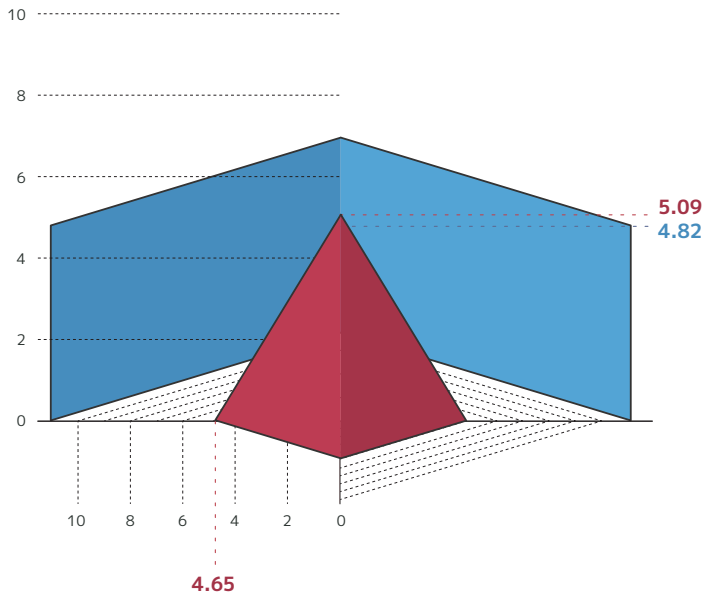

القسم 3

المنهجية

هذه نسخة مختصرة من المنهجية المطبقة في البحث لتجميع المؤشر. لقراءة المنهجية كاملة، يمكن تنزيلها من الموقع (ocindex.net)، وكذلك الأسئلة الإرشادية التي استُخدِمت لتعيين الدرجات وتبريرها.

النموذج

يتكون مؤشر الجريمة المنظمة العالمي على أساس ثلاثة عناصر أساسية هي:

- نطاق 10 أسواق إجرامية وحجمها وتأثيرها
- هيكل أربعة أنواع من الجهات الفاعلة الإجرامية وتأثيرها
- صمود الدول في مواجهة الجريمة المنظمة

تُستخدَم هذه العناصر لتحديد درجة الإجرام ودرجة الصمود لكل دولة.

في حالة عدم وجود طريقة عالمية لقياس كل نوع من أنواع الجريمة المنظمة في جميع أنحاء العالم (على سبيل المثال، من خلال حجم السلع أو قيمة السلع أو الجهات الفاعلة المتورطة)، وفي مواجهة فجوات البيانات والمعلومات الخاطئة، يستخدم المؤشر إطار تقييم بديل حسب السلع لقياس الأسواق غير المشروعة من خلال مجموعة من العناصر هي النطاق والحجم والقيمة والأثر. وبهذه الطريقة، يهدف المؤشر إلى التوفيق بين فجوات المعلومات التي تشكلها الأطر الأخرى.

درجة الإجرام

تُخصص درجة إجرام لكل بلد من البلدان المشمولة في المؤشر، والتي تتكون من مكونين فرعيين:

انتشار الأسواق الإجرامية (بما في ذلك القيمة والوصول إلى كل سوق)

- اعتبارات القيمة
- اعتبارات الوصول (أي التأثير غير النقدي لكل سوق)

هيكل الجهات الفاعلة الإجرامية وتأثيرها. تم تحديد أربعة أنواع من الجهات الفاعلة الإجرامية:

- الجماعات التي على غرار المافيا
- الشبكات الإجرامية
- الجهات الفاعلة التابعة للدولة
- الجهات الفاعلة الأجنبية

رغم أن التمييز بين فئات الجهات الفاعلة الإجرامية قد يكون واضحًا في بعض الحالات، إلا أنه غالبًا ما تكون طبيعة الجماعات الإجرامية المختلفة أقل وضوحًا في سياقات معينة. فعلى سبيل المثال، قد تندرج مجموعة من الجهات الفاعلة ضمن "الجماعات التي على

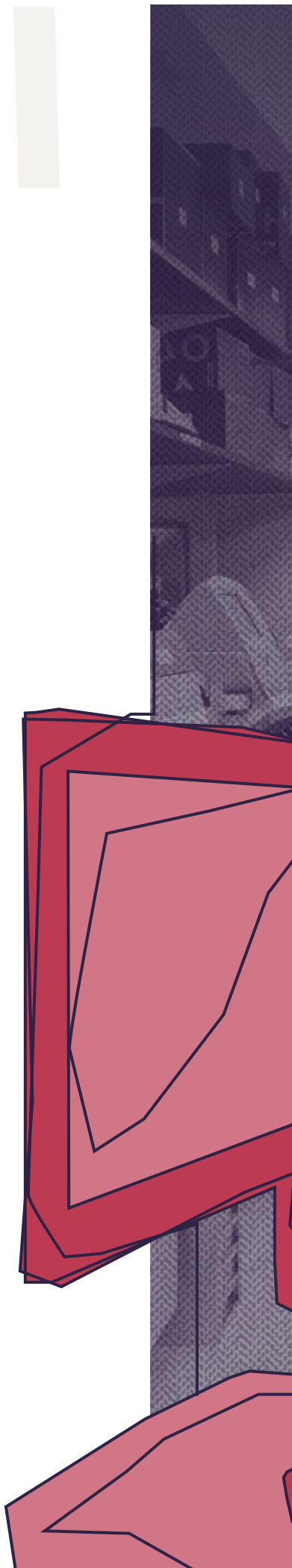

غرار المافيا"، بما في ذلك عصابات الشوارع والميليشيات والمنظمات الإرهابية التي تشارك في أنشطة غير مشروعة من أجل الربح. وقد تكون هذه الجهات الفاعلة متورطة في أنشطة غير مشروعة عبر سلسلة توريد لسوق إجرامية وتنخرط مع مجموعات إجرامية أخرى، ولكنها فريدة من نوعها في خصائصها التي تتميز في المقام الأول بالعلاقات بين الزبون والعميل والإكراه والسيطرة الإقليمية والمزيد من الهياكل الهرمية. على النقيض من ذلك، تتميز "الشبكات الإجرامية" الأوسع نطاقًا بغياب السمات التي تشكل الجماعات التي على غرار المافيا وقد تشمل العصابات المتنقلة والقبائل المحلية أو العشائر المنخرطة في أنشطة تهريب غير منهجية، من بين أمور أخرى. ويمكن اعتبار الجماعات التي على غرار المافيا والشبكات الإجرامية على أنها تعمل على نطاق واسع وفي بعض الحالات تكون الاختلافات بين هذه الأنماط ضئيلة. وعلى هذا النحو، يستقطب المؤشر معرفة الخبراء بسياقات محددة لتحديد تسمية أنواع الجهات الفاعلة الإجرامية في كل بلد لتجنب العد المزدوج.

درجة الصمود

بينما تسمح درجة الإجرام للمُستخدِمين بتحديد المشكلة وحجمها، فإن درجة الصمود تعكس وجود استجابات البلدان وقدرتها وفعاليتها في مواجهة الجريمة المنظمة. وتُقيم القدرة على الصمود والفعالية في محاولة لتقييم المستوى الذي أنشأت فيه الدول الأطر القانونية والسياسية والاستراتيجية المناسبة للتصدي للجريمة المنظمة. وبموجب درجة القدرة على الصمود، تم تحديد 12 "لبنة بناء" (أو مؤشر) لقدرة البلد على الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة.

عند قياس كل مؤشر من مؤشرات الصمود، يطرح المؤشر سؤالين:

- هل إطار عمل أو مقياس الصمود موجود؟
- هل إطار عمل أو مقياس الصمود فعال في مكافحة ظروف الجريمة المنظمة في البلاد؟

عملية التصنيف بالدرجات في المؤشر

الشكل 3-1

عملية التصنيف بالدرجات في المؤشر

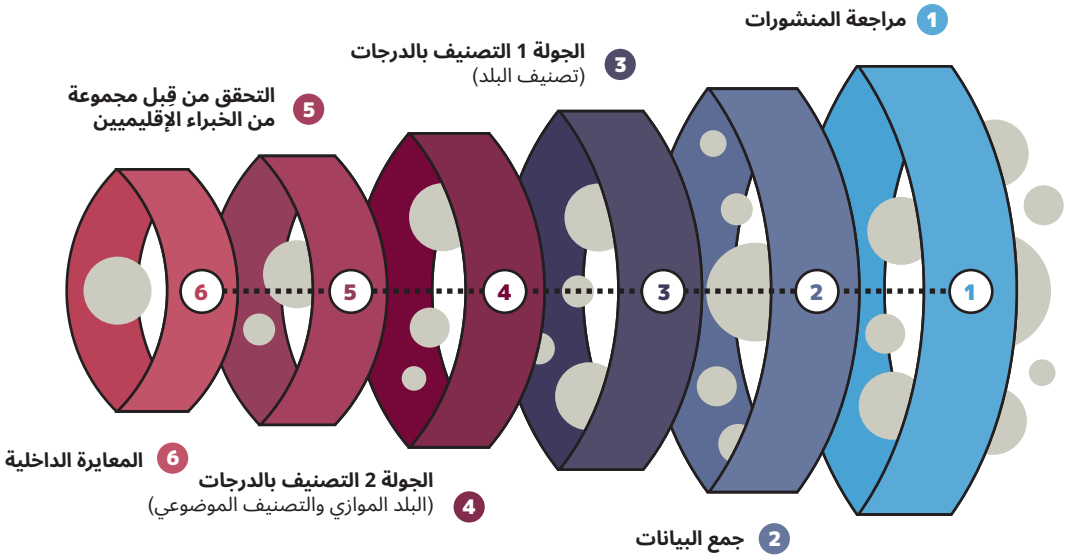

عند تصنيف المكونات المختلفة لكل بلد بالدرجات، طُلب من الخبراء معاملة البلدان التي تمثل نقاط المصدر والعبور والوجهة للتدفقات غير المشروعة على قدم المساواة. وبفضل الإقرار بالدور الأساسي لكل مرحلة من مراحل سلاسل التوريد غير المشروعة، لا يولي المؤشر اهتمامًا أو قيمة كبيرة لمرحلة معينة في سلسلة التوريد غير المشروعة.

جمع البيانات

أُجريت عملية مراجعة للمنشورات وتم تحليلها والتحقق منها لتحديد درجتي الإجرام والقدرة على الصمود لكل بلد. وواجهت عملية جمع البيانات عددًا من التحديات، بما في ذلك التوافر والموثوقية والتوحيد والتوافق. وسعى فريق مؤشر GI-TOC (المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية) للتغلب على هذه التحديات من خلال التحقق من مصادر البيانات المختلفة عند توفرها وتحديد مؤشرات بديلة، حسب الحاجة.

حدود التصنيف بالدرجات – الإجرام

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
تأثير بالغ			تأثير كبير		تأثير معتدل		تأثير غير موجود إلى ضئيل		

تستند درجات المؤشر لكلا المكونين على مقياس يتراوح من 1 إلى 10. بالنسبة للإجرام، تُشير الدرجة 1 إلى أفضل سيناريو ممكن، حيث يكون تأثير نوع السوق أو الجهة الفاعلة إما غير موجود أو ضئيل، أو لا يوجد دليل أو معلومات متاحة تُشير إلى وجوده؛ بينما تُشير الدرجة 10 إلى الحالة الأسوأ، حيثما لا يوجد أي جانب من جوانب المجتمع بمنأى عن الإجرام. بالنسبة للصمود، ينطبق العكس: فالدول التي تتمتع بدرجة عالية من الصمود تُصنف بدرجات عالية، والعكس صحيح. وتُقدَر جميع أجزاء المؤشر بالتساوي.

حدود التصنيف بالدرجات - الصمود

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
فعال للغاية			فعال بدرجة كافية		معتدل الفعالية		لا توجد فعالية أو غير فعال للغاية		

أنشئت الجولة الأولى من الدرجات من قبل مجموعة من الخبراء تم اختيارهم إلى حد كبير من GI-TOC وشبكة الخبراء التابعة لها، بناءً على خبراتهم الخاصة ذات الصلة والبيانات المقدمة من مرحلة جمع البيانات. ثم جرى التحقق من الدرجات والمبررات الناتجة عن

طريق مجموعة ثانية منفصلة من الخبراء ذوي المعرفة الواسعة بالجريمة المنظمة على مستوى الدولة. وبالتوازي مع هذه الجولة الثانية من تقييم درجة كل بلد، كانت توجد مجموعة ثالثة من الخبراء - خبراء متخصصين من ذوي الخبرة في أسواق إجرامية محددة لمنطقة معينة[12] - وجرى التحقق كذلك من الدرجات والمبررات المستمدة من الجولات الأولى. وجرت جولة لاحقة من التحقق في سلسلة من الاجتماعات الإقليمية لضمان دقة الدرجات في السياقات الجغرافية وللمقارنات الإقليمية. واسترشدت المرحلة النهائية من معايرة الدرجات للمقارنات العالمية بمدخلات الخبراء من الجولات السابقة وتمت مراجعتها للمرة الأخيرة من قبل المراصد الإقليمية التابعة لـ GI-TOC. وتم تزويد الخبراء في جميع المراحل بلمحة عامة عن هيكل المؤشر ومنهجيته، ودرجات الدول، والمبررات ومجموعات البيانات الأصلية، وطُلب منهم تبرير أي تغييرات مقترحة في الدرجات وإثبات صحتها. وتم تقديم نفس الأسئلة الإرشادية ونفس حدود الدرجات لتوحيد عملية التقييم. (تتوافر هذه الوثائق على الموقع، ocindex.net.)

اختيار الخبراء

تضمن المدخلات التي قدمتها أكثر من 350 مجموعة خبراء فنية ومتخصصة وجغرافية مستقلة المصداقية والمساءلة والشفافية في المؤشر. وتم اختيار الخبراء الذين تمت استشارتهم خلال المراحل المختلفة لإعداد المؤشر كممثلين من مجالات خبرة عديدة. وعمومًا، يمكن تقسيمهم إلى أربع مجموعات عامة:

- مجموعة مرجعية فنية اجتمعت لتقديم المشورة بشأن الخطوات العملية التي يجب اتخاذها لتوسيع نطاق أداة المؤشر في نطاقها العالمي الحالي.
- خبراء متخصصون في دراسة الجريمة المنظمة في بلدان و/أو مناطق محددة.
- خبراء مواضيعيون متخصصون في دراسة أشكال معينة من الجريمة المنظمة أو فهمها تمت استشارتهم خلال مرحلتي التصنيف بالدرجات والتحقق.
- مجموعة من الخبراء الإقليميين الخارجيين من ذوي الخبرة في البلدان و/أو المناطق الواقعة خارج نطاق الجريمة المنظمة قدموا آلية مراجعة وتحقق نهائية لدرجات المؤشر ومبرراته.

القيود

مع إقرار المجموعة الواسعة من الأنشطة الإجرامية المنظمة المختلفة التي تحدث، قصر المؤشر نطاقه على الأسواق الإجرامية المذكورة أعلاه في محاولة لضمان توافر البيانات وتقليل فجوات المعلومات إلى أدنى حد وعكس الظروف الواقعية بدقة. ومع ذلك، من المتوقع، في التكرارات المستقبلية للمؤشر، حدوث توسع في عدد من الأسواق الإجرامية. والجدير بالذكر أن الفساد ليس مُدرجًا في المؤشر كسوق إجرامي مستقل، بل يتم اعتباره عاملاً مشددًا عند تحديد درجات كل سوق من الأسواق الإجرامية العشرة. علاوة على ذلك، ينعكس الفساد أيضًا في مكونات الجهات الفاعلة الإجرامية والصمود في المؤشر كموضوع شامل.

لا يضع المؤشر حاليًا أنشطة الجريمة المنظمة التي تُثير مشاكل تتعلق بالسلطة القضائية و/أو الأنشطة غير المشروعة الشاملة، بما في ذلك التدفقات المالية غير المشروعة والقرصنة البحرية والجرائم الإلكترونية في عين الاعتبار، وذلك من بين أمور أخرى. ولا تندرج مثل هذه الجرائم عديمي الجنسية بدقة ضمن أداة تقوم على أساس الدولة. لذلك، من الواضح أنه توجد العديد من الأسواق الإجرامية التي تُثير مشاكل متأصلة عند تطوير المؤشر.

القسم 4

نظرة عامة شاملة وتحليل عالمي

السياق الوطني والإقليمي والقاري

تميز عام 2020 بالعديد من التحديات والضغوط الرئيسية في جميع أنحاء العالم، بينما استمر الاقتصاد العالمي غير المشروع في التسارع، كما كان الحال على مدى العقدين الماضيين، مما شكل تهديدًا للأمن العالمي والتنمية والديمقراطية. كما أصبح تأثير الجريمة المنظمة أكثر اتساعًا في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة، مدفوعًا بالقوى السياسية الجغرافية والاقتصادية والتكنولوجية.[13] وبينما يحدد مؤشر الجريمة المنظمة العالمي درجة الإجرام والصمود لكل بلد، فمن المهم النظر إلى ما وراء الأرقام عند تقييم الجريمة المنظمة في مكان معين. وتشكل الاختلافات السياقية داخل البلدان وفيما بينها حتماً كيفية ظهور الجريمة المنظمة، وكيفية استدامتها، وكيف يمكن القضاء عليها. ومن الموثق جيدًا، على سبيل المثال، أن جماعات الجريمة المنظمة تستغل ظروفًا معينة للدولة من أجل القيام بأنشطتها.[14] وقد تساهم سمات مثل النزاع، وانعدام الثقة في مؤسسات الدولة، والحدود التي يسهل اختراقها، والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل بيئة تزدهر فيها الجريمة المنظمة. وبالمثل، فإن النمو الاقتصادي والتطور "الإيجابي" قد يوفران أيضًا فرصًا للجريمة المنظمة.

يوفر المؤشر طريقة موحدة لتقييم الإجرام والصمود عبر مجموعة من العوامل والبيئات، لكنه يفعل ذلك من خلال فهم قوي بأن البلدان تبدأ على أساس غير متكافئ، وغالبًا ما يكون ذلك بدون خطأ من جانبها. فعلى سبيل المثال، قد تجد البلدان التي تستضيف مستويات أعلى من التنوع البيولوجي نفسها أكثر عرضة للجرائم البيئية، في حين أن تلك البلدان المجاورة المتنازعة قد تكون أكثر عرضة للتدفقات غير المشروعة المتزايدة عبر الحدود.

لا توجد قواعد صارمة عندما يتعلق الأمر بقابلية التعرض للجريمة المنظمة، وما قد يجعل بلدًا ما عرضة للإجرام، قد يكون غير جوهريًا بالنسبة إلى بلد آخر. قد تكون البلدان الأكبر حجمًا أكثر عرضة للتدفقات غير المشروعة لأنه من الصعب مراقبة حدودها، بينما من ناحية أخرى، قد يكون تأثير الجريمة المنظمة أكبر على الدول الأصغر. بموجب المؤشر، قد تُخصص نفس الدرجات للبلدان، ولكن لأسباب مختلفة بشكل واضح، وبالتالي من المهم استخدام الدرجات كنقطة بداية للتعمق في سياقات قطرية وإقليمية محددة.

إن العناصر الثلاثة "الأسواق الإجرامية والجهات الفاعلة الإجرامية والصمود" مترابطة بشكل لا ينفصم. وعادةً، توصف أنشطة الجريمة المنظمة بأنها تُنفذ من قبل جهات فاعلة غير نظامية تعمل خارج جهاز الدولة، وتعمل كقوة مدمرة لمؤسسات الدولة والمجتمع ككل. وفي حين أن هذا غالبًا ما يكون صحيحًا، فقد كان هناك مؤخرًا اعترافًا متزايدًا بدور الدولة نفسها في إدامة أنشطة الجريمة المنظمة أو الانخراط فيها بشكل مباشر. وكما هو الحال مع أنواع الجهات الفاعلة الإجرامية الأخرى المدرجة في المؤشر، تحدث درجة تورط الدولة في الأنشطة غير المشروعة على نطاق واسع، بداية من الفساد المنخفض المستوى إلى الاستيلاء الكامل على الدولة حيث يكون جهاز الدولة هو المرتكب المسيطر، وأحيانًا الوحيد، للعنف غير المشروع، في حين يمكنه كذلك ممارسة احتكار التدفقات غير المشروعة مع الإفلات من العقاب. فعلى سبيل المثال، في السياقات الاستبدادية، قد تترك الجريمة المنظمة كوظيفة من وظائف الدولة مجالًا صغيرًا للجماعات الإجرامية الأخرى للعمل، بينما في حالات أخرى، قد تمنح الدولة حق احتكارها للموارد أو الأسواق الإجرامية للجماعات الإجرامية الأخرى التي تعمل نيابة عنها. ووفقًا للمؤشر، فإن الدرجة

التي تغلغلت بها الجريمة المنظمة في الدولة لا يتم تسجيلها فقط من خلال درجات الجهات الفاعلة الإجرامية، بل قد تنعكس في تقييم صمود الدولة.

في مجموعة من السياقات الاستبدادية، كان للبيئة المؤسسية التي اخترقها الإجرام آثارًا ملحوظة على صمود الدولة في مواجهة الجريمة المنظمة. ومن منظور معين، يمكن أن يعني احتكار الدولة للقوة السياسية و/أو الاقتصادية و/أو العسكرية أن الدولة لديها قدرة عالية على الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة نظرًا لقدرتها على هزيمة الجماعات الإجرامية. ومن ناحية أخرى، عندما ترتكب الدولة نفسها أنشطة غير مشروعة، يمكن القول إن بلدًا ما يفقد قدرته على الصمود أمام الجريمة المنظمة لأن مشاركته في الأنشطة الإجرامية يقوض دوره كمزود أساسي للبنات البناء الأساسية للصمود، بما في ذلك سيادة القانون والحماية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبالمثل، فإن الطريقة التي يتعامل بها بلد ما مع الجريمة المنظمة يمكن أن تؤثر على قدرته العامة على الصمود. وقد تسهم التدابير التي تهدف إلى مكافحة الجريمة المنظمة، ولكنها لا تفي بقواعد ومعايير ومبادئ حقوق الإنسان المقبولة دوليًا، بدورها في إنشاء ظروف تزيد من ترسيخ الإجرام.

استجابة لذلك، يعالج المؤشر هذه الاختلافات في السياقات القطرية من خلال تفصيل مكوناتها المتعلقة بالإجرام والقدرة على الصمود. وفي حين أن بعض البلدان قد تتميز بنوع سوق إجرامي مهيمن أو جهة فاعلة مسيطرة، قد ينطوي البعض الآخر على مجموعة من الأسواق أو الجماعات الإجرامية التي تعمل مع بعضها البعض في بيئات معقدة. وبالمثل، تشتمل القدرة على الصمود على مجموعة من العوامل التي تمس الأطر السياسية والقانونية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية للبلاد. وبهذه الطريقة، فإن المؤشر يسمح بإجراء تقييم أكثر دقة لديناميكيات الإجرام والصمود في البلدان التي لا تكون فيها مثل هذه الاختلافات واضحة دائمًا. ولمزيد من المعلومات بخصوص تصنيف كل سوق إجرامية وجهة فاعلة ومؤشرات الصمود المُستخدَمة، راجع الملحق أو موقع الويب الخاص بالمؤشر (ocindex.net). وتقدم الأقسام التالية لمحة عن الاتجاهات العالمية حسب الموضوع ونوع السوق الإجرامية والجهة الفاعلة، يتبع ذلك تفصيلًا جغرافيًا وتحليلًا لنتائج المؤشر.

بموجب المؤشر، **قد تُخصص نفس الدرجات للبلدان،** ولكن لأسباب مختلفة بشكل واضح، وبالتالي **من المهم استخدام الدرجات كنقطة بداية للتعمق في سياقات قطرية وإقليمية محددة.**

الشكل 4-1

خريطة الإجرام

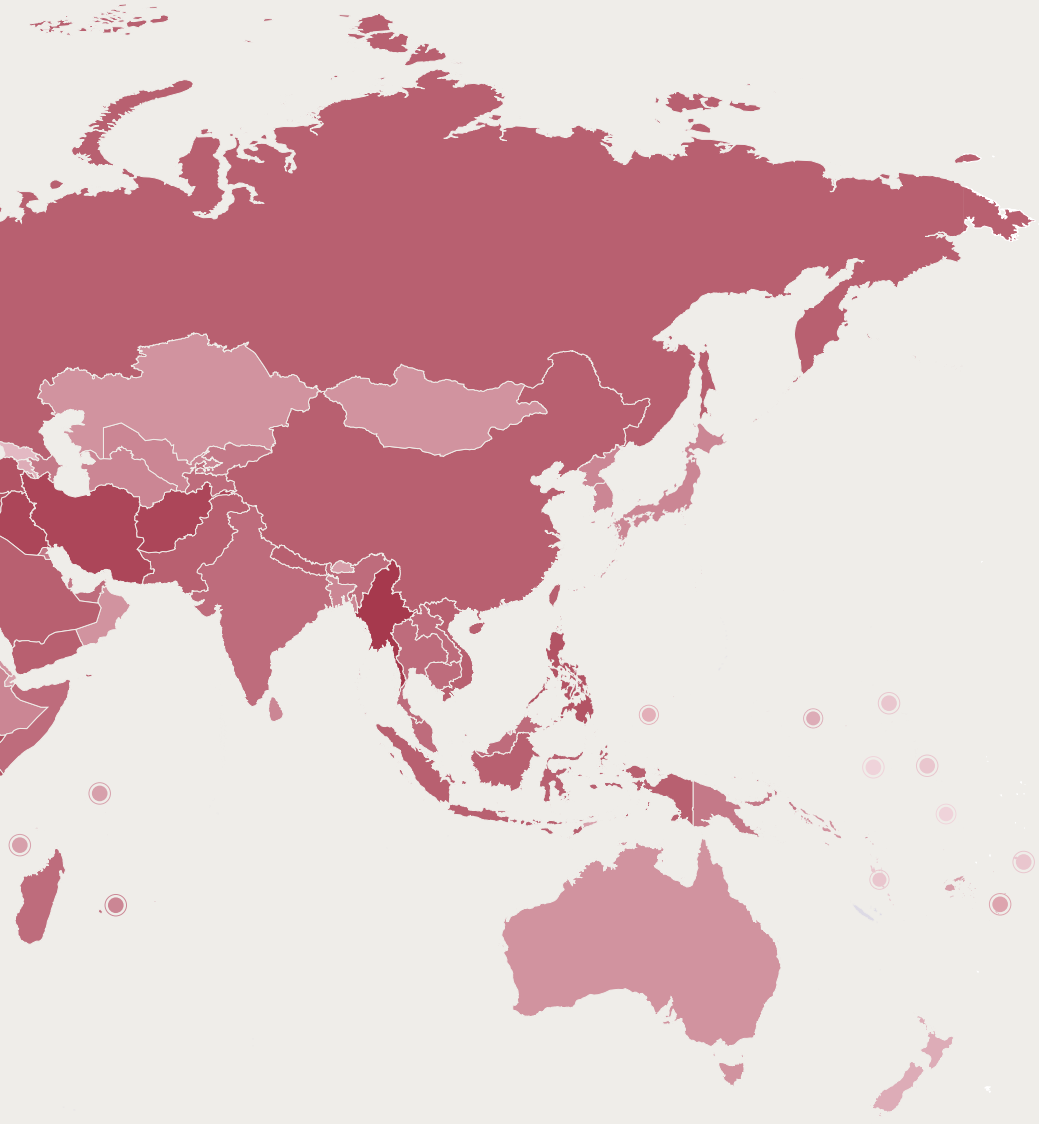

الإجرام

رغم أن المؤشر يتمحور حول البلد في النهج الذي يتبعه للتقييم والتصنيف بالدرجات، إلا أن النظر إلى بلد و/أو منطقة فردية يوفر رؤية محدودة للديناميكيات الإجرامية الأوسع والقدرة على الصمود. وعند النظر إلى نتائج المؤشر من منظور عالمي، يمكن للمُستخدِمين استخلاص اتجاهات أكبر، لا سيما عندما تكون الجريمة المنظمة ذات طبيعة عابرة للحدود الوطنية. وفي إطار عنصر الإجرام الوارد في المؤشر على سبيل المثال، كان المتوسط العالمي عبر جميع القارات الخمس 4.87 من أصل 10، عند حساب متوسط درجات الأسواق الإجرامية والجهات الفاعلة. وفي حين أن هذه النتيجة العالمية المتوسطة تعبر عن مجموعة من مستويات الإجرام في جميع أنحاء العالم، فإنها لا تقدم الكثير لتقديم رؤى حول الدوافع وراء الإجرام.

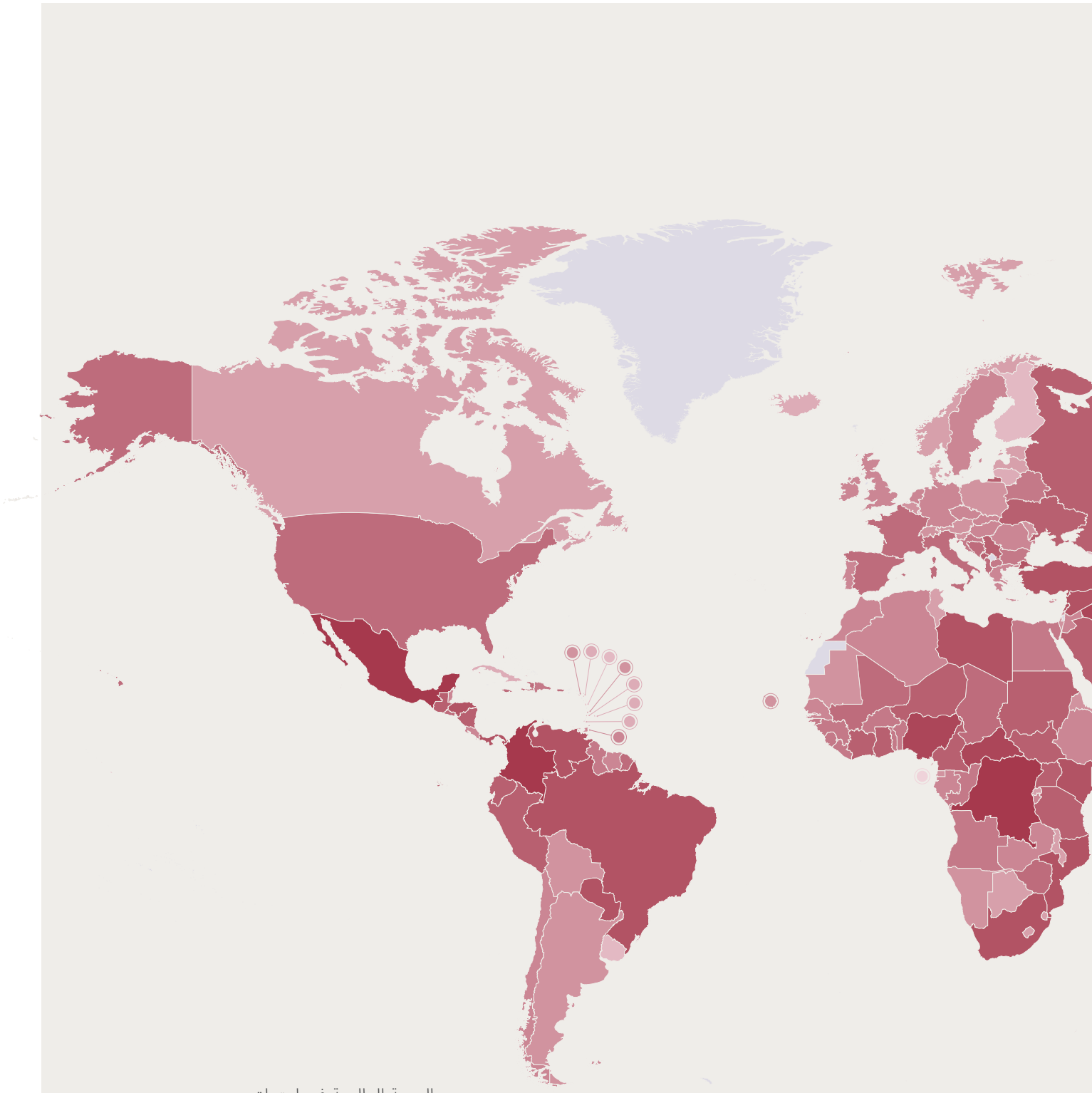

الدرجة العالمية فيما يتعلق بـ

الإجرام

4.87

درجات الإجرام

10 1

لا توجد بيانات

الشكل 4-2

الإجرام

البلدان التي صُنفت بأعلى الدرجات

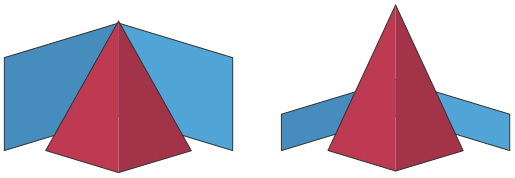

رقم 1
جمهورية الكونغو الديمقراطية
7.75

رقم 2
كولومبيا
7.66

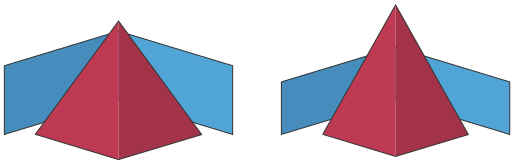

رقم 3
ميانمار
7.59

رقم 4
المكسيك
7.56

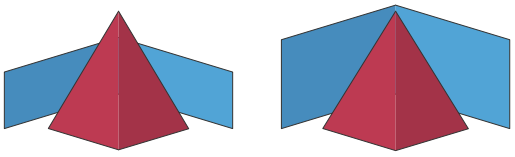

رقم 5
نيجيريا
7.15

رقم 6
إيران
7.10

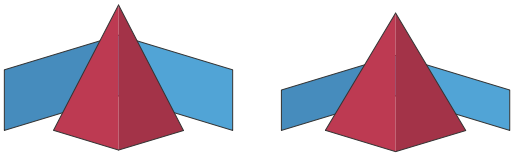

رقم 7
أفغانستان
7.08

رقم 8
العراق
7.05

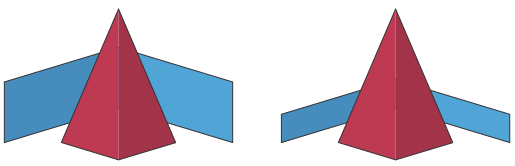

رقم 9
جمهورية إفريقيا الوسطى
7.04

رقم 10
هندوراس
6.98

البلدان التي صُنفت بأقل الدرجات

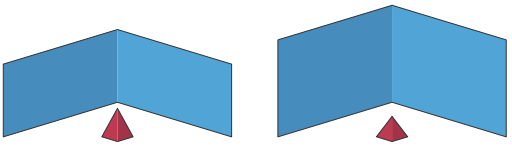

رقم 193
توفالو
1.54

رقم 192
ناورو
1.76

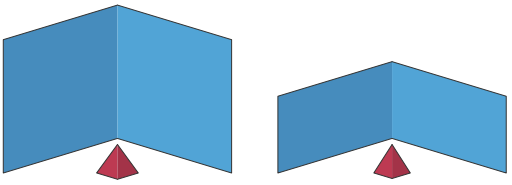

رقم 191
ساو تومي وبرينسيبي
1.78

رقم 190
ليختنشتاين
1.88

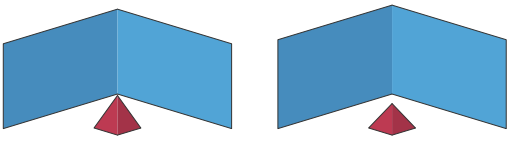

رقم 189
ساموا
2.04

رقم 188
فانواتو
2.20

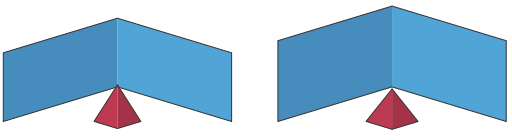

رقم 187
جزر مارشال
2.31

رقم 186
كيريباتي
2.35

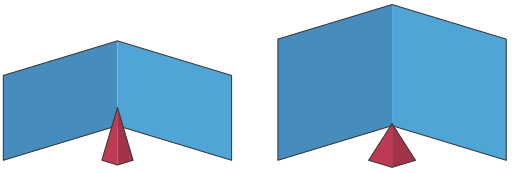

رقم 185
لوكسمبورغ
2.36

رقم 184
موناكو
2.43

الأسواق الإجرامية

عند تحليل الإجرام والبحث في الأسواق الإجرامية العشرة المشمولة، كان المتوسط العالمي أقل قليلاً فقد بلغ 4.65، وتم تحديد سوق الإتجار بالبشر على أنه الأكثر انتشارًا في جميع أنحاء العالم (بمتوسط عالمي يبلغ 5.58). في الواقع، يظهر سوق الإتجار بالبشر في أكبر خمس أسواق إجرامية في كل قارة في العالم. وبعد سوق الإتجار بالبشر، صُنفت تجارة القنب غير المشروعة والإتجار بالأسلحة في الترتيبين الثاني والثالث من حيث الأسواق الأكثر انتشارًا في جميع أنحاء العالم، بمتوسطين عالميين 5.10 و4.92 على التوالي.

الشكل 4-3

الأسواق الإجرامية، المتوسطات العالمية

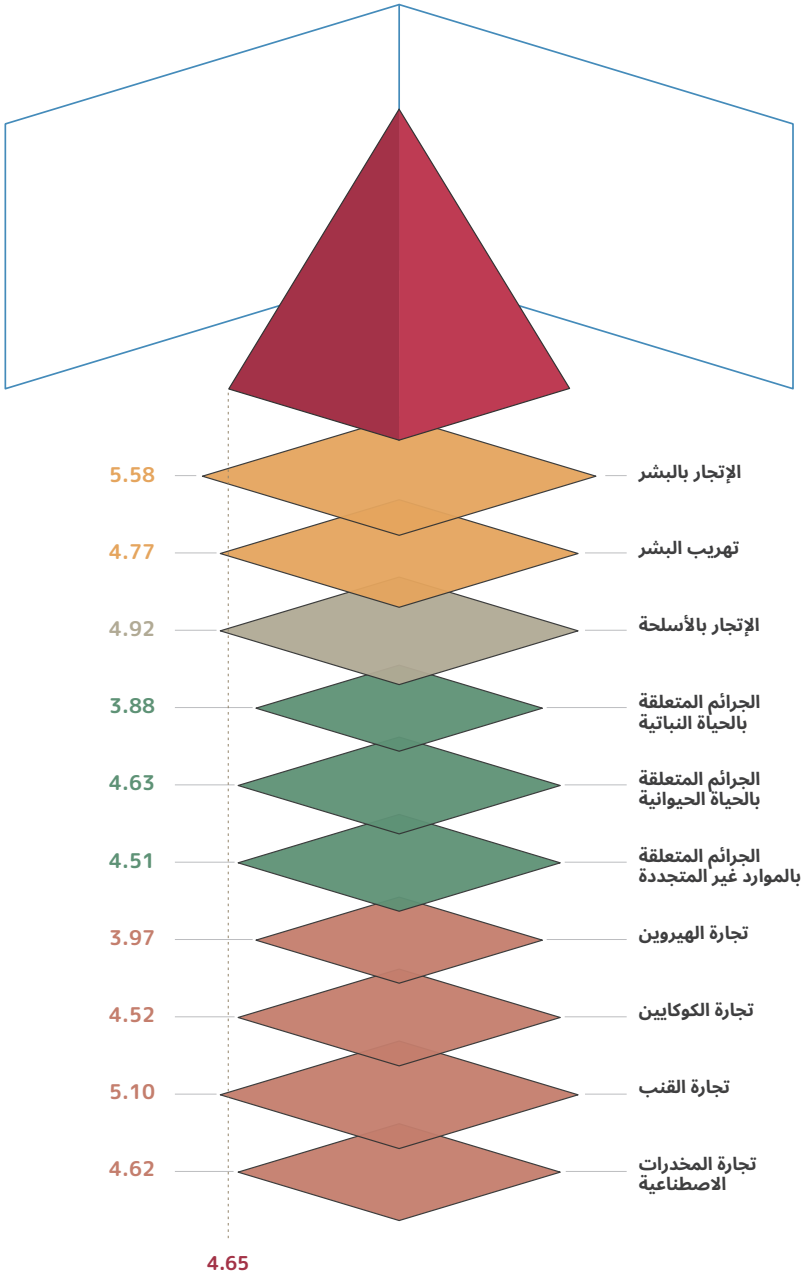

إن الإخفاق من جانب الدول في توفير بيئات آمنة وسبل عيش اقتصادية مستقرة لملايين السكان الضعفاء في العديد من البلدان يوفر ظروفًا مواتية للاستغلال، حيث يستغل المتاجرون بالبشر الضحايا من أجل الربح سواء داخل الحدود الوطنية أو في الخارج وذلك من خلال الاستغلال الجنسي والعمل القسري/العبودية الحديثة والتسول القسري والإتجار بالأعضاء وتجنيد الأطفال. والغالبية العظمى من الضحايا من النساء والفتيات. وقد زادت فرص الإتجار بالبشر مع تكنولوجيا الإنترنت، التي توفر سوقًا جاهزًا عبر الإنترنت، وفي الوقت نفسه، وسائل لاستغلال الأشخاص مع إخفاء للهوية بشكل متزايد.[15]

عليه، فإن انتشار الإتجار بالبشر (5.58) ربما لا يمثل أمرًا مفاجئًا. وتُعني الأنشطة المندرجة في إطار الإتجار بالبشر أن هذا السوق موجودًا في مجموعة واسعة من السياقات، بداية من البلدان المستقرة إلى البلدان المتنازعة، وغالبًا ما تتداخل مع الأسواق الإجرامية الأخرى، مثل تهريب البشر. وبالمثل، فإن العوائق التي تحول دون دخول السوق منخفضة، في حين أن التأثير مرتفع، حيث أن البشر عرضة للاستغلال.

في عام 2020، كان هناك ما يقدر بنحو 281 مليون مهاجر دولي على مستوى العالم. وما زال تنقل البشر محركًا رئيسيًا للجريمة المنظمة، مدفوعًا إلى حد كبير بعدم الاستقرار والصراع وعدم المساواة وتغير المناخ. وعند اندلاع الوباء، زادت العديد من البلدان من ضوابطها على الحدود، لكن هذا لم يمنع الهجرة. وإذا حدث أي شيء، فهو أن القيود الاقتصادية التي أحدثها الوباء قد أُضيفت على الأرجح إلى عوامل الدفع الهيكلية الموجودة مسبقًا والتي تدفع الناس إلى الانتقال إلى مكان آخر، وغالبًا ما يساعدهم المهربون في ذلك وعلى الرغم من مخاطر الاستغلال. وتُعد زيادة عسكرة الحدود أيضًا فرصة للمتاجرين بالبشر والمهربين، الذين يستفيدون من تنظيم التنقل عبر الحدود. كما أتاحت المعدلات السريعة للهجرة من الريف إلى الحضر في العديد من المناطق فرصًا للمتاجرين بالبشر الذين يسعون إلى استغلال النزوح البشري الداخلي.

على الرغم من وجود تداخل استغلالي في كثير من الأحيان في الأسواق التي تركز على الإتجار بالبشر وتهريب البشر، فإن التفاوت في الانتشار العالمي بين السوقين (حيث يحتل سوق تهريب البشر المرتبة الرابعة في جميع أنحاء العالم، بمتوسط 4.77) يمكن تفسيره بالظروف المحدودة التي يمكن أن يحدث بها تهريب البشر. وبينما يحدث الإتجار بالبشر داخل البلد وعبر الحدود الوطنية على حدٍ سواء، فإن التهريب بحكم تعريفه يستلزم الاستعانة بالمهربين لنقل الأفراد عبر الحدود بما يتعارض مع قوانين الدولة.

باعتبارها ثاني أكثر الأسواق الإجرامية انتشارًا على مستوى العالم، تعد تجارة القنب (5.10) ظاهرة عالمية. فعلى الرغم من أن عددًا قليلاً من البلدان قد وافق على إنشاء أسواق قانونية ومنظمة للاستخدام الترفيهي والدوائي للقنب منذ عام 2018 - وحتى في هذه الحالات توجد سوق سوداء إلى حد ما - إلا أن الغالبية العظمى منه لا يزال يُصنف على أنه مخدرات غير مشروعة. ويستمر هذا في دفع السوق السوداء للقنب، التي تسيطر الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية على الكثير منها. وتؤثر زراعة القنب/إنتاجه على جميع مناطق العالم، فقد بلغ العدد التقديري لمستخدميه في عام 2019 200 مليون.[16] وعلى الرغم من انخفاض عدد مضبوطات القنب في السنوات الأخيرة، إلا أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجد أنه كان هناك اتجاه تصاعدي في الإتجار بالمخدرات.[17]

الجدير بالذكر أن أسواق المخدرات الثلاثة الأخرى تحتل مرتبة أقل بكثير، حيث سجلت المخدرات الاصطناعية 4.62 والكوكايين 4.52 والهيروين 3.97 على مستوى العالم. وعلى عكس القنب، الذي يمكن زراعته في أي مكان بسهولة وهو رخيص نسبيًا، فإن أسواق الأدوية الأخرى تنطوي على تكاليف أعلى ومواقع إنتاج محدودة، مما يحد من انتشارها.

على الرغم من معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2014، فإن تهريب الأسلحة آخذ في الازدياد في جميع أنحاء العالم. فقد قال الممثل السامي للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في عام 2020 إن هناك مليار قطعة سلاح صغير متداولة. وبينما تجتذب مناطق الصراع مخزونات من الأسلحة، فإن هذه الأسواق لا يتم احتواؤها، والعديد من الأسلحة تجد طريقها إلى أيدي الجماعات الإجرامية. وهذا هو الحال في أماكن مثل أمريكا الوسطى والبلقان وأجزاء من إفريقيا، حيثما لا تزال الأسلحة من الحروب الأهلية السابقة ونزاعات الاستقلال متداولة بين الجماعات

الإجرامية. وفي الوقت نفسه، حصلت عصابات المخدرات في جنوب إفريقيا بشكل غير قانوني على أسلحة تم الاستحواذ عليها من مستودع أسلحة الشرطة في البلاد على مدى عدة سنوات - أسلحة كان من المقرر تدميرها - وقد ساعد هذا في تأجيج معدل القتل المرتفع بشكل غير طبيعي في البلاد.

إن الطبيعة والتأثير الواسعين لتهريب الأسلحة (4.92) قد لا يمثل أمرًا مفاجئًا. فالأسلحة سواء تم إنتاجها بشكل غير قانوني أو إعادة تدويرها من النزاعات السابقة أو تسريبها من مخزونات الحكومة، فإن تداولها لا يؤجج العنف والصراع فحسب، بل يساهم أيضًا في تعزيز الأسواق غير المشروعة الأخرى. وتستخدم الجهات الفاعلة الإجرامية الأسلحة لممارسة العنف أو التهديد بها لتعزيز أعمالهم غير المشروعة في شكل ابتزاز وفرض ضرائب غير مشروعة، بينما قد يسعى المواطنون إلى تسليح أنفسهم بغرض الحماية، مما يؤدي إلى تزايد تسليح المجتمعات. وقد تسببت البلدان التي يكون امتلاك الأسلحة فيها قانونيًا ولكن لم تُحسِن تنظيم ذلك في حدوث تداعيات كبيرة على البلدان والمناطق المجاورة الأكثر ضعفًا. كما أن تجارة الأسلحة غير المشروعة تُزيد من قوة الجماعات المسلحة على الدولة، وفي بعض الحالات، تصبح الجهات الفاعلة الإجرامية والجهات الفاعلة في النزاع غير واضحة، مع سيطرة جهات فاعلة مسلحة غير تابعة للدولة في كثير من الأحيان على الأسواق غير المشروعة.[18]

وكانت أقل الأسواق الإجرامية على مستوى العالم هي الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية (3.88)، وتجارة الهيروين (3.97)، والجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة، بمتوسط عالمي قدره 4.51. ولا تظهر أسواق النباتات والهيروين في أكبر خمسة أسواق في أي قارة. وقد يرجع انخفاض انتشار هذه الأسواق إلى القيود البيئية المفروضة على مصادر هذه المنتجات. فبالنسبة للهيروين، على الرغم من أنه المهيمن في بعض الاقتصادات المصدرية، إلا أن التكلفة العالية للمخدرات، فضلاً عن تفضيل مخدرات أخرى في أسواق وجهة معينة، قد يفسر انتشاره المحدود على مستوى العالم. علاوة على ذلك، فإن طبيعة السلع التي تندرج تحت التجارة في الموارد غير المتجددة وأنواع النباتات تعني أن نضوبها أو انقراضها قد يقلل من المعروض منها وبالتالي الأسواق ككل. والجدير بالذكر أن سوقًا إجراميًا بيئيًا آخر، وهو الإتجار غير المشروع بالحيوانات، احتل مرتبة أعلى في جميع أنحاء العالم (4.63)، والتي قد تمثل دليلًا على تنوع الحيوانات والمنتجات الحيوانية - وكذلك الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم (IUU) - وعلى التنوع الكبير في استخدامات السلع الحيوانية، مثل الأدوية التقليدية والإمدادات الغذائية والحيوانات الأليفة الغريبة.

الجهات الفاعلة الإجرامية

الشكل 4-4

الجهات الفاعلة الإجرامية، المتوسطات العالمية

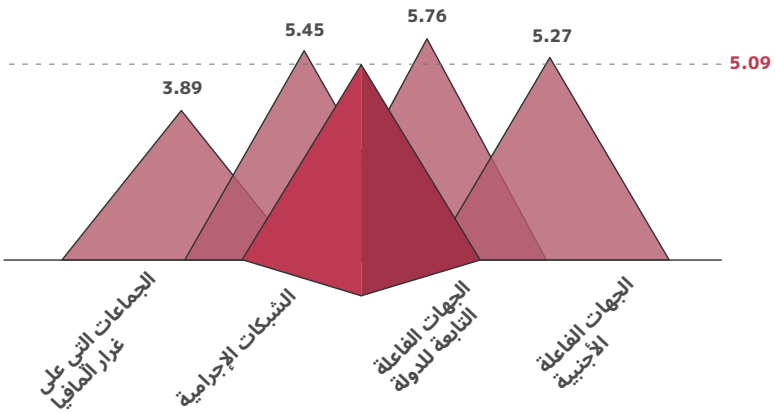

بوصفه العنصر الإجرامي الثاني ضمن المؤشر، كان متوسط درجة الجهات الفاعلة الإجرامية على مستوى العالم 5.09، مع تحديد الجهات الفاعلة التابعة للدولة باعتبارها النوع الأول من الجهات الفاعلة الإجرامية التي تُديم الإجرام (5.76)، تليها الشبكات الإجرامية (5.45)، والجهات الفاعلة الإجرامية الأجنبية (5.27) والجماعات التي على غرار المافيا (3.89).

على الرغم من أنه غالبًا ما يُنظر إلى مجموعات المافيا والجريمة المنظمة على أنها مترادفة وعلى أنها الشكل المهيمن، التعريفي غالبًا، للجماعة الإجرامية، فإن هذه النتائج تُظهر أنه ليس الجماعات القائمة على أساس إقليمي هي التي يُنظر إليها على أنها ذات التأثير الأكبر. وبدلاً من ذلك، فإن الجهات الفاعلة والشبكات ذات النفوذ والتأثير على الدولة ومؤسساتها هي التي صُنفت بأعلى الدرجات. وفي الآونة الأخيرة، تواجه الروابط الزبائنية بين الجهات الفاعلة الإجرامية ورؤوس الأموال الكبيرة وموظفي الخدمة المدنية خطر أن تصبح أكثر صعوبة في الفصل، وأصبحت الفروق بين القانوني وغير القانوني غامضة خلال العقد الماضي - وهو اتجاه استمر في الظهور حتى عام 2020. إن مثل هذه العلاقات الهادفة إلى الربح تقوض قدرة الدولة على العمل بشكل متماسك في مواجهة الجريمة المنظمة بينما تقوض الديمقراطية وأمن المواطنين.[19]

في 112 دولة من أصل 193، وصفت الجهات الفاعلة التابعة للدولة على أنها ذات تأثير كبير أو شديد على المجتمع وهياكل الدولة، في حين صُنفت 34 دولة على أنها تتمتع بمستويات معتدلة من النفوذ والتأثير. بعبارة أخرى، أقل من ربع البلدان في جميع أنحاء العالم تمثل دول لا تتمتع فيها الجهات الفاعلة التابعة للدولة بنفوذ يذكر. في حين أن درجة انخراط الجهة الفاعلة التابعة للدولة في الجريمة المنظمة قد تتراوح من الفساد منخفض المستوى إلى المشاركة عالية المستوى من قبل جهاز الدولة، وبشكل عام، إن بروز هذا النوع من الجهات الفاعلة في جميع أنحاء العالم يُثير مشكلة كبيرة. كما أن انخراط مؤسسات الدولة في تمكين النشاط غير المشروع يُضعف حتمًا من قدرة البلدان على مكافحة الجريمة المنظمة. ومن بين الـ 16 دولة في العالم التي صُنفت بـ 9 درجات أو أعلى بالنسبة للجهات الفاعلة التابعة للدولة، تم تحديد 13 دولة على أنها استبدادية بموجب مؤشر الديمقراطية التابع لوحدة المعلومات الاقتصادية لعام 2020.[20] علاوة على ذلك، من بين 50 دولة تم تقييمها على أنها جهات فاعلة تابعة للدولة ولها "تأثير شديد" (أي صُنفت بـ 8 درجات أو أعلى)، تم تصنيف 33 دولة (66%) على أنها "استبدادية"، وثمانية على أنها لديها أنظمة هجينة، وثمانية على أنها لديها ديمقراطية معيبة.

تمثل الشبكات الإجرامية، باعتبارها ثاني أكثر أنواع الجهات الفاعلة الإجرامية انتشارًا في جميع أنحاء العالم، قاسمًا مشتركًا في جميع المناطق كقنوات للتدفقات غير المشروعة - داخل البلدان وعبر الحدود الوطنية على حد سواء. ويُظهر متوسط هذه الفئة المشابه نسبيًا للجهات الفاعلة الإجرامية الأجنبية (التي تمثل مزيجًا من الشبكات والجماعات التي على غرار المافيا والجهات الفاعلة التابعة للدولة العاملة خارج بلدهم الأصلي) الترابط بين الجماعات الإجرامية المحلية والأجنبية لأنها تعمل معًا على طول

سلاسل التوريد من أجل نقل البضائع بطريقة غير مشروعة عبر أسواق المصدر والعبور والوجهة.

أخيرًا، احتلت الجماعات التي على غرار المافيا، رغم ارتباطها في الغالب بالجريمة المنظمة، المرتبة الأدنى عالميًا بين أنواع الجهات الفاعلة الإجرامية. ويمكن أن يكون أحد التفسيرات وراء ذلك هو أن الحاجة إلى السيطرة الإقليمية والهياكل الهرمية المصاحبة لها قد تتراجع في ظل الاقتصاد الإجرامي متزايد العولمة، حيث تتجه الجهات الفاعلة الإجرامية إلى هياكل شبكات بعيدة المدى للقيام بأنشطة غير مشروعة.

الشكل 4-5

توزيع الجهات الفاعلة الإجرامية حسب نطاق الدرجة

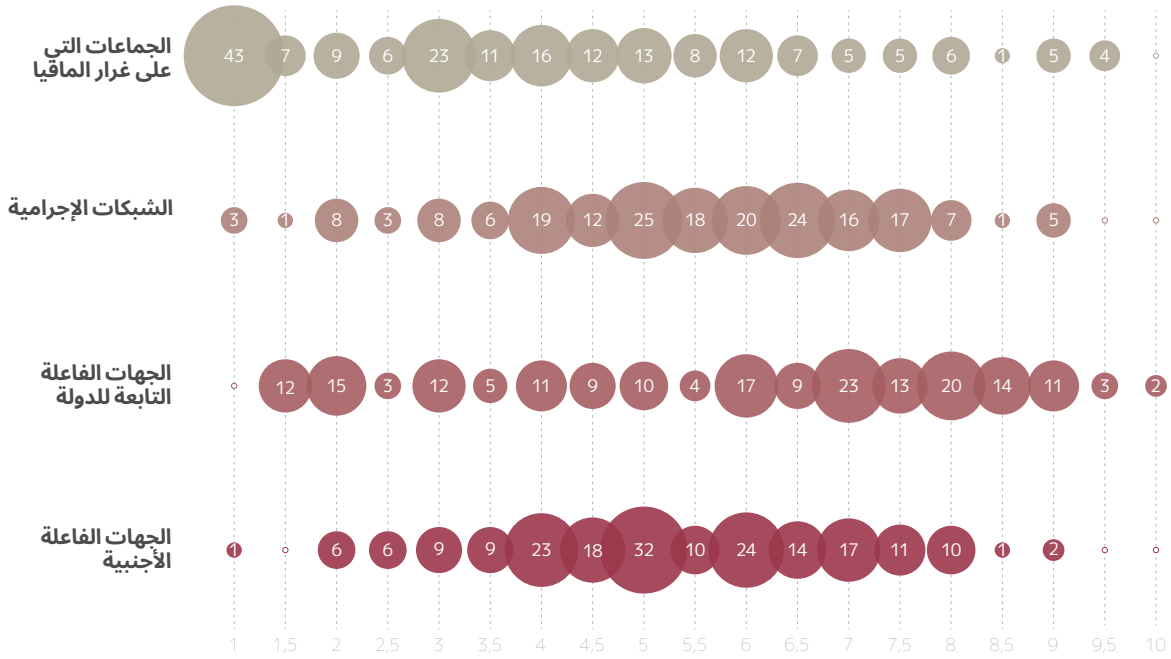

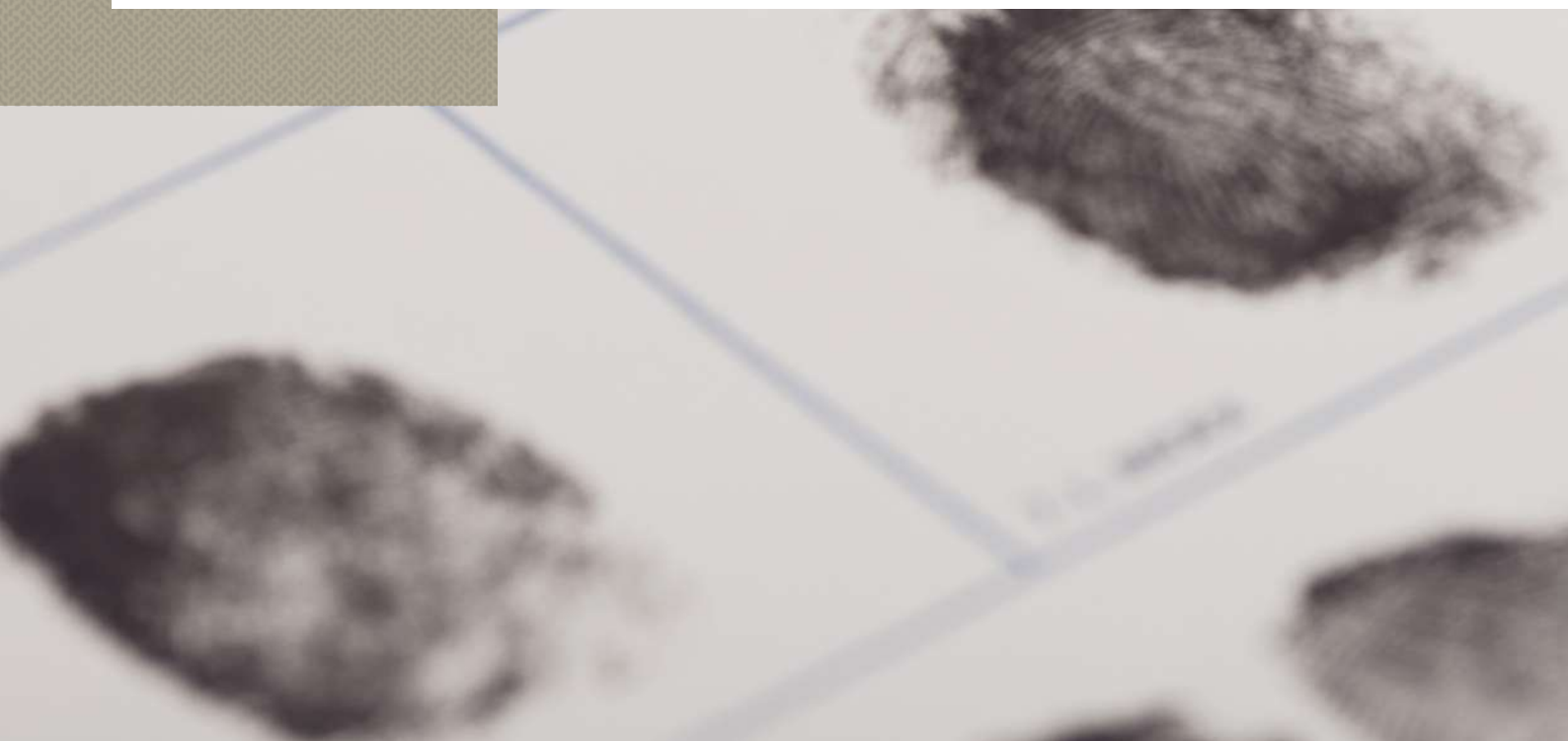

الشكل 4-6
خريطة الصمود

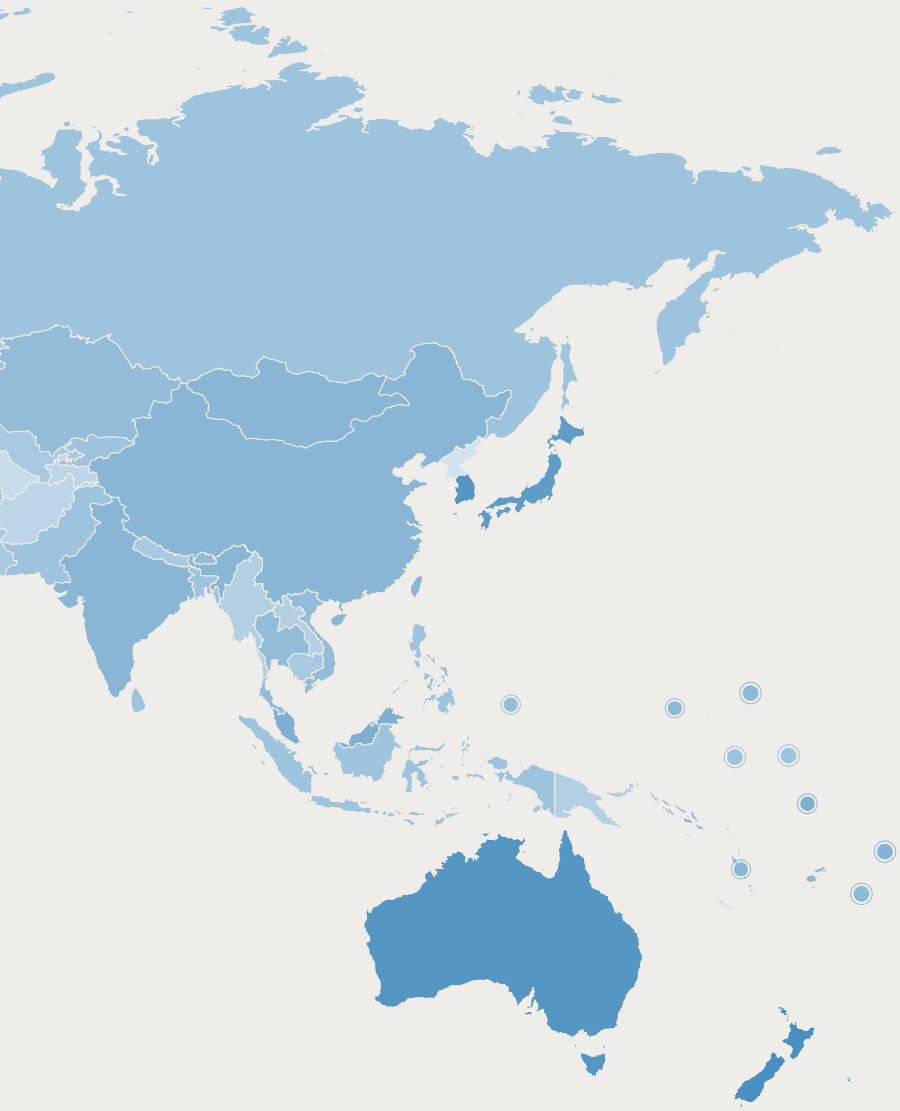

الصمود

عند تقييم الـ 12 مؤشرًا، أو لبنات البناء، للصمود في مواجهة الجريمة المنظمة بشكل جماعي، فإن المتوسط العالمي هو 4.82 فقط. وعند النظر إلى متوسطات كل مؤشر من مؤشرات الصمود، لا يوجد مؤشر سجل درجة أعلى من 6. وتُشير هذه الأرقام بقوة إلى أنه لوضع حل مستدام لتأثيرات الجريمة المنظمة، هناك حاجة إلى مزيد من التركيز والاستثمار في زيادة تدابير الصمود. ويجب أيضًا اعتبار تشجيع الصمود على مستوى المجتمع كعنصر أساسي في استراتيجية عالمية شاملة لمكافحة الجريمة المنظمة، وليس كتدخل ثانوي.[21]

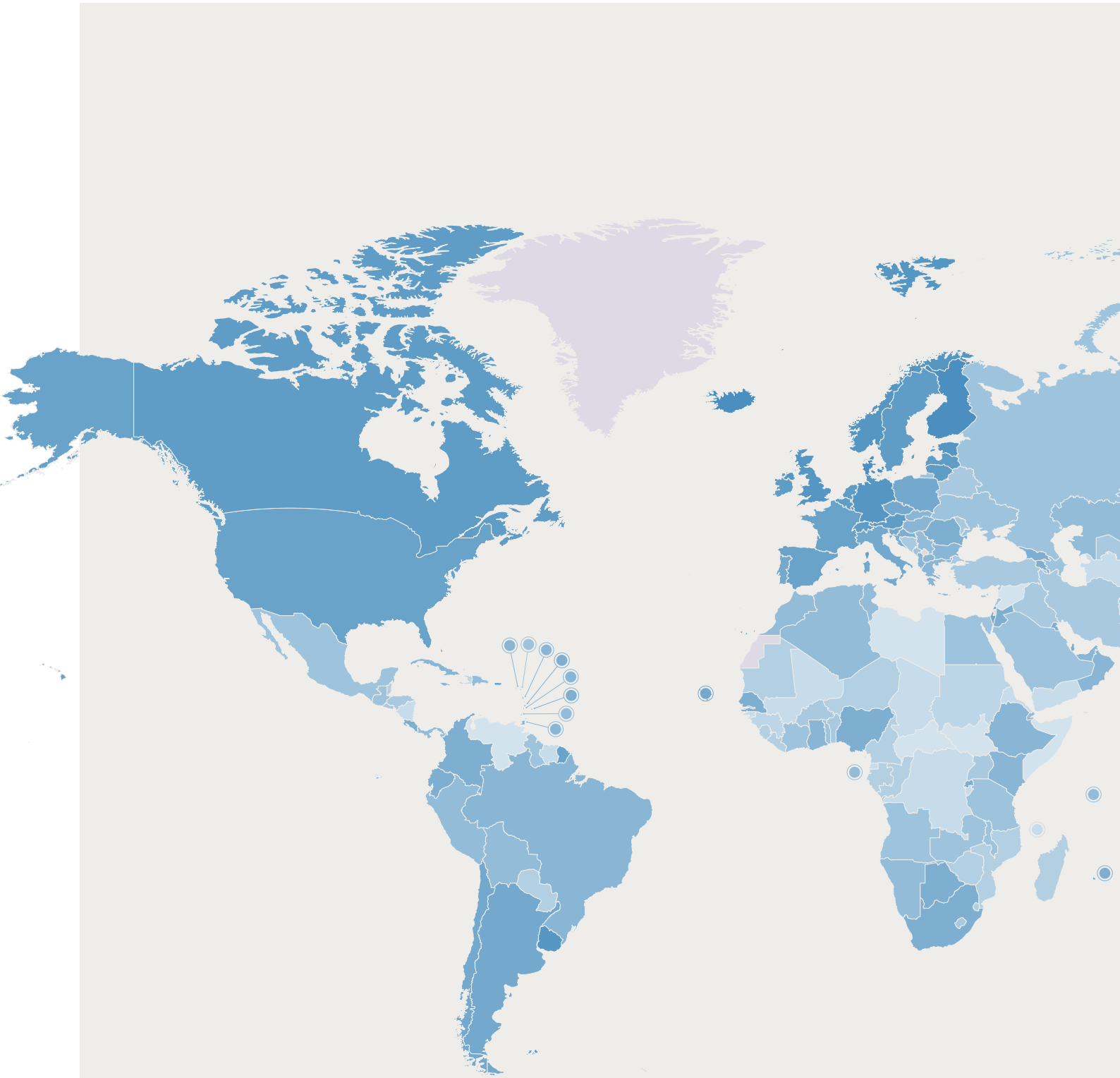

الدرجة العالمية فيما يتعلق بـ

الصمود

4.82

درجات الصمود

10 1

لا توجد بيانات

الشكل 4-7

الصمود

البلدان التي صُنفت بأعلى الدرجات

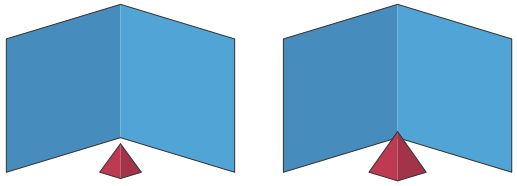

رقم 1
فنلندا
8.42

رقم 1
ليختنشتاين
8.42

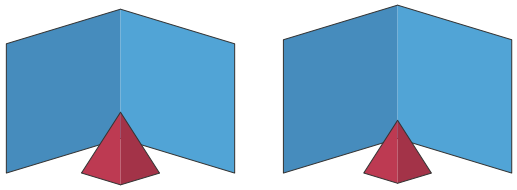

رقم 3
نيوزيلاندا
8.38

رقم 4
الدنمارك
8.21

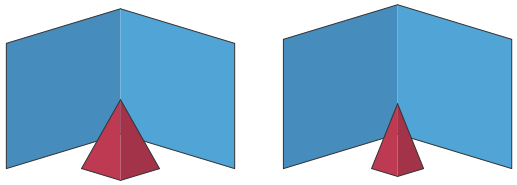

رقم 5
أيسلندا
8.04

رقم 6
أستراليا
7.96

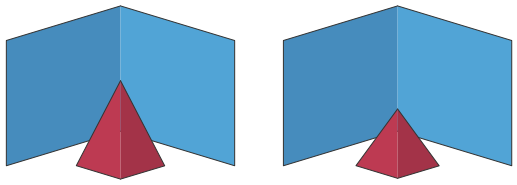

رقم 7
النرويج
7.92

رقم 8
المملكة المتحدة
7.88

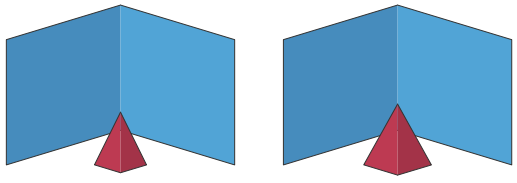

رقم 9
إستونيا
7.83

رقم 10
أندورا
7.75

البلدان التي صُنفت بأقل الدرجات

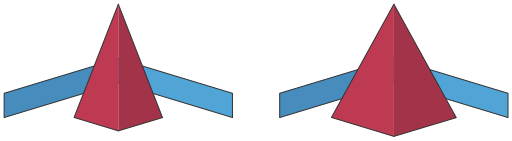

رقم 193
ليبيا
1.54

رقم 192
الصومال
1.67

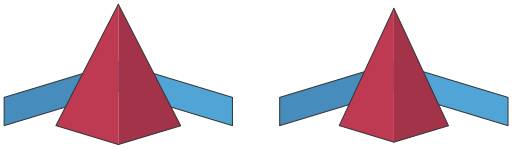

رقم 191
جنوب السودان
1.83

رقم 190
سوريا
1.88

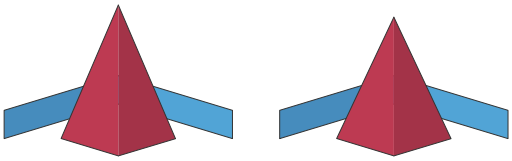

رقم 188
فنزويلا
1.92

رقم 188
جمهورية إفريقيا الوسطى
1.92

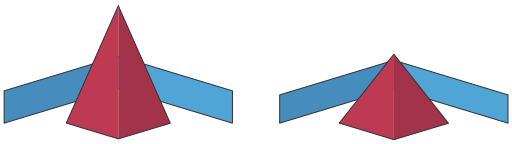

رقم 187
كوريا الشمالية
1.96

رقم 186
اليمن
2.00

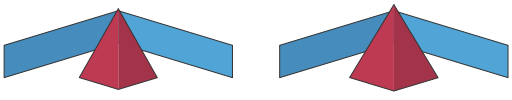

رقم 185
بوروندي
2.08

رقم 184
غينيا الإستوائية
2.17

الشكل 4-8

ملخص الصمود حسب المؤشر

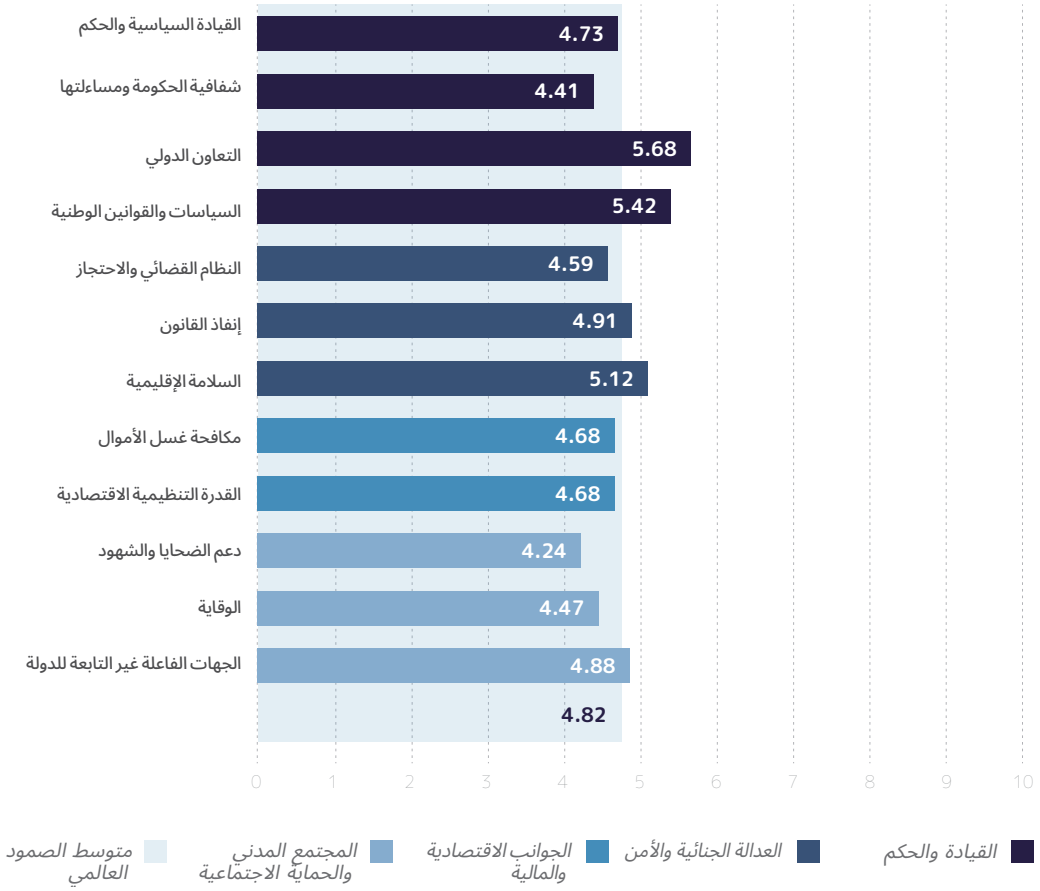

بينما يُقيم كل مؤشر صمود بشكل مستقل، فإن التجمعات الطبيعية لفئات الصمود تسمح بتحليل الاتجاهات. على سبيل المثال، سجلت مجموعة مؤشرات "القيادة والحوكمة" (انظر الشكل 4.8)، عند حساب المتوسط معًا، درجات أعلى (5.06) من المجموعات الأخرى، مثل "العدالة الجنائية والأمن" (4.87)؛ والنظم "الاقتصادية والمالية" (4.68)؛ و"المجتمع المدني والحماية الاجتماعية" (4.53). لذلك تُظهر النتائج تركيزًا عامًا على التدابير السياسية والحوكمة المُستخدَمة عالميًا لمكافحة الجريمة المنظمة، على حساب التدابير الأخرى. وبالنظر إلى الأثر الواسع النطاق للجريمة المنظمة في جميع مجالات المجتمع، فإن اتباع نهجًا أكثر توازنًا لتنفيذ تدابير الاستجابة لمكافحة الجريمة المنظمة سيكون في نهاية المطاف هو الأكثر فعالية.

توجه الحكومات موقف الدولة من الجريمة المنظمة، وتدعم دورها في مكافحة هذه الظاهرة من خلال وضع حجر الأساس لتنفيذ الإجراءات. ويمكن لعوامل مثل وجود قضايا الجريمة المنظمة على جدول الأعمال السياسي، وهشاشة الدولة، ووجود الأطر القانونية المناسبة للتصدي للجريمة المنظمة، ودور الدولة في المجتمع العالمي (من بين أمور أخرى) أن تعكس إرادة الدول في مكافحة الجريمة المنظمة. ومع ذلك، عند النظر إلى المؤشرات الفردية، في حين قد تكون هناك رغبة صريحة في مكافحة الجريمة المنظمة، فإن التنفيذ الفعال لتدابير الاستجابة هو الذي يؤدي في النهاية إلى رفع درجات الصمود أو خفضها.

لتوضيح ذلك، كان "التعاون الدولي" هو المؤشر الأعلى درجة على مستوى العالم، حيث سجل 5.68، بينما يمثل مؤشر "شفافية الحكومة ومساءلتها" ثاني أدنى متوسط (4.41). ويُعد التصديق على المعاهدات الدولية والمشاركة في المنتديات العالمية خطوات مهمة لبناء أطر صمود قوية في مواجهة الجريمة المنظمة، ولكن في حالة وجود أوجه قصور في الشفافية والمساءلة في وظائف الحوكمة، فإن ذلك يُثير تحديات أمام التنفيذ الفعال لتدابير الاستجابة.

لقد بلغ متوسط المؤشرات القائمة على المؤسسات مثل "النظام القضائي والاحتجاز" (4.59)، و"إنفاذ القانون" (4.91)، و"السلامة الإقليمية" (5.12) مجتمعة ثاني أعلى مستوى من حيث الصمود، مما يعكس التركيز العالمي على العدالة الجنائية والتدابير الأمنية لمكافحة الجريمة المنظمة. إن وجود مثل هذه الهياكل أمر بالغ الأهمية في مكافحة الإجرام، حيث يمكن اعتبار أمن الحدود ووكالات إنفاذ القانون والنظام القضائي ونظام السجون الذي يعمل بشكل جيد بمثابة "الرد الأول" على الأنشطة غير المشروعة والجهات الفاعلة الإجرامية. ومع ذلك، فإنها تشكل نهجًا أحادي الجانب للإجرام، ونقص التمويل و/أو التدريب و/أو الفساد في هذه المؤسسات مما لا يشكل فقط عوائق أمام الحد من الإجرام، ولكن في كثير من الحالات يقودها.

سجلت مؤشرات الصمود التي تركز على الاقتصاد، بما في ذلك "مكافحة غسيل الأموال" و"القدرة التنظيمية الاقتصادية" درجات أقل، حيث بلغ متوسطها 4.68. وإن طبيعة الجريمة المنظمة باعتبارها مسعى مدفوعًا بالربح تعني أنه حتى في حالة عدم وجود أسواق إجرامية في بلد ما، فإن قدرتها على تنفيذ التدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة عائدات الجريمة يمكن أن تساهم في نهاية المطاف في الإجرام أو تمنعه. وبالمثل، عندما تُوضع لوائح تنظيمية اقتصادية سليمة، تُتاح الفرص للشركات المشروعة للتوسع والعمل بطريقة عادلة وخالية من التشويه. ومن ناحية أخرى، في بعض الحالات، حيثما تكون هذه السياسات مرهقة للغاية، قد يحفز ذلك الأفراد على التحول إلى أنشطة غير رسمية أو غير مشروعة لتحقيق الربح.

باستثناء مؤشر الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة، صُنفت مجموعة مؤشرات الصمود لـ "المجتمع المدني والحماية الاجتماعية"، بما في ذلك "دعم الضحايا والشهود" و"الوقاية"، من بين أدنى مؤشرات الصمود، بمتوسطات عالمية تبلغ 4.24 و4.47 على التوالي. وتُشير هذه النتائج إلى أنه في حين يوجد اتجاهًا عامًا لدى البلدان للتركيز على الأنشطة الإجرامية ومرتكبيها، لا يولى سوى القليل من الاهتمام لأولئك المتأثرين مباشرة بالإجرام. ويمكن أن يكون لأوجه القصور في الضمانات التي تحمي الضحايا والجمهور بشكل عام آثارًا لا توصف وطويلة الأجل على التماسك الاجتماعي وهشاشة الدولة - وهي ظروف يمكن أن تستغلها الجهات الفاعلة الإجرامية.

وتبين أن "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة"، والتي تشمل المجتمع المدني ووسائل الإعلام، تمثل مؤشر اجتماعي بارز، بمتوسط مرتفع نسبيًا بين مؤشرات الصمود (4.88). وعلى الرغم من التركيز عالميًا على العدالة الجنائية والاستجابات المؤسسية للجريمة المنظمة، تؤدي هذه الجهات الفاعلة غير التابعة للحكومة دورًا فعالاً في تكملة التدخلات الحكومية، ومحاسبة مؤسسات الدولة وقيادة تدابير استجابة أكثر استدامة للجريمة المنظمة من خلال مشاركة المجتمع المحلي. وتجدر الإشارة إلى أنه في العديد من البلدان حول العالم، تم تقييم الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة على أنها الأقوى أو المستجيب الوحيد للجريمة المنظمة، وغالبًا ما تعمل في سياقات شديدة التقييد وحيثما تشارك مؤسسات الدولة في الأنشطة الإجرامية أو تنشرها. ومع ذلك، نظرًا لأن المؤشر لا يلتقط قوة الجهات الفاعلة نفسها فحسب في المجتمع المدني، بل أيضًا درجة الحرية التي تمنحها لهم الجهات الفاعلة التابعة للدولة للعمل وفقًا لها، فهناك علاقة عكسية بين الجهات الفاعلة التابعة للدولة والجهات الفاعلة غير التابعة للدولة.[22] بعبارة أخرى، عندما تكون الجهات الفاعلة التابعة للدولة من بين الجناة الرئيسيين للنشاط الإجرامي، تجد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني نفسها بشكل روتيني في مرمى أعمال الحكومة القمعية.

المربع 1

الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة

على الرغم من أن مؤشر الجريمة المنظمة العالمي يشمل ما يقرب من 99% من سكان العالم، إلا أن الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة ليست مُدرجة رسميًا في المؤشر. ولم تُدرج الدول المراقبة غير الأعضاء، مثل الكرسي الرسولي وفلسطين، وكذلك الأراضي الأخرى المعترف بها جزئيًا ، مثل جمهورية كوسوفو[23] والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (الصحراء الغربية)، في التصنيف.

ومع ذلك، من الواضح أن الاقتصادات غير المشروعة والجهات الفاعلة الإجرامية المنظمة لا تحترم الحدود السياسية للعالم، ويمكن أن يُصاب أي مجتمع بآفة الجريمة المنظمة. وفي الواقع، قد توجد أسباب تجعل المناطق غير المعترف بها عالميًا كدول ذات سيادة أكثر عرضة لمستويات الإجرام المتزايدة. والسمة المميزة للدول غير السيادية هي أنها تمثل شكل من أشكال النزاع الإقليمي والتداعيات السلبية التي تصاحبه غالبًا، لا سيما المجتمع الممزق، والسياسات غير المستقرة، والدولة الهشة. وبالنظر إلى أن الصراع والهشاشة والجريمة المنظمة غالبًا ما "تتناسب معًا في ثلاثية غير مستقرة"،[24] فمن السهل معرفة سبب تغلغل الجريمة المنظمة في عدد من الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، فإن عزلة الإقليم عن المسرح العالمي، سياسياً وفيما يتعلق بتدفقات التجارة العالمية، يمكن أن يكون ضاراً بازدهاره الاقتصادي، مما يوفر أرضاً خصبة لازدهار الاقتصاد الموازي. بالإضافة إلى الدوافع المحتملة للإجرام الناشئ عن وضع هذه الأقاليم، فإن عدم الاعتراف بها من قبل معظم المجتمع الدولي يجعل الوصول إلى أدوات التعاون الدولي أكثر صعوبة، وهو ما يُعتبر أمرًا حاسمًا في مكافحة الجريمة المنظمة.

إن الأسباب الكامنة وراء ما يحدد المدى الذي يمكن أن تكتسب فيه الجريمة المنظمة موطئ قدم في أي بلد معين معقدة. ومع ذلك، ما هو واضح هو أن الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة لديها خصائص سياسية جغرافية خاصة قد تؤثر ليس فقط على حجم التدفقات غير المشروعة التي تدخل البلاد وتخرج منها، ولكن أيضًا على قدرة سلطاتها الحاكمة على شن استجابة فعالة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وبالطبع، مثلما يمكن أن خصائص المناطق المتنازع عليها تجعلها أكثر عرضة لتأثير الجريمة المنظمة، فغالبًا ما تكون مجموعات الجريمة المنظمة هي المحددات الرئيسية لنجاح الحركات الانفصالية أو فشلها.[25] لذلك، لن يكون من الحكمة دراسة ظاهرة المافيات والتدفقات غير المشروعة والإجرام المنظم دون النظر في السياق السياسي - بما في ذلك التاريخ السياسي بشكل حاسم - للمناطق التي تسمح لها بالازدهار.

القسم 5

لمحات عامة ونتائج قارية

الرؤى الإقليمية

مع انتقال التدفقات غير المشروعة عبر الحدود، تختلف كيفية تأثيرها على الاقتصادات الإجرامية القارية والإقليمية والمجتمع ككل وكيفية تشكيلها اعتمادًا على ما إذا كانت المناطق تعمل كأسواق مصدر أو عبور أو وجهة، أو مزيج منها. ومن العوامل الرئيسية التي يجب مراعاتها مع التحليلات القارية التالية هو أن البلدان المُصنفة بدرجات إجرام مرتفعة للغاية ودرجات صمود منخفضة تخفض المتوسطات الإقليمية والقارية، بينما ترفعها الدول الأقوى. ومع أنه من الصحيح أن التحليل القاري والإقليمي العام مفيد لفهم الأنماط العامة للإجرام والقدرة على الصمود، ويساهم في وضع السياسات على نطاق أوسع، إلا أنه يعمل كوجه واحد فقط للعملة. فكلما زاد عدد المُستخدِمين المفصولين للمعلومات، يمكن أن يكون التحليل أكثر تفصيلاً وتركيزاً، الأمر الذي يمكن أن يخدم عملية وضع السياسات الاستراتيجية على مستوى تشغيلي أكثر.

الشكل 5-1

درجات الإجرام حسب القارة

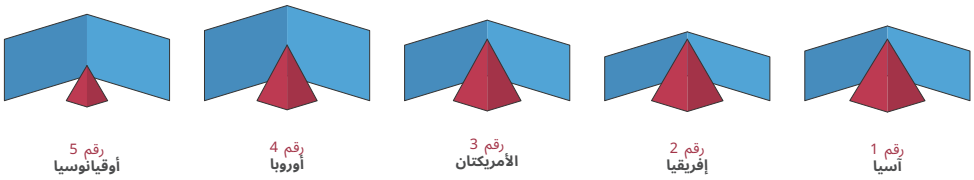

القارة	الإجرام	الأسواق الإجرامية	الجهات الفاعلة الإجرامية	الصمود
آسيا	5.30	5.21	5.38	4.46
إفريقيا	5.17	4.94	5.40	3.80
الأمريكتان	5.06	4.70	5.43	4.83
أوروبا	4.48	4.21	4.76	6.23
أوقيانوسيا	3.07	2.98	3.16	5.46
المتوسط العالمي	**4.87**	**4.65**	**5.09**	**4.82**

عند النظر إلى القارات الخمس، يقدم المؤشر نظرة ثاقبة للديناميكيات الإقليمية. فقد تبين أن قارة آسيا لديها أعلى مستويات الإجرام (5.30)، تليها إفريقيا (5.17)، والأمريكتين (5.06)، وأوروبا (4.48) وأوقيانوسيا (3.07). ويوجد بقارة آسيا العديد من المناطق الفرعية البارزة، حيث تشهد بعض البلدان صراعات طويلة الأمد تساعد في تغذية الأسواق، مثل الإتجار بالأسلحة والإتجار بالبشر، في حين تمثل البلدان الأخرى مواقع لإنتاج المخدرات وتجارتها. وعلى الرغم من أن آسيا كانت القارة التي سجلت أعلى درجات الإجرام، إلا أن التقسيم الإقليمي للنتائج يُشير إلى أن بؤر الجريمة المنظمة ليست مركزية داخل منطقة واحدة ولكنها منتشرة عبر القارات.

يوجد بإفريقيا أكبر عدد من البلدان مقارنة بجميع القارات،[26] وقد شهدت نموًا غير مسبوق من حيث الاقتصاد والبنية التحتية والتكنولوجيا على مدى العقدين الماضيين. ورغم أن هذه التطورات قد ساهمت في الازدهار المتزايد للقارة، إلا أنها أوجدت في الوقت نفسه بيئة مواتية للجريمة المنظمة. وكما هو الحال في أي مكان آخر في العالم، يأتي نجاح القارة جنبًا إلى جنب مع فرص للجهات الفاعلة الإجرامية لاستغلالها. ويتم دعم التوسع الإجرامي من قبل مناطق في القارة حيثما يوجد الصراع وعدم الاستقرار ويتفاقمان في البلدان التي توجد بها مؤسسات دولة ضعيفة وقابلة للفساد.

تشبه إفريقيا وآسيا بعضهما البعض في بعض النواحي. فمثلما أن القارتين شاسعتان جغرافيًا، وبهما مناطق متميزة في التاريخ والثقافة والعرق واللغة، فكلاهما يوجد بهما أيضًا مجموعة من الأسواق والجهات الفاعلة الإجرامية المنتشرة. وعلى وجه الخصوص، تعد كل من آسيا وإفريقيا بمثابة أسواق مصدر رئيسية للعالم من حيث السلع البيئية مثل النباتات والحياة البرية والموارد غير المتجددة، بما في ذلك الوقود والمواد المعدنية والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة. وفي الواقع، تُظهر نتائج المؤشر أن قارتي إفريقيا وآسيا كانتا القارتين الوحيدتين في العالم اللتين ظهرت فيهما سوقان بيئيتان (الجرائم المتعلقة بالحيوانات والموارد غير المتجددة) في أكبر خمس أسواق إجرامية بهما.

إن القارتين الأمريكتين، مثلهما مثل آسيا، غنيتان بالنباتات والحيوانات الطبيعية، ويفتخران أيضًا بأنهما من بين أغنى مصادر الموارد غير المتجددة في العالم، بما في ذلك المعادن الثمينة والمواد المعدنية القيمة. والجدير بالذكر أن الأمريكتين هي موطن لبعض أسواق مصادر الأدوية الأكثر انتشارًا على مستوى العالم. ومن بين جميع القارات، كانت الأمريكتان القارتين الوحيدتين اللتين توجد بهما سوق للمخدرات (الكوكايين) باعتباره الأكثر انتشارًا في جميع الأسواق الإجرامية العشرة. وبالمقارنة، حدد الخبراء أوروبا باعتبارها نقطة عبور ووجهة رئيسية لمجموعة من الأسواق والجهات الفاعلة الإجرامية. وتوضح نظرة سريعة على أسواق الكوكايين والمخدرات الاصطناعية والهيروين ما يلي: لقد تم تحديد أوروبا كقارة من القارات التي كانت فيها هذه الأسواق أكثر انتشارًا، والثانية بعد الأمريكتين أو آسيا. ويُشير هذا إلى أنه في حين أن الأسواق في آسيا والأمريكتين معروفة على نطاق واسع بأنها مناطق مصدرية لمثل هذه المخدرات، فإن تدفقاتها أدت إلى أن أوروبا أصبحت سوق عبور ووجهة لها.

مثلها مثل أوروبا، تضم أوقيانوسيا أيضًا ثلاثة أسواق للمخدرات (المخدرات الاصطناعية والقنب والكوكايين) في أكبر خمسة أسواق إجرامية انتشارًا بها، وإن كان ذلك على نطاق أقل بكثير. ولم يكن غريبًا أن تُظهر أوقيانوسيا أدنى نسبة إجرامية في العالم، وهو ما يُعزى إلى حد كبير إلى عزلتها الجغرافية وقلة عدد سكانها.

بؤر الجريمة المنظمة **ليست مركزية داخل منطقة واحدة** لكن **منتشرة عبر القارات.**

المربع 2

الجغرافيا الطبيعية - عامل حاسم بالنسبة للإجرام؟

تأتي البلدان في جميع أنحاء العالم في جميع الأشكال والأحجام، بداية من البلدان العملاقة العابرة للقارات، مثل روسيا، إلى الدول الصغيرة مثل موناكو، وجميع أنواع الدول الأرخبيلية والممدودة والمثقبة بينهما. لكن هل الجغرافيا الطبيعية لبلد ما - سواء كانت جزيرة أو بلدًا ساحليًا أو غير ساحلي - تؤثر على مستويات الإجرام المنظم فيها، وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أي مدى؟

من بين الـ 193 دولة المدرجة في هذا المؤشر، ما يزيد قليلاً عن الخمس (39) هي دول جزرية.[27] وتوجد أيضًا 43 دولة غير ساحلية، ولكن النوع الجغرافي الأكثر شيوعًا هو الدول الساحلية، حيث تمثل أكثر من 57% (111) دولة.

الشكل 2-5

هل الجغرافيا تؤثر على الإجرام؟

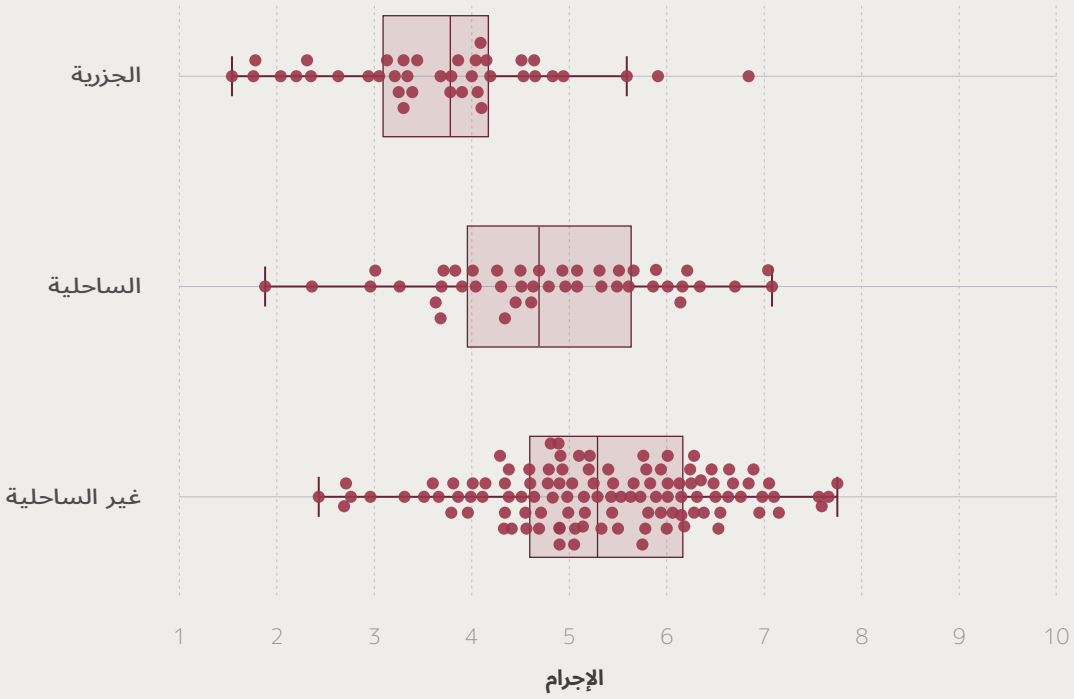

بالنظر إلى متوسط درجات الإجرام، تبين أن الدول الجزرية هي الأقل تضررًا بالجريمة المنظمة بهامش كبير إلى حد ما، بمتوسط درجة 3.67؛ مقارنة بالدول غير الساحلية، التي صُنفت بدرجة 4.78، والدول الساحلية التي صُنفت بأعلى درجة إجرامية (5.33). ومن بين البلدان العشرين التي صُنفت بأدنى الدرجات في مقياس الإجرام، توجد 11 دولة جزرية، معظمها في أوقيانوسيا. وفي الجزء الآخر من المجموعة، إن الغالبية العظمى من البلدان التي صُنفت بأعلى الدرجات هي دول ساحلية، والتي تمثل 80% من البلدان العشرين الأعلى. وتوجد دولة جزرية واحدة فقط من بين البلدان العشرين الأعلى: وهي دولة الفلبين الأرخبيلية.

ما الذي يمكن أن يفسر هذه الاختلافات؟ الجزر، كقاعدة عامة، أصغر من حيث الحجم الجغرافي وعدد السكان. ولذا، فإن تقييم الإجرام بها من جانب الطلب في المعادلة، يُبين أنها تمثل سوقًا استهلاكيًا محتملاً أصغر بكثير لمعظم المنتجات غير المشروعة.[28] كما تقل احتمالية مواجهة الدول الجزرية لخطر انتشار الاقتصادات غير المشروعة أو الصراع، والذي غالبًا ما يؤجج الإجرام بشكل غير مباشر.[29] ومع ذلك، هناك عامل معاكس لذلك، وهو أن الجزر يتم استغلالها في بعض الأحيان على وجه التحديد بسبب عزلتها الجغرافية. ولنأخذ الدور الذي تؤديه جزر الرأس الأخضر في تدفقات المخدرات عبر الحدود الوطنية، مثال على ذلك.

من منظور العرض، نظرًا لحجمها، فإن معظم الدول الجزرية أيضًا أقل احتمالاً أن يكون لديها وفرة من الموارد الطبيعية لاستغلالها. ومع ذلك، هناك استثناءات. وتعد مدغشقر دولة متطرفة بشكل واضح في هذا الصدد، فهي واحدة من أكبر الدول الجزرية على كوكب الأرض وواحدة من أغنى دول العالم من حيث التنوع البيولوجي وتركيز الأنواع المستوطنة. وتعني موارد مدغشقر أن البلد مستهدف بشكل دائم للجريمة البيئية المنظمة.[30] علاوة على ذلك، توفر الجزر فرصة كبيرة للصيد غير المشروع والاستغلال البشري الذي يعد سمة مشتركة لقطاع الصيد.

تواجه الدول غير الساحلية مخاطر غير مباشرة، ومن الأمثلة الجيدة على ذلك تأثير التواصل الجغرافي لباراغواي مع البرازيل. وكلاهما دول ذات مستويات عالية جدًا من الإجرام. علاوة على ذلك، وبسبب افتقارهم لإمكانية الوصول المباشر إلى النقل البحري، تم الاعتراف منذ فترة طويلة بأن البلدان غير الساحلية تعاني من الحرمان الاقتصادي،[31] وهو ما قد يكون أحد العوامل المساهمة في ارتفاع مستويات الإجرام. ومع ذلك، مثل بعض الجزر، فإن عددًا من الدول غير الساحلية هي دول صغيرة، مثل ليختنشتاين ولوكسمبورغ وسان مارينو، وبالتالي تستفيد من العديد من نفس الظروف التي يمكن أن تعزلها عن الجريمة المتفشية. وبالطبع، ينطبق ذلك على العديد من الدول الجزرية أيضًا، ففي حين أن هذه البلدان الصغيرة قد لا تمتلك الموارد الطبيعية لاستغلالها، غالبًا ما يكون لهذا السبب بالذات تعتمد اقتصاداتها بدلاً من ذلك على الخدمات المالية، ولهذا السبب فإن العديد من الملاذات الضريبية في العالم ومراكز غسيل الأموال هي دول صغيرة ودول جزرية صغيرة. ولا يتم تسجيل غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة في درجة الإجرام في المؤشر كسوق إجرامي قائم بذاته، وبالتالي من المرجح أن تقل مستويات الإجرام في الدول الجزرية والدول الصغرى.

تُصنف الدول الساحلية بأعلى درجة إجرام، ومن أكثر التفسيرات المحتملة وضوحًا وراء ذلك هي إمكانية الوصول إلى التجارة البحرية الدولية والبنية التحتية. وباستثناء جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي سواحلها قصيرة جدًا، فإن الدول الخمس التالية التي صُنفت بأعلى درجات الإجرام (كولومبيا وميانمار والمكسيك ونيجيريا وإيران) لديها جميعًا خطوطًا ساحلية ممتدة مع بنية تحتية تجارية متطورة. وفي عام 2019، بلغ حجم التجارة البحرية أكثر من 11 مليار طن، وتُشير التقديرات إلى أن أكثر من 80% من تجارة البضائع العالمية تُنقل عن طريق البحر.[32] ونظرًا لأن التجارة غير المشروعة تستخدم نفس طرق الإمداد والبنية التحتية المادية مثل التجارة العالمية المشروعة، فإن الدول الساحلية معرضة بطبيعتها للعديد من الاقتصادات غير المشروعة، بداية من الإتجار بالمخدرات إلى تهريب البشر والصيد غير المشروع.

كما تكشف مقارنة أنواع الجهات الفاعلة الإجرامية عن بعض النتائج القارية المثيرة للاهتمام. فقد تبين أن الجهات الفاعلة التابعة للدولة تكون أكثر الجهات الفاعلة الإجرامية انتشارًا في آسيا وإفريقيا والأمريكتين، بينما شغلت المرتبة الثالثة من بين النماذج الأربعة في أوروبا وأوقيانوسيا. وفي هاتين القارتين، تم تحديد الجهات الفاعلة الإجرامية الأجنبية على أنها الأكثر نفوذاً، للإشارة أساسًا إلى مجموعات من البلدان المجاورة التي لها صلات بجهات فاعلة محلية. وشغلت الشبكات الإجرامية المرتبة الثانية بين أنواع الجهات الفاعلة الإجرامية الأربعة في جميع القارات الخمس، مما يؤكد انتشارها في كل مكان. أخيرًا، كما ذكرنا سابقًا، تم تحديد الجماعات التي على غرار المافيا، والتي تتكون من مجموعة من الأشكال المختلفة للجماعات، بداية من الميليشيات إلى العصابات، على أنها أقل أنواع الجهات الفاعلة الإجرامية انتشارًا في أربع قارات من أصل خمسة. وهنا الأمريكتان هما الاستثناء، حيث يوجد تأثير قوي لعصابات المخدرات والعصابات الأخرى العاملة في بلدان القارة.

فيما يتعلق بالصمود، من المهم التعامل مع تحليل أطر الاستجابة كدالة للتهديد الذي تواجهه بلد أو منطقة أو قارة معينة. فقد تبين أن أوروبا تتسم بأعلى مستويات الصمود (6.23)، تليها أوقيانوسيا (5.46)، والأمريكتين (4.83)، وآسيا (4.46) وإفريقيا (3.80). وفي حين أن التصنيف العالمي المرتفع لأوقيانوسيا قد يكون مفاجئًا، إلا أن القارة تتميز أيضًا بأدنى معدلات الإجرام بين القارات الخمس. علاوة على ذلك، فإن المتوسط القاري مختل إلى حدٍ ما بسبب درجات الصمود العالية جدًا لأستراليا ونيوزيلندا. (ومع ذلك، باستثناء هذين البلدين، فإن المتوسط القاري لأوقيانوسيا سيكون 5.00، ولا تزال تشغل المرتبة الثانية بين القارات الخمس.)

في جميع القارات الخمس، سجل مؤشرا الصمود "التعاون الدولي" و"السياسات والقوانين الوطنية" أعلى الدرجات بين مجموعات الصمود الاثنتي عشرة، مما يسلط الضوء على استعداد الدول للتعاون ودمج المعايير الدولية في أطرها الوطنية بشأن القضايا المتعلقة بالجريمة المنظمة. وبالمثل، شغل مؤشر "السلامة الإقليمية" مكانًا ضمن أعلى ثلاثة مؤشرات للصمود في جميع القارات باستثناء الأمريكتين، حيثما شغلت "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" المرتبة الثالثة، مما يُبرز قوة وصمود المجتمع المدني والجهات الفاعلة الإعلامية العاملة في قضايا الجريمة المنظمة في القارة، وفي البيئات التي غالبًا ما تكون صعبة وخطيرة للغاية.

من بين مجموعات الصمود منخفضة الدرجات، كان مؤشر "دعم الضحايا والشهود" هو الأدنى في إفريقيا والأمريكتين وأوقيانوسيا. وشملت مجموعات الصمود الأخرى منخفضة الدرجات الشائعة في جميع أنحاء العالم، مؤشر "الوقاية" و"شفافية الحكومة ومساءلتها" و"النظام القضائي والاحتجاز". ويوضح مدى اختلاف درجات المؤشرات أنه على الرغم من استعداد البلدان بشكل عام وقدرتها على التعاون مع بعضها البعض بشأن تحديات الجريمة المنظمة الواسعة، فإن الأولويات الوطنية تختلف في النهج المتبع لمكافحة الجريمة المنظمة داخل حدودها.

رغم أن هذه النتائج تقدم بعض الرؤى واسعة النطاق في ديناميكيات الإجرام والصمود، إلا أن المقارنات القارية قد تكون غامضة للغاية بالنسبة للتحليل الدقيق، حيث أن هذه الكتل الأرضية هي موطن للعديد من البلدان، وغالبًا ما تكون مختلفة جدًا من الناحية التاريخية والثقافية والجغرافية والاقتصادية. وعند مقارنة مجموعات كبيرة من الدول، توجد بالتالي بعض المخاطر من أن النتائج قد يتم تفسيرها بشكل خاطئ، حيث إن المناطق الفرعية المُصنفة بأعلى درجات الإجرام وأقل درجات الصمود تؤدي إلى اختلال النتائج بالنسبة للبلدان الأخرى في نفس القارة التي تحقق نتائج جيدة. وعلى هذا النحو، من الضروري التعمق في المجموعات الإقليمية لإجراء تحليل مقارن أكثر دقة.

آسيا

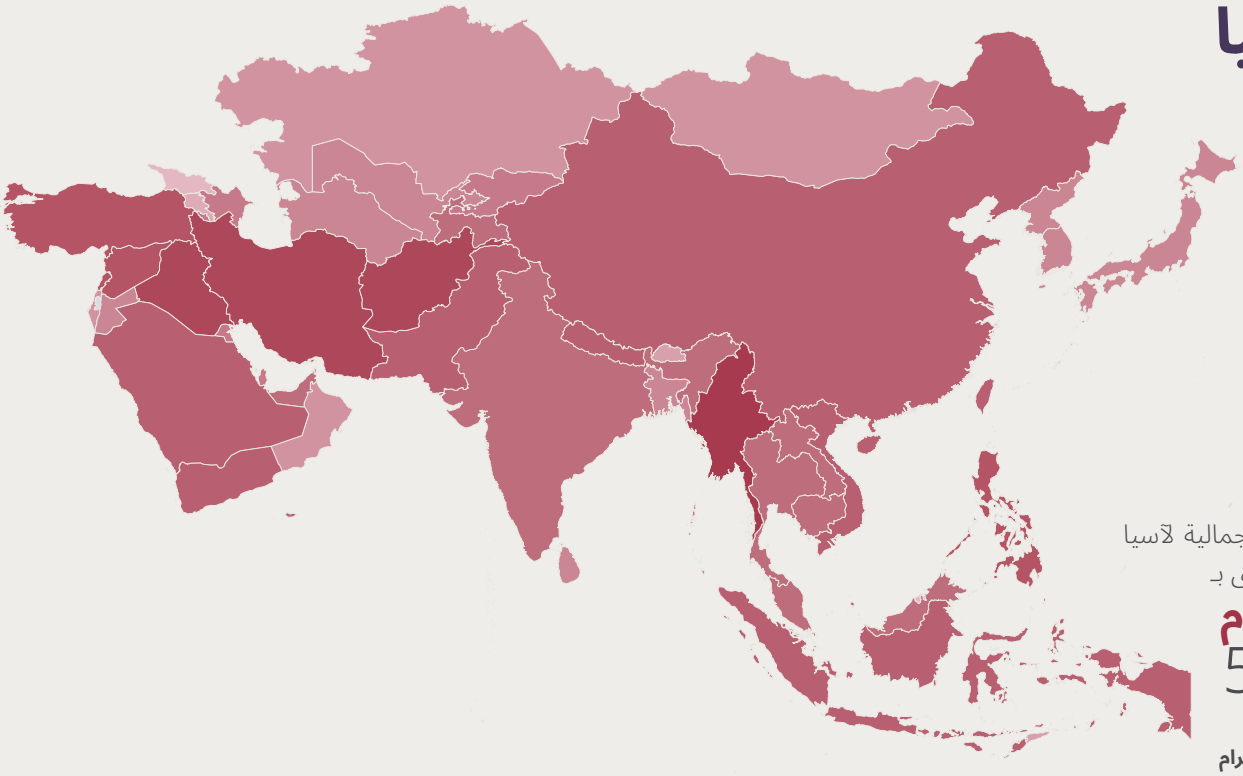

الدرجة الإجمالية لآسيا
فيما يتعلق بـ
الإجرام
5.30

درجات الإجرام

10 1

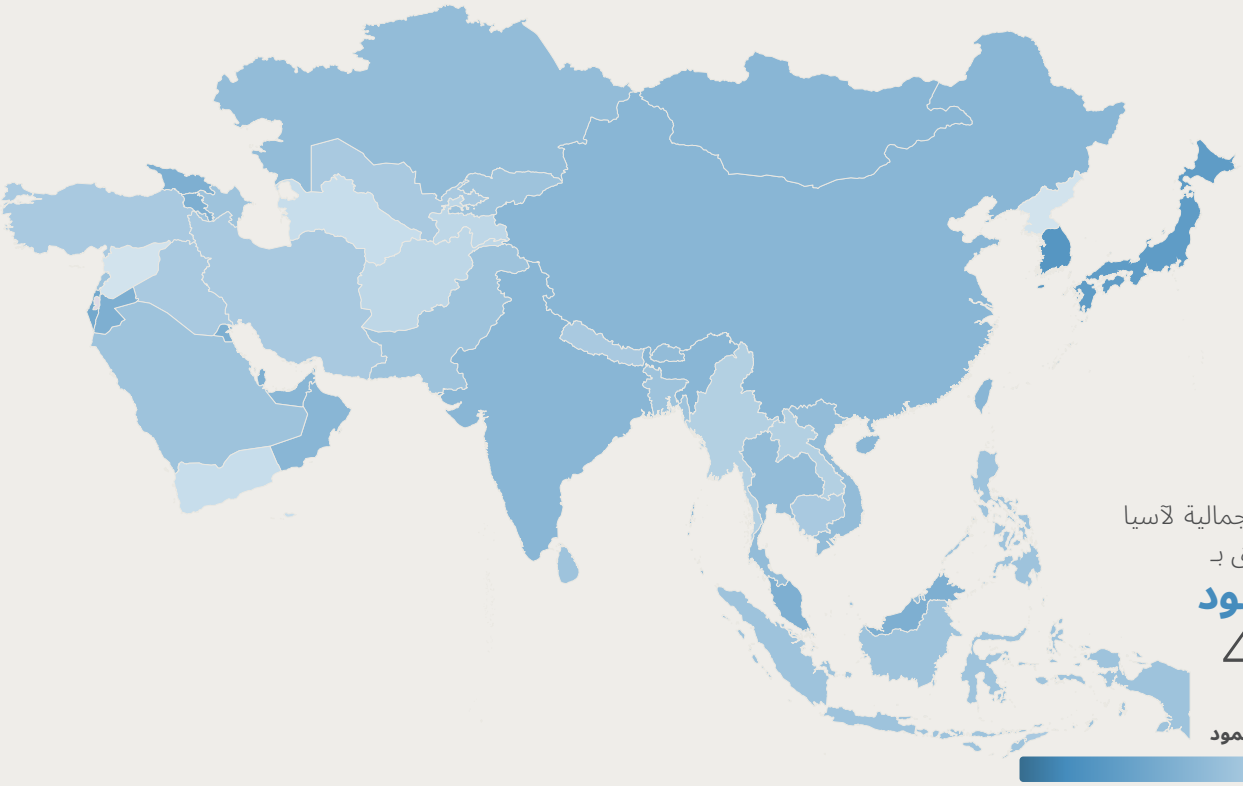

الدرجة الإجمالية لآسيا
فيما يتعلق بـ
الصمود
4.46

درجات الصمود

10 1

سُلطت الأضواء على آسيا في أوائل عام 2020 باعتبارها المركز الأولي لوباء كوفيد-19 والقارة الأولى التي فرضت قيود صارمة وإغلاق للحدود الذي سرعان ما انتشر في جميع أنحاء العالم. لكن هذه الإجراءات لم توقف التدفقات غير المشروعة، أو الاقتصادات الإجرامية، أو الجهات الفاعلة الإجرامية الأكثر ضرراً.

الشكل 5-3

درجات المؤشر، آسيا

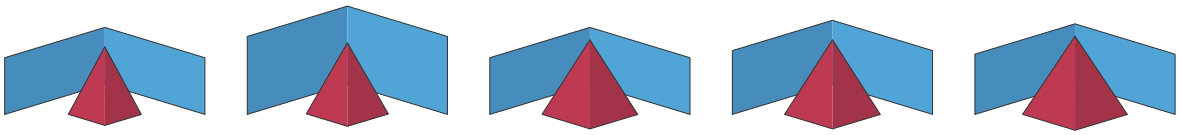

رقم 1 آسيا الغربية | رقم 2 جنوب شرق آسيا | رقم 3 آسيا الجنوبية | رقم 4 شرق آسيا | رقم 5 آسيا الوسطى والقوقاز

المنطقة	الإجرام	الأسواق الإجرامية	الجهات الفاعلة الإجرامية	الصمود
آسيا الغربية	5.78	5.83	5.74	4.44
جنوب شرق آسيا	5.45	5.44	5.47	4.58
آسيا الجنوبية	5.30	5.26	5.34	4.03
شرق آسيا	4.85	4.62	5.08	5.50
آسيا الوسطى والقوقاز	4.51	4.14	4.88	4.13
متوسط آسيا	5.30	5.21	5.38	4.46

تُظهر نتائج المؤشر أن القارة الآسيوية، التي تضم 46 دولة، تضم مجموعة من أسواق الجريمة والجهات الفاعلة. ومع ذلك، كمركز عالمي لجميع أنواع الاستغلال المختلفة، بداية من العمل القسري والاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت إلى العبودية المحلية الحديثة والتجنيد القسري للجنود، إن السوق الإجرامي الأكثر انتشارًا في آسيا هو الإتجار بالبشر (6.33). وبعد أن شهدت القارة إخفاقًا بعد آخر في مكافحة العديد من المخدرات الاصطناعية، بداية من الكابتاغون إلى الميتامفيتامين، فلم يكن من المفاجئ أن تكون تجارة المخدرات الاصطناعية ثاني أكثر الأسواق الإجرامية انتشارًا في آسيا. وهناك أيضًا نسبة عالية من تهريب البشر (5.67) والجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة (5.35) والجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية (5.32). وبالنظر إلى الصلة بين تجارة الأحياء البرية والوباء، يبدو أن هناك تحولًا في المواقف تجاه التجارة غير المشروعة في الحياة البرية واستهلاك منتجات الحياة البرية بشكل أكثر تحديدًا. وعمومًا، يتضح من نتائج المؤشر أن آسيا أكثر تضررًا من الجريمة المنظمة من أي قارة أخرى. ففي الواقع، صُنفت آسيا بأعلى أو ثاني أعلى متوسط درجات لما لا يقل عن سبعة من أصل الأسواق الإجرامية العشرة.[33]

تماشياً مع الاتجاهات العالمية، تم تحديد الجهات الفاعلة التابعة للدولة على أنها أهم نوع من الجهات الفاعلة الإجرامية في آسيا، تليها الشبكات الإجرامية (5.62)، والجهات الفاعلة الإجرامية الأجنبية (5.12) والجماعات التي على غرار المافيا (4.34). ونظرًا لانتشار الإجرام في جميع أنحاء القارة، ولا سيما مشاركة الجهات الفاعلة التابعة للدولة في الكثير منها، فربما لم يكن من الغريب أن يتم تقييم آسيا على أنها ذات قدرة منخفضة على الصمود أمام الجريمة المنظمة. ونظرًا لإغلاق الحدود وفرض قيود على السفر، كان مؤشر السلامة الإقليمية (4.70) من بين مؤشرات الصمود الأعلى درجة، يليه التعاون الدولي (5.27) والسياسات والقوانين الوطنية (4.95). ومع ذلك، فإن شفافية الحكومة ومساءلتها، وهو المؤشر الذي سجل أدنى الدرجات (3.99)، كان ضعيف للغاية، ومن نواح كثيرة كان الانفجار الذي حدث في مرفأ بيروت في أغسطس 2020 نتيجة حتمية لسنوات من الفساد وسوء الإدارة. وفي بلدان أخرى، قد يُنظر إلى الخطوات الضرورية التي اتخذتها سلطات هونغ كونغ لوقف انتشار كوفيد-19، مدفوعة جزئيًا بتجربتها السابقة مع مرض السارس، في بعض الحالات على أنها عامل خطر لقيود أوسع على المجتمع المدني. وتماشياً مع هذا، كان مؤشر "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" من بين المؤشرات التي سجلت أقل الدرجات في آسيا، بمتوسط قاري يبلغ 4.10 فقط.

الشكل 5-4

درجات السوق الإجرامية، آسيا

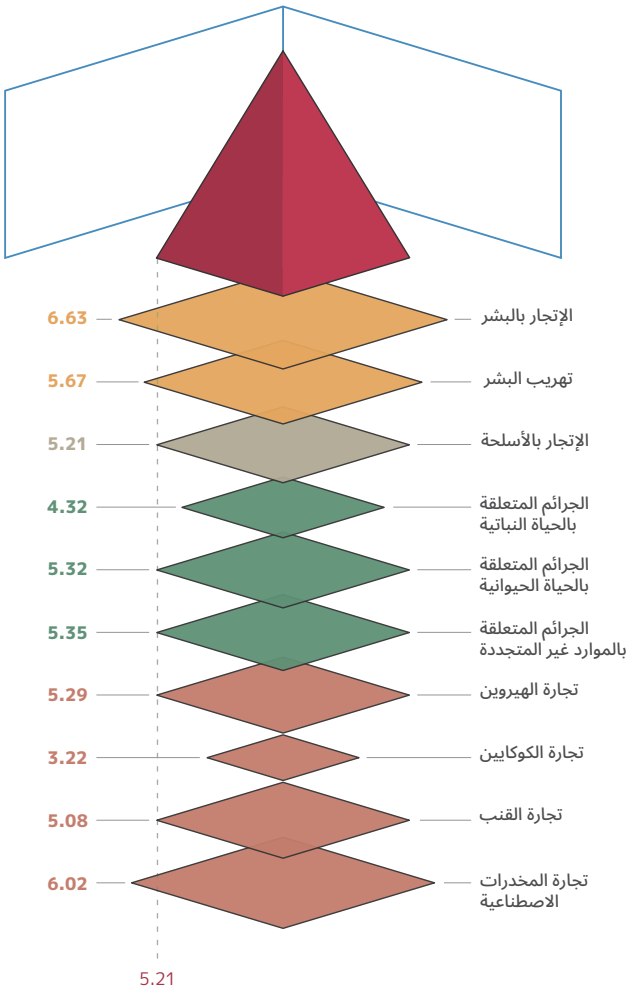

ومع ذلك، على الرغم من أنه تبين أن آسيا لديها أعلى درجة إجرامية من بين جميع القارات، فمن المهم تقسيم التحليل إلى المناطق الفرعية لتحديد اتجاهات الجريمة بدقة وأين يتم الشعور بأكبر قدر من الضرر. ففي الواقع، سُجلت منطقة واحدة فقط في القارة - غرب آسيا - ضمن أعلى خمس مناطق في العالم من حيث الإجرام، بمتوسط إقليمي قدره 5.78. ويمكن لعدد من العوامل السياقية تفسير ذلك، ولكن عمومًا، دول غرب آسيا، بما في ذلك سوريا (بدرجة إجرام 6.84) ولبنان (6.76) والعراق (7.05) وإيران (7.10) وتركيا (6.89) واليمن (6.13)، تشكل جزءًا من منطقة هشة بشكل سيئ وقد عانت إما من الصراع أو تأثيره المباشر على مدى العقد الماضي. وفي ظل هذه الخلفية المضطربة، أصبحت ظروف تأجج الإجرام واضحة، حيث أن الحركة الجماعية للمخدرات والأسلحة والجماعات المسلحة والأشخاص في جميع أنحاء المنطقة تُغذي التدفقات غير المشروعة، وتغذي أسواق المصدر والعبور والوجهة، وتشجع الجهات الفاعلة الإجرامية خلال ذلك. وتشغل خمسة بلدان في غرب آسيا مرتبة بين أعلى 10 دول في آسيا من حيث الجريمة.

على النقيض من ذلك، ففي جنوب شرق آسيا (متوسط 5.45)، تصدرت الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية (5.86) والجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية (7.09) والإتجار بالبشر (6.14) والمخدرات الاصطناعية (6.82) الأسواق الإجرامية في المنطقة، في حين تم تحديد الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية والحيوانية في المنطقة على أنها الأسواق الإجرامية الأعلى درجة في العالم. وكان لقطع الأشجار غير القانوني (الأخشاب الصلبة الأصلية في المقام الأول) في بلدان المصدر مثل لاوس وكمبوديا (كلاهما صُنف بالدرجة 8 بالنسبة لجرائم الحياة النباتية)، تأثيرًا مدمرًا على النظم البيئية المحلية، حيث سهّل الفساد انتقاله إلى أسواق الوجهة في أجزاء أخرى من القارة. كما تبين أن تجارة المخدرات الاصطناعية في المنطقة الفرعية منتشرة بشكل خاص، حيث سجلت ميانمار أعلى درجة على مستوى العالم وهي 9.5 (على قدم المساواة مع سوريا)، إلى جانب تايلاند ولاوس (وكلاهما سجل 8.0). وتُشكل الدول الثلاث المثلث الذهبي، الذي كثيرًا ما يوصف بأنه المنطقة الأولى لإنتاج الميتامفيتامين في العالم. وتمثل دولة الفلبين المجاورة أيضًا مركز رئيسي للميثامفيتامين، حيث سجلت 9.0، وهي ثاني أعلى درجة مشتركة على مستوى العالم.

تعد منطقة جنوب آسيا واحدة من المناطق الآسيوية التي تضم مجموعة واسعة من الاقتصادات غير المشروعة المتنوعة. وحجم المنطقة وموقعها المركزي داخل القارة الآسيوية يجعل المنطقة مرتعًا للتدفقات غير المشروعة. وشهد شهر فبراير من عام 2020 بداية النهاية لوجود القوات الأمريكية في أفغانستان، حيث تفاوض المسؤولون الأمريكيون على اتفاقية مع حركة طالبان، الجهة الفاعلة الرئيسية في تجارة الهيروين المنبثقة من أكبر منتج للهيروين في العالم. ولم يكن من الغريب أن تسجل منطقة جنوب آسيا ثاني أعلى درجة في تجارة الهيروين (5.94)، بعد آسيا الوسطى والقوقاز، وهي منطقة تؤدي فيها جميع البلدان تقريبًا دورًا مهمًا كنقاط عبور في تدفقات الهيروين العابرة للحدود الوطنية نظرًا لتواصلها مع أفغانستان. وتعد منطقة جنوب آسيا أيضًا واحدة من أكثر مناطق العالم تضررًا من الإتجار بالبشر (6.88)، حيث أن ستة من أصل ثمانية بلدان في المنطقة (أفغانستان وباكستان والهند ونيبال وبنغلاديش وجزر المالديف) لديها أسواق كبيرة أو منتشرة بشدة للإتجار بالبشر.

في شرق آسيا، تصدرت تجارة المخدرات الاصطناعية القائمة، بمتوسط 6.30، يليها الإتجار بالبشر بمتوسط 6.0. وتم تحديد بلدان مثل الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنغوليا واليابان على أنها لديها أسواق وجهة كبيرة للميثامفيتامين (مصدره إلى حد كبير من جنوب شرق آسيا وما وراءها) والمواد الأفيونية الاصطناعية مثل الفنتانيل.

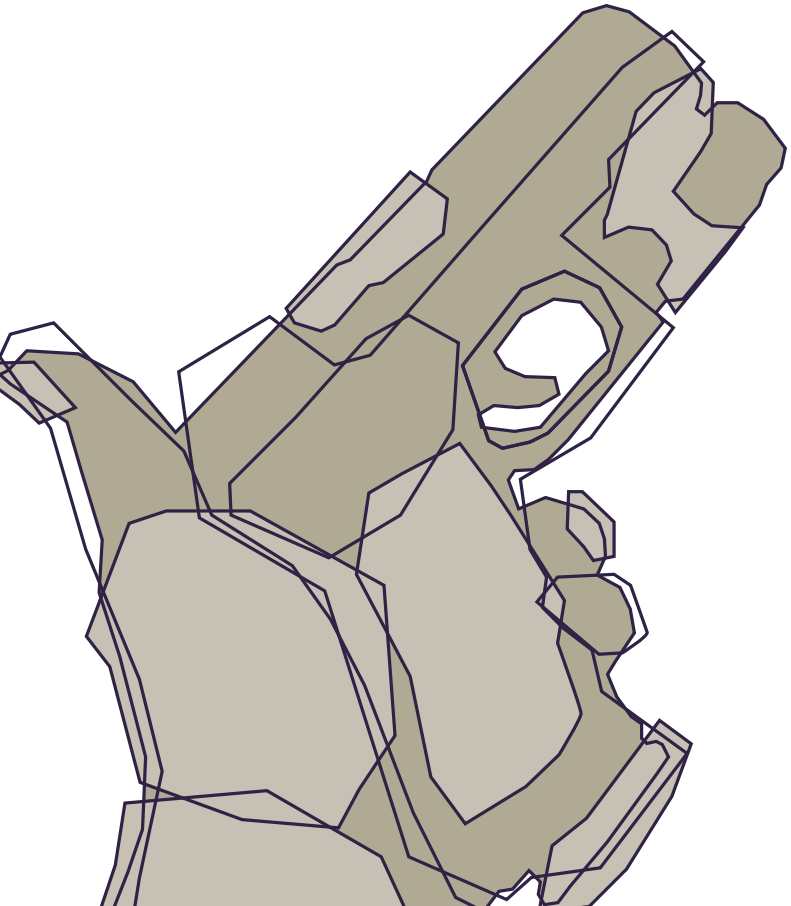

الشكل 5-5

درجات الجهات الفاعلة الإجرامية، آسيا

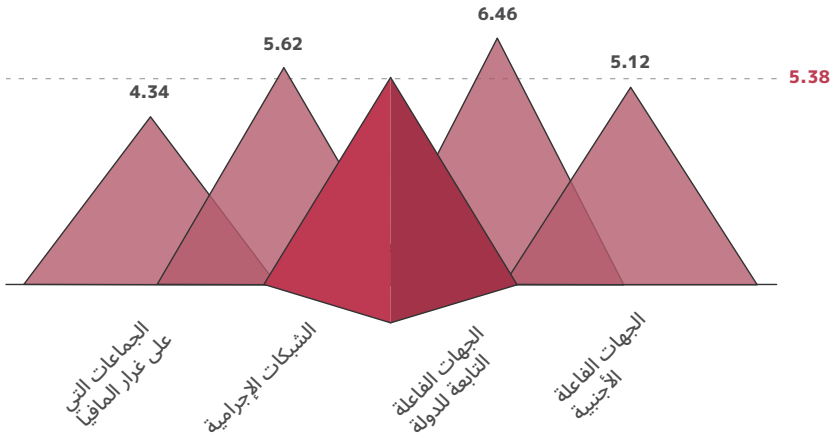

على عكس حالة الأسواق الإجرامية، تم توزيع درجات الجهات الفاعلة الإجرامية بشكل متساوٍ بين مناطق آسيا الفرعية. على سبيل المثال، بلغ المتوسط لجميع المناطق 6.00 أو أعلى بالنسبة "للجهات الفاعلة التابعة للدولة"، باستثناء شرق آسيا، التي تليها عن كثب بمتوسط 5.80. ورغم أن انتشار هذا النوع من الجهات الفاعلة الإجرامية يختلف من بلد إلى آخر، فإن تقييمات الخبراء تميل إلى إسناد درجات أعلى إلى البلدان ذات الميول الاستبدادية والتي تم اختراق معايير حقوق الإنسان بها أو إلى البلدان التي تسهل فيها الجهات الفاعلة التابعة للدولة الجرائم البيئية أو تشارك فيها. وبلغ متوسط الشبكات الإجرامية أكثر من 5.0 لجميع المناطق الفرعية في آسيا باستثناء آسيا الوسطى والقوقاز (4.38)، مما يؤكد الترابط بين البلدان، مع درجة أعلى بشكل ملحوظ لغرب آسيا (6.57). وعلى النقيض من ذلك، لم تسجل أي منطقة درجة أعلى من 5.0 للجماعات التي على غرار المافيا، بينما تصدرت منطقة جنوب شرق آسيا القارة في متوسطها بالنسبة للجهات الفاعلة الإجرامية الأجنبية (6.18)، حيث تم تقييم هذا النوع من الجهات الفاعلة من قبل الخبراء بأنه له تأثير من ملحوظ إلى شديد في ثمانية دول من أصل 11.

فيما يتعلق بالصمود، لم تكن توجد أي منطقة في آسيا في المراكز الخمسة الأولى؛ وتم تقييم جنوب آسيا على أنها ضمن أدنى خمس مناطق في العالم من حيث الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة. وعلى الرغم من تقييم مؤشر "التعاون الدولي" لجنوب آسيا بمتوسط 5.06 (الأعلى في المنطقة)، إلا أن المنطقة الفرعية سجلت أدنى الدرجات على مستوى القارة فيما يتعلق بمؤشر "دعم الضحايا والشهود" (3.19) و"النظام القضائي والاحتجاز" و"الوقاية" (كلاهما بمتوسط 3.50). وتم تحديد منطقة آسيا الوسطى والقوقاز على أنها صاحبة ثاني أقل درجات من حيث الصمود في القارة، مع عدم وجود مؤشر صمود يصل إلى أعلى من 5.0. وتم تحديد أوجه القصور الشديدة في النظام القضائي، والقيادة السياسية وشفافية الحكومة كعوامل تساهم في هذا المتوسط العام المنخفض للقدرة على الصمود.

الشكل 5-6

درجات الصمود، آسيا

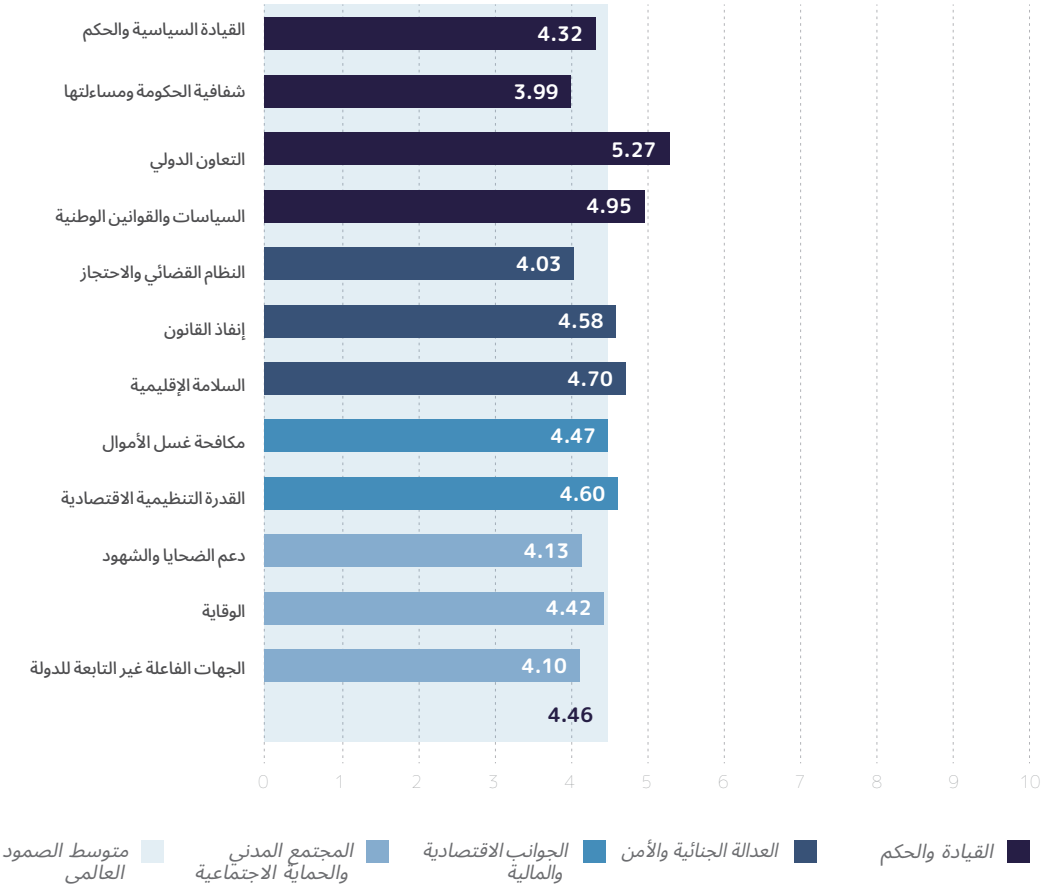

على النقيض من ذلك، تصدرت منطقة شرق آسيا القارة من حيث إجمالي الصمود (بمتوسط 5.50)، حيث تتميز بأعلى المتوسطات عبر جميع المؤشرات الاثني عشر. وطوال عام 2020، تم الترويج لكوريا الجنوبية باعتبارها واحدة من قصص النجاح في العالم من حيث تعاملها مع وباء كوفيد-19، والعمل والتصرف سريعًا لتنفيذ أنظمة تتبع فعالة، مما يضمن ثقة السكان والتخفيف من الآثار السلبية للمرض على الاقتصاد. وسرعان ما أغلقت دول أخرى في المنطقة، مثل اليابان، حدودها. وتمكنت المنطقة ككل من الحفاظ على درجة من الاستقرار على مدار العام لم تكن موجودة في مناطق آسيوية أخرى. وكانت مؤشرات "السلامة الإقليمية" (6.70) و"التعاون الدولي" (6.20) و"السياسات والقوانين الوطنية" (6.20) من بين أعلى مؤشرات الصمود في المنطقة الفرعية. في جنوب شرق آسيا، لوحظت قوة "القدرة التنظيمية الاقتصادية" للمنطقة (5.05)، ولكن مرة أخرى كانا مؤشرا "التعاون الدولي" (5.41) و"السياسات والقوانين الوطنية" (5.32) الذين سجلا أعلى الدرجات.

تصدرت منطقة غرب آسيا القارة من حيث الإجرام عمومًا، وشغلت المرتبة الثالثة من بين المناطق الفرعية الخمس في آسيا من حيث الصمود، بمتوسط إقليمي قدره 4.44. وتماشيًا مع الاتجاهات القارية، كانت المؤشرات "التعاون الدولي" (5.29) و"السياسات والقوانين الوطنية" و"السلامة الإقليمية" (سجل كلاهما متوسط 4.75) هي أعلى المؤشرات المتوسطة لهذه المنطقة الفرعية، في حين كانت المؤشرات "شفافية الحكومة ومساءلتها" (3.79) و"النظام القضائي والاحتجاز" (3.96) و"الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" (4.14) هي الأدنى. وأشار الخبراء إلى الحملات التي تفرضها الدولة على المجتمع المدني ووسائل الإعلام كأسباب لهذه الدرجات المنخفضة للمؤشرات.

إفريقيا

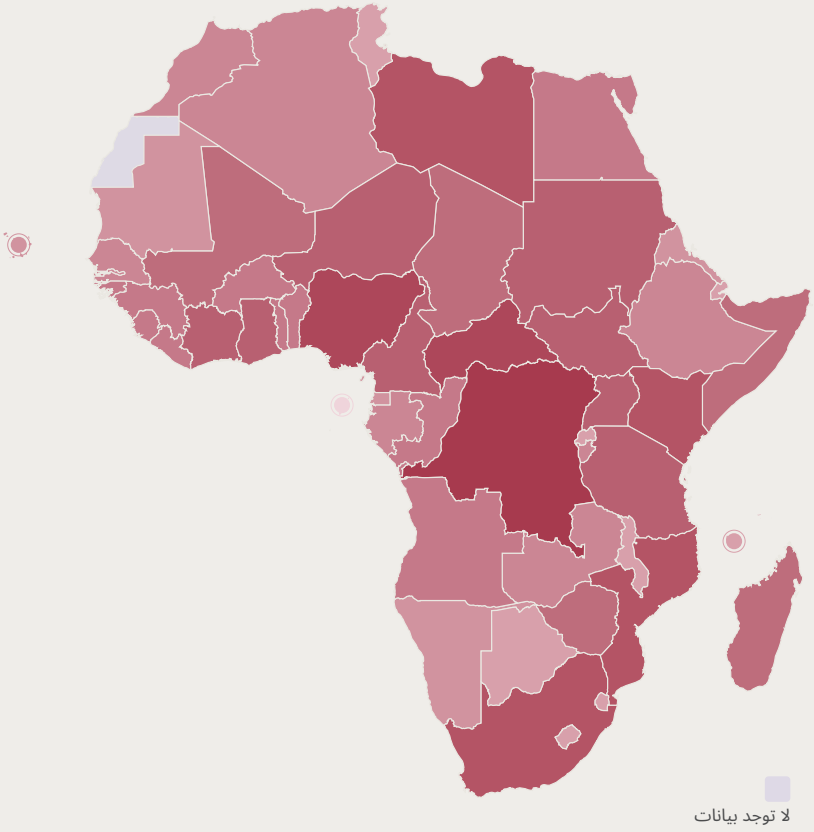

الدرجة الإجمالية لإفريقيا
فيما يتعلق بـ
الإجرام
5.17

درجات الإجرام
10 — 1

لا توجد بيانات

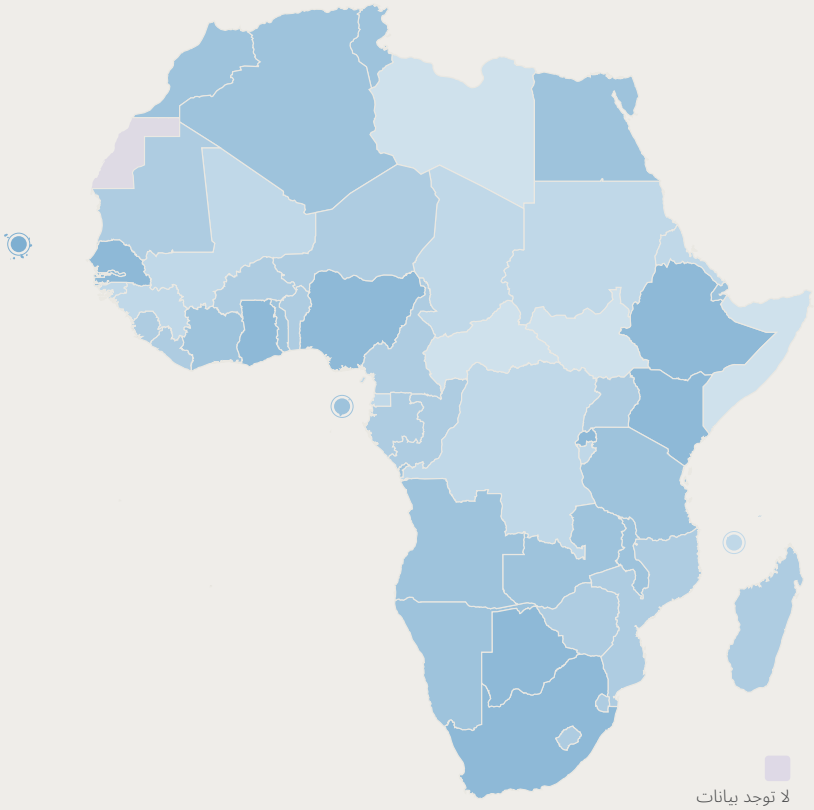

الدرجة الإجمالية لإفريقيا
فيما يتعلق بـ
الصمود
3.80

درجات الصمود
10 — 1

لا توجد بيانات

كانت إفريقيا ككل أقل تأثراً بالوباء من حيث معدلات العدوى والوفيات اللاحقة مقارنة ببقية العالم، وذلك لعدد من الأسباب التي طرحها بعض خبراء الصحة، بما في ذلك المناخات الأكثر دفئًا، والتي ربما أعاقت انتشار الفيروس، وانتشار السكان الأصغر سنًا، وعلى الأقل في بعض البلدان، الأنظمة الصحية المجتمعية الفعالة التي أُنشئت على مر السنين للتعامل مع أزمات الأمراض المعدية العديدة التي ابتليت بها القارة، وآخرها حمى الإيبولا.[34] ربما كان الأمر الأكثر أهمية في نجاح بعض الدول الأفريقية في الحد من الوباء بقدر ما فعلوه هو الحماسة والحيوية اللذين تعاملت بهما الحكومات مع موجة التفشي الأولى. وتعرض العديد من مواطني القارة لقيود شديدة على التنقل، فضلاً عن حظر التجول وإغلاق الحدود.

ومع ذلك، كان لهذه الإجراءات آثار سلبية أيضًا. فقد تقلص اقتصاد القارة بنسبة 3.4% في عام 2020، وهو أكبر تراجع على الإطلاق وأول مرة ينكمش فيها الاقتصاد الأفريقي منذ ما يقرب من ثلاثة عقود.[35] وكان للاستجابات المؤسسية لوقف انتشار الفيروس تأثيرًا عميقًا على الحركة والتجارة والأعمال، كما أثر ذلك على الأسواق السوداء والاقتصادات الموازية. ومع تعرض الشركات المشروعة لخسائر فادحة، لجأ الأشخاص إلى الأنشطة غير المشروعة للحصول على مصادر بديلة لكسب الرزق، وأصبح المعرضون للاستغلال أكثر خطورة بسبب القيود العازلة الموضوعة لصالح الصحة العامة.

الشكل 5-7

درجات المؤشر، إفريقيا

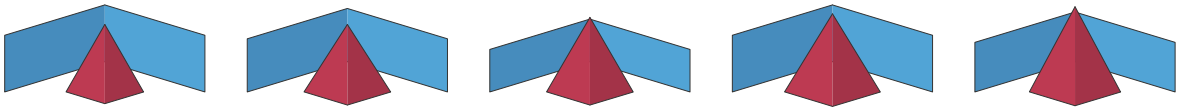

المنطقة	الإجرام	الأسواق الإجرامية	الجهات الفاعلة الإجرامية	الصمود
شرق إفريقيا	5.66	5.19	6.13	3.54
غرب إفريقيا	5.47	5.39	5.55	4.06
إفريقيا الوسطى	5.11	4.80	5.43	3.21
شمال إفريقيا	4.86	4.81	4.92	3.79
جنوب إفريقيا	4.67	4.43	4.91	4.18
متوسط إفريقيا	**5.17**	**4.94**	**5.40**	**3.80**

بعد وباء كوفيد-19، استمرت القارة في رؤية الصراع والهشاشة والفساد في عدد من البلدان. فبداية من العنف العرقي وصعود الجهاديين في منطقة الساحل، إلى الأزمة السياسية في غينيا بيساو، والصراعات في منطقة تيغراي الإثيوبية وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتمرد في موزمبيق - كان عدم الاستقرار الذي يواجهه عدد من البلدان الأفريقية في عام 2020 بمثابة عاملاً تمكينيًا آخر لتوسيع أنشطة الجريمة المنظمة.

وبعد آسيا، إفريقيا هي القارة التي سجلت أعلى درجة إجرامية عمومًا (5.17)، وهو انعكاس للاقتصادات غير المشروعة شديدة الانتشار والمتنوعة التي رسخت جذورها في القارة. والإتجار بالبشر هو السوق الإجرامي الذي له أكبر تأثير في إفريقيا، بمتوسط قاري يبلغ 5.93. ومن بين 54 دولة إفريقية، تم تقييم 30 دولة على أنها لديها سوق للإتجار بالبشر له تأثيرًا إما كبيرًا أو شديدًا، مما يدل على المدى الهائل لهذا الاقتصاد غير المشروع، لا سيما في خضم الوباء عندما أدى الدمار الاقتصادي عبر القارة إلى جعل الشعوب أكثر عرضة للإتجار.

في عام 2019، تم تسجيل 25 صراعًا مستمرًا في إفريقيا،[36] وعلى ما يبدو لم تعرقل الجائحة الصراعات وحالات عدم الاستقرار خلال عام 2020، حيث تعرضت البلدان في جميع أنحاء القارة لهجمات مسلحة وهجمات حكومية وحركات تمرد متواصلة. ويمكن وصف العلاقة بين الجريمة المنظمة والصراع بأنها علاقة يعزز كل منهما الآخر. وتؤدي الاقتصادات غير المشروعة دورًا في جميع مراحل الصراع، وتساهم فيه وتدعمه، وتشكل عقبة أمام السلام المستدام. وبالمثل، توفر أوضاع الصراع فرصًا لتوسيع نطاق الإجرام واستغلاله، حيث يتشابك تهريب الأسلحة والمخدرات والسلع الأخرى مع اقتصادات الحرب الناشئة. وفي الوقت نفسه، لا تستطيع المؤسسات الاستجابة لحالات عدم المساواة وتدهور الظروف السياسية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، مما يساعد أيضًا على تأجيج الإجرام. وقد لوحظت هذه الديناميكيات الدقيقة في إثيوبيا في عام 2020، حيث أدى صراع منطقة تيغراي إلى تقليص قدرة الحكومة على التعامل بفعالية مع تهديد الجريمة المنظمة.

قد تؤدي الحلقة السلبية الدائمة للنزاع إلى إضعاف القدرة على الصمود والتحريض على الجريمة المنظمة إلى ارتفاع معدلات الإجرام وترسيخ ديناميكيات القدرة المنخفضة على الصمود. وتُظهر نتائج المؤشر أن البلدان التي تعاني من صراعات طويلة الأمد، بما في ذلك ليبيا والصومال وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى، وكذلك دول في قارات أخرى، لديها أدنى مستويات الصمود.

في هذا السياق، تبين أن الإتجار بالأسلحة هو ثاني أكثر الأسواق الإجرامية انتشارًا عبر إفريقيا ككل (5.56)، يليه الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة (5.44) والجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية (5.39). وإلى جانب آسيا، تضم إفريقيا سوقين بيئيين في أكبر خمسة أسواق إجرامية انتشارًا، مما يوضح هيمنة هذه الأنشطة غير المشروعة، مقارنة بأسواق المخدرات، على سبيل المثال. ففي الواقع، كانت الأسواق الإجرامية ذات المعدلات القارية الأدنى هي تجارة الهيروين (3.81)، وتجارة الكوكايين (4.10) وتجارة المخدرات الاصطناعية (4.34). وتماشياً مع الاتجاهات العالمية، كانت أكثر أنواع الجهات الفاعلة تأثيراً في إفريقيا هي الجهات الفاعلة التابعة للدولة (6.89)، تليها الشبكات الإجرامية (5.96)، والجهات الفاعلة الأجنبية (5.63)، وأخيراً، الجماعات التي على غرار المافيا بمتوسط درجات أقل بكثير يبلغ 3.11.

حدد الخبراء إفريقيا بأنها تمتلك أقل الآليات والأطر المؤسسية تطوراً لمكافحة الجريمة المنظمة، حيث بلغ متوسط درجات الصمود لها 3.80. وداخل القارة، تظهر أنماط مماثلة لتلك المرئية عالميًا من حيث مؤشرات الصمود الأعلى والأدنى أداءً، مع تصدر مؤشر "التعاون الدولي" للقائمة (4.79)، يليه عن كثب مؤشر "السياسات والقوانين الوطنية" (4.61) ومؤشر "السلامة الإقليمية" (4.24). والجدير بالذكر أن "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة"، على الرغم من انخفاض درجتها (3.95)، تفوقت على معظم مؤشرات الصمود الأخرى، مما يعكس في الوقت نفسه المستويات العالية من قمع الحكومات للمجتمع المدني في جميع أنحاء القارة وحيوية المجتمع المدني نفسه. وتماشيًا مع الاتجاهات العالمية، كانت مؤشرات الحماية الاجتماعية هي أقل المؤشرات من حيث الدرجات في إفريقيا، حيث سجل مؤشري "دعم الضحايا والشهود" (2.81) و"الوقاية" (3.08) نتائج سيئة بشكل خاص، واللذين، جنبًا إلى جنب مع مؤشر "شفافية الحكومة ومساءلتها" (3.30) شكلوا أدنى ثلاثة مؤشرات للصمود في جميع أنحاء القارة.

الشكل 5-8

درجات السوق الإجرامية، إفريقيا

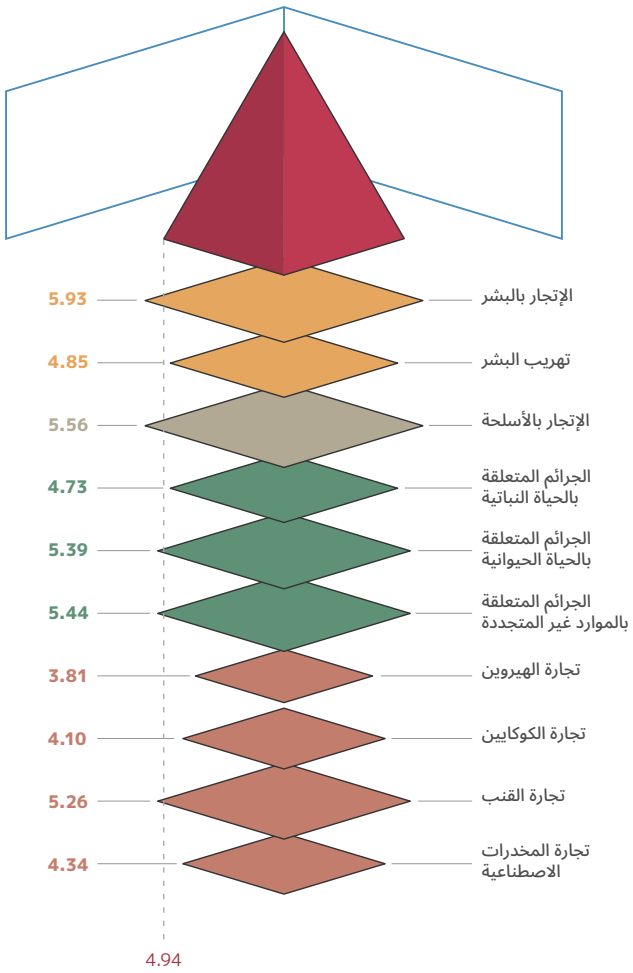

على الرغم من أن الدرجات لبعض مؤشرات الأسواق والجهات الفاعلة والصمود كانت متسقة إلى حد ما عبر القارة ككل، إلا أنه يمكن رؤية بعض الاختلافات الواضحة في مختلف المناطق. فقد تم تحديد منطقة شرق إفريقيا على أنها المنطقة ذات أعلى مستويات الإجرام (5.66)، مدفوعة ليس فقط بمجموعة واسعة من الأسواق شديدة الانتشار في بلدان مثل كينيا وتنزانيا، ولكن أيضًا من خلال قوة أنواع مختلفة من الجهات الفاعلة الإجرامية في الدول المتضررة من النزاع مثل السودان وجنوب السودان. وكان الإتجار بالبشر إلى حد بعيد أكبر اقتصاد غير مشروع في هذه المنطقة الفرعية، بمتوسط 7.39. ولوحظ أيضًا أن الإتجار بالأسلحة (7.11) كان منتشرًا بشكل خاص، مدفوعًا في الغالب بالدرجات المسجلة في السودان وجنوب السودان والصومال التي مزقتها النزاعات، والإتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وتداولها. وكانت منطقة شرق إفريقيا واحدة من منطقتين أفريقيتين فقط (المنطقة الأخرى هي شمال إفريقيا)، التي ضمت سوق تهريب البشر في الأسواق الإجرامية الثلاثة الأولى الأكثر انتشارًا. وتبرز إريتريا باعتبارها متأثرة بشكل خاص بتهريب البشر، حيث سجلت درجة 9.5، وهي أعلى درجة في العالم لهذا السوق. وكواحدة من أكبر الدول التي تُشكل مصدرًا لتدفق اللاجئين في إفريقيا، يسعى العديد من الإريتريين إلى الحصول على مساعدة شبكات التهريب، التي غالبًا ما تكون لها صلات بالطبقة السياسية والعسكرية في البلاد.

وتظهر أنماط مماثلة في إفريقيا الوسطى، حيثما أدى توسع الجماعات المتمردة المحلية والأجنبية إلى زيادة الطلب على الإتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة ولوحظ ذلك بدرجة كبيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. علاوة على ذلك، صُنفت بلدان منطقة الساحل، بما في ذلك جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد، بأعلى الدرجات بالنسبة لتهريب الأسلحة (6.14) للمنطقة الفرعية. وكانت الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة أيضًا من بين الأسواق الإجرامية الأكثر انتشارًا في وسط إفريقيا (6.05)، مدفوعة أيضًا في المقام الأول بالتجارة غير المشروعة في الذهب في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى، فضلاً عن الفساد الواسع النطاق والإجرام المتجذر في قطاعات النفط والماس في دول مثل أنغولا. وكما هو الحال في شرق إفريقيا، كانت أسواق المخدرات من بين الاقتصادات الإجرامية الأقل درجات بشكل عام، على الرغم من أن الخبراء لاحظوا أن عددًا من البلدان يواجه مشاكل حادة في شكل الإتجار بالترامادول وتجارة القنب غير المشروعة.

وعلى العكس من ذلك، ضمت منطقة غرب إفريقيا سوقين للمخدرات ضمن أعلى ثلاثة اقتصادات إجرامية مُصنفة بأعلى الدرجات - وهي المنطقة الوحيدة في إفريقيا التي فعلت ذلك. وبينما تؤدي تجارة القنب غير المشروعة (5.87) دورًا رئيسيًا في المنطقة، تم تحديد تجارة الكوكايين على أنها أكثر أسواق المخدرات انتشارًا في غرب إفريقيا. وكان المتوسط الإقليمي البالغ 6.00 مدفوع ليس فقط بمركز الكوكايين الرئيسي في نيجيريا، ولكن أيضًا من قبل عدد من الدول الأصغر مثل غينيا بيساو، حيثما تم وصف الاقتصاد بأكمله تقريبًا بأنه يدور حول تسهيل الإتجار الدولي بالمخدرات، وكذلك مثل غينيا والرأس الأخضر والسنغال وغامبيا وغانا، التي صُنفت أيضًا بدرجات أعلى من 6.00 في تجارة الكوكايين. وتم وصف مجموعة من البلدان في المنطقة بأنها تُشكل "ممر الكوكايين" بالنسبة للمخدرات العابرة إلى الأسواق الاستهلاكية، حيثما أدت غينيا بيساو منذ فترة طويلة دورًا أساسيًا كمحور لتدفق المخدرات داخل المنطقة وخارجها.[37] وظهرت أسواق الجريمة البيئية أيضًا بشكل كبير في مشهد الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا، حيث سجلت الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة (5.80) والجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية (5.67) والجرائم المتعلقة بالحياة النباتية (5.50) درجات عالية نسبيًا، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى المستويات المرتفعة من الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والغطاء الحرجي، بداية من البلدان التي على الساحل الغربي مثل السنغال وغينيا بيساو، إلى البلدان الأبعد شرقًا، مثل نيجيريا وبوركينا فاسو.

بالنسبة للجنوب الأفريقي، وهي المنطقة ذات أدنى درجة إجرام في القارة، تم تحديد الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية (5.35) على أنها تشكل مشكلة كبيرة، لأسباب ليس أقلها العدد الهائل للحيوانات المهددة بالانقراض التي يتم الإتجار بها بشكل غير قانوني وأجزائها، بداية من عاج الأفيال وقرون وحيد القرن إلى عظام الأسود وقشور البنغول وأذن البحر (التي كانت لها تكاليف اجتماعية وبيئية عميقة في جنوب إفريقيا، وهي واحدة من الأماكن القليلة في العالم التي تتواجد فيها المحاريات بشكل طبيعي). وعلى الرغم من انخفاض الصيد الجائر لحيوانات وحيد القرن بشكل عام في جميع أنحاء المنطقة خلال الوباء، إلا أن أعداد السكان في حديقة كروجر الوطنية في جنوب إفريقيا، والتي تضم أكبر عدد من حيوانات وحيد القرن في إفريقيا، أظهرت سابقًا أن عدد حيوانات وحيد القرن الأبيض قد انخفضت بنسبة 67% بين عامي 2011 و2019، وانخفض عدد حيوانات وحيد القرن الأسود المهددة بالانقراض بنسبة 53%. وفي الوقت نفسه، تُشير التقديرات في عام 2020 إلى أن الصيادون يقتلون ما يقرب من 2.7 مليون من حيوان آكل النمل الحرشفي كل عام في إفريقيا، ويتجهون أساسًا إلى الأسواق النهائية في آسيا.

وكانت منطقة جنوب إفريقيا أيضًا هي المنطقة الأكثر تضررًا من تجارة الهيروين، وهي ثاني أكثر الأسواق الإجرامية انتشارًا في المنطقة، بمتوسط درجة 5.15. ولوحظ أن سوق الهيروين له أهمية خاصة في دولتي إعادة الشحن والوجهة الرئيسية موزمبيق وجنوب إفريقيا، حيثما يتم استيراد الهيروين الأفغاني بكميات كبيرة بشكل متزايد، وكذلك موريشيوس وسيشيل، وهما دولتان جزريتان صغيرتان حيثما يرتفع استهلاك الهيروين بمعدل مرتفع يُنذر بالخطر، كما هو الحال في دول أخرى في المنطقة. وفي الطرف الآخر من المجموعة، كانت صناعة تهريب البشر في الجنوب الأفريقي محدودة نوعًا ما، مقارنة ببعض المناطق الأخرى، مثل شرق إفريقيا (3.54).

في الطرف الآخر من القارة، الصورة عكس ذلك تمامًا. فقد كان تهريب البشر ثاني أكثر الأسواق الإجرامية انتشارًا في شمال إفريقيا (6.92)، حيث شهد ارتفاعًا كبيرًا في عدد الأفراد الذين يسعون إلى مساعدة المهربين لعبور

البحر الأبيض المتوسط في السنوات الأخيرة. ولا تزال ليبيا مركزًا رئيسيًا لعبور المهاجرين الذين يتم تهريبهم من جميع أنحاء إفريقيا، لكن الخبراء حددوا تونس كدولة مصدر مهمة ناشئة (بالإضافة إلى استمرار دورها الطويل كمركز عبور) للهجرة غير النظامية إلى إيطاليا. علاوة على ذلك، أدت الزيادة الحادة في الهجرة في أعقاب انتفاضات الربيع العربي عام 2011 إلى اتباع نهج شديد الأمن لتهريب البشر من جانب الحكومة الجزائرية، الأمر الذي ربما عزز قبضة شبكات التهريب العاملة في الجزء الجنوبي من البلاد. أضف إلى ذلك، مع تحديد المغرب كأحد البلدان الرئيسية المنتجة للقنب في العالم، فإن كل بلد تقريبًا في شمال إفريقيا يتأثر بشكل كبير باقتصاد القنب، الذي تم تقييمه باعتباره السوق الإجرامي الأكثر انتشارًا في المنطقة، بمتوسط درجة 6.92. على العكس من ذلك، وعلى النقيض من كل منطقة أخرى في إفريقيا، تم وصف سوق الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية في شمال إفريقيا بأنه ضئيل (1.92). فالمنطقة بها مساحة قليلة جدًا من الغابات، وبالتالي لا يحدث سوى القليل جدًا من أنشطة قطع الأشجار غير القانوني.

الشكل 5-9

درجات الجهات الفاعلة الإجرامية، إفريقيا

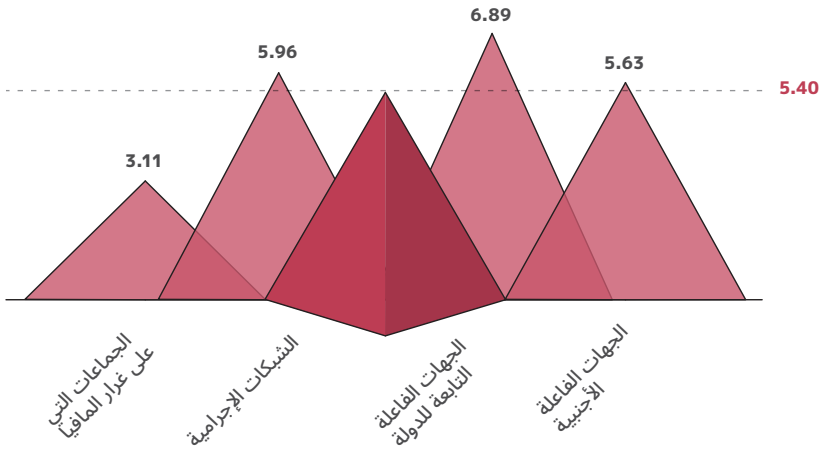

تُظهر بيانات المؤشر أنه، كما هو الحال مع الأسواق الإجرامية، تعد منطقة شرق إفريقيا موطنًا للجهات الفاعلة الإجرامية الأكثر نفوذاً في القارة، مدفوعة في الغالب من قبل الجهات الفاعلة التابعة للدولة. وعمومًا، صُنفت الجهات الفاعلة التابعة للدولة بدرجة 7.22 في المنطقة، وكما هو الحال مع جميع المناطق الخمس في إفريقيا، فهذه هي الجهات الفاعلة الإجرامية الأكثر انتشارًا في القارة - وتأتي منطقة وسط إفريقيا (7.55) في المقدمة، تليها شمال إفريقيا (7.17) وغرب إفريقيا (6.90) وجنوب إفريقيا (6.90). وتنتشر الشبكات الإجرامية أيضًا في جميع المناطق في إفريقيا، ولكن ليس أكثر من شرق إفريقيا (6.83) وغرب إفريقيا (6.43). من ناحية أخرى، رغم أن منطقة وسط إفريقيا هي موطن لبعض البلدان التي لديها بعض من أعلى مستويات الاستيلاء على الدولة في العالم، إلا أن الشبكات الإجرامية في العديد من البلدان في المنطقة ضعيفة إلى حد ما. ورغم أن الجماعات التي على غرار المافيا هي أقل أنواع الجهات الفاعلة الإجرامية في جميع أنحاء القارة، إلا أنه توجد العديد من البلدان في إفريقيا توجد بها العصابات عالية التنظيم والجماعات المسلحة والميليشيات ذات النفوذ الكبير في المشهد الإجرامي، والتي عززت العديد منها من قوتها في ظل جائحة كوفيد-19، وعن طريق الاستفادة من الانفتاح في الأسواق غير المشروعة وبالقيام بذلك عززت أيضًا من سيطرتها على المجتمعات التي تعمل بها.[38] أخيرًا، توجد جهات فاعلة إجرامية أجنبية في معظم أنحاء القارة. ففي الواقع، الجهات الفاعلة الأجنبية لها تأثيرًا كبيرًا أو شديدًا في نصف الدول الأفريقية البالغ عددها 54 دولة، ولا يقتصر تأثيرها على منطقة معينة واحدة: وسجلت الجهات الفاعلة الأجنبية درجة عالية إلى حد ما في معظم المناطق في إفريقيا، ولكن في الغالب في غرب إفريقيا (6.30)، وشرق إفريقيا (6.00) وجنوب إفريقيا (5.54).

الشكل 5-10

درجات الصمود، إفريقيا

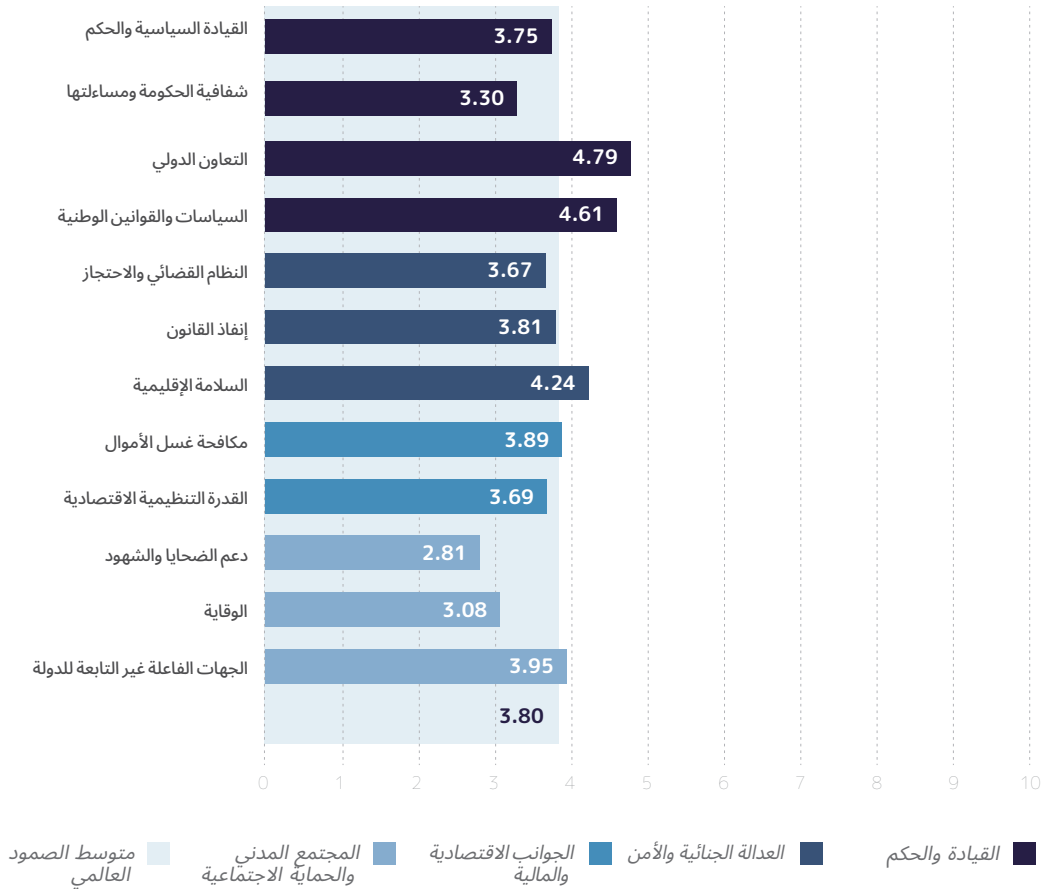

في حين أن القارات الأخرى، ولا سيما أوقيانوسيا والأمريكتان، حققت ذروة ملحوظة في توزيع درجات الصمود، فإن منحنى الصمود لأفريقيا هو أكثر انبساطًا، مما يعكس حقيقة أن البلدان الأفريقية تسجل مستويات متنوعة بشكل خاص من الصمود. ومع ذلك، في الوقت نفسه، من الواضح أن الدول الأفريقية ككل تُصنف بمستويات أقل من حيث الصمود مقارنة بالدول الموجودة في أجزاء أخرى من العالم. وفي إفريقيا، كما هو الحال بالنسبة لبقية العالم، كان عام 2020 عامًا صاخبًا، حيث شهد مقتل الرئيس في بوروندي وانقلابًا عسكريًا في مالي وبداية ما تطور إلى حرب مباشرة حيث أطلق رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد هجوم عسكري في منطقة تيغراي. وكانت منطقة وسط إفريقيا (3.21) هي المنطقة التي صُنفت بأقل درجات الصمود، ليس فقط في إفريقيا ولكن في جميع أنحاء العالم. وفي الواقع، يوجد في إفريقيا ثلاث من أسوأ المناطق أداءً في العالم عندما يتعلق الأمر بالصمود، حيث سجلت شمال إفريقيا 3.79 وشرق إفريقيا 3.54.

فيما يتعلق بأفضل مؤشرات الصمود أداءً، لوحظ تباين طفيف بين المناطق الأفريقية: وبرز مؤشري "التعاون الدولي" و"السياسات والقوانين الوطنية" من بين أعلى المؤشرات درجة في جميع المناطق الخمس. وفي الطرف الآخر من مقياس القدرة على الصمود، كانت مؤشرات "الحماية الاجتماعية" و"دعم الضحايا والشهود" و"الوقاية" من بين أقل المؤشرات أداءً في جميع المناطق. بالإضافة إلى ذلك، فإن التباين في المتوسطات الإقليمية للمؤشرات المذكورة أعلاه صغير إلى حد ما.

وكان مؤشر الصمود الذي سجل أكبر فرق بين المتوسطات الإقليمية ذات أعلى وأدنى الدرجات هو "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة". وكان متوسط هذا المؤشر في شرق إفريقيا 3.11 فقط، بينما يؤدي المجتمع المدني في غرب إفريقيا - ويُسمح له بشكل حاسم بتأدية - دورًا أكثر تأثيرًا، حيث سجل درجة 4.87، مدفوعًا في الغالب بالدرجات العالية في بلدان مثل الرأس الأخضر والسنغال وغانا، التي صُنفت جميعها بدرجة 7.0. وتفتخر العديد من البلدان في جنوب إفريقيا أيضًا ببيئة إعلامية حرة ومجتمع مدني نشط، ليس أقلها جنوب إفريقيا (7.0). أخيرًا، كان هناك أيضًا تباين كبير في درجات "شفافية الحكومة ومساءلتها" عبر جميع أنحاء إفريقيا. ففي شرق إفريقيا، صُنفت العديد من البلدان - لا سيما إريتريا وجنوب السودان والصومال - بدرجات ضعيفة جدًا، وحتى أفضل دولة أداءً صُنفت بدرجة 5.0 فقط؛ وعلى العكس من ذلك، صُنف عدد من دول غرب إفريقيا بدرجات مناسبة لمؤشر "شفافية الحكومة ومساءلتها"، بما في ذلك الرأس الأخضر وغانا ونيجيريا.

ومع ذلك، هناك مجالًا كبيرًا للتحسين في جميع أنحاء إفريقيا، ليس فقط فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة - والذي كان أفضل مثال على عدم وجودها هو الرئيس التنزاني الراحل جون ماجوفولي، أحد المشككين المعروفين في فيروس كورونا الذي رفض نشر بيانات عن حالة كوفيد-19 في البلاد والذي اتخذ إجراءات صارمة ضد أولئك الذين سعوا إلى زيادة الوعي بالفيروس - ولكن بالنسبة لجميع اللبنات الأساسية اللازمة لإنشاء قدرة مستدامة على الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة في إفريقيا.

الأمريكتان

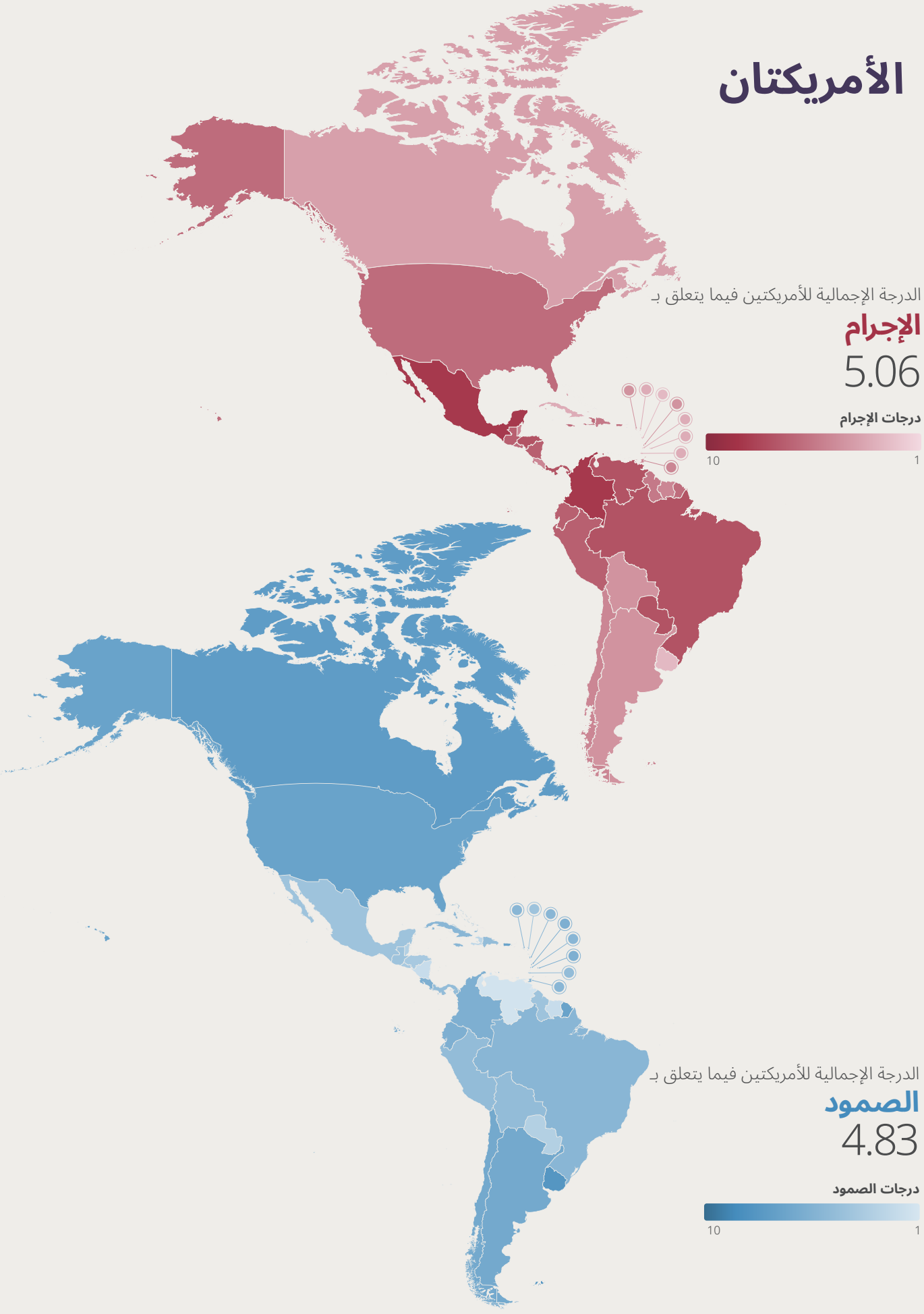
الدرجة الإجمالية للأمريكتين فيما يتعلق بـ
الإجرام
5.06
درجات الإجرام
10
1
الدرجة الإجمالية للأمريكتين فيما يتعلق بـ
الصمود
4.83
درجات الصمود
10
1

بالنسبة لمواطني الأمريكتين، كان عام 2020 عامًا شديد الخطورة. فلم يقتصر الأمر على وفاة ما يقرب من مليون شخص بسبب فيروس كورونا على مدار العام، ولكن العنف ضد المدنيين، بداية من المدافعين عن حقوق الإنسان إلى نشطاء البيئة والصحفيين، كان منتشرًا في جميع أنحاء القارة. وعند اندلاع الوباء، قُتل 28 ناشطًا في غضون بضعة أشهر فقط في كولومبيا.[39] وفي الولايات المتحدة، يموت أكثر من ألف مدني كل عام على يد الشرطة،[40] ولكن في عام 2020 كان مقتل رجل واحد، جورج فلويد، هو الذي أثار احتجاجات حاشدة في جميع أنحاء البلاد، مما أدى لاحقًا إلى إطلاق حركة Black Lives Matter (حياة السود مهمة).[41]

كان تأثير الوباء محسوسًا بشكل حاد ليس فقط في الولايات المتحدة، ولكن أيضًا في أمريكا اللاتينية، حيث كانت بيرو، والإكوادور، ونيكاراغوا، وبوليفيا، والمكسيك هي البلدان الخمسة الأكثر تضررًا في جميع أنحاء العالم من حيث الوفيات الزائدة.[42] وقد تكون عصابات أمريكا الوسطى، لا سيما في بلدان المثلث الشمالي (السلفادور وهندوراس وغواتيمالا)، التي تبتز مدفوعات من المجتمع المحلي والشركات والمهاجرين، قد شهدت أيضًا تعثر أنشطتها مؤقتًا بسبب الوباء، ولكن من المحتمل أيضًا أن يكون قد أتاح فرصًا أخرى للجماعات الإجرامية لاستغلالها.

الشكل 5-11

درجات المؤشر، الأمريكتان

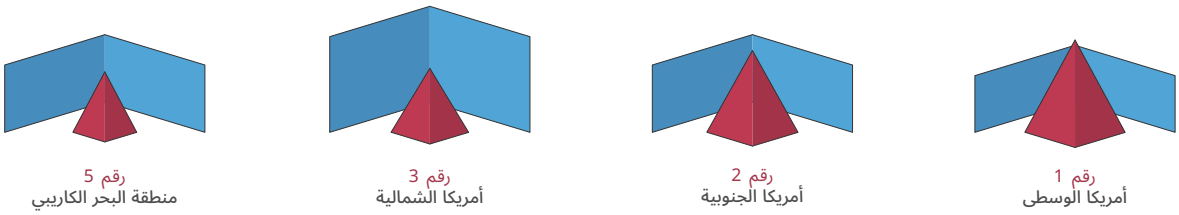

المنطقة	الإجرام	الأسواق الإجرامية	الجهات الفاعلة الإجرامية	الصمود
أمريكا الوسطى	6.16	5.72	6.61	4.05
أمريكا الجنوبية	5.51	5.19	5.82	4.86
أمريكا الشمالية	4.58	4.48	4.69	6.92
منطقة البحر الكاريبي	4.05	3.65	4.45	4.96
متوسط الأمريكتين	**5.06**	**4.70**	**5.43**	**4.83**

على الرغم من أنها ليست مشكلة تحدث في أمريكا الجنوبية فقط، إلا أن الفساد المستشري في المنطقة تصدر المشهد في خضم الوباء، ولا سيما في البرازيل حيث تم عزل حاكم ولاية ريو دي جانيرو، ويلسون ويتزل (وتم عزله لاحقًا من منصبه في عام 2021) بعد اتهامات بالاختلاس وممارسات فساد أخرى في سياق المشتريات العامة المتعلقة بوباء كوفيد-19.[43] وفي الوقت نفسه، أفادت لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية أنه خلال عام 2020، فقد المواطنون الأمريكيون أكثر من 211 مليون دولار أمريكي في عمليات الغش والاحتيال المتعلقة بوباء كوفيد التي تدور حول مدفوعات التحفيز.[44] ويمكن القول إن الجرائم الإلكترونية عمومًا هي السوق الإجرامية التي حققت أقصى استفادة من الوباء. فقد وقع المواطنين في جميع أنحاء الأمريكتين ضحية لجميع أنواع هجمات الفدية وعمليات الخداع، بداية من الهجمات المعقدة مثل حملة Trickbot Trojan في الولايات المتحدة وتطبيق CovidLock في كوستاريكا إلى عمليات التصيد الاحتيالي الأولية عبر البريد الإلكتروني في المكسيك وغواتيمالا.[45]

وشهدت البرازيل أيضًا عامًا آخر من حوادث اقتحام الشرطة المميتة *للأحياء الفقيرة في البلاد*، ويبدو أن أزمة الصحة العامة لا تفعل شيئًا لوقف عنف الشرطة. في الواقع، في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020، زادت عمليات القتل على أيدي الشرطة بشكل كبير في ولايتي ريو دي جانيرو وساو باولو، قبل أن تتخذ المحكمة العليا قرارًا بحظر مداهمات الشرطة في *الأحياء الفقيرة* خلال الجائحة.[46]

وعجل الوباء بظاهرة غير عادية لممرات الهجرة الإقليمية الرئيسية - ولكن هذه المرة، تتدفق في الاتجاه المعاكس. وأدى الافتقار إلى الفرص الاقتصادية، بالإضافة إلى إغلاق الحدود والإجراءات الصارمة لمكافحة المهاجرين، إلى قيام المهاجرين من دول مثل نيكاراغوا وهندوراس بطلب المساعدة من المهربين من أجل العودة إلى ديارهم من بلدان المقصد مثل الولايات المتحدة.[47] والجريمة المنظمة هي ظاهرة ابتليت بها القارة لعقود من الزمن، وتُشير نتائج المؤشر إلى أنه لا توجد مؤشرات على تفشي الإجرام الذي يعاني منه مختلف مناطق الأمريكتين في أي وقت قريب.

الأمريكتان هما القارتين الوحيدتين الذي يمثل سوق المخدرات فيهما السوق الأكثر انتشارًا. وتم تحديد تجارة الكوكايين على أنها أكثر الأسواق غير المشروعة انتشارًا في القارتين، بمتوسط قاري يبلغ 7.41 - أعلى متوسط درجة في أي قارة، لأي من الأسواق الإجرامية العشرة. ورغم أن سوق الكوكايين قد يكون قد تعرقل بسبب الانخفاض الأولي الناجم عن الوباء في حركة النقل الجوي وفي الحاويات، إلا أنه بحلول نهاية العام كانت منظمات تهريب المخدرات في أمريكا الجنوبية تشحن كمية من الكوكايين أكثر من أي وقت مضى، وربما أكثر من ذلك. وتنتشر تجارة القنب أيضًا في الأمريكتين، وإن كان بدرجة أقل بكثير، حيث صُنفت بدرجة 5.81، تليها تهريب الأسلحة (5.40)، والإتجار بالبشر (5.19) وتهريب البشر (4.47) بدرجات أقل. ولكن احتكار تجارة الكوكايين والقنب للاقتصادات الإجرامية في القارة هو من النوع الذي لا يوجد فيه سوى مجال ضئيل نسبيًا لانتشار الأسواق الإجرامية الأخرى، كما رأينا في أماكن أخرى. وفي الواقع، تشغل الأمريكتان المرتبة الأخيرة بين القارات الخمس في تجارة المخدرات الاصطناعية، والمرتبة الرابعة في الإتجار بالهيروين والجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية.

هذا التركز في أسواق المخدرات له أيضًا آثارًا على طبيعة الجهات الفاعلة الإجرامية في القارة. فرغم أن الجهات الفاعلة التابعة للدولة والشبكات الإجرامية صُنفت بأعلى المعدلات (تماشيًا مع الاتجاهات العالمية)، فإن الأمريكتين هما القارتان الوحيدتان اللتان لم تُصنف فيهما الجماعات التي على غرار المافيا على أنها أقل أنواع الجهات الفاعلة انتشارًا؛ وهذا على الأرجح نتيجة لتأثير عصابات المخدرات ونشاط العصابات. ولكن في ظل المستويات غير العادية لعنف المجموعات الاحتكارية والعصابات في الأمريكتين، يوجد في الوقت نفسه مئات الآلاف من نشطاء المجتمع المدني وعدد لا يحصى من المنظمات غير الحكومية التي أُنشئت من الألف إلى الياء. في الواقع، تعتبر الأمريكتان القارتين الوحيدتين في العالم اللتين صُنفت بهما الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة على أنها من بين أقوى ثلاثة مؤشرات للصمود (5.31)، إلى جانب مؤشر "التعاون الدولي" (5.80) ومؤشر "السياسات والقوانين الوطنية" (5.37). ومن ناحية أخرى، كان من بين المؤشرات التي صُنفت بأدنى الدرجات مؤشر "دعم الضحايا والشهود" (4.30) ومؤشر "النظام القضائي والاحتجاز" (4.31) ومؤشر "القدرة التنظيمية الاقتصادية" (4.49).

الشكل 5-12

درجات السوق الإجرامية، الأمريكتان

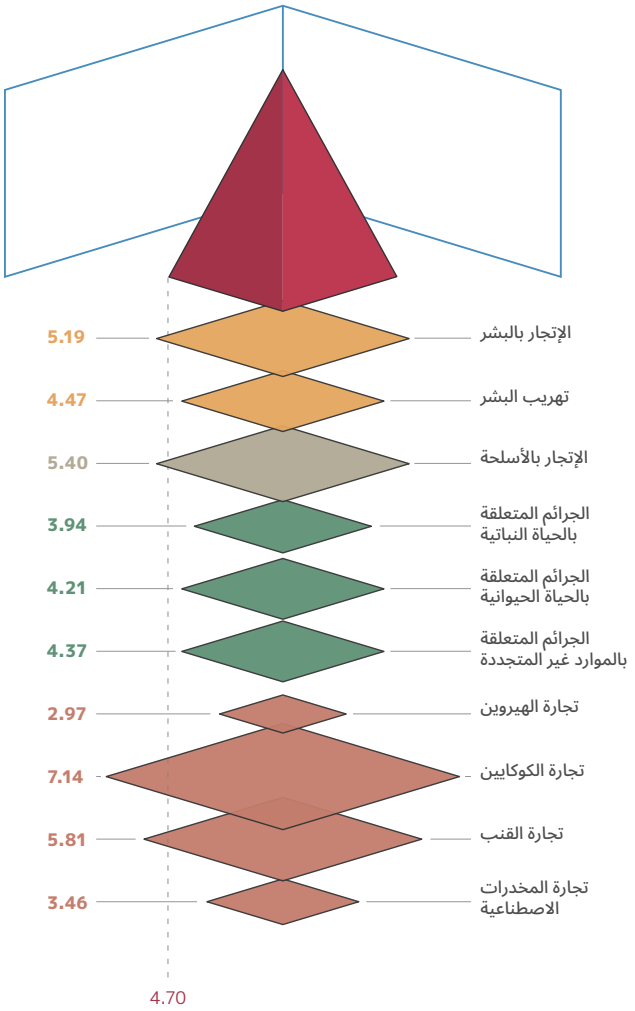

كانت منطقتان فرعيتان من الأمريكتين - أمريكا الوسطى والجنوبية - من بين المناطق الخمس الأولى من حيث الإجرام عمومًا في العالم (بمتوسطي إجرام 6.16 و5.51 على التوالي). وباعتبارها السوق المصدر العالمي للكوكايين، تتركز زراعة الكوكايين بشكل حصري تقريبًا في المناطق الشمالية والغربية من أمريكا الجنوبية، وقد كان هذا بمثابة قوة دافعة في صعود عصابات المخدرات القوية والعنف الإقليمي. وقبل الوباء، كان إنتاج الكوكايين في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية عند مستويات قياسية، وعلى الرغم من حدوث اضطرابات مع انتشار الفيروس واتخاذ الحكومات إجراءات تقييدية، انتعش الإنتاج بسرعة أقوى من أي وقت مضى.[48] وأصبح سوق الكوكايين في أمريكا الجنوبية (وعلى وجه الخصوص كولومبيا، التي صُنفت على أنها تمتلك أكثر أسواق الكوكايين انتشارًا في العالم، بدرجة 9.5) مستدام لدرجة أن البلدان في المناطق الفرعية المجاورة صُنفت أيضًا على أنها من بين مناطق العبور الرئيسية في العالم، بما في ذلك المكسيك وغواتيمالا وهايتي، والتي يتم من خلالها نقل المخدرات إلى أسواق الوجهة في أمريكا الشمالية وأوروبا وخارجها. في الواقع، صُنفت سبعة بلدان من أصل ثمانية في منطقة أمريكا الوسطى بأنها لديها أسواق كوكايين كان لها تأثيرًا كبيرًا إلى شديد، بمتوسط درجات 7.00 أو أعلى.

وإلى جانب المخدرات، تشمل أمريكا الجنوبية أيضًا مجموعة من الأسواق الإجرامية الأخرى، بما في ذلك الجرائم البيئية. فقد سجلت المنطقة الفرعية أعلى درجة قارية في التجارة غير المشروعة في الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة، على سبيل المثال، بمتوسط 6.38. وكمنطقة غنية بالموارد الطبيعية، صُنف الإتجار بالذهب على أنه اقتصاد غير مشروع مهيمن في فنزويلا وسورينام وبيرو. وفي يوليو 2020، وُصفت المعلومات التي كشفت عن تخلي مسؤول حكومي في البرازيل عمدًا عن إصدار غرامات على إزالة الغابات على أنها "نقطة تحول" في أزمة إزالة الغابات في البرازيل.[49] وسجلت البرازيل باستمرار أعلى الدرجات في المنطقة من حيث التجارة غير المشروعة في النباتات، مما يعكس تجارة الأخشاب غير المشروعة، والتي أدت إلى إزالة الغابات في مساحات شاسعة من الأمازون. وبالمثل، فإن الإتجار بالأحياء البرية الغريبة قد عرّض النظم البيئية الحساسة في البلاد للخطر بينما يُهدد بانقراض عدد من الأنواع.

بالإضافة إلى تجارة الكوكايين (7.44)، صُنفت أمريكا الوسطى بأنها من بين المناطق الثلاث الأولى في العالم لمختلف الأسواق الإجرامية، بما في ذلك الإتجار بالأسلحة (بمتوسط إقليمي 6.25)، والجرائم المتعلقة بالحياة النباتية (5.75)، والجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية (5.88) وتجارة القنب (6.25). كما سجلت أمريكا الوسطى أعلى الدرجات من بين جميع المناطق الفرعية الأربع في القارة فيما يتعلق بالإتجار بالبشر (6.44) وتهريب البشر (6.19). وسجلت المكسيك وبنما باستمرار أعلى الدرجات في جميع الأسواق الإجرامية العشرة في المنطقة. وتضم المكسيك سوق أسلحة متماسك جيدًا وتعمل كقناة رئيسية لتدفق الأسلحة من وإلى الولايات المتحدة وعبر أمريكا الوسطى، مما كان له تأثيرًا مدمرًا على مستويات العنف المسلح والتسلح الإجرامي. وتشمل البلاد أيضًا عددًا من أسواق الجرائم البيئية، بما في ذلك صناعة الأخشاب والإتجار بالأحياء البرية وتهريب الوقود. وفي الوقت نفسه، سجلت بنما أعلى درجة في المنطقة في مجال الإتجار بالبشر (8.00)، حيث وُصفت بأنها سوق عبور ومقصد للضحايا، بما في ذلك المهاجرين الفنزويليين والأطفال الذين يقعون ضحية الاستغلال الجنسي والعمل القسري.

على النقيض من ذلك، سجلت منطقة البحر الكاريبي أدنى متوسط للإجرام في القارة وقدره 4.05، وتُصنف بأدنى الدرجات الإقليمية الفرعية في جميع المجالات، باستثناء تهريب الأسلحة (4.54) والكوكايين (6.62) والقنب (6.08)، حيث سجلت أمريكا الشمالية أدنى متوسط. وتؤدي جزر البحر الكاريبي دورًا أساسيًا كممر للتدفق غير المشروع للمخدرات والأسلحة من مناطق فرعية أخرى في القارة. وفي عام شهد عنف العصابات المتزايد والأزمة السياسية التي أعقبت الانزلاق إلى الحكم بمرسوم في يناير، كانت هايتي من بين البلدان التي سجلت أعلى الدرجات في المنطقة، في جميع الأسواق العشرة. وتُغذي أعداد كبيرة من المهاجرين الفارين من البلاد أسواق تهريب البشر والإتجار بهم. علاوة

على ذلك، على الرغم من سنوات حظر الأسلحة، فإن تدفقات الأسلحة التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة تمر عبر هايتي، بمساعدة من أوجه القصور في مراقبة الحدود والفساد. وتسجل جامايكا أيضًا درجات عالية في تهريب الأسلحة وتجارة القنب. وتؤجج الأسلحة معدل جرائم القتل المرتفع بشكل مدمر في البلاد وتدفع الأسواق الإجرامية الأخرى. وبالمثل، على الرغم من الغموض الذي يُحيط بشرعية تجارة القنب في البلاد، لاحظ الخبراء وجود تعارضًا في ذلك مع تصاعد العنف في البلاد بالإضافة إلى التداخل مع الأسواق الأخرى، بما في ذلك الإتجار بالأسلحة والبشر.

وسجلت أمريكا الشمالية، المنطقة الفرعية التي تضم الولايات المتحدة وكندا، متوسط هو ثالث أدنى مستوى في الأمريكتين من حيث معدل الإجرام عمومًا، ويبلغ 4.48. ويعني الحجم الهائل لهذه البلدان أنه على الرغم من وجود مجموعة واسعة من الأسواق الإجرامية بها، إلا أن تأثيرها العام على المجتمع لا يزال مقصورًا على مجتمعات معينة. ومع ذلك، تمثل الولايات المتحدة مصدرًا ضخمًا، وسوق عبور ووجهة، حيث يحدد الخبراء المخدرات الاصطناعية والكوكايين والهيروين وتهريب الأسلحة باعتبارها أكثر الأسواق انتشارًا في البلاد.

الشكل 5-13

درجات الجهات الفاعلة الإجرامية، الأمريكتان

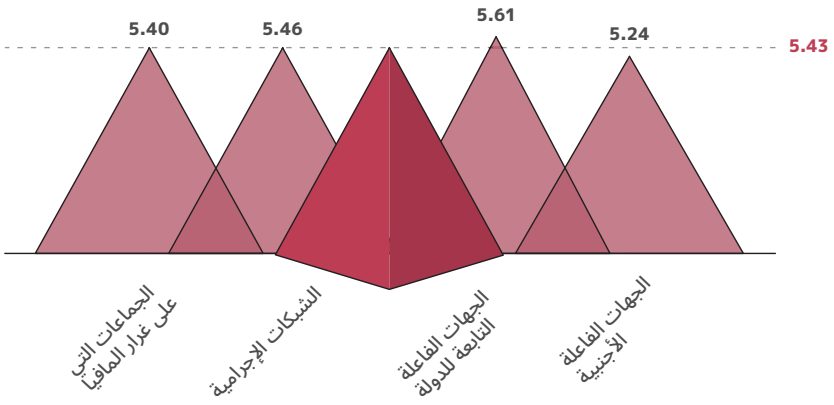

فيما يتعلق بالجهات الفاعلة الإجرامية، صُنفت الأمريكتين بأعلى متوسط في العالم (5.43)، مما يؤكد على قوة تأثير وسلطة الجماعات الإجرامية الموجودة في القارة. وكما ذكرنا، بلغ متوسط الجهات الفاعلة الإجرامية التابعة للدولة أعلى مستوى وهو 5.61، بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية. وصُنفت الأسواق الإجرامية بمتوسط 5.46، تليها الجماعات التي على غرار المافيا (5.40) والجهات الفاعلة الإجرامية الأجنبية (5.24). وانتشار جميع أنواع الجهات الفاعلة الإجرامية الأربعة في عدد من البلدان، إلى جانب انخفاض متوسط الأسواق الإجرامية في القارة، يعني أن الجماعات الإجرامية هي القوة الدافعة للإجرام في القارة. ويوضح مثال هندوراس قوة الجهات الفاعلة الإجرامية. حيث تهيمن مجموعات مثل مارا سالفاتروتشا 13 على المشهد الإجرامي في البلاد، فهي تنخرط في الابتزاز وتجارة المخدرات وتوزيعها وغسيل الأموال. وإلى جانب هذه الجماعات، تشبه الشبكات الإجرامية مثل تومبادوريس قراصنة العصر الحديث، الذين يسرقون شحنات المخدرات ويعيدون بيعها، إلى حد كبير بجانب تهريب البشر. ويتم تسهيل هذه الأنشطة الإجرامية من قبل الجهات الفاعلة التابعة للدولة وكذلك المنظمات الإجرامية الأجنبية ولا سيما من كولومبيا والمكسيك. وتظهر ديناميكيات الجهات الفاعلة الإجرامية المماثلة في سائر أنحاء القارة.

الشكل 5-14

درجات الصمود، الأمريكتان

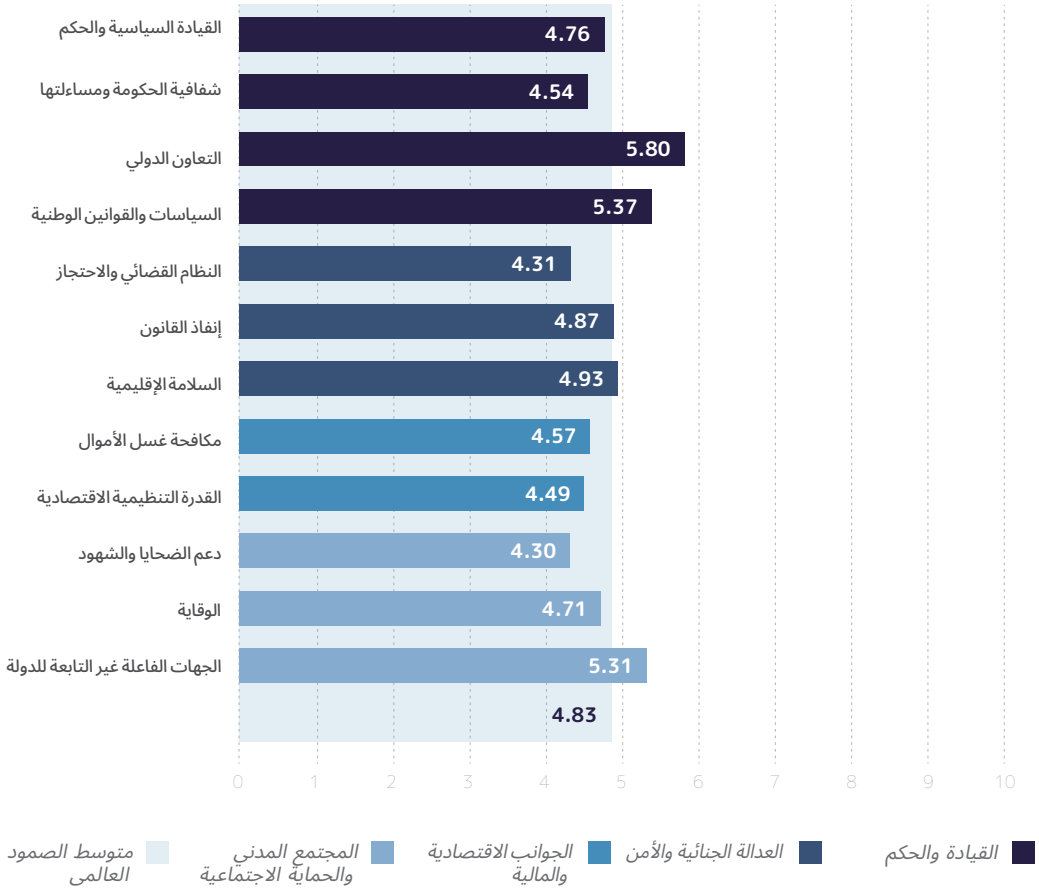

فيما يتعلق بالصمود، تمثل الأمريكتان مجموعة من قدرات الصمود. على سبيل المثال، كانت أمريكا الشمالية ضمن أعلى خمس مناطق من حيث الصمود، حيث سجلت درجة 6.92 في المتوسط، بينما شغلت أمريكا الوسطى المرتبة الخامسة الأدنى في العالم، بمتوسط درجة صمود 4.05. ولم يسجل أي مؤشر صمود أقل من 6.00 في أمريكا الشمالية، مما يعكس دور الولايات المتحدة وكندا كقادة سياسيين واقتصاديين عالميين. ومع ذلك، بدأت الولايات المتحدة العام بمحاكمة عزل رئاسية، وتفاقمت حالة عدم الاستقرار بسبب جائحة كوفيد-19 والاحتجاجات الجماهيرية على مستوى البلاد في أعقاب مقتل جورج فلويد. علاوة على ذلك، فإن توجيه الاتهام في أغسطس إلى مستشار مقرب من ترامب بتهمة الاحتيال - وهو الأحدث في قائمة طويلة من الأفراد المقربين من إدارة ترامب الذين تم توجيه الاتهام إليهم، وإدانتهم لاحقًا، في السنوات الأخيرة - هو مثال على تراجع الشفافية في أعلى المستويات الحكومية. في الواقع، كانت مؤشرات القيادة والحوكمة من بين أقل المؤشرات في الولايات المتحدة. ووصل عدد الوفيات الناجمة عن الجرعات الزائدة من المخدرات إلى مستوى قياسي في الولايات المتحدة في عام 2020، وهي شهادة على "التأثير المميت لوباء فيروس كورونا على جهود العلاج والوقاية من تعاطي المخدرات"،[50] في حين أن تسريب ملفات FinCEN كشف مدى الاستخدام المنهجي للنظام المصرفي الدولي من قبل المجرمين لنقل عائداتهم غير المشروعة.

في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، كان المؤشرين "التعاون الدولي" و"السياسات والقوانين الوطنية" أعلى مؤشرين من حيث الصمود، في حين سجلا مؤشري "القدرة التنظيمية الاقتصادية" و"دعم الضحية والشهود" أدنى متوسطين، مما يُشير إلى الحاجة إلى تحسين عدد من أوجه القصور الاقتصادية والاجتماعية. أما في أمريكا الجنوبية، كان مؤشر "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة'' هو أعلى مؤشر صمود من حيث الدرجات (يليه التعاون الدولي والسياسات والقوانين الوطنية)، مع تقييم دول مثل الأرجنتين وتشيلي وأوروغواي على أنها تتمتع بقدرة عالية فعالة على الصمود. وعلى الرغم من أن المنطقة هي موطن لقوى لا حصر لها من أجل الخير داخل المجتمع المدني، إلا أنها تعمل في بيئات قاتلة في كثير من الأحيان، ويجب عدم التغاضي عن التهديدات لسلامتهم وفي النهاية حياتهم. ومع ارتفاع عدد النشطاء الذين قُتلوا في عام 2020، فلا عجب أن مبعوث كولومبيا لدى الأمم المتحدة قال لمجلس الأمن في شهر يوليو أن قتل المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع، وكذلك المحاربين السابقين الذين ألقوا أسلحتهم، لا يزال يمثل أعظم تهديدًا لتوطيد السلام في البلاد.[51]

أوروبا

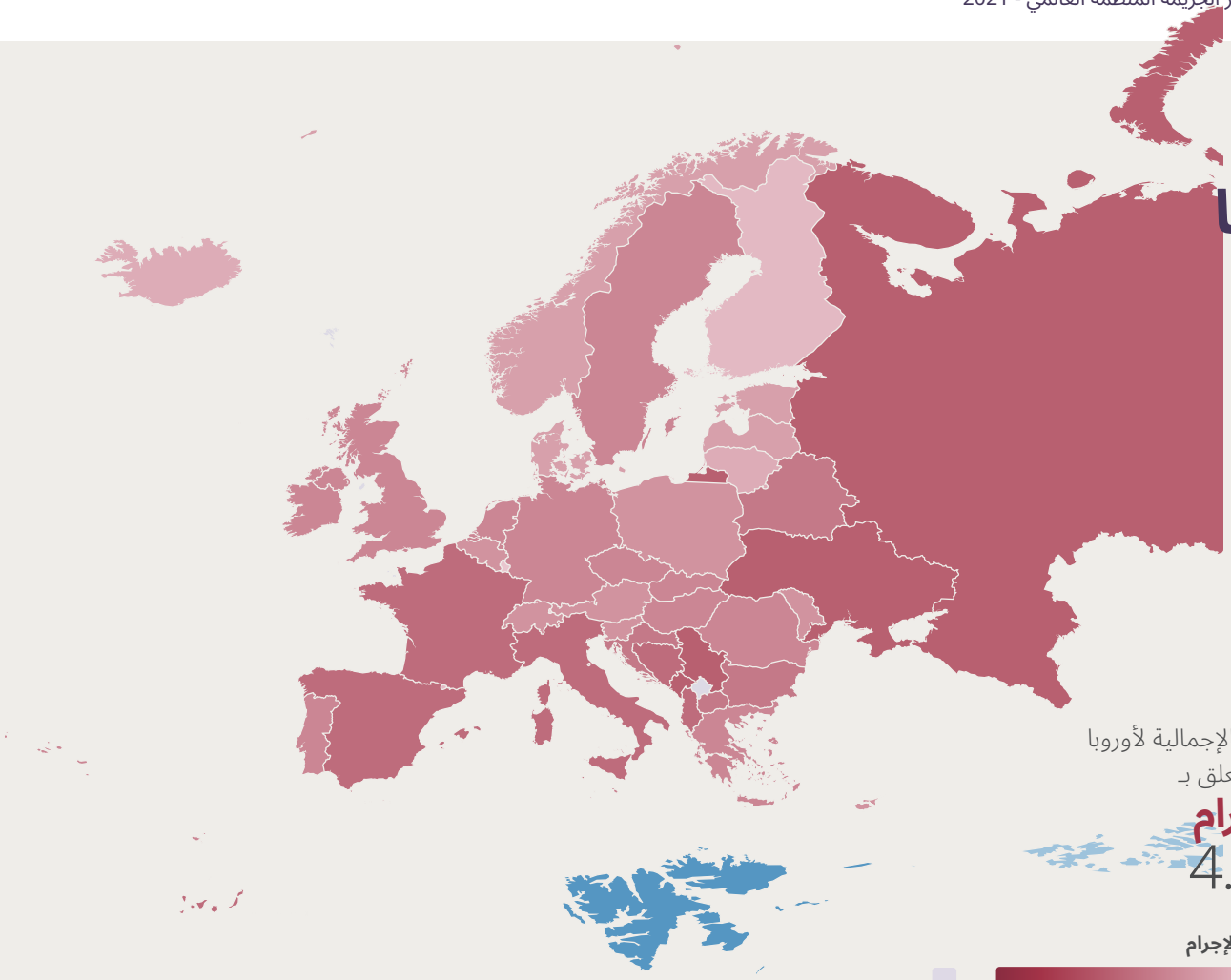

الدرجة الإجمالية لأوروبا
فيما يتعلق بـ
الإجرام
4.48

درجات الإجرام
1 10 لا توجد بيانات

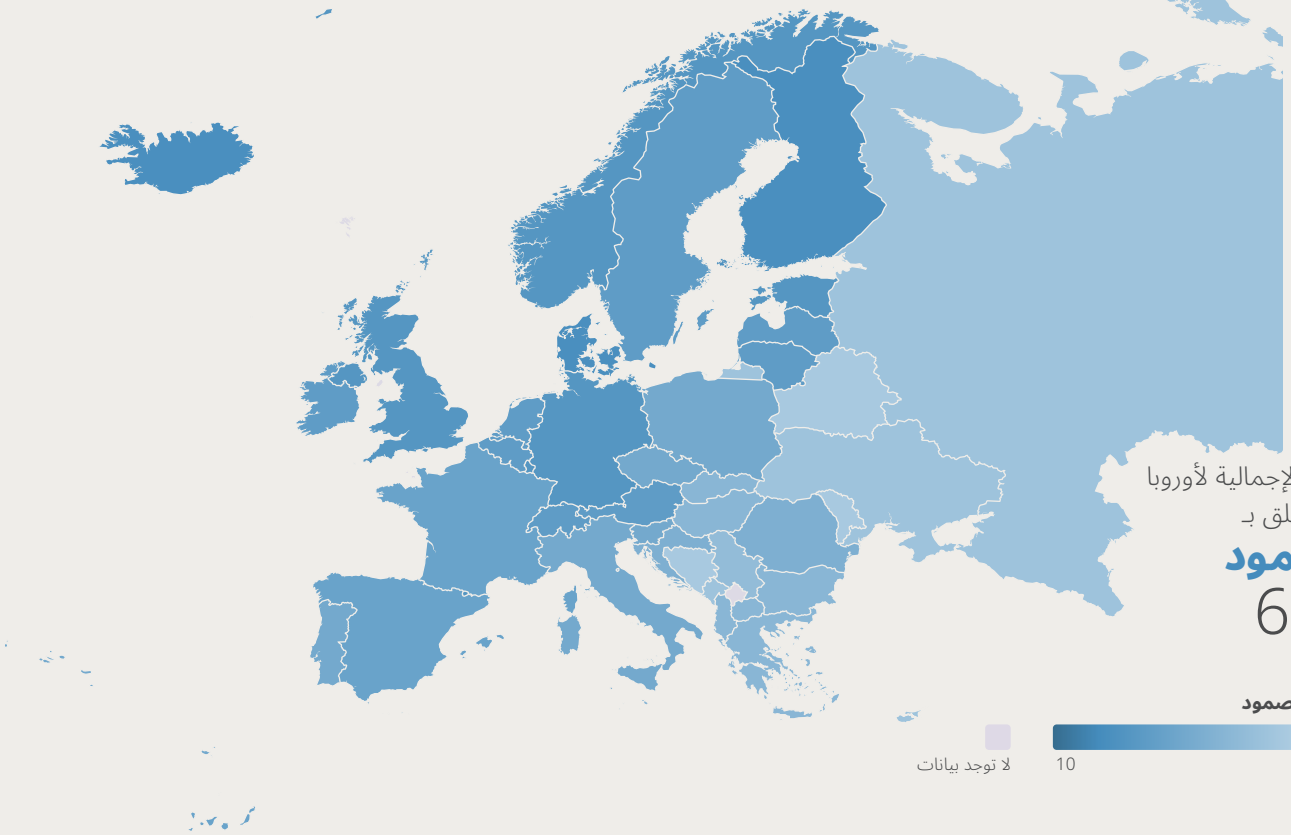

الدرجة الإجمالية لأوروبا
فيما يتعلق بـ
الصمود
6.23

درجات الصمود
1 10 لا توجد بيانات

على الرغم من أن مرض كوفيد-19 نشأ في آسيا، إلا أنه سرعان ما أصبحت أوروبا المركز الجديد لتفشيه، وفي النصف الأول من عام 2020، اجتاح الفيروس القارة. وبحلول نهاية العام، تم تأكيد ما يقرب من 600000 حالة وفاة في أوروبا. وسرعان ما أعقبت الأزمة الصحية أزمة اقتصادية في العديد من الدول الأوروبية، إن لم يكن معظمها، لا سيما في إيطاليا حيث انتهزت جماعات المافيا الفرصة بسرعة لتعزيز سيطرتها على المجتمعات التي تعمل فيها، وتسليم الطرود الغذائية وتقديم القروض للعائلات والشركات المتعثرة على حد سواء - ما أطلق عليه اسم "رعاية المافيا".[52] ومع ذلك، لم تعاني جميع الشركات نتيجة للوباء، حيث استفادت الشركات في أوروبا من المعاملة التفضيلية والمحسوبية والفساد الصريح الذي تم كشف النقاب عنه في فضائح لا حصر لها تتعلق بشراء معدات الحماية الشخصية، والعقود العامة لأنظمة التتبع والتعقب والمزيد.[53]

وكما هو الحال في أماكن أخرى، بينما كان لإغلاق الحدود وتدابير الإغلاق القاسية أثرها على الاقتصاد الرسمي، كان التأثير الضار على الاقتصادات غير المشروعة في القارة أقل بروزًا بكثير. وعلى الرغم من أن أوروبا هي واحدة من القارات الأفضل أداءً بموجب المؤشر، سواء فيما يتعلق بالإجرام، حيث تشغل المرتبة الثانية الأدنى في تصنيف القارات (4.48) وفيما يتعلق بالصمود، حيث صُنفت على أنها القارة الأكثر قدرة على الصمود أمام الجريمة المنظمة (6.23)، ولكنها لم تكن بأي حال من الأحوال محصنة ضد هذه الظاهرة. وكشف تفكيك شبكة الهاتف المشفرة EncroChat من قبل هيئات إنفاذ القانون الأوروبية عن المدى الهائل للسلوك الإجرامي الذي يتخلل القارة، وكشف أيضًا عن سلسلة من الأنشطة غير المشروعة بداية من صفقات المخدرات وغسيل الأموال إلى الإتجار بالأسلحة والفساد داخل قوات الشرطة.[54] وتعد مالطا مثالًا رئيسيًا على كيف يمكن للفساد المزعوم أن يزعزع استقرار الأمة، حيث كان عام 2020 هو العام الذي استقال فيه رئيس الوزراء السابق جوزيف مسقط وتم استجوابه رسميًا فيما يتعلق بالتحقيق في مقتل دافني كاروانا غاليزيا، المحقق الصحفي البارز في مكافحة الفساد الذي قُتل في عام 2017.

الشكل 5-15

درجات المؤشر، أوروبا

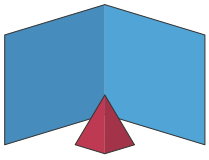

رقم 5
أوروبا الشمالية

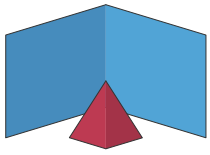

رقم 3
أوروبا الغربية

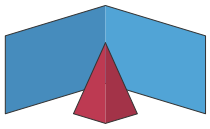

رقم 2
أوروبا الجنوبية

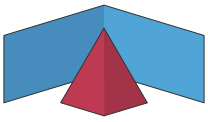

رقم 1
أوروبا الوسطى والشرقية

المنطقة	الإجرام	الأسواق الإجرامية	الجهات الفاعلة الإجرامية	الصمود
أوروبا الوسطى والشرقية	5.19	4.88	5.49	4.97
أوروبا الجنوبية	4.42	3.73	5.11	5.59
أوروبا الغربية	4.09	4.06	4.11	7.49
أوروبا الشمالية	3.60	3.46	3.73	7.81
متوسط أوروبا	4.48	4.21	4.76	6.23

تعد أوروبا سوقًا مقصودة لعدد من الاقتصادات غير المشروعة، وهي موطن لعدة بلدان منشأ أو عبور لأسواق إجرامية مختلفة. وكما هو الحال مع أجزاء أخرى من العالم مثل إفريقيا وآسيا (وإن كان بدرجة أقل)، فإن الإتجار بالبشر هو أكثر الأسواق الإجرامية انتشارًا في أوروبا، بمتوسط 4.94. ويؤدي عدد من الدول الأوروبية دورًا في صناعة الإتجار بالبشر، بداية من بلدان المصدر إلى الوجهات النهائية، وكذلك تلك البلدان التي تشهد مستويات كبيرة من الإتجار الداخلي، وهو ما يفسر جزئيًا انتشار هذه السوق. والأسواق التالية التي سجلت أعلى الدرجات هي أسواق القنب (4.88) والكوكايين (4.83) والمخدرات الاصطناعية (4.76)، مما يبين بوضوح أهمية أسواق المخدرات في أوروبا. وبعد تجارة المخدرات الاصطناعية مباشرة تأتي تجارة تهريب البشر (4.72)، يليها تجارة الهيروين (4.36) وتهريب الأسلحة (4.23). وبينما تؤدي بعض الدول الأوروبية دورًا في التجارة غير المشروعة في الأحياء البرية العابرة للحدود الوطنية، فإن أسواق الجريمة البيئية الثلاثة المدرجة في المؤشر تشغل المرتبة الأخيرة في أوروبا وهي: الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة (3.35)، والجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية (3.24) والجرائم المتعلقة بالحياة النباتية (2.75).

وعلى عكس العديد من القارات الأخرى، فإن الجهات الفاعلة التابعة للدولة في أوروبا ليست هي النوع المسيطر من الجهات الفاعلة الإجرامية، حيث سجلت متوسط درجة 4.58، وتشغل مرتبة أعلى من الجماعات التي على غرار المافيا فقط، والتي حددها الخبراء على أنها النوع الأقل تأثيرًا من الجهات الفاعلة الإجرامية عبر الأنواع الأربعة. وفي المرتبة الأولى والثانية تأتي الجهات الفاعلة الأجنبية (5.38) والشبكات الإجرامية (5.16)، والتي، نظرًا للتفاعل والتعاون القوي بين نوعي الجهات الفاعلة في أوروبا، كان ذلك متوقعًا.

ومن حيث تصنيفات الصمود، صُنفت أوروبا بهامش كبير على أنها القارة التي سجلت أعلى الدرجات، بمتوسط درجة صمود 6.23. وكما هو الحال مع كل القارات الأخرى، باستثناء أوقيانوسيا، كان مؤشر الصمود الأعلى تسجيلًا للدرجات هو "التعاون الدولي" (7.02)، يليه مؤشر "السياسات والقوانين الوطنية" (6.70). وفي الواقع، من بين الـ 12 لبنة من لبنات الصمود التي يشملها المؤشر، كان ما لا يقل عن تسعة منها بمتوسط درجات 6.00 أو أعلى في أوروبا، إلى جانب أن جميع المؤشرات الأخرى مثل "السلامة الإقليمية"، و"إنفاذ القانون" و"الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة"، و"النظام القضائي والاحتجاز"، و"القدرة التنظيمية الاقتصادية"، و"القيادة السياسية والحكم"، و"دعم الضحايا والشهود"، سجلت درجات جيدة إلى حد ما. وكانت المؤشرات الثلاثة التي تقل درجاتها عن 6.00، وبالتالي توضح مجالًا أكبر للتحسين، هي "الوقاية" (5.98)،

و"مكافحة غسل الأموال" (5.78)، و"الشفافية الحكومية والمساءلة" (5.78). ومع ذلك، من الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن هذه المؤشرات الأخيرة هي الأسوأ أداءً في أوروبا، إلا أنها مع ذلك أعلى من المتوسطات في أي من القارات الأربع الأخرى في جميع أنحاء العالم.

الشكل 5-16

درجات السوق الإجرامية، أوروبا

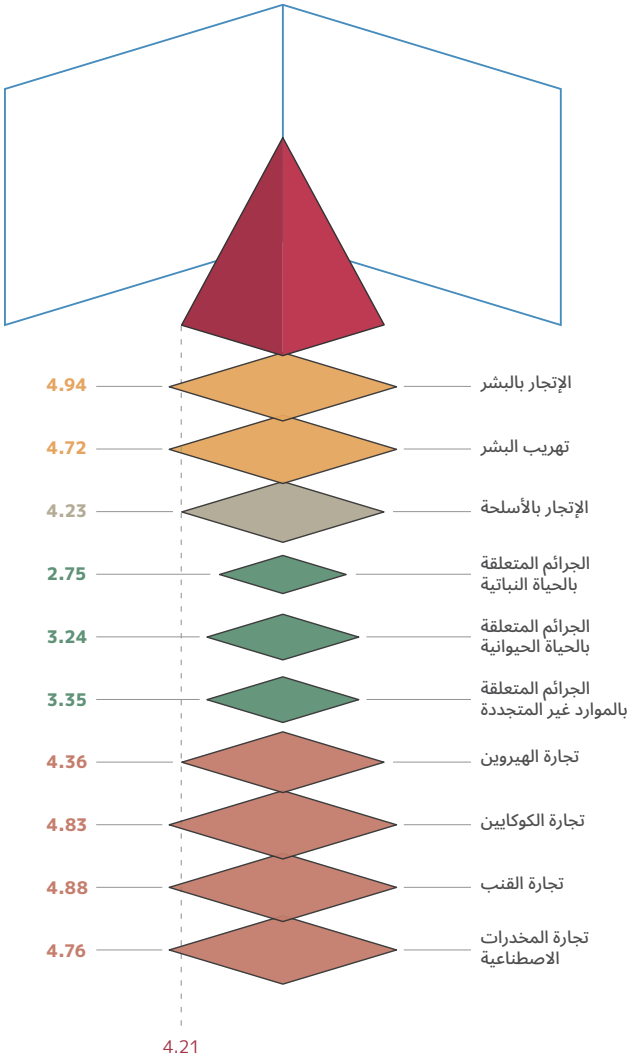

كما هو الحال في أي مكان آخر، من المهم الخوض في الفروق الدقيقة الإقليمية، نظرًا للاختلافات الكبيرة في درجات الإجرام والقدرة على الصمود عبر القارات، وهذا ليس أقل صحة بالنسبة لأوروبا. وبالانتقال أولاً إلى عنصر الإجرام، بالنسبة للأسواق الإجرامية، كان هناك تفاوتًا كبيرًا بين المناطق في أوروبا. ومن ناحية أخرى، صُنفت دول البلطيق ودول الشمال على أنها اقتصادات غير مشروعة هامشية إلى حد ما، لا سيما فيما يتعلق بالأسواق البيئية. ومن ناحية أخرى، كان هناك عددًا من الأسواق الإجرامية التي صُنفت على أنها ذات انتشار كبير في أوروبا الوسطى والشرقية، وتحديداً الإتجار بالبشر (5.68) وتهريب البشر (5.59)، فضلاً عن العديد من أسواق المخدرات.

وفي كل من أوروبا الجنوبية والغربية، هيمنت تجارة الكوكايين، مدفوعة بالدرجات العالية المخصصة لدول المدخل، مثل إيطاليا وإسبانيا، بالإضافة إلى عدد كبير من أسواق الوجهة الرئيسية التي تشكل المناطق. وتؤكد العديد من المضبوطات الكبيرة من الكوكايين في الموانئ الأوروبية طوال عام 2020 على أهمية الطرق البحرية في تجارة الكوكايين العابرة للحدود الوطنية، وقد عجلت جائحة كوفيد-19 بالتحول نحو زيادة تسلل الكوكايين إلى شحنات كبيرة من البضائع القانونية. وكما أوضح ريتانو وشو (عام 2021): *إذا كانت القيود المتعلقة بالوباء أحدثت أي شيء فهو أنها سهلت على جماعات الإتجار الحصول على منتجاتها عبر نقاط الدخول. وكان هناك انخفاض في القدرة على البحث عن الشحن الجوي والحاويات [...] بسبب تدابير التباعد الاجتماعي أو الأفراد المرضى أو تعيين الموظفين في واجبات أخرى تتعلق بإدارة الوباء. ومُنحت الأولوية أيضًا للحاجة إلى الحفاظ على حركة التجارة والأغذية والأدوية التي يتم توفيرها، مما أدى إلى تقليل البحث والإنفاذ الذي تقوده الاستخبارات في بعض الموانئ البحرية. وأنشأت بعض السلطات "ممرات خضراء" في موانئ الدخول والمعابر الحدودية لتسريع معالجة شحنات البضائع ولضمان تحركها السريع على الطرق للتوزيع. وهذا أبقى المخدرات تتحرك أيضًا.*[55]

الشكل 5-17

درجات الجهات الفاعلة الإجرامية، أوروبا

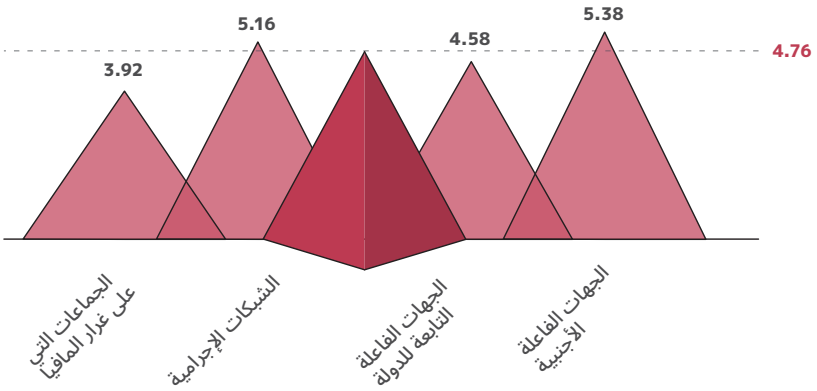

كما هو الحال مع الأسواق الإجرامية، كان هناك تباين ملحوظ في ترتيب مختلف أنواع الجهات الفاعلة الإجرامية في أوروبا. ولم يكن هذا الاختلاف أكثر وضوحًا سوى من مقارنة قوة الجهات الفاعلة التابعة للدولة في أوروبا الوسطى والشرقية، وهي منطقة فرعية بلغ متوسطها 6.76 (ثاني أعلى درجة في أي منطقة بعد غرب آسيا)، إلى جانب أوروبا الشمالية، حيث كانت درجتها 2.25 فقط. وبصرف النظر عن الاستثناءات الملحوظة لرومانيا وبولندا، سجلت الدول الـ 16 المتبقية في المنطقة درجات بلغت 5.5 أو أعلى بالنسبة للجهات الفاعلة التابعة للدولة، إلى جانب روسيا البيضاء وروسيا في المقدمة.

وكان للجماعات التي على غرار المافيا أيضًا توزيع غير متكافئ عبر القارة، إلى جانب الجماعات القوية المحددة في العديد من البلدان في أوروبا الجنوبية، وأوروبا الوسطى والشرقية، مثل إيطاليا وإسبانيا والجبل الأسود وألبانيا وصربيا، من بين دول أخرى. وفي الوقت نفسه، تبين أن الجماعات التي على غرار المافيا إما غير موجودة أو أن تأثيرها محدود للغاية في العديد من البلدان في جميع أنحاء القارة، بداية من الدول الصغيرة في أوروبا الغربية، مثل أندورا وليختنشتاين ولوكسمبورغ، إلى الولايات الأكبر في الشرق، بما في ذلك المجر، على سبيل المثال.

توضح نتائج المؤشر التأثير الذي أحدثته الجهات الفاعلة الأجنبية المنتمية إلى دول أوربية أخرى مجاورة ومن الجهات الفاعلة الإجرامية من القارات الأخرى. واعتبرت القوى الاقتصادية في أوروبا مثل إسبانيا وإيطاليا بيئات جذابة للغاية للجهات الفاعلة الإجرامية المنظمة الأجنبية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى قربها من الجهات الكبرى وكموجهات نقل مهمة من الناحية الاستراتيجية في الاقتصاد غير المشروع العابر للحدود الوطنية. ومع ذلك، فإن الجانب الآخر للعملة هو أن ما يقود إلى الدرجات العالية للجهات الفاعلة الأجنبية في عدد من البلدان الأخرى هو انتشار مجموعات المافيا الإيطالية التقليدية نفسها، وعلى الأخص ندرانجيتا، إما من حيث مشاركتهم المباشرة في تجارة السلع غير المشروعة، أو تسللهم إلى الاقتصاد الرسمي والقطاعات المصرفية لغسل عائداتهم غير المشروعة، كما هو الحال في المملكة المتحدة أو ألمانيا، على سبيل المثال. وهذه سمة من سمات الاقتصاد العالمي غير المشروع الذي تفاقم بشكل خاص بسبب جائحة كوفيد-19، حيث افترست الجماعات الإجرامية الشركات الضعيفة التي شلتها القيود التي فُرضت بسبب فيروس كورونا وابتزتها أو استولت عليها على الفور لاستخدامها بعد ذلك كوسائل لغسل عائداتها غير المشروعة.

الشكل 5-18

درجات الصمود، أوروبا

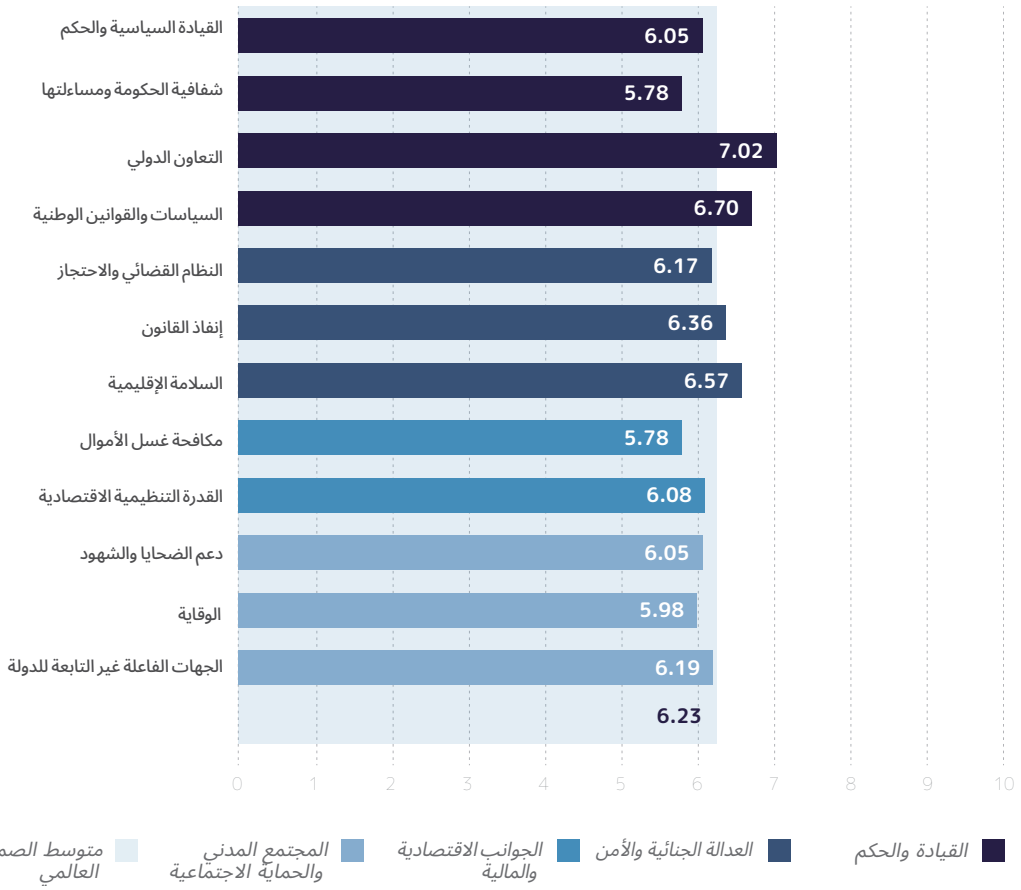

عندما يتعلق الأمر بالصمود، صُنفت أوروبا كقارة على أنها في أفضل وضع مقارنة بالقارات الأخرى. ولم تكن أوروبا هي القارة الوحيدة التي صُنفت بأعلى الدرجات على مستوى العالم، بل شغلت المناطق الأوروبية الأربع، أوروبا الشمالية وأوروبا الغربية وأوروبا الجنوبية وأوروبا الوسطى والشرقية المرتبة الثانية والثالثة والسادسة والثامنة على التوالي من بين جميع التجمعات الإقليمية في جميع أنحاء العالم. ومع وجود 14 دولة من أصل الـ 20 دولة الأكثر صمودًا في العالم من أوروبا الشمالية والغربية، تهيمن هاتان المنطقتان على قمة تصنيفات المؤشر. وتماشياً مع الاتجاهات العالمية، كان المؤشر الأعلى في الدرجات لهاتين المنطقتين الفرعيتين هو "التعاون الدولي"، حيث سجلا 8.50 و7.95 على التوالي، وربما تجلى ذلك بشكل أفضل في شهر يوليو عام 2020 بإزالة شبكة الهاتف المشفرة EncroChat التي اختارتها الجهات الفاعلة الإجرامية في جميع أنحاء القارة نتيجة للتعاون بين قوات الشرطة في عدة دول. كما ظهرا المؤشرين "السلامة الإقليمية" و"السياسات والقوانين الوطنية" على رأس قائمة مؤشرات الصمود في كلا المنطقتين، بالإضافة إلى مؤشر "القدرة التنظيمية الاقتصادية" (8.06) في أوروبا الشمالية ومؤشر "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" (7.91) في أوروبا الغربية. من ناحية أخرى، صُنفت الأطر والآليات المعمول بها لمكافحة غسيل الأموال على أنها نقطة ضعف في كل من أوروبا الشمالية والغربية مقارنةً بلبنات بناء الصمود الأخرى، حيث صُنف مؤشر "مكافحة غسيل الأموال" بأنه مؤشر الصمود الأدنى درجة بمتوسط 7.00 و6.41 على التوالي.

رغم أن منطقة أوروبا الجنوبية لا تزال تتفوق في الأداء على الغالبية العظمى من مناطق العالم، إلا أنها كان بها عدد أكبر من البلدان ذات مستويات الصمود المنخفض (كما صُنفت بمستوى أقل من متوسط الدرجة 5.5) مقارنة بمستوى الصمود العالي. ولقيت الدول التي صُنفت بدرجات صمود مرتفعة نسبيًا مثل إسبانيا (6.63) والبرتغال (6.46) وإيطاليا (6.29) في مواجهتها بلدان بدرجات صمود مرتفعة أيضًا في الطرف الآخر من المنطقة مثل قبرص (4.42) وسان مارينو (5.13) ومالطا (5.17). وفي هذه المنطقة، شغل مؤشر "التعاون الدولي" مرة أخرى المرتبة الأولى (6.88)، مدفوعًا أولاً وقبل كل شيء بالمشاركة الممتازة لإيطاليا في التعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال التعاون القضائي وإنفاذ القانون عبر الحدود. وجاء مؤشر "السياسات والقوانين الوطنية" في المركز الثاني من حيث أعلى الدرجات بمتوسط 6.56، مدفوعًا مرة أخرى بالأطر التشريعية القوية في إسبانيا وإيطاليا. علاوة على ذلك، كانت أوروبا الجنوبية المنطقة الوحيدة في القارة التي كان مؤشر "إنفاذ القانون" لديها من بين أعلى ثلاثة مؤشرات للصمود، حيث سجل درجة 6.19 في المتوسط. وساهم تنوع وحدات إنفاذ القانون المتخصصة في جميع أنحاء المنطقة وفعاليتها، بما في ذلك مركز الاستخبارات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إسبانيا والشرطة القضائية في البرتغال وDirezione Investigativa Antimafia و Guardia di Finanza وRaggruppamento Operativo Speciale[56] في إيطاليا، ساهم في ارتفاع متوسط المنطقة بالنسبة لهذا المؤشر. ومع ذلك، حتى في أفضل البلدان أداءً، تجد الجريمة المنظمة طريقها إلى قلب أجهزة إنفاذ القانون. وفي يوليو 2020، تم تفكيك إدارة كاملة في كاربينيري الإيطالية بعد اعتقال 10 ضباط للاشتباه في ارتكابهم مجموعة كاملة من الجرائم، بداية من الإتجار بالمخدرات والابتزاز إلى إساءة استخدام السلطة وحتى التعذيب، وقال المدعون أن هذه القضية تصاعدت خلال أول إغلاق للبلاد بسبب وباء كوفيد-19.[57]

بصرف النظر عن مؤشر "الوقاية"، الذي صُنف بأنه الأسوأ أداءً في أوروبا الجنوبية، صُنف مؤشر "شفافية الحكومة ومساءلتها" كعقبة كبيرة أمام التعامل الفعال مع الجريمة المنظمة في المنطقة، حيث صُنف بمتوسط 4.88 فقط. ورغم أنه كانت توجد فجوة واضحة بالنسبة لمعظم المؤشرات الأخرى بين البلدان ذات الأداء الأعلى والأدنى في المنطقة، إلا أن المستويات المنخفضة من الشفافية وآليات ضمان المساءلة بدت وكأنها تُعادل ذلك إلى حد ما في أوروبا الجنوبية، حيث لم تسجل أي دولة درجة أعلى من 6. ورغم أن الدول الصغيرة مثل سان مارينو (4) وموناكو (4) ومالطا (4.5) صُنفت بدرجات منخفضة بشكل خاص، إلا أن دولًا أخرى مثل إيطاليا واليونان وقبرص لم تكن أفضل حالًا، حيث صُنفت كل دولة منها بالدرجة 5.

أخيرًا، تلقت أوروبا الوسطى والشرقية، رغم تفوقها على معظم المناطق في جميع أنحاء العالم، أدنى متوسط درجات للصمود في المناطق الفرعية الأوروبية الأربع، وهو 4.97. وكان أداء العديد من البلدان في المنطقة

جيدًا إلى حد ما، حيث سجلت كل من جمهورية التشيك (6.25) وبولندا (6.13) وسلوفينيا (6.08) درجات في المتوسط الأوروبي أو حوله. ومع ذلك، صُنفت 12 دولة من أصل 17 في المنطقة بأنها ذات قدرة منخفضة على الصمود، حيث سجلت درجة أقل من 5.5. وسجلت مولدوفا وبيلاروسيا والبوسنة والهرسك جميعها درجات أقل من 4.00، وسجلت أوكرانيا وروسيا درجتين أعلى بشكل هامشي فقط، وهما 4.00 و4.04 على التوالي. وأشار الخبراء إلى أن الدرجات الضعيفة نسبيًا في هذه المنطقة الفرعية كانت مدفوعة بمجموعة من المؤشرات منخفضة الدرجات، لا سيما تلك التي تقيِّم قدرة الحكومات واستعدادها للتصدي للجريمة المنظمة بطريقة منفتحة وشفافة وفعالة. في الواقع، كان مؤشر "شفافية الحكومة ومساءلتها" هو أقل مؤشرات الصمود في أوروبا الوسطى والشرقية، حيث سجل 4.26، إلى جانب ما يقرب من ثلثي دول المنطقة التي سجلت 4.5 درجة أو أقل. وبالمثل، سجل مؤشر "القيادة السياسية والحكم" أيضًا درجات منخفضة في جميع أنحاء المنطقة، لا سيما في دول غرب البلقان في البوسنة والهرسك والجبل الأسود، وكذلك بيلاروسيا (حيث أدت الانتخابات المتنازع عليها بشدة إلى احتجاجات جماهيرية واعتقالات تعسفية وعنف شديد)، ومولدوفا وأوكرانيا. وعلى النقيض من ذلك، سجل مؤشر "التعاون الدولي"، المعترف به باعتباره ركيزة أساسية في الكفاح الفعال ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، درجات عالية نسبيًا في جميع أنحاء المنطقة، بمتوسط إقليمي قدره 5.79، بقيادة دول أوروبا الوسطى مثل جمهورية التشيك وسلوفاكيا وبولندا، التي سجلت جميعها 7.0 للمؤشر. عمومًا، صُنف أكثر من نصف دول المنطقة على أنها تتمتع بأطر تعاون دولي فعالة بما فيه الكفاية، حيث سجلت 6.0 درجات أو أعلى.

بالطبع، لا تقتصر الديناميكيات المحيطة بالجريمة المنظمة والصمود لمكافحتها في أوروبا الوسطى والشرقية بأي حال من الأحوال على الدول الرسمية الأعضاء في الأمم المتحدة. ويخدم مثال كوسوفو بشكل جيد في تسليط الضوء على حقيقة أن الجريمة المنظمة يمكن أن تنتشر في جميع الدول، بغض النظر عن وضعها السياسي. ففي الواقع، تُظهر النتائج أن كوسوفو ظهرت باستمرار ضمن أعلى الأسواق الإجرامية في أوروبا.[58]

أوقيانوسيا

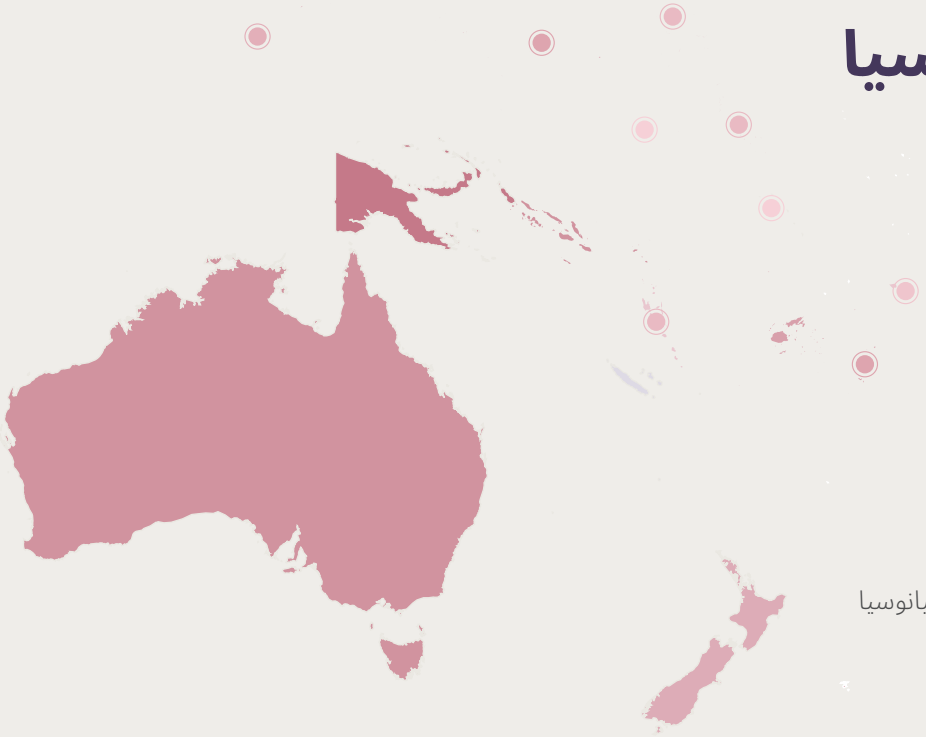

الدرجة الإجمالية لأوقيانوسيا
فيما يتعلق بـ
الإجرام
3.07

درجات الإجرام

10 1

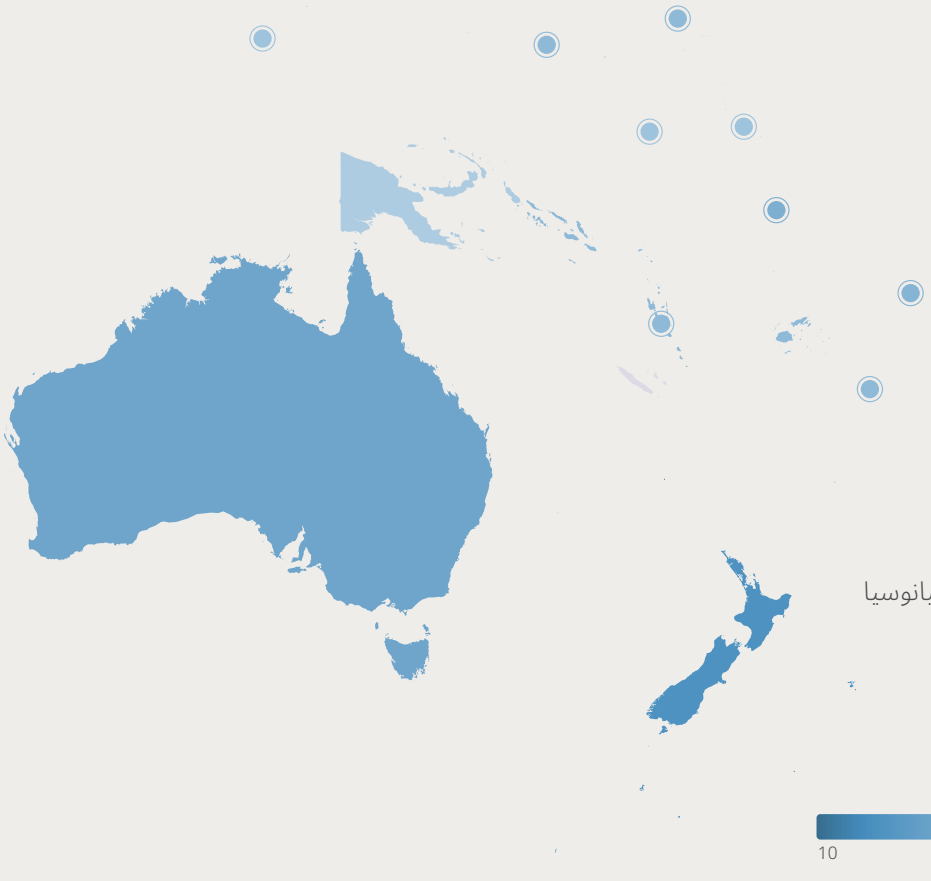

الدرجة الإجمالية لأوقيانوسيا
فيما يتعلق بـ
الصمود
5.46

درجات الصمود

10 1

إن ما يجعل أوقيانوسيا - وهي قارة تضم أستراليا ونيوزيلندا وميلانيزيا وميكرونيزيا وبولينيزيا - قارة فريدة من نوعها هو أن جميع دول المنطقة تقريبًا صغيرة، والدول الصغيرة لها أوجه ضعف خاصة. ففي أستراليا في يونيو 2020، بتحفيز من حركة Black Lives Matter (حياة السود مهمة)، نزل آلاف الأشخاص إلى الشوارع للاحتجاج على معدلات السجن غير المتناسبة للسكان الأصليين، في حين أن الانكماش الاقتصادي الناجم عن الوباء، الذي قضى على قطاع السياحة الذي يعتمد عليه العديد من الدول، يُهدد بإثارة الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي. ومع اندلاع حرائق الغابات في جميع أنحاء أستراليا، لم يكن التهديد الأمني الذي يشكله تغير المناخ هو ما تم تسليط الضوء عليه فحسب في المنطقة: فقد وقعت أكبر دولة جزرية في العالم اتفاقية أمنية مع اليابان في مواجهة مظاهر القوة العسكرية المتزايدة من جانب الصين.

رغم أن مستويات الجريمة المنظمة في هذه المنطقة، من حيث القيمة المطلقة، قد تكون أقل، من خلال المقارنات العالمية، فإن التأثير الاقتصادي والسياسي والمجتمعي للظاهرة كبيرًا. ورغم أن المنطقة الأسترالية الآسيوية "أسترالاسيا" والدول الجزرية في المحيط الهادئ قد لا تكون مثقلة بالجريمة المنظمة مثل بقية العالم، إلا أنه قد ترسخ بها بالفعل عدد من الاقتصادات غير المشروعة، ويبدو أن اقتصادات أخرى في ازدياد. ويعد ضبط بابوا غينيا الجديدة لكمية قياسية من المخدرات بلغت 500 كيلوغرام من الكوكايين في عام 2020 بعد تحطم طائرة خارج بورت موريسبي مثالًا واضح على ذلك.[59]

الشكل 5-19

درجات المؤشر، أوقيانوسيا

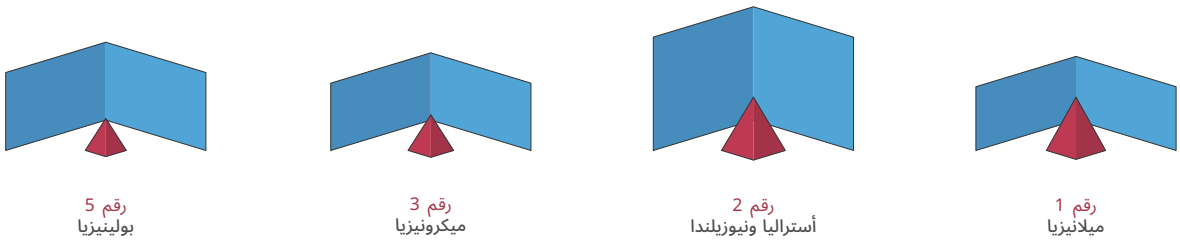

رقم 1 ميلانيزيا | رقم 2 أستراليا ونيوزيلندا | رقم 3 ميكرونيزيا | رقم 5 بولينيزيا

المنطقة	الإجرام	الأسواق الإجرامية	الجهات الفاعلة الإجرامية	الصمود
ميلانيزيا	3.61	3.44	3.78	4.71
أستراليا ونيوزيلندا	3.63	3.50	3.75	8.17
ميكرونيزيا	2.58	2.50	2.66	4.90
بولينيزيا	2.45	2.48	2.42	5.64
متوسط أوقيانوسيا	3.07	2.98	3.16	5.46

عمومًا، رغم أن الإجرام في أوقيانوسيا يميل بشدة إلى درجات أقل نظرًا لهيكل المؤشر، حيث تسجل البلدان التي تتميز بمجموعة متنوعة من الأسواق الإجرامية درجات أعلى من تلك التي لديها أسواق إجرامية أقل، إلا أنه من المحتمل أن تكون أسواق إجرامية أكثر انتشارًا. وبشكل عام، هذا هو الحال بالنسبة لأوقيانوسيا، حيث تتميز البلدان في الغالب بسوق إجرامي بارز واحد أو سوقين فقط. وهكذا، فإن القارة تسجل أدنى مرتبة على مستوى العالم من حيث الإجرام العام.

ومن بين البلدان الموجودة في المنطقة، تظهر مجموعتان عندما يتعلق الأمر بالإجرام، بمتوسطات مجمعة للبلدان إما بين 1.5 و3.0، أو إذا كان لديها إجرام أكثر انتشارًا، بين 3.0 و4.0. ولم تُصنف أي بلد في المنطقة بأنها تعاني من مستويات كبيرة أو متطرفة من الإجرام، على الرغم من أن أسواقًا معينة في بلدان معينة لوحظ أنها منتشرة تمامًا.

الشكل 5-20

درجات السوق الإجرامية، أوقيانوسيا

مع ذلك، تُعد بابوا غينيا الجديدة استثناءً ملحوظًا. فالبلد صُنفت بإجمالي درجة 5.44 للإجرام، وهي درجة أعلى بـ 1.29 من ثاني أعلى بلد في أوقيانوسيا، وهي جزر سليمان. وعلى عكس البلدان الأخرى التي لم يكن لديها أسواق إجرام عالية يمكن تحديدها أو ظهر بها سوق واحد فقط، تبين أن بابوا غينيا الجديدة لديها العديد من الأسواق المنتشرة، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية (8.0)، والإتجار بالبشر (7.0)، والإتجار بالأسلحة، والجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة والقنب، وسجلت جميعها 5.50. وهذا له تأثير في رفع متوسط الدرجات لكل من أوقيانوسيا ككل ومنطقة ميلانيزيا الفرعية. ومن منظور الإجرام، يبدو أن بلدين آخرين في ميلانيزيا متطرفان في سياق إقليمي - هما جزر سليمان وفيجي - وكلاهما يشهد مستويات إجرامية أعلى بكثير من البلدان الواقعة شمال ميكرونيزيا وإلى الشرق في بولينيزيا. وقد يكون أحد التفسيرات المحتملة لهذا هو حقيقة أن الدول الجزرية في ميلانيزيا هي أقرب بكثير إلى أسواق الوجهة الإقليمية الكبيرة للجريمة المنظمة، أستراليا ونيوزيلندا. وكمرحلة العبور الأخيرة قبل الوصول إلى هذه الأسواق الكبيرة، تستخدم جماعات الجريمة المنظمة بشكل متزايد جزر ميلانيز كمراكز عبور للأسلحة والكوكايين والمخدرات الاصطناعية، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الجريمة عمومًا. ومن الأمثلة الواضحة لتبرير ذلك هو حقيقة أن كلا من فيجي وبابوا غينيا الجديدة يسجلان درجة عالية بالنسبة للكوكايين، 4.5 و4 على التوالي، وهما ثاني وثالث أعلى درجة في أوقيانوسيا، بعد أستراليا.

وعمومًا، تأتي أوقيانوسيا في المرتبة الأخيرة لثمانية أسواق إجرامية من أصل 10 في مقارنة قارية. وكان الإتجار غير المشروع بالحيوانات (4.93) والمخدرات الاصطناعية (3.57) هما الاستثناءان، حيث شغلت القارة المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي. ورغم وجود عددًا من الأنواع المحلية في أوقيانوسيا يتم تداولها بشكل غير قانوني، إلا أن متوسط الدرجة العالية للقارة في الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية يرجع بالكامل تقريبًا إلى الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ويوجد ببلدان المنطقة مناطق اقتصادية واسعة، والتي، بسبب نقص القدرة على القيام بدوريات، فإنها معرضة للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. علاوة على ذلك، فإن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يجعل التأثير السلبي للممارسات غير القانونية محسوسًا بشكل أكبر عبر المجتمعات في أوقيانوسيا. من ناحية أخرى، تعكس الدرجة الخاصة بتجارة المخدرات الاصطناعية حقيقة أن المنطقة تضم دولة من أكبر الدول المستهلكة في العالم، وهي أستراليا. وإلى جانب الطلب الكبير على المخدرات الاصطناعية في نيوزيلندا، صُنفت الدول الجزرية الأصغر كمراكز نقل ناشئة مهمة في تجارة المخدرات الاصطناعية.

الشكل 5-21

درجات الجهات الفاعلة الإجرامية، أوقيانوسيا

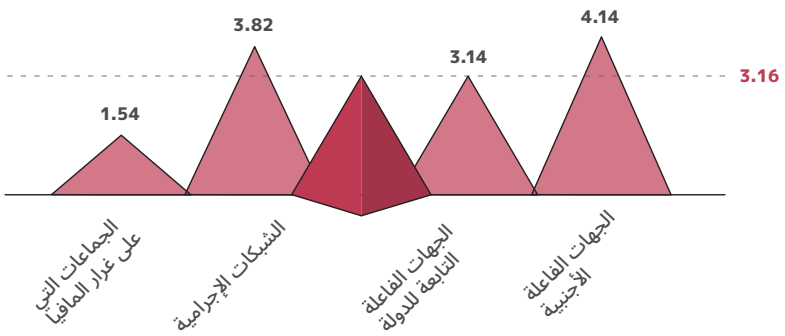

فيما يتعلق بالجهات الإجرامية، صُنفت الجهات الفاعلة الأجنبية (4.14) على أنها ذات التأثير الأكبر في أوقيانوسيا، تليها الشبكات الإجرامية (3.82) والجهات الفاعلة التابعة للدولة (3.14) والجماعات التي على غرار المافيا (1.54). وأشار الخبراء إلى أن الدرجة الأعلى للجهات الفاعلة الأجنبية ترجع في الغالب إلى مشاركتها في الصيد غير القانوني. ومن المثير للاهتمام، أنه لم تُصنف أي جماعات على غرار المافيا في أي من المناطق الفرعية في أوقيانوسيا، باستثناء أستراليا ونيوزيلندا، حيث صُنفت مجموعات وعصابات الدراجات النارية الخارجة عن القانون على أنها تسيطر بشدة على أسواق الجريمة. وصُنفت ميلانيزيا مرة أخرى على أنها شاذة إلى حد ما في المنطقة الأوسع، حيث سجلت أعلى متوسط درجات لجميع أنواع الجهات الفاعلة الإجرامية الثلاثة المتبقية - الشبكات الإجرامية والجهات الفاعلة التابعة للدولة والجهات الفاعلة الأجنبية. ويدعم الاختلاف الصارخ في درجات المجموعات الأجنبية في ميلانيزيا مقارنة بالمناطق الفرعية الثلاث الأخرى في أوقيانوسيا فرضية أن المنطقة الفرعية تعمل كمركز عبور لأسواق الجريمة المختلفة. ومع ذلك، كان هناك تعاون ملحوظ بين الجهات الفاعلة الأجنبية من جهة والجماعات المحلية من جهة أخرى. ولم يؤد ذلك إلى تطوير الأسواق الإجرامية التي تشارك فيها الجماعات الأجنبية فحسب، بل إنشاء فرصًا إجرامية جديدة للشبكات الأوسع نطاقًا والجهات الفاعلة التابعة للدولة لاستغلالها.

وفيما يتعلق بالصمود، تسجل معظم دول أوقيانوسيا الدرجة 5.00 تقريبًا، باستثناء أستراليا ونيوزيلندا بشكل ملحوظ، واللتين يُصنفا بمتوسط درجات أعلى في الصمود 7.96 و8.38 على التوالي. وتتميز أستراليا ونيوزيلندا (8.17)، ومنطقة بولينيزيا الفرعية (5.64) بانخفاض معدلات الإجرام وارتفاع القدرة على الصمود، في حين أن المنطقتين الفرعيتين الأخريين لديهما قدرة أقل على مواجهة الجريمة المنظمة: فقد بلغ متوسط ميكرونيزيا 4.90 بالنسبة للصمود، بينما سجلت ميلانيزيا متوسط 4.71.

الشكل 5-22

درجات الصمود، أوقيانوسيا

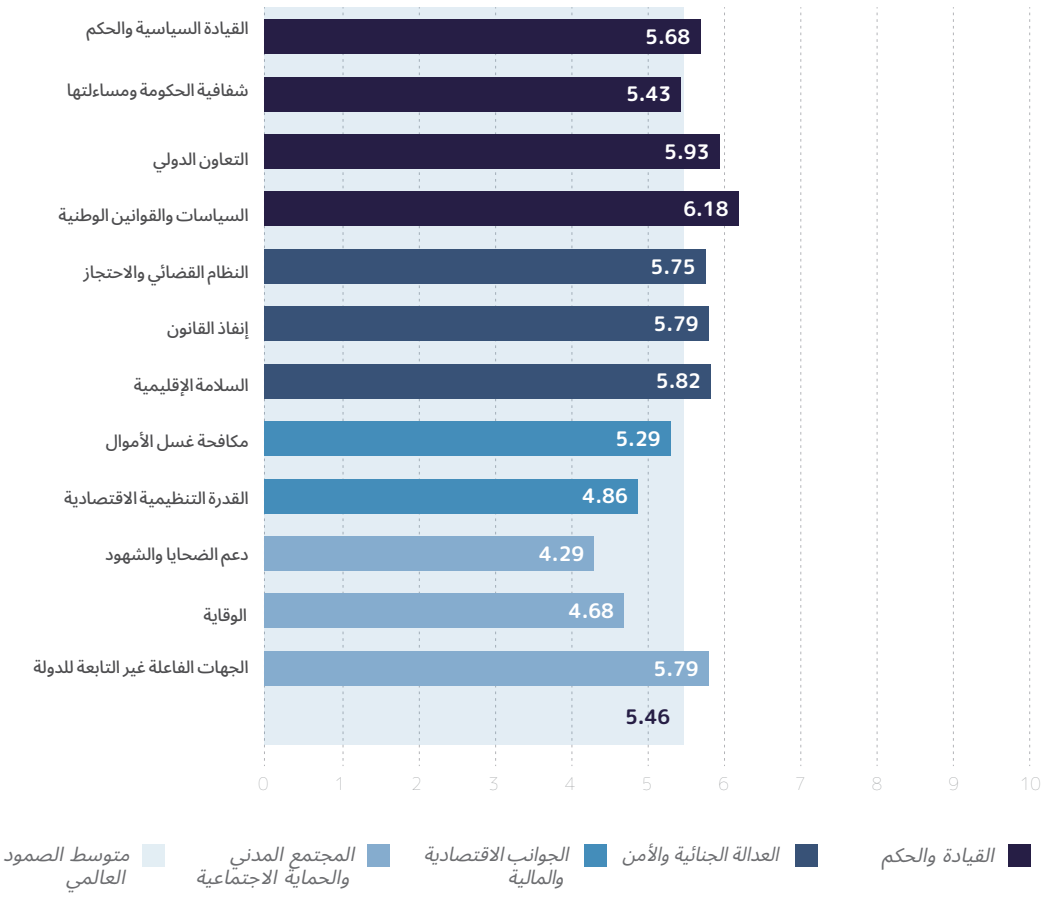

رغم أن ميلانيزيا تشغل مرتبة أعلى فيما يتعلق بالإجرام مقارنة بالمناطق الفرعية الأخرى في أوقيانوسيا والمرتبة الأدنى في الصمود داخل القارة، إلا أنه عند مقارنتها بالمتوسط العالمي للبلدان في هذه القارة، سجلت درجات جيدة إلى حد ما، باستثناء بابوا غينيا الجديدة (3.42)، الدولة الأقل صمودًا في أوقيانوسيا. وحدد الخبراء أن أكبر عقبة أمام اتباع نهج أكثر اتساقًا للتصدي للجريمة المنظمة في المنطقة الفرعية يتمثل في الافتقار إلى آليات فعالة لدعم الضحايا والشهود. وبلغ متوسط هذا المؤشر 3.50، يليها مؤشري "الوقاية" و"القدرة التنظيمية الاقتصادية"، كلاهما بمتوسط 4.10.

وإلى جانب السلامة الإقليمية، كانت مكافحة غسل الأموال أيضًا مجالًا أشار فيه الخبراء إلى أن ميلانيزيا تتطلب تحسينات كبيرة. ففي فانواتو، على سبيل المثال، تم الكشف في عام 2021 فقط أن مخطط "جوازات السفر الذهبية" المعمول به في البلاد سمح للآلاف من الرعايا الأجانب، بما في ذلك أعضاء العصابات المزعومين ولصوص العملات المشفرة والمبتزين، بالحصول على الجنسية في الدولة الجزيرة، مما يسمح لهم باستغلال قوانين الضرائب المتساهلة في الجزيرة وغسل العائدات غير المشروعة.[60]

وبالنسبة لميكرونيزيا، فقد سجلت مؤشرات مثل "دعم الضحايا والشهود" (3.00) و"الوقاية" (3.63) درجات أقل، وكذلك قدرة هذه الدول الجزرية على تنظيم الاقتصاد وإدارته بشكل مناسب (4.50). وفي بولينيزيا، ظهرت نفس المؤشرات الثلاثة أخيرًا، ولكن بترتيب مختلف. فقد بلغ متوسط مؤشر "القدرة التنظيمية الاقتصادية" في المنطقة الفرعية 4.67، يليه "دعم الضحايا والشهود" (4.83)، و"الوقاية" و"القيادة السياسية والحكم" (كلاهما بمتوسط 5.00).

القسم 6

تصنيفات أوجه الضعف

تفسير العلاقة بين الإجرام والصمود

الشكل 6-1

تصنيفات أوجه الضعف

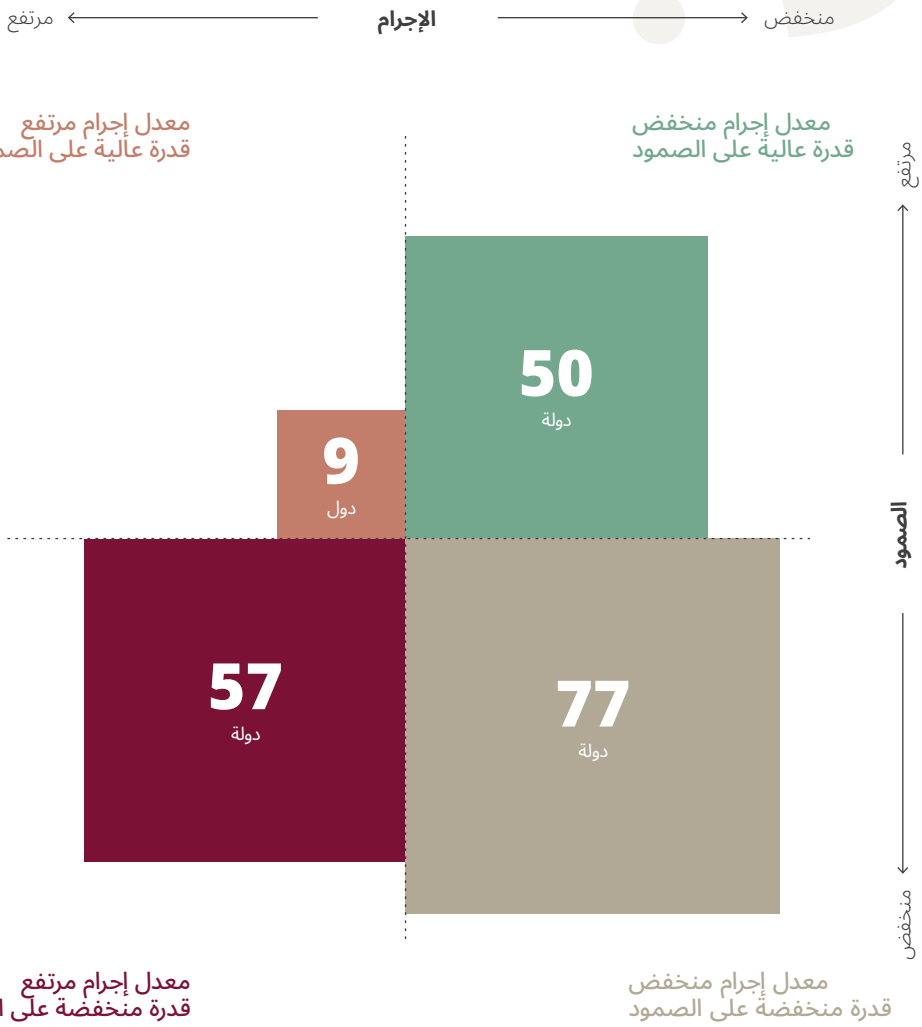

بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في توفير أساسًا متينًا يمكن لواضعي السياسات من خلاله تنفيذ تدابير فعالة ومصممة خصيصًا لمعالجة الإجرام في بلدانهم ومناطقهم المعنية، فقد صُمم المؤشر ليس فقط لتسليط الضوء على المجالات التي تحتاج إلى تحسين، ولكن أيضًا لإيضاح مواطن تنفيذ التدابير الناجحة ضد الجريمة المنظمة.

الشكل 6-2

خريطة تصنيفات أوجه الضعف

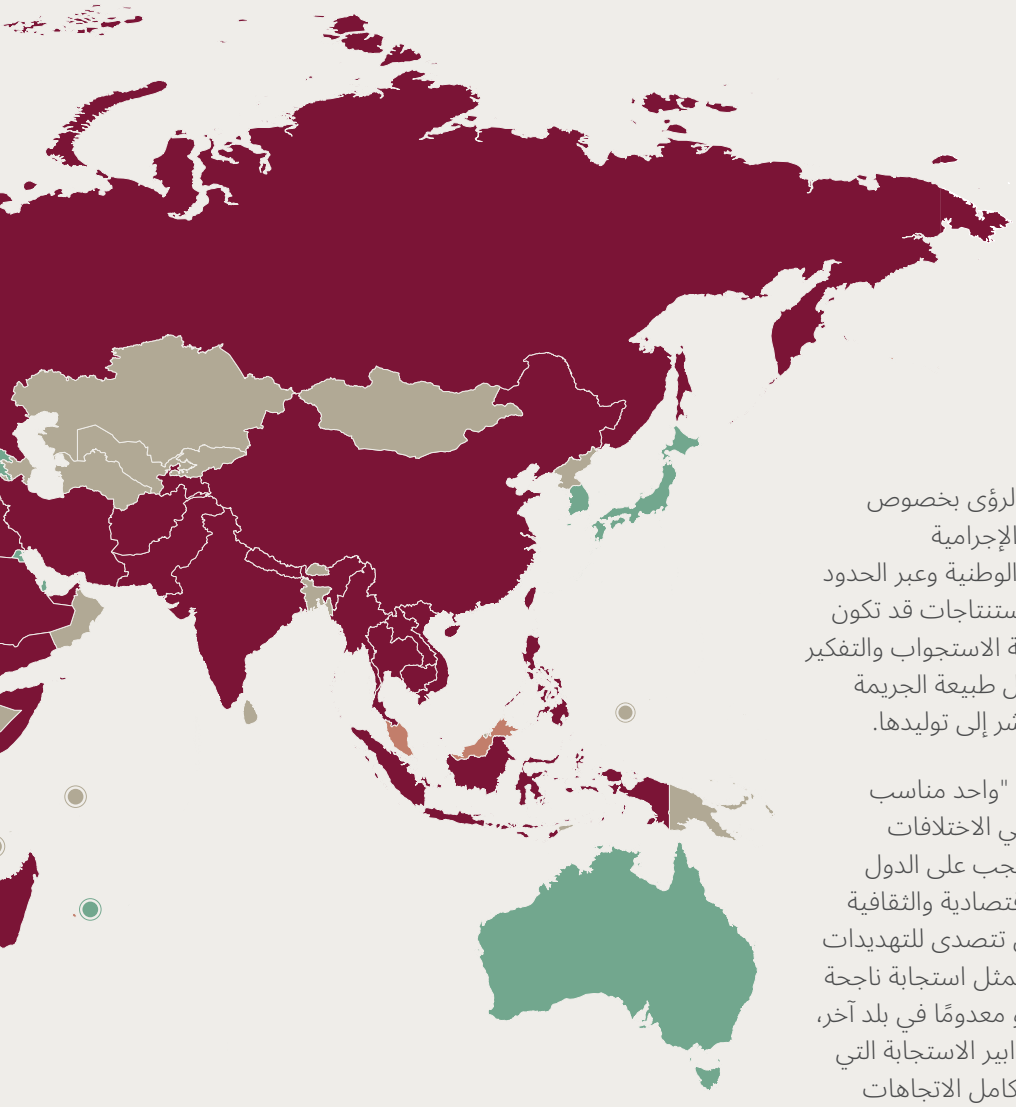

تكشف النتائج النقاب عن عدد من الرؤى بخصوص الأسواق الإجرامية والجهات الفاعلة الإجرامية وديناميكيات الصمود داخل الحدود الوطنية وعبر الحدود الوطنية. وفي حين أن الدرجات والاستنتاجات قد تكون ذات أهمية كبيرة للبعض، فإن عملية الاستجواب والتفكير نفسها تساهم في الحوار الأوسع حول طبيعة الجريمة المنظمة والصمود التي يهدف المؤشر إلى توليدها.

كما ذكرنا سابقًا، لا يوجد إطار صمود "واحد مناسب الجميع" ضد الجريمة المنظمة. وتعني الاختلافات السياقية بين البلدان والمناطق أنه يجب على الدول تنسيق الاستجابات مع أوضاعها الاقتصادية والثقافية والجغرافية والسياسية إذا كان لها أن تتصدى للتهديدات التي تواجهها بطريقة فعالة. وما قد يمثل استجابة ناجحة في بلد ما قد يكون له تأثيرًا ضئيلًا أو معدومًا في بلد آخر، وحتى في نفس البلد، قد لا تعالج تدابير الاستجابة التي قد كانت ناجحة في الماضي بشكل كامل الاتجاهات الإجرامية المتطورة.

رغم أن الجريمة المنظمة يمكن أن تكون ديناميكية وسريعة التطور، إلا أن تدابير الاستجابة، على النقيض من ذلك، غالبا ما تكون بطيئة. في النهاية، ليتسنى الحد من الجريمة المنظمة على المدى الطويل، يجب على الدول حشد الإرادة السياسية والمشاركة في نقاش مستدام وإنشاء قاعدة الأدلة وإتاحة المجال للجهات الفاعلة غير التابعة للدولة للمساهمة في تطوير وتعزيز أطر الصمود متعددة الأوجه الاستباقية ومعالجة الأسباب الجذرية للجريمة المنظمة.

إن النظر إلى ديناميكيات الإجرام أو أطر الصمود بمعزل عن غيرها يحد من فهم أصحاب المصالح لتعقيد الجريمة المنظمة والقدرة على تحديد ما إذا كانت الاستجابات ناجحة في معالجة الإجرام في سياق معين. لذلك، قد

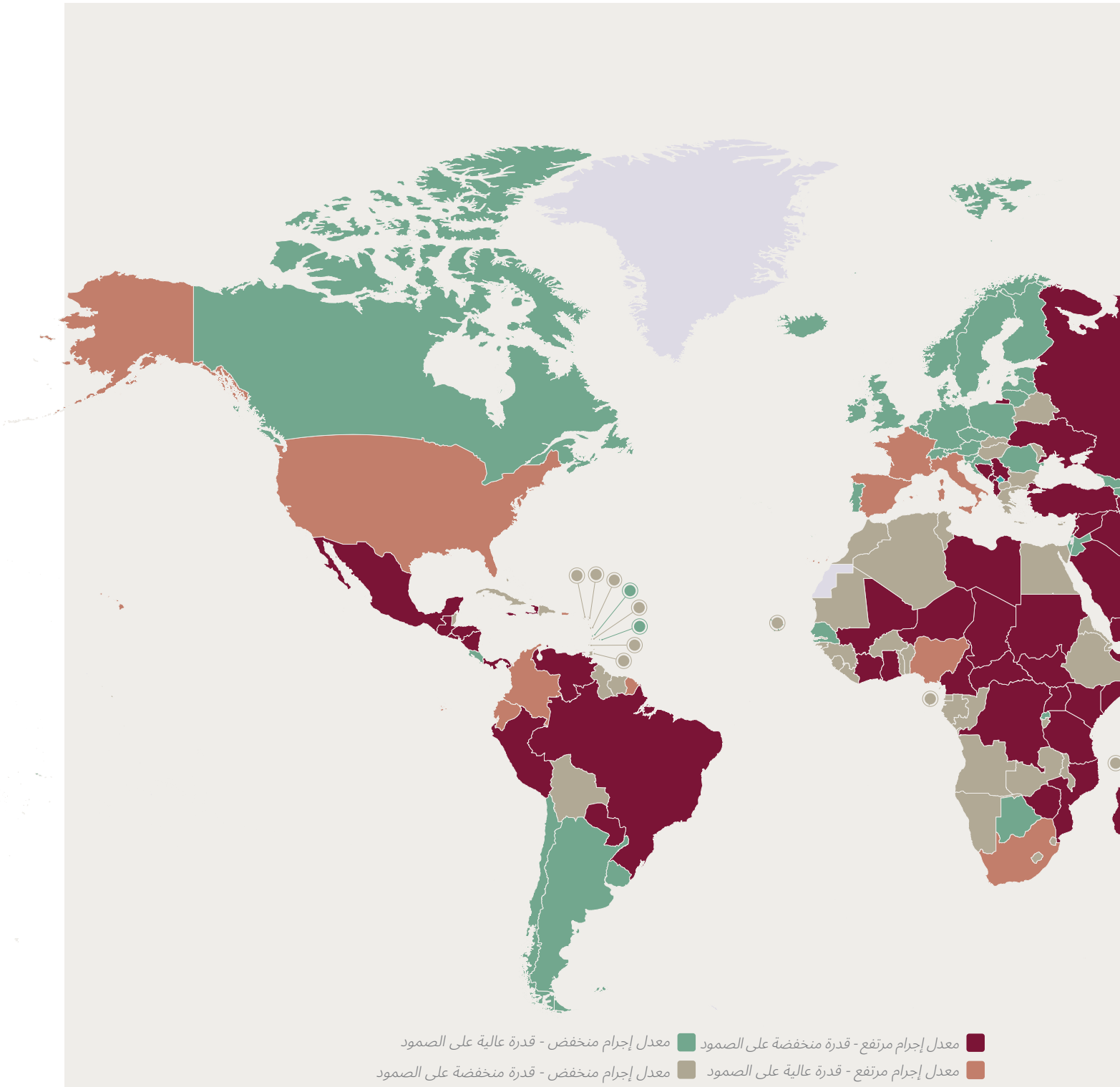

تكون الآثار المستندة إلى تحليل مكان التقاء الإجرام والقدرة على الصمود هي الأكثر صلة بالموضوع. ونظرًا لأن المؤشر يُقر بأن البلدان قد تبدأ على أساس غير متكافئ، فإن مواقفها الحالية في ربع الإجرام والصمود (انظر الشكل 6.1) ربما تكون أقل قيمة من الطريقة التي تتحرك بها بمرور الوقت، والتي ستُدرج في التكرارات المستقبلية للمؤشر. ولذلك، فقد صُمم المؤشر لتزويد واضعي السياسات وأصحاب المصالح الآخرين بمزيد من الرؤى في الاتجاهات الناشئة والمتطورة فيما يتعلق بالإجرام، حيث سيبني على المعلومات بمرور الوقت.

من خلال تحليل الخصائص المميزة للبلدان التي تقع في كل ربع يتعلق بالإجرام - الصمود ومراعاة الخصائص السياقية، يمكن لواضعي السياسات تحديد نقاط القوة والضعف المشتركة، من أجل تطوير عمليات استجابة مصممة خصيصًا لمعالجة التحديات الإجرامية التي تواجهها البلدان في كل ربع.

معدل إجرام منخفض - قدرة عالية على الصمود

الشكل 3-6

معدل إجرام منخفض - قدرة عالية على الصمود

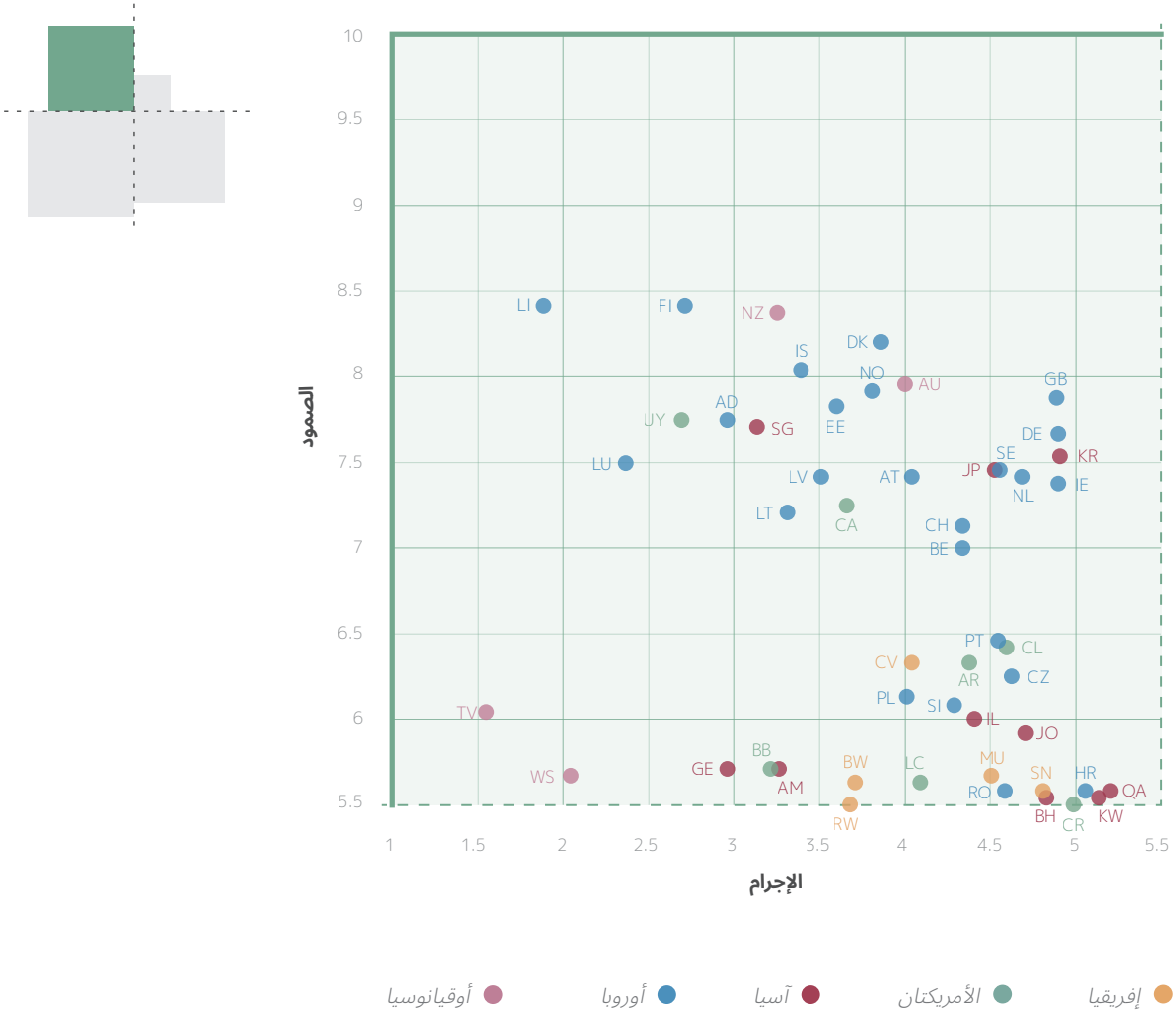

من بين 193 دولة في العالم، تقع 50 دولة (26% تقريبًا) حاليًا ضمن هذا الربع. ومن جميع القارات، يمكن القول إن هذه البلدان الخمسين في أفضل وضع عندما يتعلق الأمر بمواجهة الجريمة المنظمة. ورغم أنها تختلف في أنواع أوجه الضعف التي تواجهها بشكل فردي، وقدرتها الاقتصادية، إلا أن هذه البلدان تُظهر جميعها مع ذلك أنها أنشأت أطرًا فعالة للصمود للتعامل مع الإجرام داخل حدودها، بما يتماشى مع المعايير الدولية.

ففي أفريقيا، على سبيل المثال، تمثل خمسة بلدان - بوتسوانا والرأس الأخضر وموريشيوس ورواندا والسنغال - أركان مختلفة من القارة الإفريقية، لكن كل منها اتخذ خطوات جادة ومناسبة لمكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك في شكل استراتيجيات مستهدفة للجريمة المنظمة، وتوفير الموارد لهيئات إنفاذ القانون، وإنشاء الأطر المؤسسية والاقتصادية، من بين أمور أخرى. ورغم وجود مجالًا للتحسين في بعض مجالات الصمود في كل بلد، إلا أن تدابير الصمود الشاملة متقاربة ومتناسقة. وتجدر الإشارة إلى أن "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" سجلت درجة 6.00 أو أعلى في أربعة من هذه البلدان، مما يؤكد الأهمية التي لا يمكن إنكارها للمجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص في بناء القدرة على الصمود أمام الجريمة المنظمة بنجاح.

بوصفها القارة التي يوجد بها أحد أدنى متوسطات الإجرام عمومًا، فليس من الغريب أن تقع نسبة كبيرة من البلدان (24) في أوروبا في هذا الربع. وما قد يكون أكثر دلالة على ذلك هو البلدان الأخرى التي تُظهر معدل إجرام منخفض وقدرة عالية على الصمود، ولكنها تقع في مناطق تعاني من ارتفاع معدلات الإجرام. على سبيل المثال، تبرز كوستاريكا بشكل ملحوظ باعتبارها الدولة الوحيدة في هذا الربع في أمريكا الوسطى، المنطقة التي بها أعلى متوسط إجرام في جميع أنحاء العالم. وتم تحديد مسألة الجريمة المنظمة كأولوية سياسية لكوستاريكا، التي أنشأت أطرًا مؤسسية قانونية قوية، متجذرة في الشفافية. بينما تُشير الدرجات المنخفضة لمؤشر القدرة على الصمود اقتصاديًا في كوستاريكا إلى وجود مجال للتحسين، وتقدم الدولة حماية اجتماعية أقوى من البلدان المجاورة لها، بما في ذلك، مكتب مخصص لدعم الضحايا، وثلاثة برامج رئيسية لمنع الجريمة ومستويات عالية من حرية وسائل الإعلام.

وتظهر دول أخرى، بما في ذلك الأردن وسنغافورة، أيضًا في هذا الربع - وكلاهما يمثل قيم متطرفة إيجابية في المناطق التي يرتفع فيها معدل الإجرام في كل منهما. فكلاهما أكثر استقرارًا من جيرانهما وقد نفّذا أطرًا مؤسسية تسمح بآليات تعاون دولي قوية وتشريعات شاملة للجريمة المنظمة ومبادرات منع ووقاية.

إن أحد الاعتبارات المهمة التي يجب أخذها في الاعتبار هو أن تقييم قدرة بلد ما على الصمود يرتبط بالتهديد الإجرامي الذي يواجهه. وتوضح نظرة على أوقيانوسيا هذا الأمر. فرغم أن ساموا وتوفالو لا يبرزان مواطن القوة المؤسسية التي نفذتها بلدان أخرى في نفس القارة للتصدي لمجموعة من الأنشطة الإجرامية، إلا أن تفانيهما في كبح الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، باعتباره التهديد الرئيسي الذي يواجه المنطقة، يحظى بالأولوية ويُصنف بأنه تصرفًا سليمًا.

عمومًا، يمكن تعلم الدروس المستفادة من أفضل الممارسات من أمثلة البلدان الواقعة في هذا الربع، وينبغي بذل المزيد من الجهود لتوثيق قصص النجاح هذه وبثها، مما يمكّن المزيد من البلدان من الانتقال إلى هذا الربع. وفي حالة البلدان التي صُنفت حاليًا على أنها ذات مستوى إجرام منخفض وقدرة عالية على الصمود، فإن موقفها يتيح لها الفرصة لتكون بمثابة أمثلة وقادة في مناطقها من خلال التعاون والمشاركة الثنائية والمتعددة الأطراف.

معدل إجرام منخفض - قدرة منخفضة على الصمود

الشكل 4-6

معدل إجرام منخفض - قدرة منخفضة على الصمود

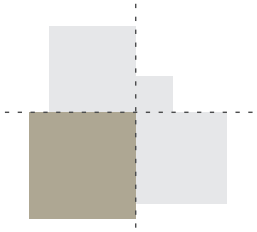

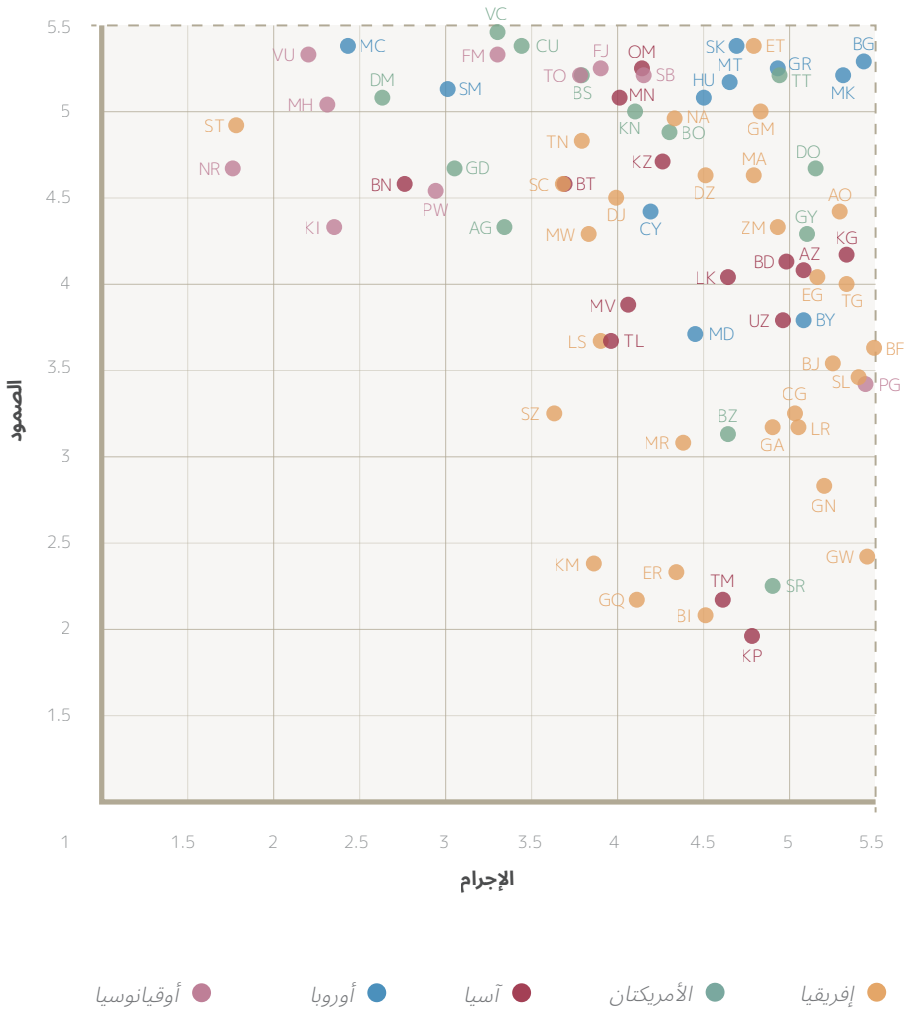

أوقيانوسيا أوروبا آسيا الأمريكتان إفريقيا

يقع حوالي 40% من دول العالم (77) في الربع "معدل إجرام منخفض وقدرة منخفضة على الصمود". فرغم أن تهديدات الجريمة المنظمة الحالية في هذه البلدان قد تكون ضئيلة نسبيًا، إلا أن جهود بناء القدرة على الصمود يجب أن تكون ذات تفكير تقدمي وموجهة نحو منعها والوقاية منها. وتُظهر نتائج المؤشر أن الجريمة المنظمة ظاهرة منتشرة وسريعة التطور. ومن ثم، فمن المهم أن تُوضع تدابير الصمود التي يمكنها أن تعالج بشكل مناسب ديناميكيات الإجرام الجديدة، في حالة ظهورها. وينطبق هذا بشكل خاص على

البلدان التي تشترك في حدود مع بلدان أخرى مجاورة مصنفة على أنها عالية الجريمة ومنخفضة الصمود. ومن الأمثلة البارزة على ذلك اليونان وأنغولا وبوليفيا وجيبوتي.

على كل حال، إن إنشاء الضوابط على الحدود وإنفاذ القانون وحدهما لا يعززان من القدرة الكلية للبلد على التعامل مع الجريمة المنظمة، لا سيما إذا ظهرت ديناميكيات الإجرام داخل حدود البلد. لذلك من الضروري أن تتخذ الدول نهجًا شاملاً من خلال تعزيز الأطر المؤسسية الأخرى، بما في ذلك تلك التي تعزز الشفافية والحكم الرشيد، مع توفير مساحة للجهات الفاعلة غير التابعة للدولة لتحقيق نقاط قوتها الفريدة لمعالجة الأسباب الجذرية للجريمة.

بوليفيا، على سبيل المثال، لديها مستويات إجرام أقل من معظم البلدان في أمريكا الجنوبية. فقد صُنفت بدرجات عالية بشكل ملحوظ فقط لمستويات عدم الشرعية في صناعة الأخشاب والتعدين غير المشروع وتهريب الغاز الطبيعي وتجارة الكوكايين، لكنها صُنفت بدرجات منخفضة بشكل خاص بالنسبة لتهريب البشر والمخدرات الاصطناعية والهيروين والقنب. وتتمتع البلاد بمستويات إجرام أقل بكثير من جيرانها المباشرين، على الرغم من أنها تشغل المرتبة 95 فقط في العالم من حيث الصمود. وصُنفت بوليفيا على أنها تتمتع بآليات صمود فعالة في مجالات رئيسية مثل السياسات والقوانين الوطنية، والوقاية، ولكن في الوقت نفسه توجد لديها أوجه قصور في مجالات مثل النظام القضائي والاحتجاز. وربما من خلال منح الأولوية لتقوية الأطر المؤسسية وغير الحكومية التي حددها المؤشر على أنها غير فعالة أو فعالة إلى حد ما، يمكن أن تصبح بوليفيا قوة إقليمية في مكافحة الجريمة المنظمة.

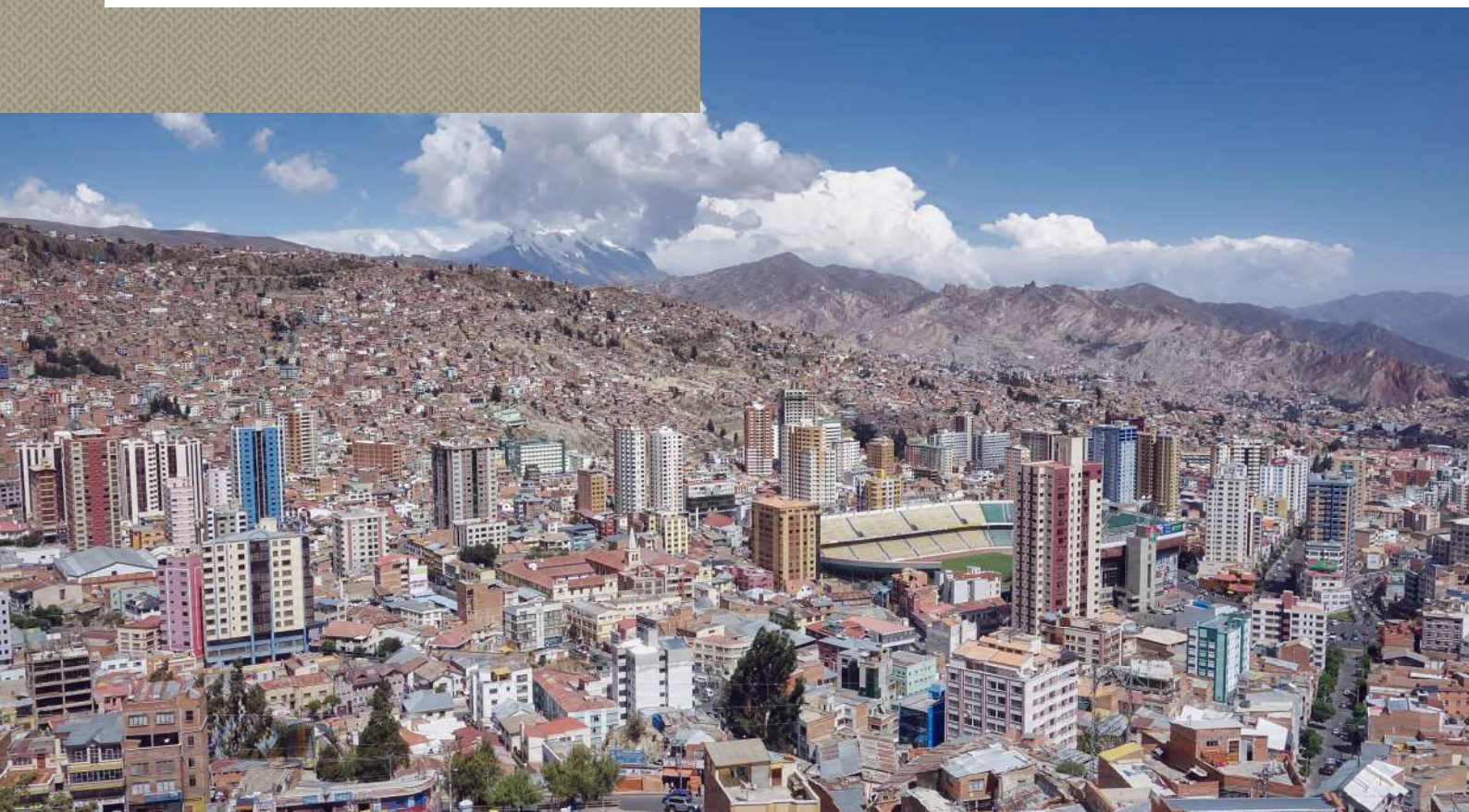

معدل إجرام مرتفع - قدرة عالية على الصمود

الشكل 6-5

معدل إجرام مرتفع - قدرة عالية على الصمود

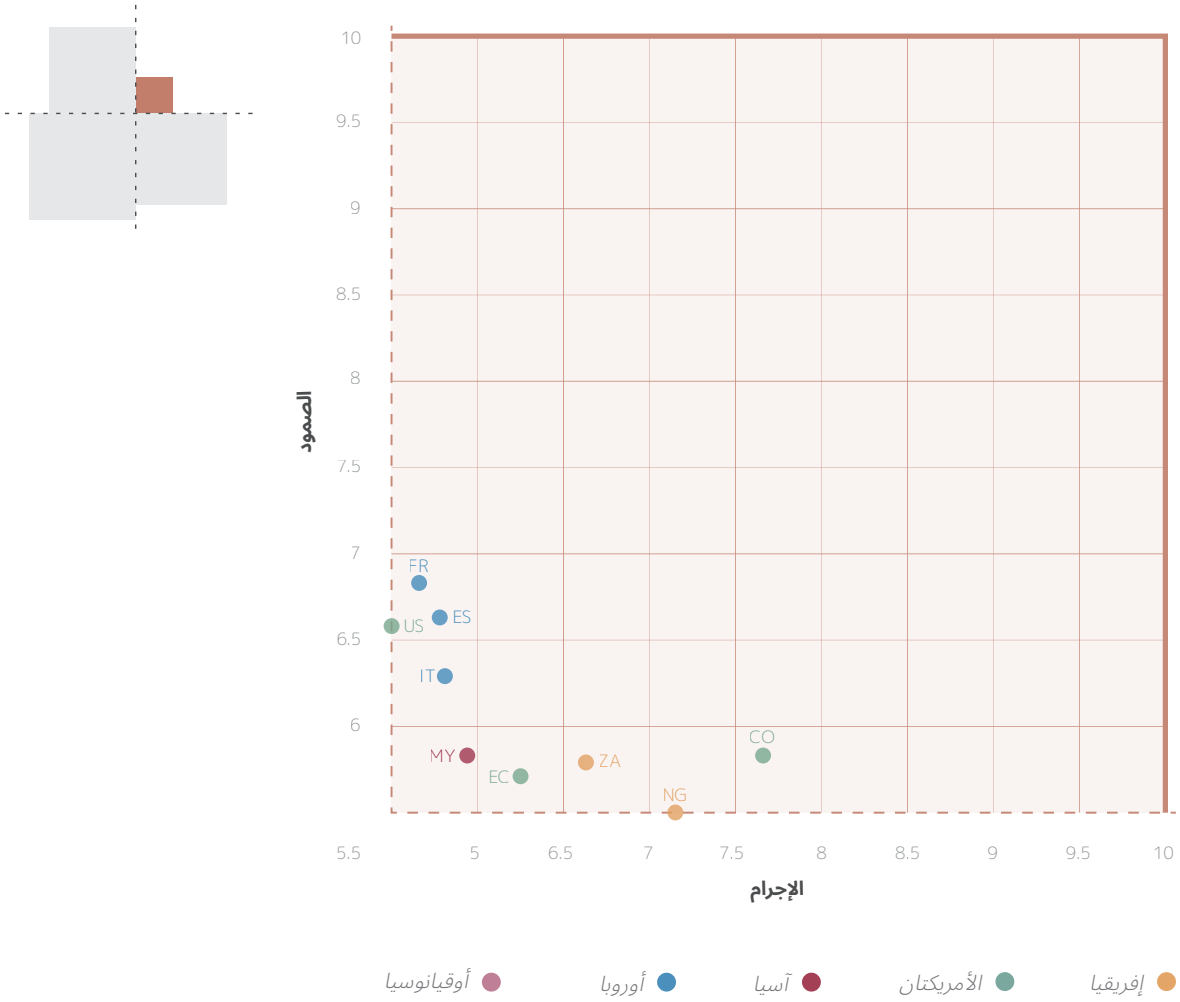

ربما يكون ربع أوجه الضعف الأقل بديهية هو الربع الذي يضم البلدان ذات المستويات العالية من الإجرام، ولكنها طورت أيضًا أطرًا وآليات قوية لمكافحة الجريمة المنظمة. وتبين أن تسعة بلدان فقط في العالم، من جميع القارات، لديها معدل إجرام مرتفع وقدرة عالية على الصمود في وقت واحد هي: كولومبيا والإكوادور وفرنسا وإيطاليا وماليزيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا وإسبانيا والولايات المتحدة. وما يلفت الانتباه على الفور بشأن هذه البلدان هو أن غالبيتها من بين القوى الاقتصادية في مناطقها. فالولايات المتحدة هي أكبر اقتصاد في العالم. وتعد فرنسا وإيطاليا وإسبانيا من بين أغنى الدول في أوروبا، وكذلك جنوب إفريقيا ونيجيريا في إفريقيا. أما في أمريكا اللاتينية، فتندرج كل من كولومبيا

والإكوادور في قائمة البلدان الستة الأولى التي لديها أكبر ناتج محلي إجمالي (GDP). وتتمتع ماليزيا أيضًا باقتصاد قوي وديناميكي، على الرغم من أنه أقل نسبيًا من البلدان الأخرى في القارة، مثل اليابان وكوريا الجنوبية وإندونيسيا. وعلى الرغم من أن البلدان الواقعة في الربع "معدل إجرام مرتفع وقدرة عالية على الصمود" لا تمثل سوى أقل من 5% من البلدان في جميع أنحاء العالم، إلا أنها تمثل بشكل تراكمي أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

على الرغم من اختلاف ملامح البلدان الواقعة في هذا الربع إلى حد ما، مع سيطرة أنواع مختلفة من الجهات الفاعلة الإجرامية بها، إلا أنها متشابهة بمعنى أنها تضم مجموعة واسعة من الأسواق الإجرامية المنتشرة وأنواع الجهات الفاعلة الإجرامية المؤثرة. وفي حين أن بعض هذه البلدان هي دول مصدر بارزة لمجموعة كاملة من الأسواق الإجرامية - ليس أكثر من تجارة الكوكايين في كولومبيا - فإن البعض الآخر، ولا سيما البلدان الأوروبية الأكثر ثراءً، هي بلدان وجهة رئيسية في الاقتصاد غير المشروع العابر للحدود الوطنية، وفي المقام الأول تجارة المخدرات ولكن أيضًا للصناعات غير المشروعة الأخرى، مثل الإتجار بالبشر وتهريب البشر.

ولكن ما يميز هذه الاقتصادات الكبرى بوضوح عن بلدان مثل البرازيل والمكسيك والصين وكينيا والعديد من البلدان الأخرى، هو أن لديها أيضًا آليات ومؤسسات قوية وفعالة للتعامل مع الجريمة المنظمة، وإن كان بدرجات متفاوتة. وتمثل إيطاليا حالة مثيرة للاهتمام بشكل خاص، لأسباب مختلفة. فباعتبارها مسقط رأس المافيا التقليدية، تُعد إيطاليا موطنًا لأقوى مجموعات الجريمة المنظمة، على الصعيدين المحلي والخارجي، حيث أقامت علاقات عمل قوية مع المنظمات الإجرامية في جميع أنحاء العالم، وتسللت إلى المشهد السياسي والاقتصادي للبلاد. ومع ذلك، كواحدة من أولى الدول على الإطلاق التي أخذت محاربة المافيا في صدارة الأجندة السياسية لها منذ الثمانينيات، تطورت آليات الاستجابة المؤسسية وغير الحكومية في إيطاليا لتصبح بعضًا من أكثر الآليات تطوراً في العالم.

بينما قد يبدو من غير المنطقي أن تتمتع دولة ما بمستويات عالية من الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة وتعاني من مستويات عالية من الجريمة المنظمة، إلا أن هناك العديد من التفسيرات المحتملة لذلك. فقد تكون بعض البلدان ذات الاقتصادات الكبيرة والبنية التحتية التجارية عالية التطور عرضة بطبيعتها للجريمة المنظمة بسبب الفرص التي توفرها للجهات الفاعلة الإجرامية. ففي مثل هذه البلدان، يكون من الصعب للغاية إنشاء الأطر اللازمة لتخفيض مستويات الجريمة المنظمة إلى أدنى المستويات. علاوة على ذلك، يُشكل تفشي الإجرام ضغوطًا كبيرة على تدابير الصمود في بلد ما، ويمكن ملاحظة ذلك في بلدان مثل نيجيريا، على سبيل المثال، التي لديها مستويات عالية للغاية من الإجرام ودومًا على وشك الوقوع في دوامة الانحدار. وعليه، في البلدان التي يتم فيها تشكيل الصمود دومًا بطريقة مخصصة، ولا يكون هيكلي، أو متأصل بعمق داخل مؤسسات الدولة، أو غير مرن، يوجد خطرًا دائمًا يتمثل في التغلب على آليات الصمود. وبالتالي، حتى في البلدان التي يكون فيها الصمود في المستوى الأعلى من الدرجات، يجب تجنب التراخي لمنع ثقل مشهد الجريمة المنظمة من كسر الشريط المرن للصمود.

معدل إجرام مرتفع - قدرة منخفضة على الصمود

الشكل 6-6

معدل إجرام مرتفع - قدرة منخفضة على الصمود

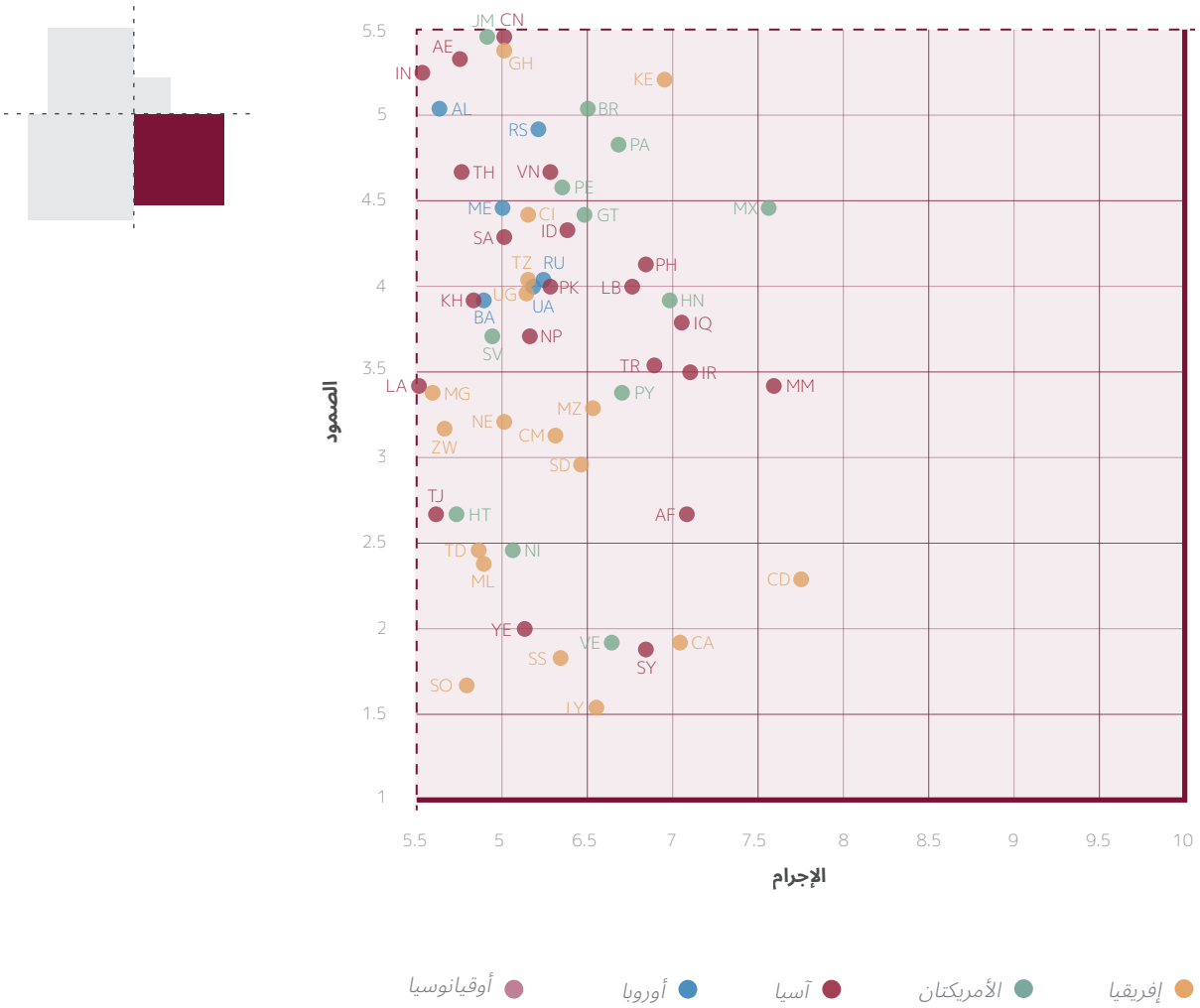

على امتداد أوروبا وآسيا والأمريكتين وإفريقيا، تُظهر الـ 57 دولة الموجودة في هذا الربع أوجه ضعف كبيرة أمام الجريمة المنظمة. ونظرًا لأنهم يواجهون تهديدات إجرامية قوية، فإن أوجه القصور في القدرة على الصمود تجعل هذه البلدان معرضة بشكل خاص لديناميكيات الإجرام التي تصبح أكثر رسوخًا، مع تأثيرات اقتصادية واجتماعية طويلة الأجل.

وعلى الرغم من أن ذلك ليس حصريًا، إلا أن البلدان الموجودة في هذا الربع تميل إلى التصنيف إلى فئتين. وتعاني العديد من البلدان الموجودة في هذا الربع، أفغانستان والعراق وموزمبيق وسوريا وأوكرانيا، على سبيل المثال لا الحصر، من الصراع والهشاشة طويلة الأمد، في حين أن البلدان الأخرى، ألبانيا والبرازيل والمكسيك وروسيا، من بين بلدان أخرى، أكثر استقرارًا ولكن تعرضت قيمها الديمقراطية ودعمها لسيادة القانون للخطر، مما قلل من قدرتها على التصدي للجريمة المنظمة بفعالية.

يوجد قدر هائل من الأبحاث والمؤلفات حول العلاقة بين الجريمة والنزاع، وكيف أن الجريمة والنزاع يعزز كل منهما الآخر. ويُضعف النزاع من قدرة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية على توفير السلع والخدمات، مما يسمح للجهات الفاعلة الإجرامية بملء هذه الفراغات. وفي الوقت نفسه، قد تتشابك الأنشطة الإجرامية التي تدر الربح مع اقتصادات الحرب، مما يسهل استمرار النزاع. لذلك، من نواح كثيرة، ليس من الغريب أن يقع عدد من الدول الهشة وتلك التي تعاني من النزاع في هذا الربع.

ما قد يكون أقل بديهية هو تلك البلدان التي توصف بأنها قوية ومستقرة، لكنها مع ذلك تفشل في التعامل بشكل مناسب مع التهديدات الإجرامية التي تواجهها. في بعض الحالات، قد يكون ضعف القدرة على الصمود ناتجًا عن الافتقار إلى الإرادة السياسية لمنح الأولوية لقضايا الجريمة المنظمة، بينما في حالات أخرى، فإن الاستجابات للجريمة إما لا تفي بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان أو تكون الدولة نفسها منخرطة في الجريمة، مما يقوض دورها الأساسي كموفر للحماية. على سبيل المثال، صُنفت الفلبين على أنها تندرج في هذه الفئة الأخيرة. حيث تواجه البلاد سوقًا منتشرًا للمخدرات الاصطناعية بشكل خاص، ويُقدر انتشار استخدام الميثامفيتامين بأنه من بين أعلى المعدلات في العالم. وبينما اتخذت الدولة موقفًا قويًا ضد الجريمة المنظمة، قام الخبراء بتقييم تنفيذ سياسة الدولة لمكافحة المخدرات ("حربها على المخدرات"، والتي تضمنت عمليات قتل خارج نطاق القانون) على أنها تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان الأساسية.

هناك اتجاه في العديد من هذه البلدان للتركيز على الاستجابات التقليدية للجريمة، مثل العدالة الجنائية والتدابير الأمنية، لكن هذه الجهود تتعرض للخطر حتماً إذا كان هناك نقص في الالتزام بسيادة القانون. وعليه، إن معالجة أوجه القصور في القدرة على الصمود، لا سيما تلك التي تركز على الحوكمة، ستكون هدفًا ذا مغزى لهذه البلدان، ولكن في كثير من الحالات سيكون من غير الواقعي تحقيقه بدون إرادة سياسية. وبالتالي، قد تستفيد الدول الموجودة في هذا الربع من توسيع الحيز الذي يمكن أن يعمل فيه المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص. وفي الواقع، من بين 57 دولة في هذا الربع، صُنف نصفها على أن مؤشر الصمود "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة" لديها بأنه إما غير موجود أو غير فعال للغاية. وبالتالي، فإن إنشاء أشكال أخرى من الصمود خارج الأطر المؤسسية يمكن أن يساعد في تحقيق التوازن، وفي بعض الحالات، يشجع على مشاركة الدولة بشكل أفضل.

الشكل 6-7

الإجرام والصمود - تصنيفات البلدان

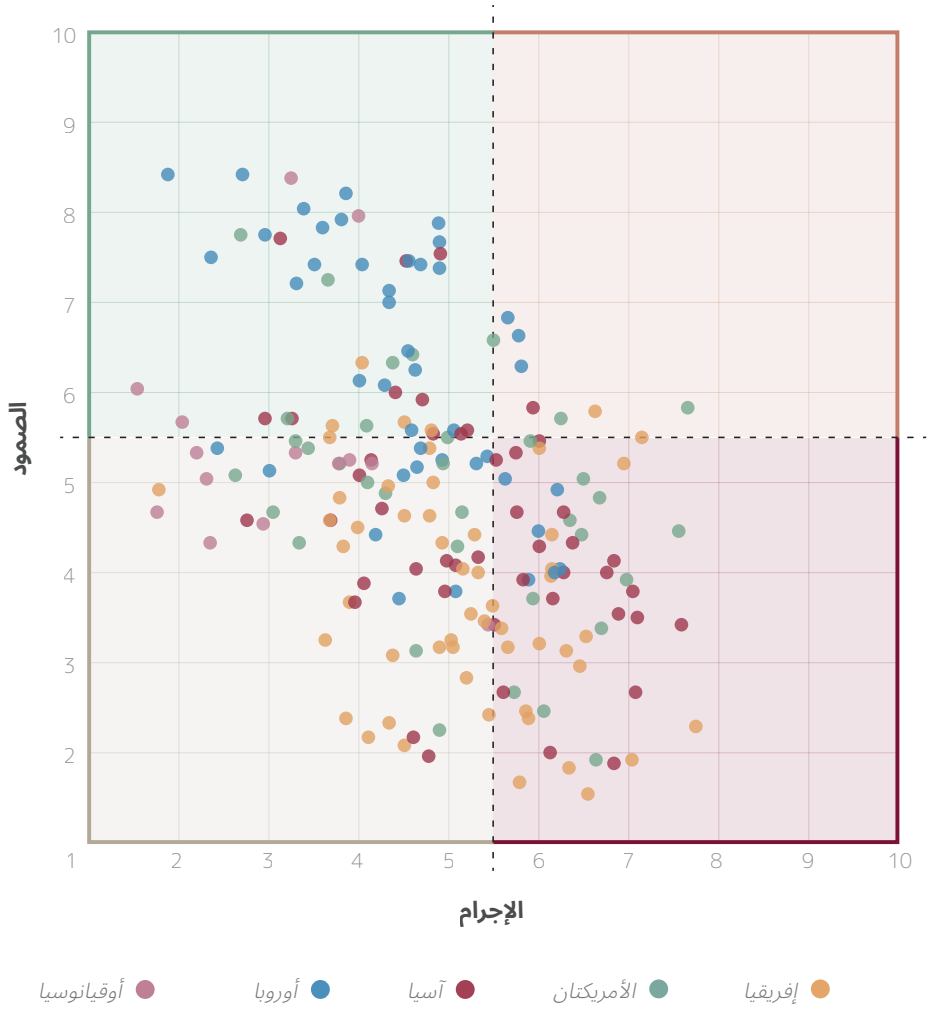

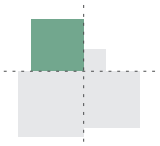

معدل إجرام منخفض - قدرة عالية على الصمود (50 دولة)

AD	أندورا	HR	كرواتيا	KW	الكويت	RW	رواندا
AR	الأرجنتين	CZ	الجمهورية التشيكية	LV	لاتفيا	WS	ساموا
AM	أرمينيا	DK	الدنمارك	LI	ليختنشتاين	SN	السنغال
AU	أستراليا	EE	إستونيا	LT	ليتوانيا	SG	سنغافورة
AT	النمسا	FI	فنلندا	LU	لوكسمبورغ	SI	سلوفينيا
BH	البحرين	GE	جورجيا	MU	موريشيوس	LC	سانت لوسيا
BB	بربادوس	DE	ألمانيا	NL	هولندا	SE	السويد
BE	بلجيكا	IS	أيسلندا	NZ	نيوزيلاندا	CH	سويسرا
BW	بوتسوانا	IE	أيرلندا	NO	النرويج	TV	توفالو
CV	الرأس الأخضر	IL	إسرائيل	PL	بولندا	GB	المملكة المتحدة
CA	كندا	JP	اليابان	PT	البرتغال	UY	أوروغواي
CL	شيلي	JO	الأردن	QA	قطر		
CR	كوستاريكا	KR	جمهورية كوريا	RO	رومانيا		

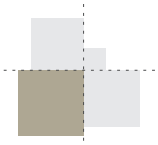

معدل إجرام منخفض - قدرة منخفضة على الصمود (77 دولة)

- DZ الجزائر
- AO أنغولا
- AG أنتيغوا وبربودا
- AZ أذربيجان
- BS جزر البهاما
- BD بنغلاديش
- BY بيلاروسيا
- BZ بيليز
- BJ بنين
- BT بوتان
- BO بوليفيا
- BN بروناي
- BG بلغاريا
- BF بوركينا فاسو
- BI بوروندي
- KM جزر القمر
- CG جمهورية الكونغو
- CU كوبا
- CY قبرص
- DJ جيبوتي
- DM دومينيكا
- DO جمهورية الدومينيكان
- EG مصر
- GQ غينيا الإستوائية
- ER إريتريا
- SZ إسواتيني
- ET أثيوبيا
- FJ فيجي
- GA الجابون
- GM غامبيا
- GR اليونان
- GD غرينادا
- GN غينيا
- GW غينيا بيساو
- GY غيانا
- HU المجر
- KZ كازاخستان
- KI كيريباتي
- KP جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
- KG قيرغيزستان
- LS ليسوتو
- LR ليبيريا
- MW ملاوي
- MV جزر المالديف
- MT مالطا
- MH جزر مارشال
- MR موريتانيا
- FM ميكرونيزيا (الولايات الموحدة)
- MD مولدوفا
- MC موناكو
- MN منغوليا
- MA المغرب
- NA ناميبيا
- NR ناورو
- MK مقدونيا الشمالية
- OM سلطنة عمان
- PW بالاو
- PG بابوا غينيا الجديدة
- SM سان مارينو
- ST ساو تومي وبرينسيبي
- SC سيشيل
- SL سيراليون
- SK سلوفاكيا
- SB جزر سليمان
- LK سيريلانكا
- KN سانت كيتس ونيفيس
- VC سانت فنسنت وجزر غرينادين
- SR سورينام
- TL تيمور الشرقية
- TG توجو
- TO تونغا
- TT ترينداد وتوباغو
- TN تونس
- TM تركمانستان
- UZ أوزبكستان
- VU فانواتو
- ZM زامبيا

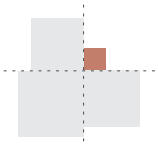

معدل إجرام منخفض - قدرة عالية على الصمود (9 دول)

- CO كولومبيا
- EC الإكوادور
- FR فرنسا
- IT إيطاليا
- MY ماليزيا
- NG نيجيريا
- ZA جنوب إفريقيا
- ES إسبانيا
- US الولايات المتحدة الأمريكية

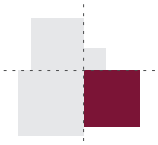

معدل إجرام مرتفع - قدرة منخفضة على الصمود (57 دولة)

- AF أفغانستان
- AL ألبانيا
- BA البوسنة والهرسك
- BR البرازيل
- KH كمبوديا
- CM الكاميرون
- CF جمهورية إفريقيا الوسطى
- TD تشاد
- CN الصين
- CD جمهورية الكونغو الديمقراطية
- CI كوت ديفوار
- SV السلفادور
- GH غانا
- GT جواتيمالا
- HT هايتي
- HN هندوراس
- IN الهند
- ID إندونيسيا
- IR إيران
- IQ العراق
- JM جامايكا
- KE كينيا
- LA لاوس
- LB لبنان
- LY ليبيا
- MG مدغشقر
- ML مالي
- MX المكسيك
- ME مونتينيغرو
- MZ موزمبيق
- MM ميانمار
- NP نيبال
- NI نيكاراغوا
- NE النيجر
- PK باكستان
- PA بنما
- PY باراغواي
- PE بيرو
- PH الفلبين
- RU روسيا
- SA المملكة العربية السعودية
- RS صربيا
- SO الصومال
- SS جنوب السودان
- SD السودان
- SY سوريا
- TJ طاجيكستان
- TZ تنزانيا
- TH تايلاند
- TR تركيا
- UG أوغندا
- UA أوكرانيا
- AE الإمارات العربية المتحدة
- VE فنزويلا
- VN فيتنام
- YE اليمن
- ZW زيمبابوي

القسم 7

الإجرام والأسواق والجهات الفاعلة والصمود

فهم العلاقات

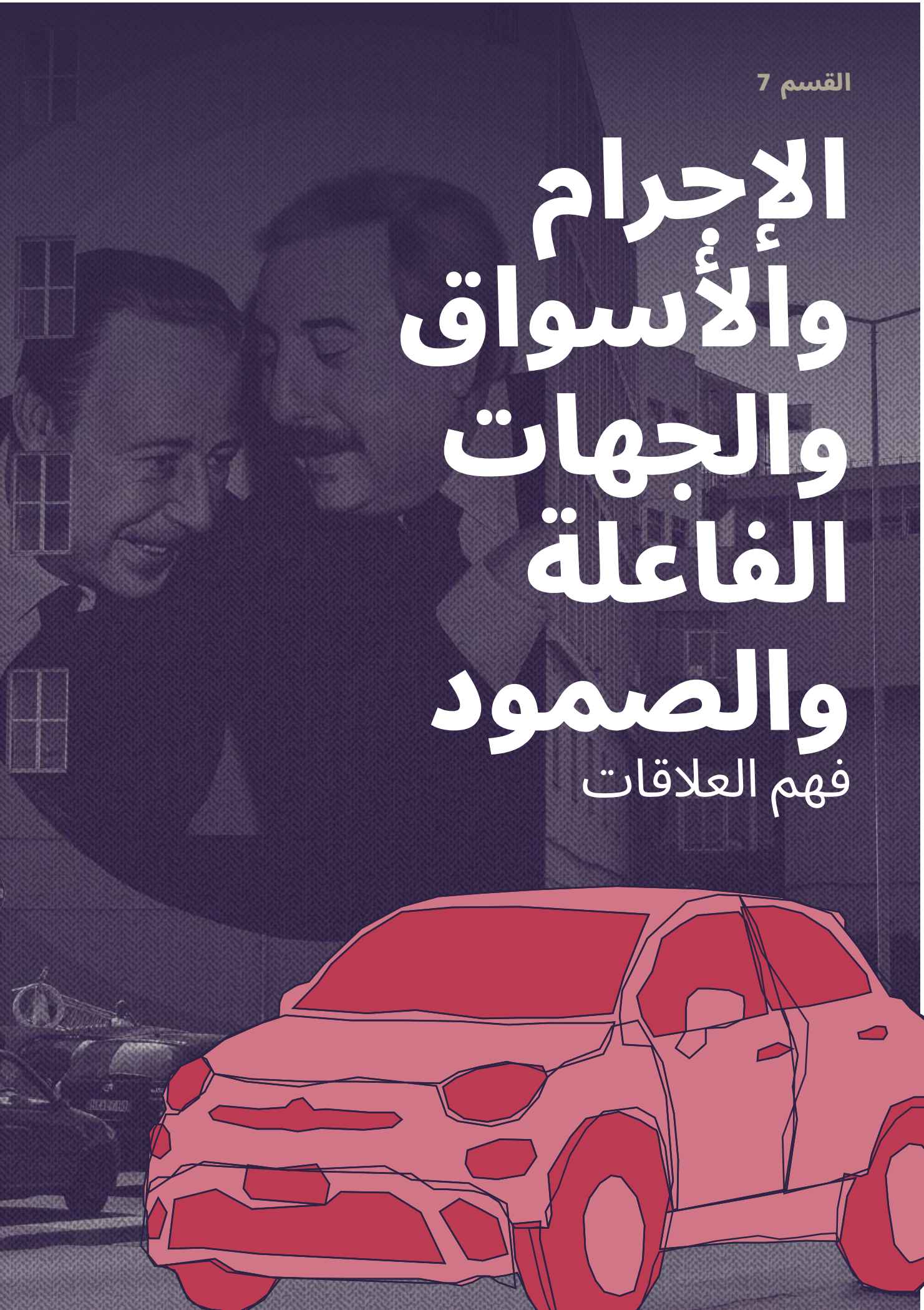

العلاقة معقدة بين الإجرام والصمود

تتحرك مستويات الإجرام ومستويات الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة معًا في اتجاهين متعاكسين. بعبارة أخرى، هناك ارتباطًا سلبيًا بينهما. وهذا ما تُظهره نتائج هذا المؤشر، وهذا ما يمكن توقعه. كلما زادت قدرة الدولة على الصمود أمام الجريمة المنظمة، قل احتمال تعرضها للجريمة المنظمة؛ فكلما كان بلد ما أقل صمودًا في مواجهة الجريمة المنظمة، زاد الإجرام الذي يعاني منه.

مع ذلك، العلاقة بين الإجرام والصمود ليست بهذه البساطة، أو خطية، كما تبدو للوهلة الأولى. وعلى الصعيد العالمي، توجد العديد من البلدان التي لا تتناسب مع النمط الأكثر بديهية. وكما ورد في التحليل الرباعي، كولومبيا وإيطاليا والولايات المتحدة - هي ليست سوى عدد قليل من البلدان التي على الرغم من وجود آليات قوية لمكافحة الجريمة المنظمة لديها، إلا أنها لا تزال تعاني من انتشار اقتصاديات غير مشروعة. فهناك المزيد من البلدان في المعسكر المقابل، وهي تلك التي لديها مستويات منخفضة من الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة ولكنها مع ذلك لا تتأثر بشكل خاص بالإجرام عمومًا. ويؤيد التحليل الإحصائي هذا الأمر: العلاقة بين الإجرام والصمود هي فقط بنسبة 0.45.

الشكل 7-1

الإجرام مقابل الصمود

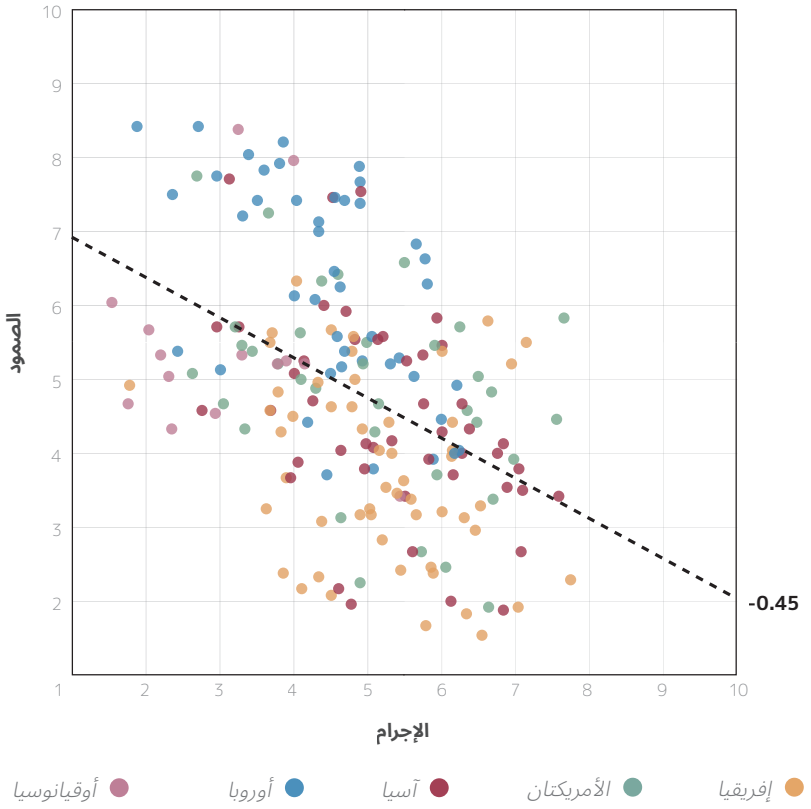

في إفريقيا، توجد العديد من البلدان - أكثر من النصف - أقل قدرة على الصمود، لكنها لا تُظهر مستويات عالية من الإجرام. والكثير من هذه البلدان بلدان نامية، مما يحد من قدرة الدولة على اتخاذ تدابير فعالة، ولكن في نفس الوقت يعني أنها تقدم دوافع أقل لازدهار الجريمة المنظمة. بدلاً من ذلك، إذا نظرنا إلى القضية من منظور آخر، فإن البلدان التي لم يكن لديها تاريخياً مستويات واسعة من الإجرام لم يكن لديها الدافع لتطوير آليات مناسبة لمكافحة الجريمة المنظمة. وعلى الرغم من أنها أقل شيوعًا، إلا أنه توجد دولًا مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا تتمتع بالقدرة على الصمود إلى حد ما في مواجهة الجريمة المنظمة، ولكنها تعاني أيضًا من مستويات كبيرة من الإجرام. لذلك، ففي إفريقيا، إن الصلة بين درجة الإجرام ودرجة الصمود لدولة ما أقل وضوحًا. في الواقع، الارتباط بينهما ضعيف بمتوسط 0.29 فقط. أما في أوروبا، من ناحية أخرى، تتوافق العلاقة كثيرًا مع التوقعات المشتركة: قدرة أعلى على الصمود، ومعدل إجرام أقل، والعكس صحيح. في الواقع، أوروبا هي القارة التي الارتباط فيها بين الإجرام والصمود هو الأعلى (-0.56).[61]

لا يوجد مثال على هذا الأمر أفضل من أسواق المخدرات. ويبدو أنه لا توجد علاقة بين تجارة الهيروين والصمود عمومًا، أو بين تجارة الهيروين وأي من مؤشرات الصمود الفردية. كما أن تجارة القنب لا ترتبط بالصمود عمومًا ولها ارتباط سلبي ضعيف فقط مع سبعة مؤشرات صمود من الاثني عشر. في الواقع، يبدو أن تجارة الكوكايين مرتبطة بشكل إيجابي بعدد من مؤشرات الصمود، وإن كان ذلك ضعيفًا جدًا. وقد تُشير هذه النتائج غير البديهية إلى أن انتشار أسواق المخدرات الأربعة مستقل إلى حد ما عن مدى قدرة الدولة على الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة. ومن المرجح أن يكون لدى البلدان ذات المستويات العالية من الصمود أسواق مخدرات منتشرة مثل البلدان ذات المستويات المنخفضة من الصمود. وأحد التفسيرات المحتملة لذلك هو أن درجات السوق الإجرامية تعتبر دور كل دولة كدولة مصدر وعبور ووجهة. وفي سياق أسواق المخدرات، قد تندرج البلدان المنتجة والمستهلكة في فئات صمود مختلفة للغاية. على سبيل المثال، قد يكون للبلدان المنتجة درجات صمود منخفضة في مواجهة الجريمة المنظمة، في حين أن البلدان المستهلكة قد تُصنف بدرجات صمود عالية، مما قد يفسر العلاقات الغامضة.

التعاون الدولي هو مجال آخر تكون فيه العلاقة بالإجرام غامضة إلى حد ما. ولا يوجد بالبلدان ذات المستويات العالية من التعاون الدولي بالضرورة أسواقًا إجرامية أقل انتشارًا من البلدان ذات المستويات المنخفضة من التعاون الدولي. فعلى سبيل المثال، كولومبيا المُصنفة بأعلى درجة في التعاون الدولي (9.0)، مُصنفة أيضًا بثاني أعلى درجة في السوق الإجرامي (7.20). وفي الواقع، سجلت الدول الثلاث التي صُنفت بأسوأ الدرجات فيما يتعلق بالسوق الإجرامية، وهي المكسيك وكولومبيا ونيجيريا، درجات من 7.0 فما فوق في "التعاون الدولي". ولكن هذا لا يعني أن التعاون الدولي ليس له قيمة ملموسة في التصدي للجريمة المنظمة. وفي الواقع أيضًا، في حين أن العديد من البلدان التي لديها آليات تعاون دولي قوية لا تزال تتأثر بمستويات عالية من الإجرام، هناك عدد قليل جدًا من البلدان ذات درجات التعاون الدولي الضعيفة التي لا تعاني على الأقل من مستويات

معتدلة من الجريمة المنظمة. ومن بين الـ 28 دولة ذات درجات التعاون الدولي الأقل من 4، يوجد ما لا يقل عن 15 دولة تُعاني من معدلات إجرام عالية. وبالتالي، فإن هذه النتيجة هي بالأحرى مؤشر على التناقض بين الخطاب السياسي والنتائج الملموسة في مكافحة الجريمة المنظمة.

مع ذلك، من المهم أن تذكر أن الإجرام يتكون من مكونين فرعيين منفصلين: لا يقتصر الأمر على تحديد نطاق الأسواق الإجرامية وحجمها في بلد ما، ولكنه يقيِّم أيضًا قوة الأنواع المختلفة من الجهات الفاعلة الإجرامية وتأثيرها. وتُظهر نتائج المؤشر أنه في حين يرتبط انتشار الاقتصادات غير المشروعة في بلد ما بمستويات الصمود إلى حد ما، فإن قوة الجهات الفاعلة الإجرامية هي في الواقع أكثر ارتباطًا بقدرة الدولة على الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة. وما النوع الوحيد من الجهات الفاعلة الإجرامية وراء ذلك؟ الجهات الفاعلة التابعة للدولة: من المرجح أن تتمتع البلدان التي تكون فيها الجهات الفاعلة التابعة للدولة أقل بروزًا بقدر أكبر من الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة (درجة الارتباط هي 0.74-). وهذا ليس مفاجئًا، نظرًا لدور الجهات الفاعلة التابعة للدولة في تحديد سياسات وقوانين الدولة، لكنه يؤكد مرة أخرى أن أحد أهم العوائق أمام وضع استراتيجية فعالة لمكافحة الجريمة المنظمة هو وجود جهات فاعلة إجرامية في مؤسسات الدولة.

المربع 3

الأسواق الإجرامية والجهات الفاعلة الإجرامية

مثلما يفرض المنطق، عندما تمارس الجماعات الإجرامية نفوذاً قوياً على المجتمعات، فمن المرجح أن تكون الأسواق الإجرامية منتشرة على نطاق واسع. ورغم أن هذا صحيح بالنسبة لمعظم البلدان، إلا أن هناك بعض الاستثناءات. جامايكا والصومال، على سبيل المثال، لديهما أسواق إجرامية أصغر ولكن جهات إجرامية أكثر هيمنة بكثير. وبالتالي، قد يتوقع المرء أن تأثير الجهات الفاعلة الإجرامية على المجتمع والدولة سيكون أكبر بكثير في كلا البلدين من تأثير مجموعة الأسواق التي يدرسها المؤشر.

وهناك تفسيران واسعان لذلك. أولاً، يُشير هيكل المؤشر في أمر كهذا أن البلدان التي لديها مجموعة من الأسواق السائدة بشكل معتدل ستُصنف بأنها أسوأ من البلدان التي بها سوق واحدة أو سوقان من الأسواق شديدة الانتشار. ثانيًا، قد يتلخص الأمر في حقيقة أن درجات الجهة الفاعلة الإجرامية تعكس كل الجرائم التي تشارك فيها الجماعات، في حين أن درجة الأسواق الإجرامية تقف فقط وراء 10 أنواع من الإجرام، باستثناء أنواع الجرائم التي قد تكون منتشرة تمامًا في سياقات محددة.

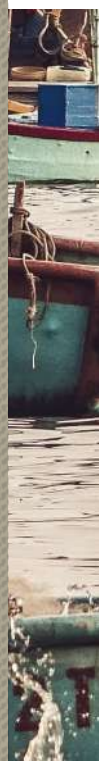

تقارب الجرائم

عمومًا، يوجد نوعان من الأسواق الإجرامية: الأسواق الموجودة في كل مكان تقريبًا، وإن كانت بدرجات متفاوتة من الشدة، والأسواق التي يمكن وصفها بأنها أسواق "ملائمة". وفي جميع أنحاء العالم، إن هذه الأسواق السابقة هي التي تدل، حيثما كانت منتشرة، على انتشار مجموعة واسعة من الاقتصادات غير المشروعة. ويمثل الإتجار بالبشر على وجه الخصوص، وكذلك تهريب البشر والإتجار بالأسلحة والجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة أسواقًا من هذا القبيل. وفي الواقع، إن الارتباطات بين هذه الأسواق الأربعة والدرجة الإجمالية للسوق الإجرامي كلها مرتفعة، وتتراوح بين 0.73 و0.78. وعلى النقيض من ذلك، لا ترتبط تجارة الكوكايين، على سبيل المثال، إلا ارتباطًا ضعيفًا بالأسواق الإجرامية (0.34)، مما يعني أن نطاق تجارة الكوكايين مستقل عن وجود أو عدم وجود أسواق إجرامية أخرى. ومن المعقول تمامًا أن تكون البلدان ذات الأسواق الكبيرة لاستهلاك الكوكايين دولًا متطورة اقتصاديًا حيث الطلب على المخدرات مرتفعًا، ولكن الصمود تجاه الأنواع الأخرى من الإجرام أقوى أيضًا.

توجد العديد من الدراسات التي تستكشف ظاهرة تقارب الجرائم - إلى أي مدى يوجد تداخل بين مختلف أشكال الجريمة المنظمة، وكذلك الشبكات المتورطة فيها. وأوضح مثال على التداخل في الأسواق الإجرامية هو التداخل بين الإتجار بالبشر وتهريب البشر (انظر الشكل 7-2). ففي حين أن هذه الصناعات غير المشروعة تمثل نوعان منفصلان ومتميزان من الجريمة المنظمة، فإن الخطوط الفاصلة بينهما غالبًا ما تكون غير واضحة. وتوجد أدلة كثيرة تُشير إلى أن ما قد يبدأ كتهريب للبشر يتحول في كثير من الأحيان إلى مظاهر مختلفة للإتجار بالبشر، وأن الأفراد الذين يسافرون عبر الحدود بشكل غير نظامي بمساعدة شبكات التهريب معرضون بشدة للإتجار بهم خلال ذلك.[62] وتضفي نتائج المؤشر مزيدًا من المصداقية على ذلك، حيث أن درجة الارتباط بين النوعين هي 0.77. وبالطبع، لا تتبع جميع البلدان هذا النمط، ولا سيما في إفريقيا. فغينيا، على سبيل المثال، هي بلد ينتشر فيه التسول القسري، وعمالة الأطفال، والإتجار لأغراض الاستغلال الجنسي والعديد من أشكال الإتجار الأخرى، ولكن صناعة تهريب البشر بها متخلفة إلى حد ما.

إن المجال الآخر الذي يوجد فيه تقارب كبير هو قطاع الجرائم البيئية، وبشكل أكثر تحديدًا بين الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية والجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية. فمن بين الـ 13 دولة التي صُنفت بالدرجة 8 أو أعلى في الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية، صُنفت 70% منها أيضًا بالدرجة 7 أو أعلى تقريبًا في الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية. بعبارة أخرى، فإن البلدان التي ينتشر فيها قطع الأشجار غير القانوني، على سبيل المثال، من المرجح أيضًا أن تؤدي دورًا مهمًا في التجارة غير المشروعة في الأحياء البرية، وهو اكتشاف مدعوم بالارتباط القوي بين هذين السوقين الإجراميين (0.71). وقد يكون سبب الارتباط القوي بين السوقين هو التداخل الجغرافي لبلدان المصدر. ببساطة، قد يكون لدى البلدان ذات التنوع البيولوجي العالي في النباتات تنوع كبير أيضًا في الحيوانات، وبالتالي، تجتذب التجارة غير المشروعة في كليهما. ومع ذلك، لا تتناسب جميع البلدان مع الأمر. وقد تسجل البلدان درجة عالية بالنسبة لأحدها دون الأخرى في حالة وجود أسواق وجهة لسوق واحد فقط، على سبيل المثال. وفي حين أن هذين السوقين الإجراميين مرتبطان ارتباطًا وثيقًا ببعضهما البعض، فإن علاقتهما بالأسواق الإجرامية الأخرى، باستثناء الموارد غير المتجددة، ضعيفة أو غير موجودة. ويُشير الارتباط المعتدل بين النباتات والموارد غير المتجددة (0.48)، وكذلك الحيوانات والموارد غير المتجددة (0.43)، إلى أن الاستغلال والإتجار غير المشروع في أنواع مختلفة من الموارد الطبيعية يميل إلى التداخل الجغرافي.

توجد علاقة قوية أخرى معتدلة بين تهريب الأسلحة وتهريب البشر (0.63) والإتجار بالبشر (0.66). فبالنظر إلى البلدان التي صُنفت بدرجات عالية في جميع الأسواق الثلاثة، من الواضح أن النزاع المسلح هو القاسم المشترك بينهما. وتشمل هذه المجموعة من البلدان ليبيا والعراق وسوريا وأفغانستان من بين دول أخرى، حيثما يكون لتهريب الأسلحة تأثيرًا شديدًا على جميع عناصر المجتمع تقريبًا (8.5 وما فوق)، والإتجار بالبشر والتهريب منتشران بشكل متساوٍ (بدرجات تتراوح بين 8.0 و9.5). ويُجبر النزاع المسلح الأفراد على الفرار وطلب المساعدة من مهربي البشر في هذه العملية، مما يجعلهم عرضة للإتجار بالبشر. وفي الوقت نفسه، قد تستفيد الجهات الفاعلة الإجرامية من الأسواق غير المشروعة الثلاثة وتديمها.

الشكل 7-2

الإتجار بالبشر مقابل تهريب البشر

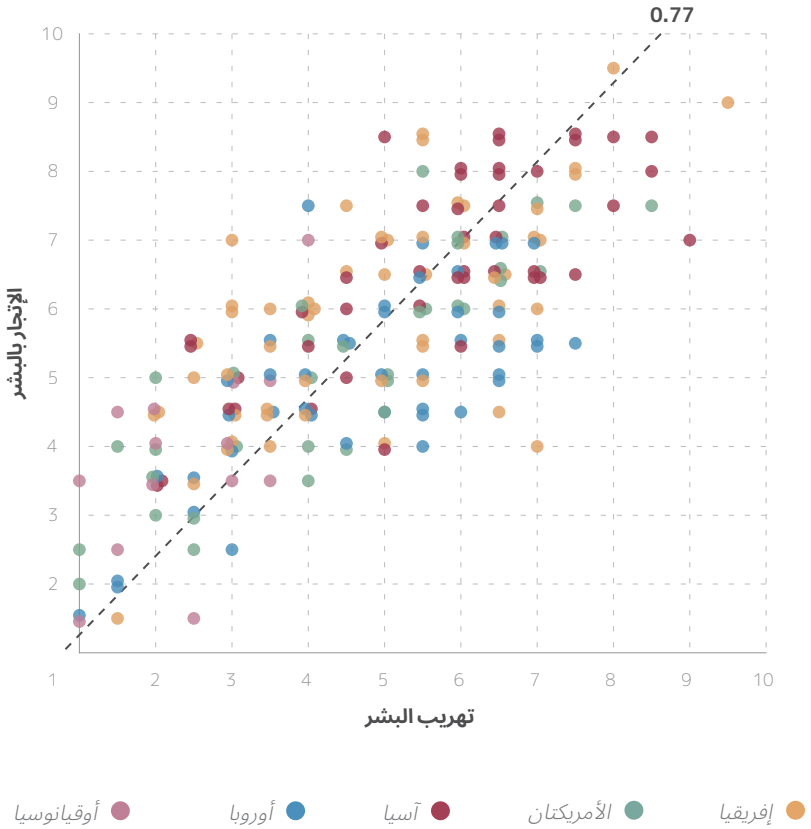

ماذا عن أسواق المخدرات؟ إن العلاقة بين أسواق المخدرات الأربعة والأسواق الإجرامية الأخرى أقل وضوحًا. فبالنسبة للجزء الأكبر، ما إذا كان بلد ما يؤدي دورًا رئيسيًا في سياق أي سوق مخدرات معين لا يخبرنا كثيرًا عن ميل أو نزعة الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة إلى الانتشار في ذلك البلد. وينطبق ذلك بشكل خاص على الكوكايين. ويمثل ضعف العلاقات المتبادلة - وعدم وجودها في معظم الحالات - بين تجارة الكوكايين والأسواق الإجرامية الأخرى مؤشرًا على ذلك.

حتى بين أسواق المخدرات، لا توجد أدلة كثيرة تُشير إلى وجود نمط واضح للحركة. ولا توجد روابط على الإطلاق بين تجارة الكوكايين والهيروين أو تجارة المخدرات الاصطناعية، والعلاقات بين معظم أسواق المخدرات الأخرى ليست أقوى بكثير. ومع ذلك، يوجد نوعان من أسواق المخدرات التي تبرز: القنب والكوكايين، والهيروين والمخدرات الاصطناعية. وكلا النوعين لهما ارتباطات إيجابية معتدلة، والتي يمكن تفسيرها من خلال حقيقة أن البلدان المنتجة أو أسواق الوجهة لهذه المخدرات ذات الصلة متشابهة، ولكنها قد تقدم أيضًا مزيدًا من الدعم للحجة القائلة بأن هناك تداخلًا متزايدًا في المسارات والجهات الفاعلة المُستخدَمة لهذه الأنواع. فالجهات الفاعلة الإجرامية المتورطة في تهريب الهيروين والمخدرات الاصطناعية، على سبيل المثال، قد تكون متشابهة.[63] وفي حين أن المؤشر لا يقدم أسبابًا محددة لسبب احتمال وجود أسواق أكبر للقنب في البلدان ذات أسواق الكوكايين الأكثر انتشارًا، أو لماذا تميل بؤر تجارة الهيروين أيضًا إلى التصنيف بدرجة عالية في نشاط المخدرات الاصطناعية، إلا أنها تُثير بعض الأسئلة المهمة.

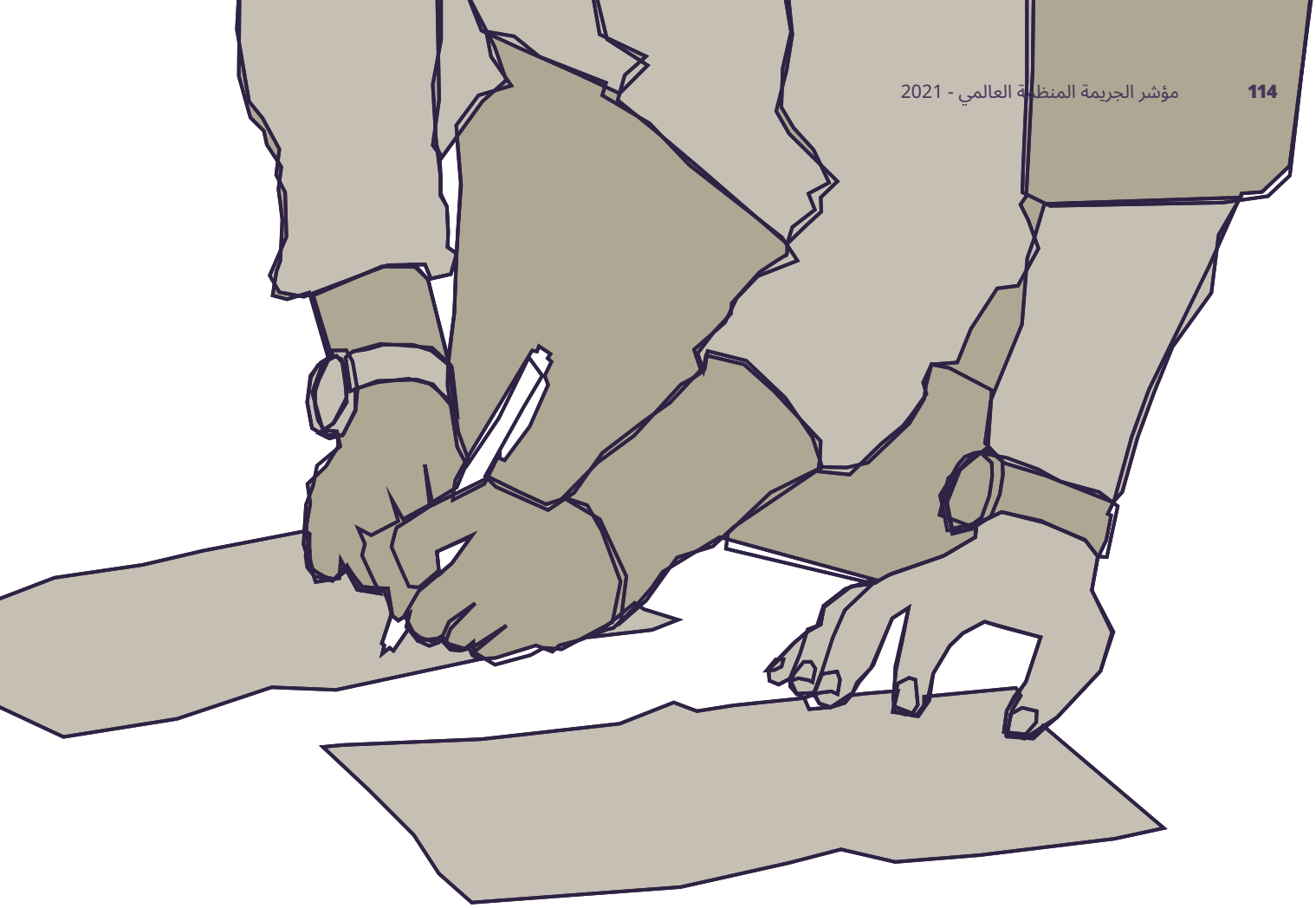

من يفعل ماذا؟

تنتشر الشبكات الإجرامية في جميع أنحاء العالم، بداية من صيادي الأحياء البرية في شرق إفريقيا إلى تجار الأسلحة في غرب آسيا وعصابات المخدرات في أمريكا الوسطى. وهذه المجموعات هي قنوات نقل البضائع بطريقة غير مشروعة، بغض النظر عن السلعة، على نطاق عالمي. وفي الواقع، الشبكات الإجرامية هي نوع الجهة الفاعلة التي تُظهر أقوى ارتباطًا مع الدرجة الإجمالية للأسواق الإجرامية (0.75). بعبارة أخرى، يبدو أن الشبكات الإجرامية هي القاسم المشترك في معظم الاقتصادات غير المشروعة.

قد تكون هناك أيضًا أنواع معينة من الجريمة المنظمة التي يمكن لجهات فاعلة إجرامية معينة الانخراط فيها بسهولة أكبر. لنأخذ قطاع الموارد غير المتجددة، على سبيل المثال، من المنطقي إلى حد ما أن تؤدي الجهات الفاعلة التابعة للدولة دورًا رئيسيًا في النشاط الإجرامي المحيط بالسوق، بالنظر إلى أن نسبة كبيرة من شركات النفط ومناجم المعادن الثمينة، على سبيل المثال، في جميع أنحاء العالم مملوكة للدولة. لذلك، يمكن القول، عندما تكون الكيانات الحكومية هي النوع الوحيد من الجهات الفاعلة التي تمارس الرقابة على القطاع، فإنها تتيح لها المزيد من الفرص لسوء السلوك، بما في ذلك الفساد أو المشاركة المباشرة في الاستخراج غير المشروع للموارد وتهريبها. في الواقع، تعد العلاقة بين الجهات الفاعلة التابعة للدولة والجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة من بين أعلى النسب (0.63).

تمثل الجهات الفاعلة الإجرامية الأجنبية أيضًا عنصرًا مؤثرًا في مشهد الجريمة المنظمة في العديد من البلدان، ويمكن القول إنها تُعد كذلك منذ الألفية الجديدة بشكل متزايد. فمع عولمة الجهات الفاعلة الإجرامية جاءت عولمة الجريمة. لكن العلاقة بين انتشار الجهات الفاعلة الإجرامية

الأجنبية في بلد ما والاقتصادات غير المشروعة على وجه الخصوص هي علاقة معقدة. فقد يتم التحكم في الإتجار بالبشر من قبل جهات فاعلة محلية في جزء من العالم ولكن من خلال عصابات تعمل عبر الحدود في مكان آخر؛ وقد تهيمن شبكات الإتجار عبر الحدود على الإتجار غير المشروع بالمخدرات الاصطناعية في مجتمع حدودي، بينما قد يتم توزيع المخدرات على مستوى البيع بالتجزئة بواسطة عصابات الشوارع في بلد آخر. إن النقطة الأساسية هنا هي أنه لا يوجد أي نمط واضح فيما يتعلق بأنواع الأنشطة التي تشارك فيها الجهات الفاعلة الإجرامية الأجنبية. في الواقع، تُظهر البيانات أن العلاقات بين الجهات الفاعلة الأجنبية ومعظم الأسواق الإجرامية ضعيفة. وقد يُشير هذا إلى أن الجهات الأجنبية الفاعلة لا تنجذب بالضرورة إلى البلدان التي توجد فيها أسواق إجرامية راسخة بالفعل. ويتماشى هذا مع العلاقات الضعيفة إلى المعتدلة بين الجهات الفاعلة الأجنبية وأنواع الجهات الفاعلة الإجرامية الأخرى المدرجة في المؤشر، وخاصة الجماعات التي على غرار المافيا والجهات الفاعلة التابعة للدولة، مما يُشير إلى أن الجهات الفاعلة الأجنبية لا تكمل بالضرورة أنواع الجهات الفاعلة الإجرامية الأخرى. وقد يكون أحد التفسيرات المحتملة لذلك هو أن الجهات الفاعلة الإجرامية الأجنبية مؤثرة في المقام الأول في المراحل الأولى من تطور السوق الإجرامي، عندما تكون هناك حاجة لاقتحام السوق الدولية. وبمرور الوقت، تصبح الجهات الفاعلة الإجرامية المحلية أقوى وتطرد الجماعات الفاعلة الإجرامية الأجنبية، ما لم تكن هناك ظروف معينة، مثل وجود عدد كبير من المغتربين، على سبيل المثال.

مطلوب استجابة متعددة الأوجه

سواء كان ذلك في سياق التعامل مع تغير المناخ أو الفقر أو النزاع أو التطرف أو أي من العلل الاجتماعية التي لا تعد ولا تحصى التي ابتليت بها الأرض، يتفق الخبراء غالبًا على أن المطلوب هو استجابة متعددة الأوجه لضمان الفعالية. ومكافحة الجريمة المنظمة لا تختلف عن ذلك. ورغم أن أداء جميع البلدان أفضل في بعض النواحي مقارنة بغيرها فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة، إلا أن النمط الذي يمكن تحديده بوضوح هو أن الأداء القوي في بعض مؤشرات الصمود يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأداء الأفضل في مجالات أخرى، مما يؤدي إلى صمود أكثر قوة بوجه عام في مواجهة الإجرام. ويؤيد ذلك من خلال الارتباطات القوية ليس فقط بين مؤشرات الصمود الاثني عشر ودرجة الصمود الإجمالية للبلد، ولكن أيضًا بين مؤشرات الصمود نفسها، مما يدعم فكرة أن بناء قدرة فعالة على الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة يتطلب نهجًا متعدد القطاعات لضمان النجاح.

إن أقوى ارتباط ثنائي يوجد بين مؤشري "القيادة السياسية والحكم" و"شفافية الحكومة ومساءلتها" (0.87). وعلى الرغم من وجود تداخل قوي بين هذين المؤشرين، حيث إن غياب الفساد وتدخل الدولة في الإجرام هما عنصران حاسمان في نجاح كليهما، فإن العلاقة القوية بين هذين المؤشرين قد تُشير أيضًا إلى أن موقف القيادة السياسية ضد الجريمة المنظمة يكون أكثر فعالية في البلدان التي تكون فيها شفافية الحكومة أعلى. كما يوجد ارتباطًا وثيقًا بين مؤشري "دعم الضحايا والشهود" و"الوقاية" (0.85). ويعكس كلا المؤشرين اهتمام الحكومة بحماية مواطنيها من خلال توفير خدمات الرعاية والحماية لهم. وتُشير هذه العلاقة الوثيقة إلى أن الحكومات التي تركز على أحدهما من المرجح أن تبذل جهدًا لتحسين الآخر أيضًا.

وفيما يخص "الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة"، إلى جانب المساحة التي تسمح بها السلطات لوسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية للعمل بحرية، يُراعي هذا المؤشر أيضًا حيوية المجتمع المدني وقدرته على العمل على الرغم من الضغوط الحالية من الحكومات. وتوجد العديد من الأمثلة على البلدان ذات الهياكل والمؤسسات والأطر الحكومية الضعيفة التي مع ذلك هي موطن لنشطاء اجتماعيين وقادة وصحفيين متفانين، بداية من بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بيلاروسيا والمكسيك وهايتي وميانمار، على سبيل المثال لا الحصر.

القسم 8

القابلية للتأثر بالجريمة المنظمة ودوافع الصمود

أوجه الضعف الاقتصادية والجغرافية والسياسية

إن مؤشر الجريمة المنظمة العالمي هو الأداة الأولى من نوعها التي تتيح لنا التحقق من مدى انتشار الأسواق الإجرامية وأنواع الجهات الفاعلة الإجرامية في كل بلد، فضلاً عن قوة آليات الصمود وفعاليتها. ومع ذلك، تتيح لنا مجموعة البيانات الثرية الذهاب إلى أبعد من مجرد تقييم الدرجات - الوضع العام، إذا جاز التعبير - والبحث في الواقع أكثر من خلال دراسة العوامل الرئيسية المرتبطة بمستويات الإجرام والصمود. ويبحث هذا القسم في العلاقة بين الدرجات الرئيسية للمؤشر والعديد من المؤشرات الاقتصادية والجغرافية الرئيسية. على سبيل المثال، هل الدول الأكثر ثراءً أكثر عرضة لمواجهة مستويات أعلى من الجريمة المنظمة؟ هل تميل البلدان الأكثر فقرًا إلى التمتع بأطر مؤسسية أقل قوة لمكافحتها؟ هل تختلف البلدان الأصغر والأكبر عن بعضها البعض بأي طريقة ذات مغزى فيما يتعلق بانتشار الاقتصادات غير المشروعة؟

ما الذي يجعل بلدًا ما أكثر عرضة للجريمة المنظمة؟

تتمثل إحدى النتائج الرئيسية لهذا البحث في أن ما يقرب من 80% من سكان العالم يعيشون في بلدان ذات مستويات عالية من الإجرام بينما يعيش ما يقرب من 80% في بلدان ذات قدرة منخفضة على الصمود أمام الجريمة المنظمة. لكن هذا لا يعني أن حجم السكان هو عامل حاسم للإجرام، بل هو بالأحرى مسألة تأثير. فالسكان الذين يعيشون في بيئة ترتفع فيها معدلات الجريمة المنظمة معرضون بشكل خاص للتأثير الإجرامي، والذي، في حالة عدم التعامل معه بشكل مناسب، يمكن أن يتغلغل في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية للمجتمعات، ويصبح جزءًا لا يتجزأ من المجتمعات ولا يترك مجالًا كبيرًا للأنشطة الرسمية والقانونية والشرعية لكسب التأييد.

إن العلاقة بين بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل البطالة أو عدم المساواة، والجريمة المنظمة واضحة إلى حد ما: تعامل مع المؤشر الأول، ومن المحتمل أن تشهد انخفاضًا في المؤشر الأخير.[64] لكن تأثير المؤشرات الأخرى على مستويات الإجرام في بلد ما قد يكون أكثر غموضًا. هل تميل الدول الأكثر ثراءً، على سبيل المثال، إلى جذب المزيد من الجريمة المنظمة أكثر من نظيراتها النامية؟ من المحتمل أن يكون للدول الغنية عدد من الخصائص التي قد تجعلها أكثر عرضة للاستغلال الإجرامي، مثل وفرة الموارد الطبيعية، أو البنية التحتية التجارية المتطورة للغاية، على سبيل المثال. من ناحية أخرى، هذه الدول أيضًا مجهزة بشكل أفضل للتصدي للجريمة المنظمة، ولديهم الموارد اللازمة لمنعها في المقام الأول عن طريق تقليل الدوافع - أو الحاجة - للانخراط في الجريمة المنظمة. ومع ذلك، فإن أنواع الجرائم التي غالبًا ما تصيب الدول الغنية، مثل الجرائم الاقتصادية، لم تُحدد بعد في هذا المؤشر. وقد يؤدي إدراجهم، بدوره، إلى قلب ميزان الإجرام.

بالنظر إلى الصورة العالمية، تُشير بيانات المؤشر إلى عدم وجود علاقة بين حجم الاقتصاد ومستوى الإجرام الذي سيتعرض له الاقتصاد.[65] بعبارة أخرى، في المتوسط، لا تزيد أو تقل احتمالية تصنيف الدول الأكثر ثراءً بدرجة إجرام عالية مقارنة بالدول الأقل ثراءً. ومع ذلك، عند التحقق من كل قارة على حدة، تبدو الصورة متنوعة إلى حد ما.[66] فبالنسبة للأمريكتين وآسيا، إن الاستنتاج العالمي المتمثل في عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والجريمة لا يزال قائمًا؛ وفي إفريقيا وأوروبا، مع ذلك، تُشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين المؤشرين. لذلك، في إفريقيا وأوروبا، تميل الاقتصادات الأكبر إلى مواجهة مستويات أعلى من الجريمة المنظمة. في الواقع، من بين الـ 15 دولة ذات الاقتصاد الأكبر في إفريقيا، تُصنف تسعة دول بدرجات إجرام أعلى من 6، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وكينيا وجنوب إفريقيا وليبيا وغيرها. وبالمثل، فإن عددًا من أكبر الدول الاقتصادية الأوروبية لديها أيضًا اقتصادات غير مشروعة منتشرة نسبيًا وجهات فاعلة إجرامية مؤثرة، ليس أقلها روسيا، ولكن أيضًا إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، من بين دول أخرى. على الرغم من ذلك، فإن معاملات الارتباط لأفريقيا وأوروبا ضعيفة إلى حد ما (0.35 و0.31 على التوالي)، مما يُشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الأعلى لا يُشير بالضرورة إلى ارتفاع معدلات الإجرام، وهو ما قد تمثل بعض القوى المتعارضة الموصوفة أعلاه تفسيرات جزئية له. في الواقع، يوجد عدد من الاستثناءات، مثل الجبل الأسود وجمهورية إفريقيا الوسطى، التي تعتبر اقتصاداتها من بين أصغر الاقتصادات في قاراتها، ومع ذلك فهي تعاني من أعلى مستويات الإجرام.

هل يمكن الكشف عن علاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والإجرام؟ هل رخاء الشخص العادي في بلد ما مرتبط بطريقة أو بأخرى بمستويات الجريمة فيها؟ هذه المرة، توجد علاقة سلبية - وإن كانت ضعيفة (−0.35) - بين المؤشرين، مما يعني أنه في المتوسط، ترتبط المستويات الأعلى من نصيب الفرد من الثروة بمستويات أقل من الجريمة المنظمة في بلد ما. ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن المواطنين ذوي الدخل التصرفي الأقل قد يكونون أقل قدرة على الوصول إلى الفرص الاقتصادية الرسمية، مما يترك لهم القليل من الخيارات سوى الانخراط في القطاع غير الرسمي، والذي غالبًا ما يكون مرتبطًا بشكل كبير بالنشاط الإجرامي المنظم. ومع ذلك، يُشير الارتباط الضعيف إلى وجود قوى أخرى تؤدي دورًا. على سبيل المثال، قد يكون لدى الأفراد ذوي الدخل المرتفع الأموال اللازمة لشراء سلع غير مشروعة باهظة الثمن، مثل الكوكايين والهيروين وأنواع الحياة البرية الغريبة. علاوة على ذلك، كما هو الحال مع الناتج المحلي الإجمالي، توجد درجة من الاختلاف عبر القارات. ففي أوروبا، على سبيل المثال، يمكن وصف قوة العلاقة بأنها معتدلة، بينما في الأمريكتين، لا يوجد في الواقع ارتباط ذي دلالة إحصائية.

تم أيضًا تقييم المؤشرات الجغرافية والديموغرافية للتحقق من الدرجة التي يمكن أن تكون فيها الأرض وحجم السكان من العوامل التي تؤثر على مستويات الإجرام. وبينما بينت النتائج وجود علاقة إيجابية بين هذه المؤشرات والإجرام، فإن قوة العلاقات ضعيفة للغاية. ومع ذلك، فإن دراسة أصغر دول العالم توفر بعض النتائج المثيرة للاهتمام.

المربع 4

البلدان الصغيرة ومعدل الإجرام المنخفض

تبدو البلدان الصغيرة، قياسًا بحجم أراضيها، أقل عرضة للجريمة المنظمة.[67] وتقع معظم البلدان الصغيرة (93%) ضمن فئة "معدل الإجرام المنخفض"، بمتوسط إجمالي يبلغ 3.54، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 4.87. ويعود ذلك إلى حقيقة أن الأسواق الإجرامية والجهات الفاعلة الإجرامية تعتبر أقل انتشارًا في البلدان الصغيرة. فبلدان مثل ليختنشتاين (1.88)، لوكسمبورغ (2.36)، وموناكو (2.43)، على سبيل المثال، جميعها صُنفت بدرجات إجرام منخفضة للغاية. ولكن لماذا تبدو هذه البلدان الصغيرة أقل عرضة للجريمة المنظمة؟

أولاً، قد تكون البلدان الصغيرة أقل جاذبية للجماعات الإجرامية في المقام الأول. وبسبب حجم أراضيها المحدود، قد يكون لديها موارد طبيعية أقل لاستغلالها مقارنة بالبلدان الأكبر (انظر الصفحة 54 للمناقشة ذات الصلة حول الدول الجزرية، التي تشترك في العديد من الخصائص نفسها، وغالبًا ما تشكل في الواقع، بلدانًا صغيرة). وما يقرب من ثلثي البلدان الصغيرة تُصنف إما بالدرجة 1 أو 1.5 في الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية، مع أربع دول فقط صُنفت بالدرجة 4 أو أعلى. والصورة متشابهة فيما يتعلق بجرائم الموارد غير المتجددة، حيث صُنف نصف البلدان بالدرجة 1.5 أو أقل. بعبارة أخرى، إن سوق الموارد غير المتجددة غير موجود في نصف بلدان العالم الصغيرة. ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أنه عندما يكون لدى البلدان القليل من الموارد الطبيعية لاستغلالها، بما في ذلك الأراضي الصالحة للزراعة على سبيل المثال، غالبًا ما تعتمد اقتصاداتها بشكل شبه حصري على الصناعات الخدمية. وتعمل القطاعات المالية والمصرفية عالية التطور، بدورها، على تسهيل التدفقات المالية غير المشروعة، والتي لا يتم تضمينها كسوق إجرامية قائمة بذاتها في المؤشر. ونتيجة لذلك، فإن النطاق الكامل للإجرام في البلدان الصغيرة، والتي يعتبر العديد منها، مثل أنتيغوا وبربودا وجزر الباهاما ومالطا وسيشيل، من بين أكبر مراكز غسيل الأموال في العالم، غير مدرج في المؤشر.

بالإضافة إلى حقيقة أن البلدان الصغيرة أقل احتمالاً أن يكون لديها موارد طبيعية لاستغلالها، فمن المحتمل أيضًا أن يكون لديها أسواق استهلاك أصغر بكثير للسلع غير المشروعة، بسبب عدد سكانها الأصغر. علاوة على ذلك، فإن حقيقة أن هذه البلدان بها جاليات صغيرة ومجتمعات أصغر ككل تعني أنه من الصعب عمومًا إخفاء النشاط الإجرامي بين الأنشطة الشرعية. ولهذا السبب، ربما، في تلك البلدان الصغيرة المعرضة في الواقع للجريمة المنظمة، يميل الإجرام إلى اتباع مسار تنمية من أعلى إلى أسفل تحفزه المحسوبية المنهجية وشبكات المحسوبية، والتي غالبًا ما تتطور إلى ممارسات فاسدة صريحة وأشكال أخرى من الإجرام.

وتشكل هذه العوامل مجتمعة قيودًا كبيرة في البلدان الصغيرة على الأرباح المتاحة للجهات الفاعلة الإجرامية. علاوة على ذلك، من منظور الإنفاذ، قد تكون مراقبة الدولة أقوى في هذه البلدان الصغيرة. وقد تعني الحدود البرية والسواحل الأقصر، والمساحة السطحية الأصغر، والكثافة السكانية المرتفعة أن البلدان الصغيرة أسهل في المراقبة من قبل الأجهزة الأمنية مقارنة بالبلدان الأكبر، مما يحد من قدرة مجموعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على اختراقها.

ومع ذلك، توجد بعض الاستثناءات. لبنان وجامايكا، على سبيل المثال، دولتان صغيرتان تعانيان من مستويات كبيرة من الإجرام المنظم، حيث صُنفت كلتاهما بالدرجتين 6.76 و5.91 على التوالي. وقد تكون بعض البلدان، على الرغم من محدوديتها من حيث الحجم، أكثر عرضة للجريمة المنظمة بسبب موقعها الجغرافي، إما لأنها محاطة بالدول المتأثرة بشدة بالجريمة المنظمة، أو لأنها تقع في موقع استراتيجي على طول طرق التجارة غير المشروعة الرئيسية (كما هو الحال مع المثالين المذكورين أعلاه). علاوة على ذلك، قد يكون تأثير الإجرام أكثر حدة في البلدان الصغيرة، حيث يمكن أن تنتشر التداعيات بسرعة في جميع أنحاء البلاد.

وفي الوقت نفسه، يبدو أن إفريقيا تبرز باعتبارها القارة الوحيدة التي يرتبط فيها كل من مساحة الأرض الأكبر وعدد السكان الأكبر ارتباطًا وثيقًا بارتفاع معدلات الإجرام. بعبارة أخرى، بينما في معظم المناطق حول العالم، لا يُحتمل أن تكون البلدان أكثر أو أقل عرضة للإصابة بالجريمة المنظمة، بغض النظر عن حجم أراضيها أو عدد سكانها، إلا أنه في أفريقيا، من المرجح أن تسجل البلدان الأكبر حجمًا والبلدان التي بها عدد أكبر من السكان درجات أعلى بالنسبة لعنصر الإجرام في المؤشر. وقد يكون أحد التفسيرات وراء ذلك هو أن التنوع البيولوجي في إفريقيا أكبر منه في القارات الأخرى، لذلك فمن المنطقي أن يكون لدى البلدان الأكبر وفرة أكبر من التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، مما يعني وجود فرصة أكبر للاستغلال الإجرامي. علاوة على ذلك، قد يؤدي ضعف الحوكمة وانعدام الأمن المتزايد في أجزاء من إفريقيا، بالإضافة إلى الجغرافيا الطبيعية المعادية، إلى جعل البلدان الأكبر في القارة أكثر صعوبة في السيطرة عليها، مع وجود مناطق تجعل من الصعب القيام بدوريات بها.

الشكل 8-1

معاملات الارتباط بين الإجرام والمؤشرات المحددة، حسب القارة

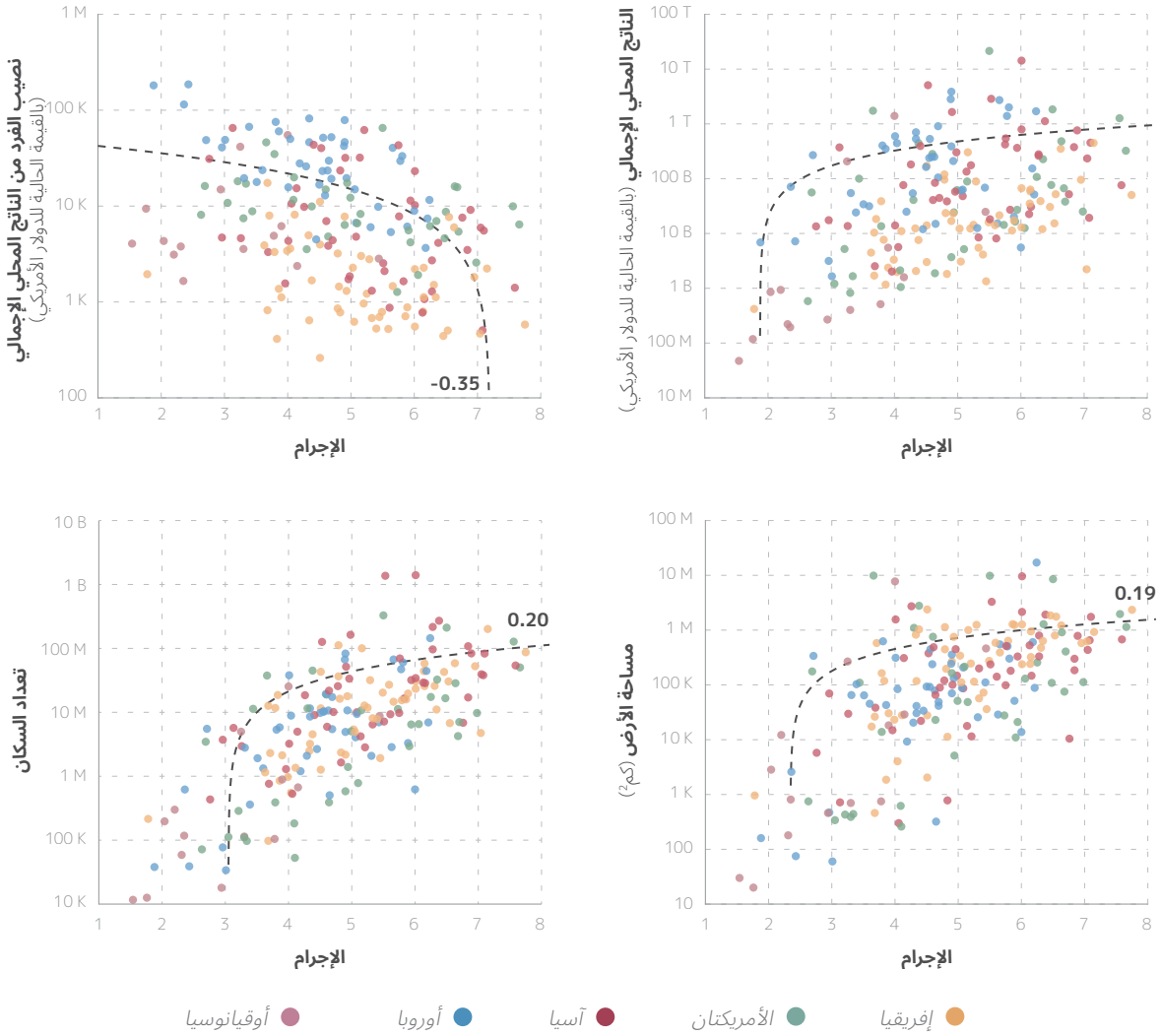

المصدر: البنك الدولي

ملحوظة: لم يتم الإبلاغ سوى عن الارتباطات ذات الدلالة الإحصائية.

هل توجد أنواع معينة من البلدان أكثر قدرة على الصمود؟

بالانتقال إلى مكون الصمود، توضح نتائج تحليل الارتباط صورة مختلفة قليلاً. ففي حين أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإجرام لا تُذكر في معظم أنحاء العالم، إلا أنه توجد علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي والقدرة على الصمود، وإن كانت ضعيفة للغاية (0.20). ومع ذلك، يُعزَى ذلك في المقام الأول إلى البلدان في قارة إفريقيا. باختصار، فقط في إفريقيا، من المرجح أن تتمتع البلدان ذات الاقتصادات الأكبر بقدرة أعلى على الصمود؛ أما في القارات الأخرى، لا يوجد مثل هذا الارتباط. وتتمتع بعض أكبر القوى الاقتصادية في العالم بمستويات عالية من الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة. الولايات المتحدة هي أحد الأمثلة. تعني ثروة الدولة ودورها كقائد عالمي أن لديها الموارد اللازمة لتعزيز سُبل التعامل مع الجريمة المنظمة، على الرغم من مجموعة الأنشطة غير المشروعة التي تحدث داخل حدودها. وعلى الرغم من أن هذا يمكن أن يساعد في تفسير درجة الصمود الأعلى للولايات المتحدة، إلا أنه لا يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لقادة اقتصاديين عالميين آخرين، مثل الصين وروسيا، على سبيل المثال، الذين يُصنفون بقدرة منخفضة على الصمود بالإضافة إلى ارتفاع معدل الإجرام.

ومع ذلك، عند النظر إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإن العكس هو الصحيح. فالارتباط الإجمالي بين المؤشر الأخير والصمود قوي إلى حد ما، بمتوسط 0.59، وهذه العلاقة قائمة عبر الأمريكتين وآسيا وأوروبا. وتوجد تفسيرات محتملة مختلفة لهذه الدرجة. ففي البلدان التي يكون فيها توفير الخدمات الأساسية، مثل المياه النظيفة والغذاء والتعليم والرعاية الصحية، مضمونًا للأغلبية الساحقة من السكان، يكون لدى الحكومات وقت وموارد أكبر تحت تصرفها لتكريسها لتعزيز الأطر المؤسسية وغير الحكومية لمكافحة الجريمة المنظمة. وقد توجد أيضًا آليات غير مباشرة يمكن أن تفسر جزئيًا الارتباط القوي. على سبيل المثال، إن ميل البلدان الديمقراطية إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتمتعها في المتوسط بمستويات أعلى بكثير من الصمود، يمكن أن يكون إحدى الأطروحات المعقولة المطروحة (انظر القسم التالي لمزيد من الاستكشاف للروابط بين الدرجات الرئيسية للمؤشر ومستويات الديمقراطية، فضلًا عن مؤشرات أخرى). ومع ذلك، في إفريقيا، لا توجد علاقة بين متوسط ثروة المواطنين وصمود بلادهم في مواجهة الجريمة المنظمة.

الشكل 8-2

الصمود حسب فئة الدخل

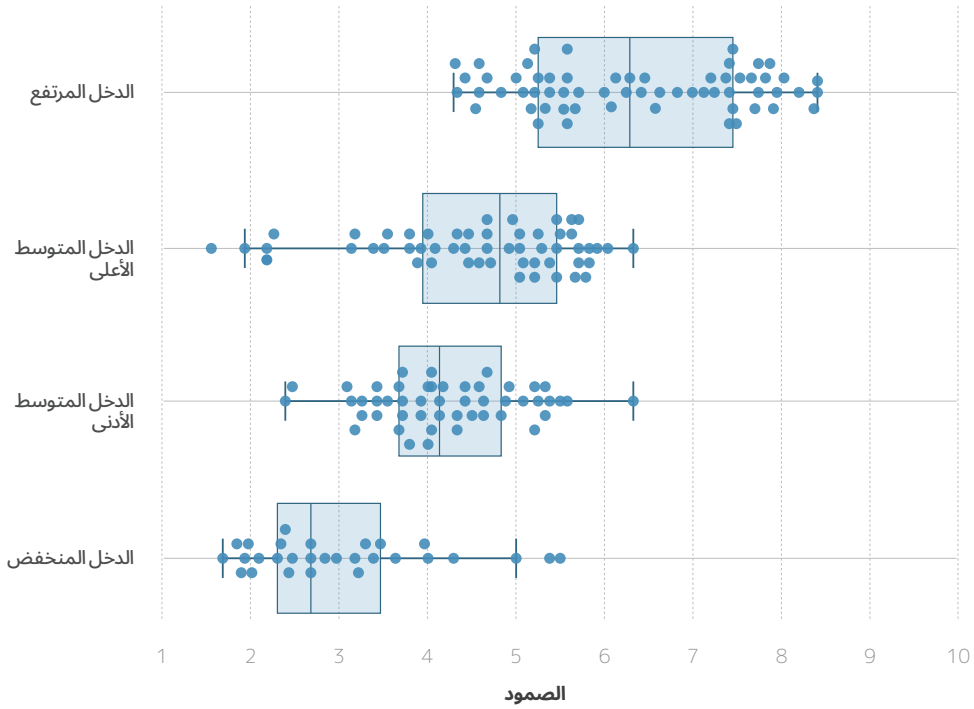

المصدر: البنك الدولي

أخيرًا، على عكس الإجرام، تُظهر نتائج تحليل الارتباط أنه لا توجد علاقة بين مساحة الأرض أو حجم السكان والصمود. فقد تمكنت البلدان من جميع الأشكال والأحجام من بناء آليات قوية لمكافحة الجريمة المنظمة، بداية من سنغافورة وأيسلندا إلى كندا وأستراليا، تمامًا كما أن البلدان ذات المستويات المنخفضة نسبيًا من الصمود لديها اختلافات كبيرة من حيث الحجم وعدد السكان، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والبوسنة والهرسك، على سبيل المثال. ومع ذلك، تُعد الأمريكتان إلى حد ما خارجة عن المألوف في هذا الصدد، حيث تُظهر النتائج ارتباطًا إيجابيًا، وإن كان ضعيفًا، بين الصمود ومساحة الأرض (0.37). وهذا يعني أن البلدان الأكبر في الأمريكتين تميل إلى أن تتمتع بمستويات أعلى من الصمود، حيث تمثل كندا والولايات المتحدة والأرجنتين القوة الدافعة الواضحة - على الرغم من أنه من المحتمل أن تتمتع هذه البلدان بقدرة عالية على الصمود لأسباب أخرى غير حجمها.

الشكل 3-8

معاملات الارتباط بين الصمود والمؤشرات المحددة، حسب القارة

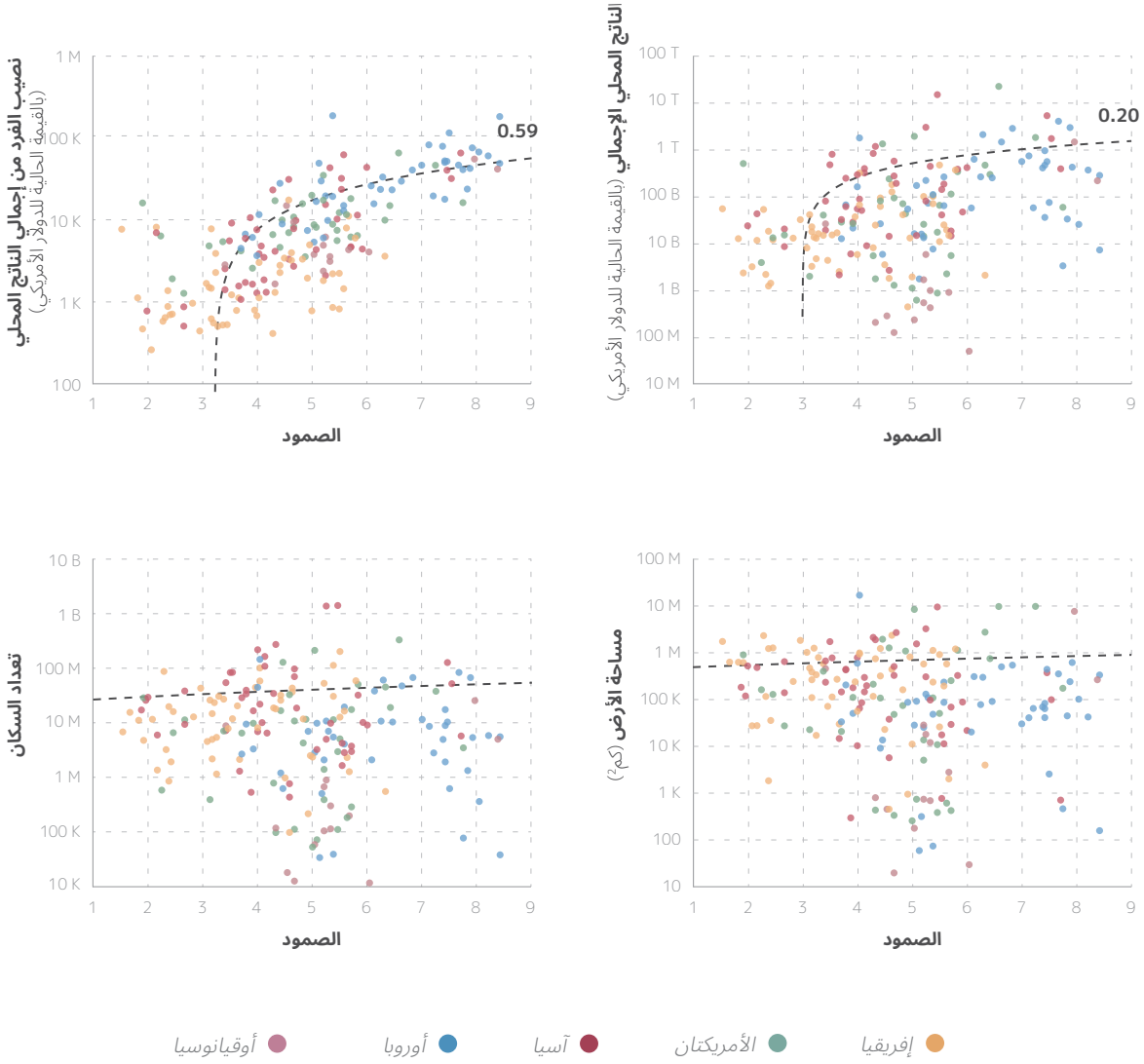

المصدر: البنك الدولي

ملحوظة: لم يتم الإبلاغ سوى عن الارتباطات ذات الدلالة الإحصائية.

الديمقراطية، التنمية، الهشاشة، الفساد

أوضح القسم السابق كيف يتيح لنا المؤشر التحقق من العلاقات المحتملة بين الإجرام والصمود وعدد من المؤشرات الاقتصادية والجغرافية والديموغرافية. كما تم اختبار الارتباطات بين الدرجات الرئيسية للمؤشر والمؤشرات العالمية الأخرى لاستكشاف أي نتائج يحتمل أن تكون مثيرة للاهتمام. ويتيح لنا ذلك التحقق من ما إذا كانت الجريمة المنظمة مرتبطة بقضايا مثل الفساد والهشاشة، وما إذا كانت الدول الديمقراطية أكثر صمودًا في مواجهة الجريمة المنظمة من الدول الاستبدادية. لأغراض تتعلق بهذا التحليل، تم تقييم المؤشرات التالية:

- مؤشر التنمية البشرية 2019
- مؤشر الديمقراطية 2020
- مؤشر الحرية في العالم 2021
- مؤشر السلام العالمي 2020
- مؤشر تصورات الفساد 2020
- مؤشر الدول الهشة 2021

تزدهر الجريمة في مختلف الأماكن

بالنظر أولاً إلى عنصر الإجرام في المؤشر، فإن النتيجة الملحوظة هي أنه في حين أنه توجد علاقة سلبية مع مؤشر التنمية البشرية، إلا أنها علاقة ضعيفة إلى حد ما (-0.35). ويضفي ذلك مصداقية على فكرة أن الجريمة المنظمة هي ظاهرة معقدة للغاية تستغل مجموعة من الظروف المختلفة. وهكذا، في حين تُشير النتائج إلى أن البلدان الأقل نموًا تميل إلى أن يكون لديها مستويات أعلى إلى حد ما من الجريمة المنظمة، فإن الاختلاف بينها كبير. ويمكن أن يرجع ذلك جزئيًا إلى العدد الكبير من العوامل المختلفة، سواء على جانب العرض والطلب في الاقتصادات غير المشروعة التي تجعل البلدان عرضة للنشاط الإجرامي المنظم.

وفي الوقت نفسه، تُظهر نتائج المؤشر أن البلدان المصنفة على أنها ديمقراطية تمامًا تُبدي مستويات أعلى من الصمود مقارنة بالبلدان الاستبدادية. ومع ذلك، فإن الارتباط مع مؤشر الديمقراطية ضعيف أيضًا (-0.38)، مما يُشير إلى أن المستويات العالية من الديمقراطية ترتبط بمستويات منخفضة من الإجرام في أي بلد، لكن العلاقة بين المؤشرين ليست واضحة بأي حال من الأحوال. وتوجد العديد من البلدان الديمقراطية الغربية التي لديها أيضًا مستويات عالية من الإجرام، بما في ذلك إسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا وبلدان أخرى في جميع أنحاء العالم، لا سيما بنما، صُنفت بالدرجة 7.18 وهي درجة عالية على مؤشر الديمقراطية، ولكن صُنفت أيضًا بدرجة إجرام عالية تبلغ 6.68 على المؤشر. أخيرًا، إن قوة العلاقة بين الإجرام ومؤشر الحرية في العالم متشابهة أيضًا (-0.37). ويصنف هذا المؤشر البلدان والأقاليم على أساس حقوقها السياسية والحريات المدنية. بعبارة أخرى، كلما زادت الحقوق السياسية والحريات المدنية للمواطنين في بلد ما، قل احتمال انتشار الجريمة المنظمة.

فيما يتعلق بالصلة بين الجريمة المنظمة والنزاع والهشاشة، غالبًا ما يُقال أن الجريمة المنظمة هي عامل رئيسي في تهيئة الظروف لبدء النزاع الأهلي والاحتجاجات الجماهيرية والعنف والمجتمعات المنقسمة عمومًا.[68] وباستخدام مجموعة بيانات المؤشر، يمكننا أن نرى أن الإجرام في الواقع مرتبط بشكل معتدل بالسلام والهشاشة (-0.63 و0.57، على التوالي). وعند التحقق من تصنيفات الإجرام، فإن نسبة كبيرة من البلدان التي صُنفت بأعلى الدرجات - وعلى الأخص دول في إفريقيا والشرق الأوسط - هي تلك التي كانت حاليًا أو حتى وقت قريب جدًا في نزاع. على سبيل المثال، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدولة التي صُنفت بأعلى معدل إجرام، كانت غارقة في العنف وعدم الاستقرار والنزاع في أفضل جزء من السنوات الخمس والعشرين الماضية. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من البلدان الأخرى التي ظهرت في قائمة أعلى 20 دولة من حيث الجرائم، بما في ذلك كولومبيا وأفغانستان والعراق وجمهورية إفريقيا الوسطى وسوريا وليبيا، تعاني أيضًا من نزاعات في الآونة الأخيرة. علاوة على ذلك، من بين البلدان العشرين الأسوأ أداءً في مؤشر الدول الهشة، تم تقييم 16 دولة على أنها ذات مستويات عالية من الإجرام. والأسباب التي أدت إلى عدم ترجمة الهشاشة إلى أسواق إجرامية منتشرة في البلدان الأربعة المتبقية في هذا المؤشر ليست واضحة ومن المحتمل أن تكون مختلفة اعتمادًا على الدولة، ولكن التفسيرات

المحتملة وراء ذلك هي درجة الاستبداد، أو ببساطة الحجم الصغير للبعض من تلك البلدان. يقدم مؤشر السلام العالمي صورة مماثلة: ماليزيا هي الدولة الوحيدة من بين أفضل 20 دولة أداءً التي لديها درجة عالية من الإجرام في المؤشر.

أخيرًا، ربما يكون الفساد أحد العوامل التمكينية الرئيسية للجريمة المنظمة. ويُظهر التحليل وجود علاقة إيجابية معتدلة (0.57) بين الإجرام وتصورات الفساد، كما ورد في مؤشر تصورات الفساد. ولطالما كان من المفهوم أن الفساد والجريمة المنظمة يسيران جنبًا إلى جنب ،[69] لذلك تكون هذه النتائج متوقعة. بداية من الفساد منخفض المستوى في هيئات إنفاذ القانون، إلى الإفلات من العقاب داخل النظام القضائي الناتج عن الرشوة، وصولاً إلى المشاركة المباشرة للنخب السياسية في الاقتصادات غير المشروعة، غالبًا ما يكون الفساد هو شريان الحياة للنشاط الإجرامي المنظم. لذلك، فإن العلاقة بين درجة الإجرام ومؤشر تصورات الفساد الإيجابية بشكل معتدل فقط قد تبدو أضعف إلى حد ما مما كان متوقعًا، وقد يكون هناك العديد من الأسباب المحتملة لذلك. أولاً، مؤشر تصورات الفساد هو، كما يوحي الاسم، مؤشر قائم على التصورات، ويصنف البلدان وفقًا لمدى انتشار الفساد لديها من قبل الخبراء ورجال الأعمال، بدلاً من قياسه وفقًا لأي مقاييس موضوعية. علاوة على ذلك، يلتقط المؤشر العديد من جوانب الفساد التي لا يشملها مكون الإجرام في مؤشر الجريمة المنظمة العالمي، ولكن من خلال عنصر الصمود (الذي سيتم استكشافه في القسم التالي)، مثل الملاحقة القضائية الفعالة لمسؤولي الفساد أو آليات الرقابة الفعالة.[70] ومع ذلك، فإن الارتباط الإيجابي بين المؤشرين يقدم دليلًا إضافيًا على الترابط بين الجريمة المنظمة والفساد. في الواقع، إن مؤشر الجهات الفاعلة التابعة للدولة بالمؤشر له علاقة إيجابية قوية مع مؤشر تصورات الفساد، بمتوسط 0.82.

وعلى الرغم من أن الارتباطات بين الإجرام والمؤشرات المذكورة أعلاه ذات دلالة إحصائية وقوية إلى حد ما، إلا أنها لا تُشير بأي حال من الأحوال إلى علاقة خطية مباشرة لا لبس فيها. وربما يكون هذا انعكاسًا لدرجة تعقيد ظاهرة الجريمة المنظمة، التي يمكن إلى حد ما أن تترسخ في البلدان من جميع الأشكال والأحجام، مع جميع أنماط النظم السياسية ودرجات متفاوتة من الاستقرار. على سبيل المثال، من المرجح أن تكون الطبيعة المختلفة للبلدان إما كدول منشأ أو عبور أو وجهة (أو مزيج من الثلاثة) عاملاً مهمًا في غياب التفسير الجلي والواضح للظروف التي تجعل البلدان أكثر احتمالية للمعاناة من مستويات أعلى من الجريمة المنظمة.

الحكم الرشيد والاستقرار السياسي أساسيان لتعزيز القدرة على الصمود

إن العلاقات التي يمكن تمييزها بين الصمود والمؤشرات المحددة المذكورة أعلاه أقوى بكثير. وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية للتحليل في أن العلاقة (السلبية) بين الصمود والجريمة المنظمة والفساد قوية جدًا (−0.90). وبالتالي، فإن البلدان التي لديها مستويات عالية من الفساد المتصور لديها أيضًا مستويات منخفضة من الصمود. ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى النطاق الواسع للغاية للفساد، بداية من أعلى مستويات الحكومة إلى القضاء وأنظمة السجون ومراقبة الحدود وهيئات إنفاذ القانون الأخرى، حيث أدى إلى تآكل الأطر والآليات اللازمة لمكافحة الجريمة المنظمة بفعالية.

تبين وجود ارتباط سلبي قوي مماثل بين الصمود وهشاشة الدولة (−0.87). فمن غير المرجح أن تتمتع، البلدان الغارقة في النزاع، أو التي تواجه ضغوطًا سياسية وأمنية واجتماعية شديدة، بمستويات عالية من الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة لعدة أسباب محتملة. فعلى المستوى الأساسي، إذا كان بلد ما غارقًا في نزاع أهلي، على سبيل المثال، فإن الأولوية المهيمنة للدولة ستكون على الأرجح هي التصدي للتهديد المباشر للعنف. علاوة على ذلك، في حالة وجود نزاع مستمر بين الحكومة والفصائل المسلحة الأخرى، فمن المرجح أن تضعف السيطرة الفعالة على الأراضي وكذلك التماسك الاجتماعي، وكلاهما أساسي في تطوير التعامل الفعال مع الجريمة المنظمة. وهذه الفرضيات مدعومة أيضًا بإيجاد علاقة إيجابية قوية بين الصمود والسلام (0.69).

يرتبط الصمود أيضًا بعلاقة قوية بالتنمية البشرية، بارتباط قدره 0.77. وتُشير هذه النتيجة إلى أنه على الرغم من أن

الجريمة المنظمة يمكن أن تؤثر على البلدان على جميع مستويات التنمية البشرية، فإن البلدان التي تقع في أسفل تصنيفات مؤشر التنمية البشرية من غير المرجح أن تكون لديها القدرة على الصمود أمام الجريمة المنظمة. وليس من الواضح ما إذا كانت القدرة على الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة تؤدي إلى درجة أعلى في مؤشر التنمية البشرية أو العكس، ولكن ما هو واضح هو الصلة القوية بين المؤشرين.

أخيرًا، هل البلدان الديمقراطية أكثر صمودًا في مواجهة الجريمة المنظمة من البلدان ذات الميول الاستبدادية؟ هل البلدان التي توجد فيها، على سبيل المثال، الحقوق السياسية والحريات المدنية وفيرة مجهزة بشكل أفضل للتصدي للنشاط الإجرامي المنظم؟ إن الارتباط بين مؤشر الديمقراطية ودرجة الصمود قوي، بمتوسط 0.79، مما يُشير إلى أنه كلما ارتفعت مستويات الديمقراطية، كانت درجة الصمود أفضل. وبالمثل، مع معامل الارتباط الذي يبلغ 0.75، من الواضح أن مستويات الحرية التي يتمتع بها المواطنون ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقدرة على الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة. ولعل أوضح تفسير لهذه العلاقة القوية هو درجة الشفافية التي تُظهرها الحكومات. فإن البلدان التي تفتقر إلى الشفافية في المستويات العليا من النخبة السياسية هي بطبيعتها أكثر عرضة للأفراد المنخرطين في الدولة الذين ينخرطون في نشاط غير مشروع. علاوة على ذلك، باعتبارها معقل الديمقراطيات الليبرالية، من المرجح أن تكون حرية الصحافة محركًا مهمًا للعلاقة القوية. فإن الصحافة الحرة القادرة على استجواب النخب السياسية والإجرامية (والتداخل بين الاثنين)، والتحقيق معها، وإعداد التقارير بشأنها، أكثر شيوعًا في الدول الديمقراطية منها في الدول الاستبدادية.

الشكل 8-4

الصمود حسب نوع نظام الحكم

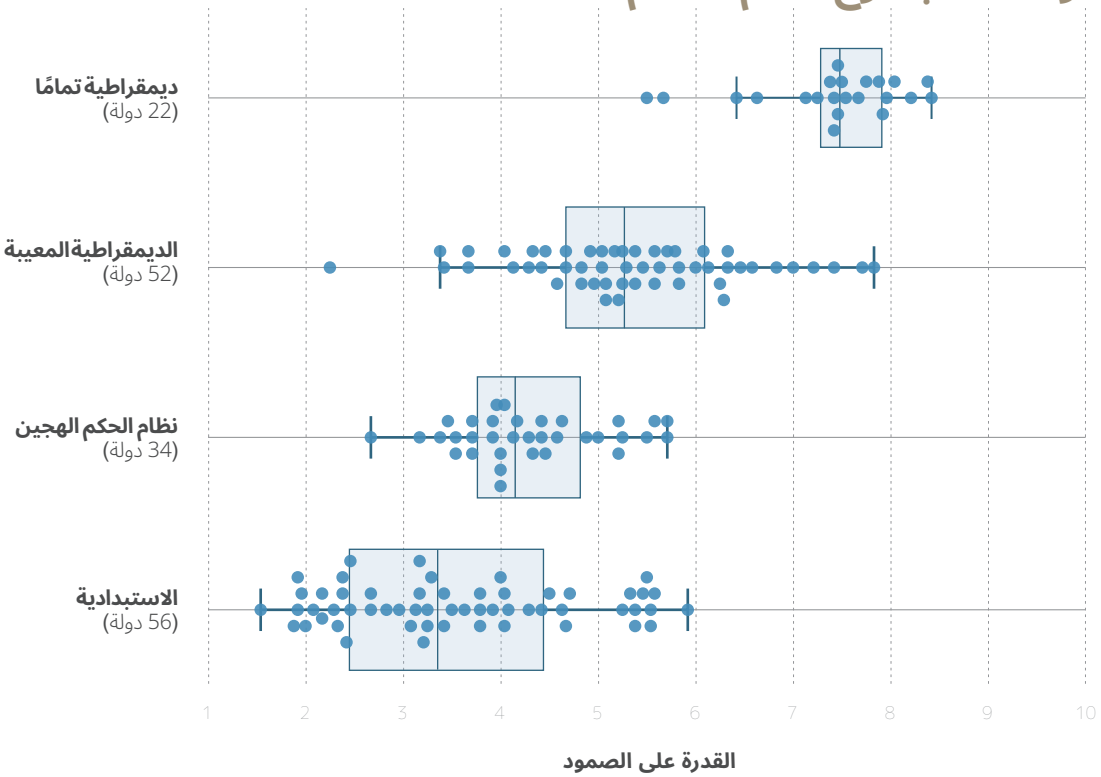

المصدر: مؤشر الديمقراطية لوحدة المعلومات الاقتصادية

يوضح الشكل 8-4، وهو توزيع درجات الصمود بالمؤشر حسب نوع النظام، النمط الواضح للدول الديمقراطية التي تتمتع بقدرة أعلى على الصمود مقارنة بالدول الاستبدادية. فمن بين البلدان العشرين الأولى في تصنيف الصمود، صُنفت 15 دولة على أنها ديمقراطية تمامًا حسب مؤشر الديمقراطية لوحدة المعلومات الاقتصادية، ولم يتم تضمين دولتين في هذا المؤشر، والدول الثلاث المتبقية التي تم تضمينها - إستونيا وسنغافورة ولاتفيا - تعتبر لديها ديمقراطيات معيبة.[71] في الطرف الآخر من مجموعة الصمود، 82% من البلدان التي صُنفت بأقل من 20 درجة من حيث الصمود هي دول استبدادية. ومع ذلك، توجد درجة كبيرة من التباين داخل أنواع الأنظمة، لا سيما عندما يبتعد المرء عن أي من طرفي مقياس الصمود. فعدد من دول الخليج، على سبيل المثال، المصنفة على أنها دول استبدادية، تُصنف أيضًا بدرجة صمود عالية في المؤشر، كما هو الحال مع دول أخرى في إفريقيا والشرق الأوسط، مثل رواندا والأردن. وهناك دولة أخرى يبدو أنها تخالف هذا الاتجاه وهي سورينام التي، رغم ظهورها في أعلى 30% من درجات مؤشر الديمقراطية، إلا أنها مصنفة بدرجة من أقل درجات الصمود في العالم. وبالمثل، مقارنة بالدول الأخرى في جميع أنحاء العالم المصنفة بأنها ديمقراطية تمامًا، تتمتع كوستاريكا بدرجة صمود منخفضة نسبيًا.

قد يكون للأنظمة السياسية وأنظمة الحكم في الدولة عواقب هيكلية مهمة من حيث قدرتها على شن استجابة فعالة للجريمة المنظمة. فمن إحدى السمات الفريدة للولايات المتحدة، على سبيل المثال، هي استقلال السلطة وتوزيعها بين هياكل الحكم لديها. ورغم أن هياكل الحكم الإقليمية والمحلية في العديد من البلدان الأخرى مكلفة بأدوار وواجبات معينة، إلا أن سلطاتها مقيدة باختصاص الحكومة الوطنية. على النقيض من ذلك، أُسست الولايات المتحدة (وكذلك العديد من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم) على مبادئ النظام الفيدرالي "الاتحادي"، حيث يتم تقاسم السلطات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات. وتوفر هذه الديناميكيات ازدواجية أخرى تطرح تحديات أمام التصنيف بالدرجات بموجب المؤشر.

على سبيل المثال، مُنحت الولايات المتحدة الدرجة 5 للجهات الفاعلة التابعة للدولة، واستخلاص نطاق مشاركة الدولة في الأنشطة غير المشروعة، بداية من حالات الفساد المعزولة إلى المشاركة المباشرة في الأنشطة غير المشروعة، بداية من المسؤولين المحليين إلى أعلى المستويات في الحكومة الفيدرالية. وهذه الديناميكيات لها آثار مهمة على صمود الدولة. على سبيل المثال، صُنفت الولايات المتحدة بالدرجة 5.5 في مؤشر "شفافية الحكومة ومساءلتها". وتعكس هذه الدرجة المتوسطة نقاط القوة وأوجه القصور في مؤسسات الدولة على جميع المستويات. ونظرًا لأن المؤشر ركز على معلومات عام 2020، والذي تم خلاله تركيز قدر كبير من الاهتمام على الإدارة السابقة ومزاعم الفساد على المستوى الفيدرالي، أشار الخبراء إلى الأهمية والقيمة التي جلبها المسؤولون على مستوى الولايات والمستوى المحلي.

إن الغرض من التحليل المقدم في هذا القسم ليس تحديد الآليات السببية بشكل قاطع لشرح مستويات الإجرام والصمود في بلد ما. ومع ذلك، فإن مجموعة البيانات القوية التي يوفرها المؤشر تسمح للمستخدمين بالبدء في التفكير بعمق أكبر بخصوص أنواع العوامل التي قد تؤدي دورًا في الجريمة المنظمة وقدرة الدولة على مواجهتها. وُتشير النتائج إلى أنه في حين أنه توجد خصائص معينة - اقتصاديًا وسياسيًا وجغرافيًا - لكل بلد قد تكون مرتبطة بارتفاع معدل الإجرام، مثل انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد أو زيادة عدد السكان، فإن ظاهرة الجريمة المنظمة معقدة للغاية ودقيقة لدرجة أنه لا يوجد شرح نهائي لنقاط القوة ونقاط الضعف المختلفة في جميع أنحاء العالم. ومع أنه قد ترتبط عوامل معينة ارتباطًا وثيقًا بمستوى معين من الإجرام في منطقة ما، إلا أنه قد لا يكون لها تأثيرًا على الإجرام في منطقة أخرى. وتفيد هذه النتائج في التأكيد على الحاجة إلى تحليل ميداني واستجابات مصممة خصيصًا لمسألة الاقتصادات غير المشروعة والجهات الفاعلة في الجريمة المنظمة.

الشكل 8-5

معاملات الارتباط بين درجات الصمود في مؤشر الجريمة المنظمة العالمي والمؤشرات الخارجية المحددة

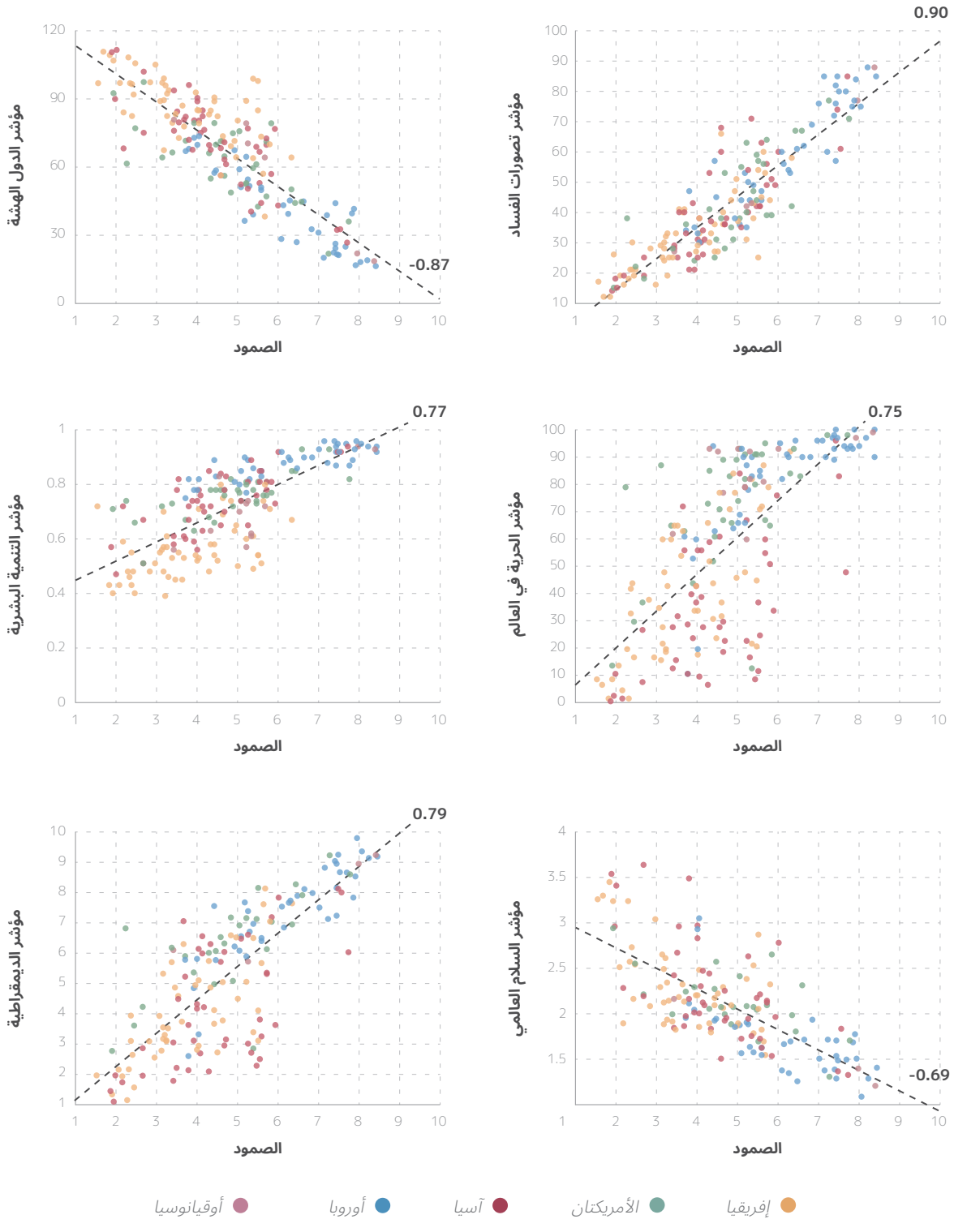

المصدر: منظمة الشفافية الدولية؛ صندوق السلام؛ منظمة بيت الحرية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ رؤية الإنسانية (معهد الاقتصاد والسلام)؛ وحدة المعلومات الاقتصادية

القسم 9

الآثار

لقد كان لوجود الجريمة المنظمة وقدرتها على التكيف تأثيرًا عميقًا على المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وتؤدي الجريمة المنظمة إلى تحويل الأموال التي يمكن استخدامها لتوفير السلع والخدمات؛ إلى استخدامها في استغلال الموارد الطبيعية؛ وتهديد النظم البيئية الهشة؛ وافتراس نقاط ضعف السكان المحليين؛ وتأجيج العنف والنزاع. وفي الوقت نفسه، قد تكون الأنشطة غير المشروعة مصدر رزق بديل للبعض في مواجهة محدودية الفرص الاقتصادية المشروعة ونقص توفير الخدمات. وعلى الرغم من أن ديناميكيات الإجرام تختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، فمن الواضح أن آثار الجريمة المنظمة متعددة الأبعاد ومعقدة. وأصبحت هذه الديناميكيات المعقدة أكثر وضوحًا في ظل تأثير جائحة كوفيد-19.

إن النتائج التي توصل إليها المؤشر العالمي للجريمة المنظمة لها العديد من الآثار المهمة، ولكن الدرجة التي يتم فيها تناول القضايا الموضحة في هذا التقرير من قبل واضعي السياسات والمجتمع الدولي بأسره هي التي ستكون أساسية في تحديد نجاح المجتمع الدولي أو فشله في التصدي للجريمة المنظمة في المستقبل.

الأثر 1

يجب **الإقرار بحجم المشكلة** قبل أن يتسنى معالجتها بفعالية.

مع وجود أكثر من 75% من سكان العالم يعيشون في بلدان تعاني من مستويات عالية من الإجرام، فلا جدال في أن التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة هو من بين أكثر القضايا الأمنية إلحاحًا في العالم. علاوة على ذلك، فإن الكثير من الناس - أكثر من ثلاثة أرباع مواطني العالم - يعيشون في بلدان تعتبر مؤسساتها وأطرها وآلياتها المكلفة بمكافحة الجريمة المنظمة هشة للغاية. ولذا فإن وجود قاعدة أدلة أفضل له أهمية قصوى في ضمان عدم إمكانية تجاهل نطاق تهديد الجريمة المنظمة العالمية. وعلى الرغم من أن عددًا متزايدًا من البلدان يعترف بالجريمة المنظمة باعتبارها تهديدًا للأمن الوطني والدولي، إلا أن تصعيدًا كبيرًا في الإرادة السياسية لمنح الأولوية للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لا يزال مطلوبًا الآن أكثر من أي وقت مضى.

الأثر 2

الجريمة المنظمة هي ظاهرة عابرة للحدود الوطنية حقًا.

تتأثر العديد من المناطق في جميع أنحاء العالم بشكل غير متناسب بالاقتصادات غير المشروعة وآفة المافيات والشبكات الإجرامية والجهات الإجرامية التابعة للدولة. ولعدد من الأسباب التاريخية والجغرافية والاقتصادية والسياسية، فإن بعض البلدان والمناطق والقارات هي بالفعل موطن لمستويات أعلى بكثير من الجريمة المنظمة من غيرها. في الوقت نفسه، من الواضح أنه لا يوجد بلد محصن ضد خطر الجريمة المنظمة، وفي كل ركن من أركان العالم توجد جهات فاعلة شائنة تشارك في أي عدد من الأسواق الإجرامية، بداية من الإتجار بالبشر (السوق الإجرامي الأكثر انتشارًا على مستوى العالم، وفقًا لنتائج هذا المؤشر)، إلى الإتجار بالمخدرات والجرائم الإلكترونية وغسيل الأموال والصيد غير المشروع وغير ذلك الكثير. علاوة على ذلك، حتى تلك الدول التي نجت إلى حد ما من المستويات المرتفعة من الإجرام والعنف التي تُلاحظ غالبًا في البلدان الأخرى، يمكن للاقتصادات غير المشروعة أن تنتشر بسرعة عبر حدودها. وعلى هذا النحو، ينبغي ألا تعتبر أي دولة نفسها محصنة ضد التهديد، ويجب اتخاذ تدابير وقائية في أقرب وقت ممكن لضمان أن تكون البلدان في وضع يمكنها من التخفيف من تهديد الجريمة المنظمة في حالة حدوثها. وبالتالي، فإن أحد الآثار الرئيسية هو أن مثل هذا التهديد العابر للحدود يتطلب استجابة عابرة للحدود الوطنية. فلا يوجد بلد محصن، ولا يمكن لأي بلد أن يكافح الجريمة المنظمة بمفرده، ويلزم توسيع نطاق التعاون الدولي في جميع أنحاء العالم.

الأثر 3

إنهاء إفلات الجهات الفاعلة التابعة للدولة من العقاب سيعزز من الصمود العالمي في مواجهة الإجرام.

توجد الجهات الإجرامية بجميع الأشكال، لكن المؤشر يُظهر إحصائيًا أن الجهات الفاعلة التي تمارس التأثير الأكبر على المجتمعات في جميع أنحاء العالم هي الجهات الفاعلة الإجرامية التابعة للدولة، الأمر الذي له تداعيات كارثية على قدرة الدولة على التصدي للجريمة المنظمة. إذ، لن يكون لدى الحكومات والمسؤولين الحكوميين حافزًا كبيرًا لمنع انتشار الاقتصادات غير المشروعة إذا كانوا هم نفس الكيانات والأفراد الذين لا يستفيدون منها فحسب، بل في كثير من الحالات يسيطرون عليها فعليًا. فحتى في الحالات التي قد لا يمتد فيها الإجرام إلى أعلى المستويات الحكومية، لا تزال البلدان في جميع أنحاء العالم تواجه تهديدًا خبيثًا من الممارسات الفاسدة منخفضة المستوى التي تتغلغل في أجهزة الدولة. في مثل هذه الحالات، حتى لو دافع كبار المسؤولين الحكوميين ظاهريًا عن مكافحة الجريمة المنظمة، فلا يزال من الممكن تقويض المؤسسات والآليات بشكل قاتل على المستويات الأدنى، بداية من النظام القضائي إلى الهيئات التنظيمية وهيئات إنفاذ القانون. وهذا يضعف من تنفيذ أطر الصمود، خاصة إذا كانت هياكل الحوكمة غير شفافة.

الأثر 4

الاستمرار في تعزيز الديمقراطية، خاصة في الدول الهشة، **استجابة قابلة للتطبيق ومفيدة.**

إنها حقيقة لا يمكن إنكارها أن الدول التي وضعت أكثر الآليات فاعلية للتصدي للجريمة المنظمة هي دول ديمقراطية. وتؤيد نتائج هذه الدراسة هذا: فتتمتع الدول الديمقراطية بمستويات أعلى من الناحية الإحصائية من حيث الصمود في مواجهة الإجرام مقارنة بالدول الاستبدادية. وتضع الحوكمة الرشيدة، التي تتميز بها الدول التشاركية والخاضعة للمساءلة والفعالة والقائمة على سيادة القانون، الأساس الذي يمكن بناء وتعزيز الأطر المؤسسية وغير الحكومية على أساسه لتحسين المجتمع ومكافحة الجريمة المنظمة. وفي حالة غياب الشفافية والمساءلة، يتم تغطية الأمة بعباءة من التخفي، مما يسمح للجهات الفاعلة التابعة للدولة بالتصرف والعمل مع الإفلات من العقاب، والاستيلاء على الأموال العامة، والاستفادة من الاقتصادات غير المشروعة على حساب رفاه مواطنيها. إن القضاء على إمكانية عمل الحكومات ذات الميول الاستبدادية دون مراقبة، والسيطرة على الاقتصادات غير المشروعة مع مؤسسات الدولة أو حمايتها، والحد من الممارسات الفاسدة والسماح للمجتمع المدني بالعمل، كلها خطوات مهمة في تعزيز صمود البلد في مواجهة الجريمة المنظمة.

الأثر 5

العمل من أجل السلام أمر حاسم في **الحد من فرص** ازدهار الإجرام.

غالبًا ما يكون انتشار الاقتصادات غير المشروعة دافعًا للنزاع وعدم الاستقرار وهشاشة الدولة، ولكن يمكن النظر إلى العلاقة بين الاثنين من منظور معاكس وينبغي ذلك. وحالات النزاع، حيثما يكون هناك غالبًا فراغ في السلطة، هي بيئات معرضة بشدة للجريمة المنظمة لتترسخ وتزدهر. على سبيل المثال، يتشابك الإتجار بالسلع غير المشروعة مع اقتصادات الحرب القائمة والناشئة، مما يوفر "حلًا" اقتصاديًا إجراميًا لنقص السلع والخدمات. ولا تزدهر الجريمة المنظمة في ظروف الحرب الأهلية والنزاعات الإقليمية وغيرها من أشكال الصراع فحسب، بل إن انعدام الأمن الناتج عن ذلك يحد أيضًا من قدرة الدولة على التعامل مع الجريمة المنظمة. ولكسر الحلقة المفرغة المتمثلة في تصعيد الاستجابة لإضعاف الجريمة، من الضروري منح الأولوية لحلول السلام على المدى الطويل.

القسم 10

موقع ويب مؤشر الجريمة المنظمة العالمي

موقع ويب مخصص - **ocindex.net** - تم إنشاؤه لعرض نتائج مؤشر الجريمة المنظمة العالمي. يحتوي موقع الويب على صفحة رئيسية تعرض التمثيل البياني للإجرام. تتيح صفحة الويب "Heatmap Scores" (التمثيل البياني للدرجات) للمُستخدِمين تصور خريطة الدرجات للأسواق الإجرامية العشرة، وأربعة أنواع من الجهات الفاعلة الإجرامية و12 مؤشرًا للصمود مدرجة في المؤشر، بالإضافة إلى مجموع درجات المكون والمكون الفرعي. علاوة على ذلك، يسمح موقع الويب بإجراء مقارنة جنبًا إلى جنب لأي من درجات المؤشر، سواء كانت مجمعة أو مفصلة.

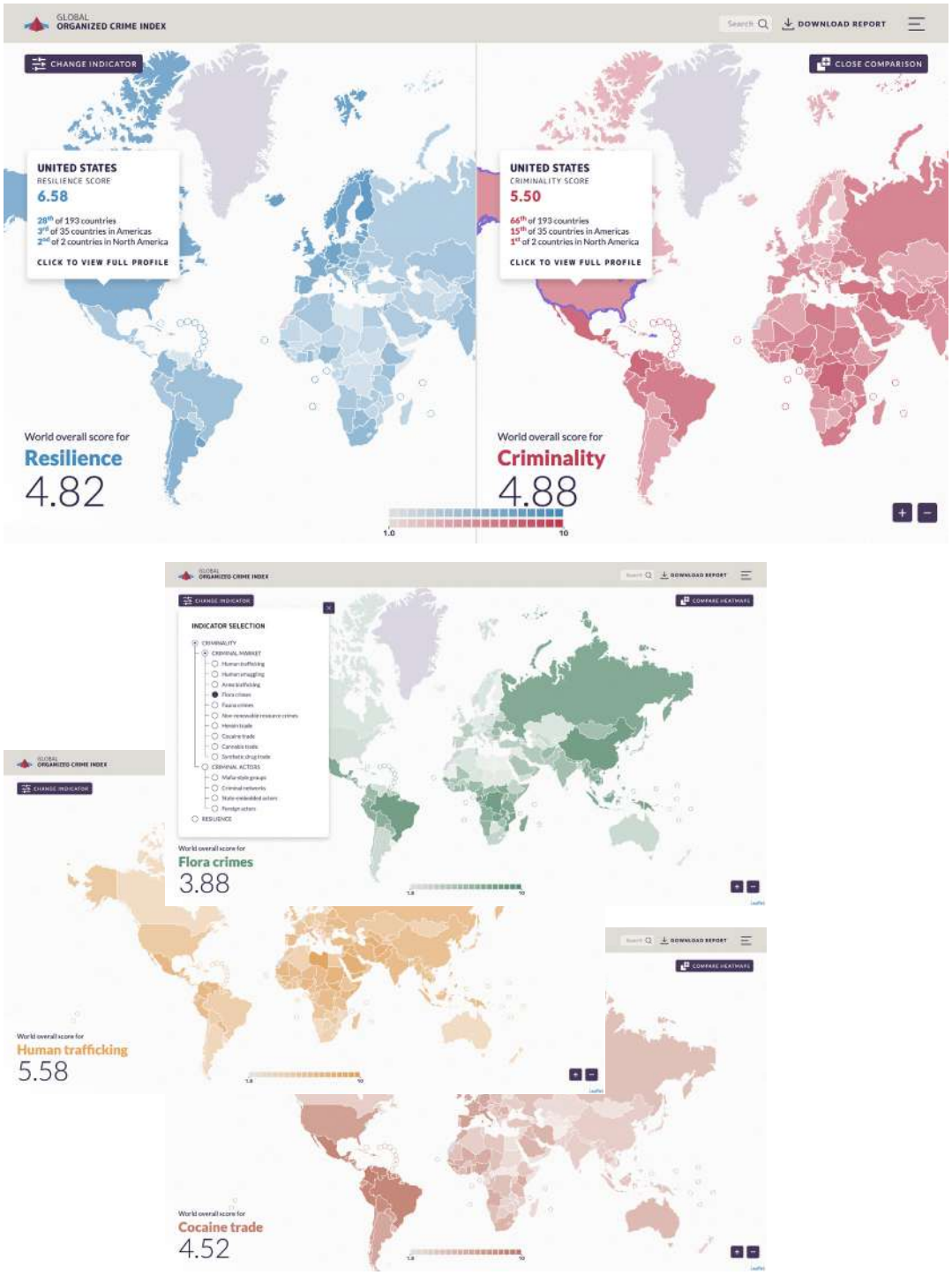

الفرز والمقارنة

رغم أن الاستجابات تختلف من بلد إلى آخر، إلا أن الجريمة المنظمة مع ذلك هي مشكلة عالمية. وفي إطار مكونات المؤشر المتعلقة بالإجرام والصمود، تُصنف البلدان بناءً على درجاتها من أجل تزويد المستخدمين بخيار التحليل المقارن في جميع أنحاء العالم. وقبل كل شيء، تهدف تصنيفات الدول إلى بدء محادثة بين واضعي السياسات والهيئات الإقليمية، وتشجيعهم على التعمق أكثر في كيفية تأثير الجريمة المنظمة على بلدانهم والسبب وراء ذلك، والتعلّم من بعضهم البعض من أجل تطوير استراتيجيات صمود فعالة.

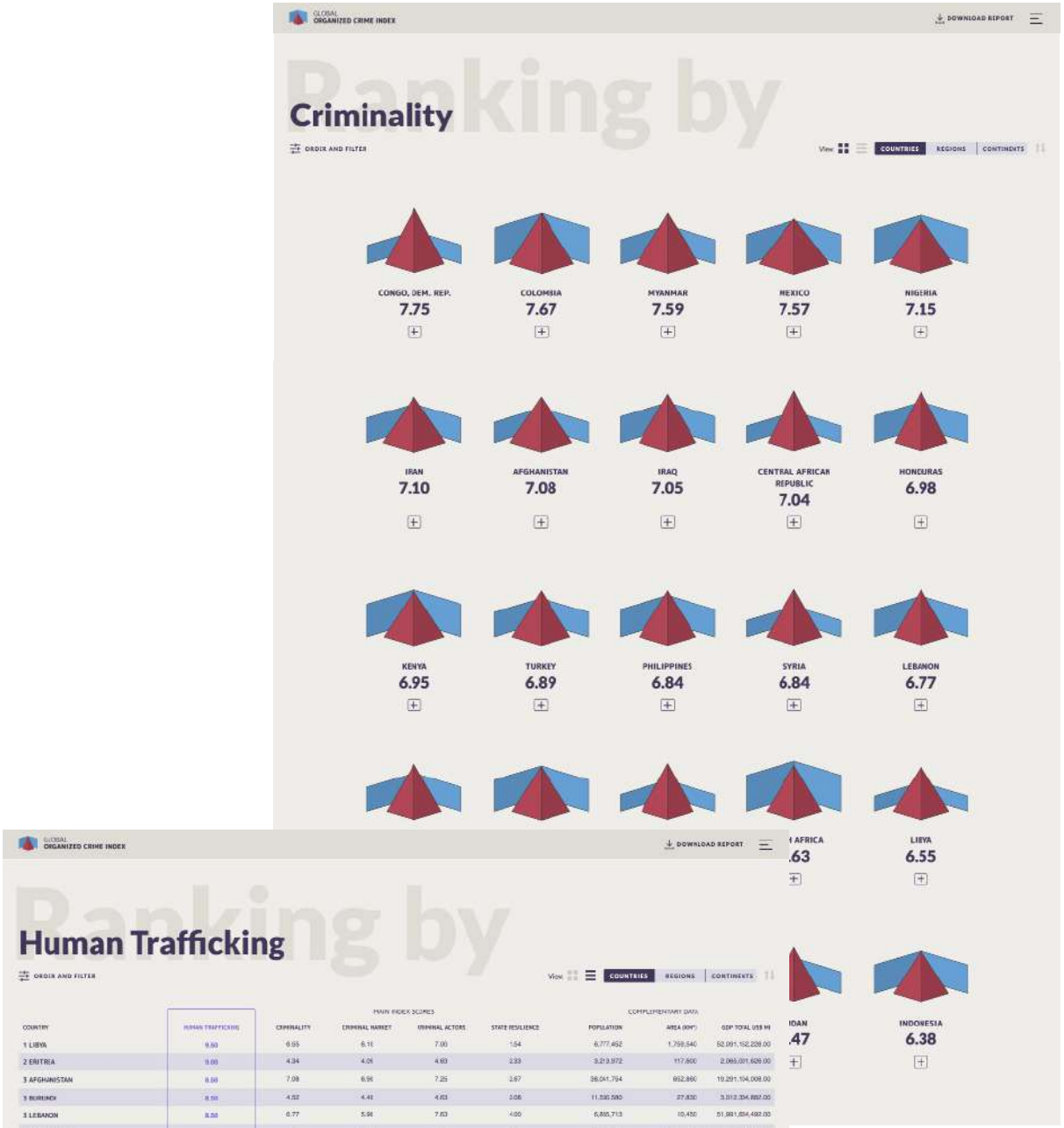

ملخصات البلدان

بالإضافة إلى الدرجات والتصنيفات، يتيح موقع ويب مؤشر الجريمة المنظمة العالمي للمُستخدِمين الوصول إلى ملخصات البلدان التي تشرح السياق وراء درجات كل بلد. وتوفر هذه الملخصات الخلفية التي تبلغ عن الإجرام والصمود في كل بلد، والمكونات الفرعية (أي الأسواق الإجرامية والجهات الفاعلة الإجرامية) ومؤشرات الصمود، مع تسليط الضوء على الاتجاهات الرئيسية بناءً على تقييمات الخبراء.

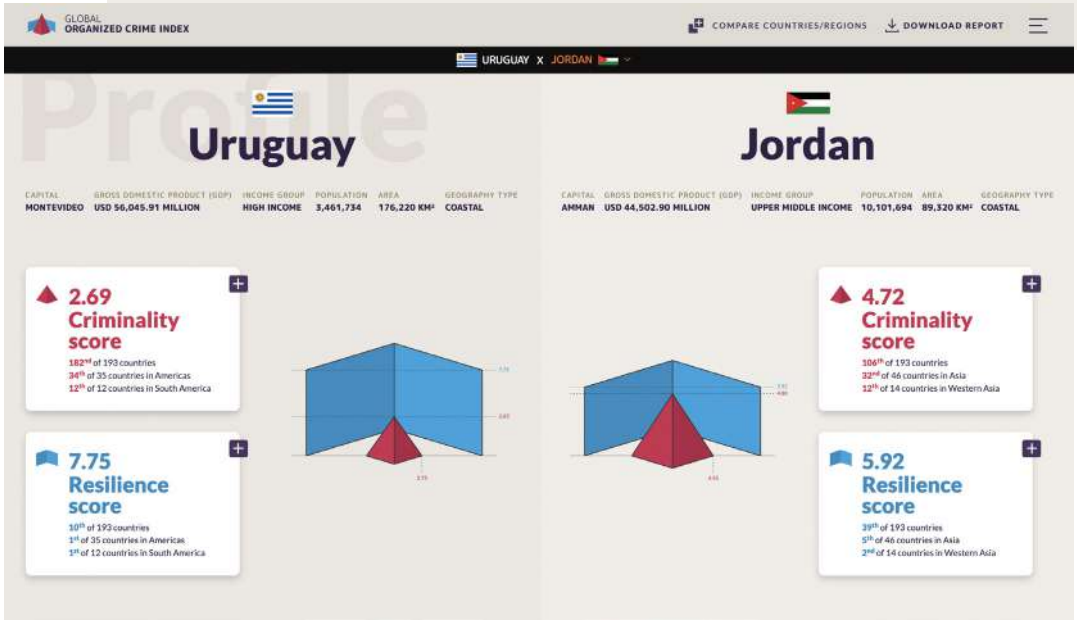

إجراء مقارناتك الخاصة

يقدم مؤشر الجريمة المنظمة العالمي إطارًا شاملاً للعلاقة الشاملة لأي بلد بالجريمة المنظمة. وفي الوقت نفسه، تسمح مكوناته الفرعية ومؤشراته للمُستخدِمين بتصنيف هذه المعلومات وتحديد الارتباطات مع مجالات التأثير المختلفة في أي بلد و/أو منطقة معينة. ويستطيع واضعو السياسات والمُستخدِمون الآخرون مقارنة البيانات جغرافيًا وموضوعيًا، واستخدام التكرارات المستقبلية للمؤشر، بشكل مؤقت، حتى يتمكنوا من تحديد الاتجاهات الرئيسية بمرور الوقت.

الملحق 1

تفسير النتائج - الاعتبارات

توافر المعلومات

كأداة تعتمد على البيانات، يهدف المؤشر إلى توحيد المفاهيم المعقدة للإجرام والصمود عبر 193 دولة في جميع أنحاء العالم. وبينما يشجع التوحيد القياسي التحليل المقارن والتفسير السهل، فإنه لا يخلو من التحديات والصعوبات. فقد يختلف جمع البيانات عبر البلدان من حيث التوافر والموثوقية والتوحيد والتوافق. بل إن هذه القضايا أكثر وضوحًا، بالنظر إلى الطبيعة السرية في الأساس للجريمة المنظمة التي يرصدها المؤشر. وبينما يسعى المؤشر للتغلب على مثل هذه التحديات من خلال عمليات التحقق من الخبراء والمصادر المثلثية، ينشأ تحدٍ آخر عندما تكون هناك معلومات وفيرة عن بلد أو مكون معين.

تعزز البحوث والمعلومات زيادة فهم حالة الجريمة المنظمة في بلد ما وقدرتها على الصمود، مما يساعد في وضع السياسات والاستجابات بشكل أفضل. ومع ذلك، بالنسبة لأدوات المقارنة مثل المؤشر، فإن تحيز المعلومات - حيثما يتم نشر المزيد من المعلومات حول بعض المجالات بدلاً من غيرها - قد يؤدي إلى تحريف النتائج و/أو سوء تفسيرها. بعبارة أخرى، قد تبدو مشكلة الجريمة المنظمة أكثر حدة في البلدان التي حدثت فيها المزيد من المعلومات والبحوث والإبلاغ. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للمؤشر في تسليط الضوء على المجالات التي تفتقر إلى المعلومات في محاولة لتشجيع المزيد من البحث. ومن المهم لأصحاب المصالح أن يقبلوا مؤشرات عن ماهيتهم والمعلومات التي يقدمونها كمكملات للوسائل الأخرى لجمع المعلومات.

وبالمثل، تنشأ حالات تنقص فيها المعلومات والأدلة المنشورة ولكن الخبراء ذوي المعرفة المتعمقة لسياق معين يعترفون بوجود مشاكل. في مثل هذه الحالات، يعتمد المؤشر كتقييم بقيادة الخبراء بشكل كبير على معرفة الخبراء في تقييم السياقات القطرية.

التنوع في مكونات المؤشر

بالرغم من أن البلدان التي تختلف في معدل الإجرام والصمود لديها قد تُصنف بنفس الدرجات، إلا أن البلدان التي تُعاني من مشكلة الجريمة المنظمة الحادة بشكل خاص قد يبدو أنها تُصنف بدرجات أقل من البلدان الأخرى. ويمكن تفسير هذه النتائج من خلال هيكل المؤشر. ونظرًا لأن درجات الإجرام والصمود عمومًا تُخصص استنادًا إلى متوسط بسيط للمؤشرات المركبة الخاصة بكل منها، فإن البلدان التي لديها مجموعة متنوعة من الأسواق الإجرامية والجهات الفاعلة الإجرامية ستحرز درجات أعلى من تلك التي لديها خصائص إجرامية أقل، وإن كانت أكثر انتشارًا. ويمكن قول الشيء نفسه لوصف مؤشرات الصمود. فستعتمد درجات الصمود الإجمالية على قدرة البلدان على التعامل مع حالة الجريمة المنظمة في بلادها بناءً على نهج شامل ومتعدد الأوجه، بدلاً من نهج العدالة الجنائية أو الاقتصادي.

القيود

إدراكًا للصعوبات في إنشاء أداة تدرس موضوعًا متنوعًا بشكل لا يصدق وسري بطبيعته، فإن المؤشر، المصاغ كتقييم بقيادة الخبراء، يأتي بطبيعة الحال بقيود وتحيزات محتملة. ومع ذلك، يمكن وصف مؤشر الجريمة المنظمة العالمي بأنه تمرينًا جدير بالاهتمام، وعلى الرغم من وجود قيود معينة به، نأمل أن يصبح حافزًا لمزيد من النقاش.

في ملاحظة منهجية، توجد اعتبارات يجب مراعاتها عند تفسير الدرجات. أولاً وقبل كل شيء، يعتمد المؤشر بشكل كبير على معرفة الخبراء الفرديين وخبرتهم، مما يفتح الباب أمام إمكانية التحيز الضمني، حيث قد تؤثر قناعات الخبراء الشخصية على حكمهم. وتكون التداعيات في هذه الحالة متعارضة تمامًا. فمن ناحية، قد يكون الخبراء شديدو النقد، نظرًا لمعرفتهم بأوجه القصور في بلد معين، ومن ناحية أخرى، ربما يميلوا إلى أن يكونوا متساهلين للغاية. وعلى الرغم من أنه كان يُفترض أن يكون هذا التداعي الأخير أكثر احتمالية قبل جولات التقييم، فقد لوحظ أن الخبراء يميلون إلى أن يكونوا أكثر انتقادًا وأن البلدان، لا سيما المتقدمة منها، غالبًا ما تكون على مستوى أعلى. وخلال تطوير الأداة، حاولنا التحكم في هذا التحيز من خلال توفير ملفات تعريف قطرية أولية كأساس يمكن للخبراء من خلاله إجراء تقييماتهم بالإضافة إلى تحديد حدود لتوجيه عملية التصنيف بالدرجات، كما هو موضح في قسم المنهجية. بالإضافة إلى ذلك، خضعت جميع البلدان لعدد من جولات التحقق المجهول الهوية، حيث تمت مقارنة الدرجات عبر المؤشرات والمناطق في محاولة لتفسير التحيز الضمني.

قدم الخبراء في جولة تحديد الدرجات الأولية الدرجات التي تم تقديمها للخبراء في جولات التسجيل الجغرافية والمواضيعية التالية. وأدى ذلك إلى فتح إمكانية تأكيد التحيز، حيث سيؤكد الخبراء الدرجات التي تم تعيينها في الجولات السابقة. ولمعالجة هذا الأمر، تم إجراء جولة إضافية للتحقق من الدرجات، حيث اجتمعت مجموعات من الممثلين من العديد من مجالات الخبرة في مناقشات إقليمية خاضعة للإشراف لمناقشة الدرجات والمبررات لكل بلد والتحقق منها.

بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لأن أحد جوانب أداة المؤشر هو مساعدة واضعي السياسات على تحسين نهجهم في التعامل مع الجريمة المنظمة، فمن الضروري فهم مصدر الأضرار التي تلحق بالأسواق المختلفة. ولا يمكن إنكار أن العديد من الأضرار المرتبطة بأسواق معينة تنبع من السياسات الحالية. ومن الأمثلة على ذلك تجارة القنب. فتختلف السياسات المتعلقة بضبط الأمن واستخدام القنب من بلد إلى آخر، وحتى داخل البلدان. وبالتالي، فإن تقييم التأثير المرتبط بهذا السوق كان غامضًا إلى حد ما. وبينما يتحرك عدد متزايد من الدول لإلغاء تجريم القنب أو تقنينه، هناك بعض المجالات تدعم عدم شرعية ذلك، مثل تهريب القنب إلى بلدان ذات سياسات أكثر صرامة، على سبيل المثال. وبالتالي، لكي تكون متسقة قدر الإمكان، تم التأكيد على أهمية مراعاة هذا الجانب من عدم الشرعية عند تقييم السوق للمحتسبين الخبراء. ومع ذلك، كان من الصعب تحقيق الاتساق في هذه الحالة.

ومن القضايا المهمة الأخرى التي كانت موضع قلق أثناء عملية التقييم وتحديد الدرجات الجدل الذي أُثير حول الضرر وتأثير الأسواق، وتحديدًا ما إذا كانت الأضرار قابلة للمقارنة عبر الأسواق. وهنا يوجد قيد آخر للأداة - تقدير المكونات المختلفة للمؤشر. وحاليًا، كما تم التحديد بالفعل، تُقدر المؤشرات بالتساوي. ومع ذلك، فإن أربعة من الأسواق العشرة مرتبطة بالمخدرات، مما يمنحها وزنًا ضمنيًا لتأثير المخدرات، والتي قد تُثير مشكلات حسب السياق. والأسواق الإجرامية البيئية في أوروبا، على سبيل المثال، شبه معدومة. ومع ذلك، فهي مثقلة بالتساوي مع الأسواق الأكثر انتشارًا، مثل الإتجار بالبشر وتجارة المخدرات الاصطناعية. وقد أثار ذلك، في عدد من المناسبات، السؤال الواضح بين الخبراء في مجال الجريمة المنظمة الأوروبية عما إذا كان هذا النهج له ما يبرره. ومع ذلك، كان للجريمة البيئية تأثيرًا كبيرًا في إفريقيا وأوقيانوسيا، على سبيل المثال، حيث عرّضت أنظمة إيكولوجية بأكملها للخطر، بل وهددت وجود مجتمعات ساحلية. ويمكن القول إن تأثير أسواق الجريمة البيئية كان أكثر حدة هناك من تهريب البشر، على سبيل المثال، الذي يُنظر إليه على أنه إشكالي في السياق الأوروبي.

بالتالي، قد يؤدي الترجيح الحالي للمؤشرات إلى بعض النتائج المثيرة للفضول. فما يحدث في كثير من الأحيان هو أن دولتين ربما لا يُتوقع أن تصنفا على نفس المستوى الإجرامي، يتبين أنهما متشابهتان للغاية مع بعضهما البعض. وفي هذه الحالة ننصح بالحذر وننصح القراء بالنظر في الدرجات المصنفة، كما أكدنا في بداية التقرير، لأن البلدان قد يكون لها نفس الترتيب العام أو متشابه ولكن لأسباب مختلفة.

وكان المؤشر محدودًا إلى حد ما في نطاقه أيضًا، حيث يشمل حاليًا 10 أسواق إجرامية فقط. لذلك، يمكن القول

إن درجة الإجرام لا ترسم صورة كاملة لمشهد الجريمة المنظمة في بلد معين وعبر المناطق. ونأمل أن يتم، في الوقت المناسب، إدراج المزيد من الأسواق الإجرامية في المؤشر وستكون الأداة قادرة على تقديم وصف أكثر شمولاً للظاهرة في جميع أنحاء العالم.

أخيرًا، كانت جائحة كوفيد-19 هي الموضوع الرئيسي لعام 2020، وكان لها تأثير على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الجريمة المنظمة. ومع ذلك، كان من الصعب حل الديناميكيات التي أحدثها الوباء، لأسباب ليس أقلها ندرة المعلومات في الأشهر الأولى للوباء. ومع إغلاق الحدود في أوائل عام 2020 وتقييد السفر الجوي، كان يُعتقد أن الجريمة المنظمة ستتكبد خسائر مالية كبيرة، على غرار الاقتصاد القانوني، وتتقلص. ومع ذلك، تكيفت الجهات الفاعلة الإجرامية بسرعة مع الوضع، وبينما كان هناك بعض النزوح في الأنشطة الإجرامية، استمرت بعض التدفقات غير المشروعة في العمل بشكل جيد إلى حد ما. ومن الأمثلة على ذلك تجارة المخدرات، التي استمرت، مدفوعة بارتفاع الطلب، في العمل، بفضل التجارة البحرية التي لم تتأثر في الغالب. ومع ذلك، عندما تم تطوير المؤشر مع انتشار الوباء، فإننا ندرك أن آثاره الكاملة على الجريمة المنظمة سيتم تقييمها بشكل صحيح في مرحلة لاحقة. لذلك، فإننا نعتبر جائحة كوفيد-19 عقبة أعاقت إلى حد ما جمع البيانات وتحليلها بشكل صحيح، وبالتالي الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها.

الملحق 2

التعريفات

تعريف الجريمة المنظمة

المؤشر هو مقياس مركب للمتغيرات باستخدام نقاط بيانات مختلفة. وفي سياق قياس الجريمة المنظمة، تسترشد المعايير التي يعتمد عليها هذا المؤشر بتعريفات الجريمة المنظمة والأنشطة والمفاهيم ذات الصلة.

ومع ذلك، فإن الجريمة المنظمة هي مفهوم معروف بصعوبة تعريفه. وعلى الرغم من وجود وعي بأن هذه الظاهرة موجودة في كل مكان، إلا أن هناك أشكالًا متعددة من الجريمة، يتم تمكينها من قبل جهات فاعلة مختلفة تتقلب وتتكيف مع بيئات مختلفة. في عام 2003، دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (UNTOC)، وهي الأداة الدولية الرئيسية لمكافحة الجريمة المنظمة، حيز التنفيذ، مما أجبر الدول الأعضاء على النظر في تعريف الجريمة المنظمة. ونظرًا لعدم القدرة على التوصل إلى توافق في الآراء، لم تقدم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في الواقع تعريفاً للجريمة المنظمة، ولكنها بالأحرى تقدم توضيحاً لثابتين في السياق الواسع للجريمة المنظمة.

ويوفر المصطلحان "جماعة إجرامية منظمة" و"جريمة خطيرة"، الموضحين في الاتفاقية، الشروط الأساسية لنشاط ما ليتم اعتباره جريمة منظمة والمرونة اللازمة لمعالجة أوسع نطاق ممكن من المخاوف. على سبيل المثال، قد تُشير جماعة إجرامية منظمة إلى مجموعة واسعة من الجمعيات الإجرامية، بداية من الهياكل الهرمية إلى الشبكات غير المترابطة. وبالمثل، فإن تركيز الاتفاقية على مصطلح "جريمة خطيرة" يضمن الحفاظ على التمييز بين الإجرام المنخفض المستوى والنشاط الإجرامي المنظم. علاوة على ذلك، تتناول الاتفاقية على وجه التحديد الأنشطة التي يحركها الربح، مما يسمح للسياسات والاستجابات بتمييز الجريمة المنظمة عن الأعمال ذات الدوافع السياسية فقط، مثل الإرهاب. واليوم، يتزايد الإجماع بين الدول الأعضاء في الاتفاقية على الامتناع بشكل متزايد عن المناقشات التعريفية المحيطة بمصطلح "الجريمة المنظمة" وقبول أنه مرن، وأنه يُشير إلى مجموعة واسعة من الأنشطة والظروف المتغيرة باستمرار، وأنه توجد العديد من الطرق التي يمكن من خلالها فهم مفهوم "الجريمة المنظمة" وصياغته. ومع ذلك، لكي يقدم المؤشر رؤية وقيمة حقيقيتين، من الضروري وجود شكل من أشكال التعريف. وبينما يعتمد المؤشر (وإن لم يكن حصريًا) على الأدوات الدولية لتحديد الأسواق الإجرامية المختلفة، فإنه يأخذ في الاعتبار الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية وكذلك الأنشطة الإجرامية المنظمة التي تحدث داخل حدود الدول.

ومن خلال تعريف الجريمة المنظمة بهذه الطريقة، يسمح المؤشر بالنظر في وقياس مجموعة واسعة من الأنشطة والجناة. وإحدى النقاط

الجريمة المنظمة

في سياق مؤشر الجريمة المنظمة العالمي، تُعرَّف "الجريمة المنظمة" بأنها أنشطة غير مشروعة، تقوم بها جماعات أو شبكات تعمل بشكل متضافر، من خلال الانخراط في أعمال عنف أو فساد أو أنشطة ذات صلة من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو مادية. ويمكن تنفيذ مثل هذه الأنشطة داخل الدولة وعبر الحدود الوطنية.

الرئيسية التي يجب ملاحظتها في هذا التعريف هي مسألة الشرعية. فالأنشطة التي لم تُصنف على أنها غير قانونية أو التي تم إضفاء الشرعية عليها في بلد ما تقع خارج نطاق تقييم ذلك البلد المعين، حتى لو كانت تعتبر غير قانونية في بلد آخر. وفي الوقت نفسه، يتم تضمين الأنشطة القانونية ولكنها تنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان ضمن المؤشر.

تعريفات السوق الإجرامية

الأشخاص

الإتجار بالبشر

استنادًا إلى مجموعة من المصادر، يشمل المؤشر الإتجار بالبشر في سياق الرق الحديث ويضم الإتجار بالأعضاء أيضًا. وتماشياً مع التفسيرات الشائعة للإتجار بالبشر، لا تتطلب هذه السوق الإجرامية تنقل الأفراد، وتشمل الرجال والنساء والأطفال. وعندما يتعلق الأمر بالتنقل، فقد تشمل كلا من التدفقات عبر الحدود والتدفقات الداخلية (مثل من المواقع الريفية إلى المناطق الحضرية). ولأغراض تتعلق بالمؤشر، يشمل الإتجار بالبشر النشاط والوسائل والغرض، ويعكس جميع مراحل النشاط غير المشروع، بداية من التجنيد والنقل إلى إيواء الأشخاص واستلامهم. ولتمييز هذه السوق عن سوق تهريب البشر، فإن الإتجار بالبشر ينطوي على شكل من أشكال الإكراه أو الخداع أو الخطف أو الاحتيال، ويتم تنفيذه لغرض الاستغلال، بغض النظر عن موافقة الضحية. وتماشياً مع بروتوكول منع الإتجار بالبشر وقمع ذلك والمعاقبة عليها، خاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (UNTOC)، يجب أن يشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال بغاء الغير أو غيره من أشكال الاستغلال الجنسي أو العمل القسري أو الخدمات القسرية أو العبودية أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

تهريب البشر

بموجب المؤشر، يتطلب تهريب البشر تجريم الدخول غير المشروع للمهاجرين أو عبورهم أو إقامتهم (عن طريق البر أو البحر أو الجو) من قبل جماعة إجرامية منظمة لأغراض المنفعة المالية أو المادية. ويعكس النشاط في هذا الاقتصاد الإجرامي جميع مراحل النشاط غير المشروع، بما في ذلك إنتاج أو شراء أو توفير أو حيازة وثائق سفر أو هوية مزورة عند ارتكابها بغرض التمكين من تهريب المهاجرين. وعلى الرغم من تمايز الجرائم، إلا أن تهريب البشر قد يتحول إلى إتجار عندما يتعلق الأمر بعنصر الاستغلال.

التجارة

الإتجار بالأسلحة

يشمل الإتجار بالأسلحة استيراد الأسلحة وأجزائها ومكوناتها والذخيرة أو تصديرها أو حيازتها أو بيعها أو تسليمها أو التنقل بها أو نقلها عبر الحدود الوطنية، وكذلك التحويل المتعمد للأسلحة النارية من التجارة المشروعة إلى التجارة غير المشروعة، دون الحاجة إلى نقل العناصر عبر الحدود المادية. ويُشير مصطلح "الأسلحة النارية" إلى أي سلاح محمول بماسورة يُطلق طلقة نارية، أو مصمم خصيصًا لذلك أو يمكن تحويله بسهولة لإطلاق طلقة أو رصاصة أو قذيفة بفعل متفجر، باستثناء الأسلحة النارية العتيقة أو نسخها المقلدة، وفقًا لبروتوكول مكافحة التصنيع والإتجار غير المشروعين بالأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وتُشير "الأسلحة الصغيرة" و"الأسلحة الخفيفة" إلى مجموعة من الأسلحة المحددة، مثلما حددها استبيان الأسلحة الصغيرة. ويسهّل الإتجار بالأسلحة في كثير من الأحيان من ارتكاب أنشطة الجريمة المنظمة الأخرى.

البيئة

الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية

تشمل الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية الإتجار غير المشروع وكذلك حيازة الأنواع التي تشملها اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية (CITES)، وكذلك الأنواع الأخرى المحمية بموجب القانون الوطني.

الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية

مثلها مثل الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية، تعكس الجرائم التي تشمل أنواع الحيوانات الصيد الجائر والإتجار غير المشروع في الأنواع التي تشملها اتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض وحيازتها، فضلاً عن أي أنواع أخرى محمية بموجب القانون الوطني. كما يأخذ المؤشر في الاعتبار الأنواع البحرية المحمية، ويندرج الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ضمن هذه الفئة.

الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة

يشمل المؤشر استخراج الموارد الطبيعية أو تهريبها أو خلطها بمواد أخرى أو تزويدها بالوقود أو تعدينها. كما يشمل أي أنشطة غير مشروعة تتعلق بالتجارة في هذه المنتجات، بما في ذلك التلاعب بفواتير الأسعار. ويشمل المؤشر أيضًا السلع بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، النفط والذهب والغاز والأحجار الكريمة والماس والمعادن النفيسة.

المخدرات

تجارة الهيروين

يشمل المؤشر إنتاج الهيروين وتوزيعه وبيعه. وقد أُخذ استهلاك المخدرات، رغم أنه ليس في حد ذاته شكلًا من أشكال الجريمة المنظمة، في الاعتبار عند تحديد مدى وصول سوق المخدرات غير المشروعة. وتعتبر المواد الأفيونية الاصطناعية ضمن فئة المخدرات الاصطناعية (انظر أدناه).

تجارة الكوكايين

مثله مثل الهيروين، يشمل المؤشر إنتاج الكوكايين وتوزيعه وبيعه ومشتقاته كذلك. وقد أُخذ استهلاك المخدرات، رغم أنه ليس في حد ذاته شكلًا من أشكال الجريمة المنظمة، في الاعتبار عند تحديد مدى وصول سوق المخدرات غير المشروعة.

تجارة القنب

يشمل المؤشر زراعة القنب وتوزيعه وبيعه على نحو غير مشروع وكذلك الحال بالنسبة لزيته ومادته الصمغية و أعشابه وأوراقه. وقد أُخذ استهلاك المخدرات، رغم أنه ليس في حد ذاته شكلًا من أشكال الجريمة المنظمة، في الاعتبار عند تحديد مدى وصول سوق المخدرات غير المشروعة. واعترافًا بالتشريع المتزايد لإنتاج القنب وبيعه واستهلاكه عبر البلدان، ركز المؤشر فقط على المجالات التي تم فيها تجريم نشاط ما و/أو حيثما شاركت الجماعات الإجرامية في سلسلة التوريد.

تجارة المخدرات الاصطناعية

كما هو الحال مع أسواق المخدرات غير المشروعة الأخرى، يشمل المؤشر إنتاج المخدرات الاصطناعية وتوزيعها وبيعها. والجدير بالذكر أن المواد الأفيونية الاصطناعية، مثل الترامادول، وكذلك المنشطات من نوع الأمفيتامين والميثامفيتامين والفنتانيل مُدرجة في هذه السوق الإجرامية، وكذلك أي مخدرات أخرى مدرجة في بروتوكول عام 1972، الذي يعدل الاتفاقية الوحيدة للمخدرات، والاتفاقية المتعلقة بالمؤثرات العقلية لعام 1971 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988. وقد أُخذ استهلاك مثل هذه المخدرات، رغم أنه ليس في حد ذاته شكلًا من أشكال الجريمة المنظمة، في الاعتبار عند تحديد مدى وصول سوق المخدرات غير المشروعة. والجدير بالذكر أنه تم استبعاد "المنتجات الطبية المتدنية الجودة والمغشوشة"، كما حددتها منظمة الصحة العالمية.

تعريفات الجهة الفاعلة الإجرامية

الجماعات التي على غرار المافيا

يُشير إلى الجماعات الإجرامية المنظمة والمحددة بوضوح. ويشمل هذا التصنيف أيضًا الميليشيات وجماعات حرب العصابات التي يتم تمويلها بشكل أساسي من خلال الأنشطة غير المشروعة. وتوجد أربع سمات محددة للجماعات التي على غرار المافيا وهي: اسمًا معروفًا، وقيادة محددة، وسيطرة إقليمية، وعضوية محددة.

الشبكات الإجرامية

يُشير إلى شبكة أوسع من شركاء الإجرام الضالعين في أنشطة إجرامية. ويشمل ذلك أيضًا المجموعات الصغيرة نسبيًا التي لا تسيطر على منطقة وغير المعروفة باسم محدد على نطاق واسع أو بزعيم معروف. وتنخرط الشبكات الإجرامية في الإتجار غير المشروع بالسلع ولكن ليس لديها سيطرة إقليمية أو أي من السمات المميزة الأخرى للجماعات التي على غرار المافيا. وفي الأساس، تُحدد الشبكات الإجرامية ورواد الأعمال من خلال فشلهم في تلبية الخصائص المميزة للجماعات التي على غرار المافيا.

الجهات الفاعلة التابعة للدولة

يُشير إلى الجهات الإجرامية المنغمسة في جهاز الدولة وتتصرف من خلاله.

الجهات الفاعلة الأجنبية

يُشير إلى الجهات الإجرامية التابعة و/أو غير التابعة للدولة العاملة خارج وطنهم. ولا يمكن أن يشمل ذلك الرعايا الأجانب فقط، ولكن يشمل أيضًا مجموعات الشتات المختلفة التي أنشأت جذورًا في البلاد عبر أجيال متعددة.

تعريفات مؤشرات الصمود

القيادة والحكم

القيادة السياسية والحكم

يُشير إلى الدور الذي تؤديه حكومة الدولة في التصدي للجريمة المنظمة وفاعليتها في القيام بذلك. وتُشير القيادة السياسية القوية والحوكمة إلى قدرة أعلى للدولة للصمود في مواجهة الجريمة المنظمة.

توجه الحكومات المواطنين نحو موقف الدولة من الجريمة المنظمة، وتدافع عن دورها في مكافحة الظاهرة من خلال وضع حجر الأساس لتنفيذ الإجراءات. وتعكس المنصة التي يُستخدَم فيها الخطاب المناهض للجريمة المنظمة إلى حد ما مستوى منح الأولوية للجريمة المنظمة على جدول الأعمال الوطني.

يعمل الحكم كدالة للعلاقة بين الدولة والسكان الخاضعين للحكم. ويُرسل القادة رسائل يُنظر إليها على أنها شرعية، وبالتالي توحد المجتمع. ويمكن ربط ثقة الناس بمن يحكمهم ارتباطًا مباشرًا بالصراع في المجتمع. ويمكن لوجود الجريمة المنظمة أن يقلل بشكل ملموس من القدرة على الحكم وشرعية الحكومة في أعين السكان. وعندما لا تكون هناك ثقة أو تضعف في الحكومة، يمكن أن يصبح المجتمع غير مستقر، مما يوفر (مزيدًا) من الفرص للجريمة المنظمة لملء الفراغ بين الدولة وسكانها.

الصمود

يُعرِّف المؤشر "الصمود" بأنه القدرة على مقاومة الأنشطة الإجرامية المنظمة وعرقلتها ككل، بدلاً من الأسواق الفردية، من خلال التدابير السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية. ويُشير الصمود إلى الإجراءات التي تتخذها الدول من قبل الجهات الفاعلة التابعة لها وغير التابعة لها.

شفافية الحكومة ومساءلتها

يُشير إلى الدرجة التي وضعت بها الدول آليات الرقابة لضمان عدم تواطؤ الدولة في الأنشطة غير المشروعة - بعبارة أخرى، ما إذا كانت الدولة توفر فرصًا للحد من فساد الدولة أم لا، ولإخفاء السيطرة غير المشروعة على السلطة أو الموارد، بما في ذلك الموارد المرتبطة بالجريمة المنظمة.

وبصفتها ممثلات عن مواطنيها، تُعهد إلى الحكومات بصلاحيات الإشراف والحفاظ على حكم المجتمعات ونظامها. وعندما يتم إساءة استخدام هذا العقد، فإنه يقوض ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة (مما قد يؤدي إلى التعرض للجريمة المنظمة) ويمكن أن يُشير إلى تواطؤ الدولة في الجريمة المنظمة. وتعمل الجهود المبذولة لزيادة الشفافية، مثل توفير الموارد الكافية لتدابير مكافحة الفساد، على إغلاق الفرص التي قد يمارس فيها المجرمون المنظمون نفوذهم. وبالتالي، كلما كانت الحكومات أكثر شفافية، زادت قدرة الدولة على الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة.

التعاون الدولي

يُشير إلى هياكل وعمليات التفاعل ووضع السياسات والتنفيذ الملموس من قبل البلدان خارج المستوى الوطني من أجل التصدي للجريمة المنظمة. ويُشير التعاون الدولي القوي إلى القدرة العالية للدولة على الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة.

نظرًا لأن الجريمة المنظمة أصبحت ظاهرة عابرة للحدود على نحو متزايد، مع قدرة الجهات الفاعلة وسلاسل التوريد على تجاوز الحدود الوطنية والقارية، فمن الضروري أن تعمل الدول معًا على نطاق عالمي لمكافحة هذا التهديد.

إن التصديق على معاهدات الجريمة المنظمة الدولية ذات الصلة و(توقيت التصديق عليها) يُعني ضمناً استعداد الدولة لتفعيل الاستجابات للجريمة المنظمة، بما يتماشى مع المعايير الدولية. وفيما يلي هذه المعاهدات:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988
- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961
- اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971
- معاهدة تجارة الأسلحة
- اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية

تشكل هذه الاتفاقيات على المستوى الدولي، بالنسبة للدول الأطراف، أسسًا قانونية كافية لتنفيذ تدابير الاستجابة للجريمة المنظمة. وتشمل هذه الاستجابات التعاون في المسائل الإجرامية، ولا سيما المساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المجرمين، ونقل السجناء المحكوم عليهم، ومصادرة الأصول عبر الحدود. ووجود مثل هذه الهياكل والسياسات، والأدلة على استخدامها الفعال، يُعني زيادة قدرة الدولة على الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة.

السياسات والقوانين الوطنية

التعاون الدولي هو عنصر أساسي في مكافحة الجريمة المنظمة لأنه يضع حجر الأساس للاستجابات الوطنية. وبالتالي، فإن السياسات والقوانين الوطنية تُشير إلى الإجراءات والهياكل القانونية للدولة الموضوعة للتصدي للجريمة المنظمة. وتتكيف الاستراتيجيات والتشريعات الوطنية للجريمة المنظمة مع احتياجات الدولة وتقاليدها القانونية وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والجغرافية. وعلى هذا النحو، فإن وجود هذه العناصر يعكس قدرة الدولة على الصمود أمام الجريمة المنظمة.

العدالة الجنائية والأمن

النظام القضائي والاحتجاز

يُشير إلى سلطة النظام القضائي للدولة في محاولة فعالة لإنفاذ الأحكام على القضايا المتعلقة بالجريمة المنظمة. وتعتمد قدرة النظام القضائي لبلد ما على القيام بذلك على ما إذا كان يتمتع بالموارد الكافية ويعمل باستقلالية وفعالية في جميع النقاط على طول السلسلة القضائية.

على الرغم من أن إصدار الأحكام في القضايا هو وظيفته الأساسية، فإن القدرة على الإنفاذ هي أيضًا عنصر أساسي في أنشطة النظام القضائي. وتمثل أشياء مثل الأدلة على أن المجرمين الرئيسيين في الجريمة المنظمة تتم مقاضاتهم بنجاح، وعلى وجه الخصوص، درجة تأثير الجريمة المنظمة من داخل نظام السجون، عوامل يجب مراعاتها عند تقييم القدرة القضائية للدولة. وعند الاستيلاء على نظام السجون بشكل ملحوظ من قبل الجريمة المنظمة، يجب أن يؤثر ذلك بشكل كبير على النتيجة.

وبالتالي، في حين أن امتلاك المزيد من الموارد والاستقلالية لإصدار أحكام في قضايا الجريمة المنظمة يُعني ضمناً قدرة أعلى على الصمود لدى الدولة، فإن الإفلات المرتفع من العقاب يُعني ضمناً انخفاض قدرة الدولة على الصمود.

إنفاذ القانون

يُشير إلى قدرة الدولة على التحقيق وجمع المعلومات الاستخبارية وحماية قواعدها وإجراءاتها المتعلقة بالجريمة المنظمة وفرض الالتزام بها. وبصفته الخط الأمامي لنظام العدالة الجنائية للدولة، غالبًا ما يكون إنفاذ القانون والاستخبارات على اتصال مباشر مع الأنشطة الإجرامية المنظمة. ومن أجل تقديم الجناة المجرمين إلى العدالة، تعتمد قدرة إنفاذ القانون في الدولة لمكافحة الجريمة المنظمة على أشياء مثل ما إذا كانت تتمتع بالموارد الكافية، وما إذا كانت الدولة قد استثمرت في آليات إنفاذ القانون التي تركز على الجريمة المنظمة بشكل خاص. لذلك يمكن القول أن زيادة القدرة على إنفاذ القانون تجعل الدولة أكثر صمودًا في مواجهة الجريمة المنظمة.

السلامة الإقليمية

تُشير إلى مدى قدرة الدول على السيطرة على أراضيها وبنيتها التحتية ضد الأنشطة الإجرامية المنظمة، بما في ذلك قدرة أفراد مراقبة الحدود.

وقد يزيد الموقع الجغرافي والمادي لبلد ما من مخاطر الاستغلال من قبل الجماعات الإجرامية المنظمة. ونظرًا لأنه من غير المرجح أن يتم تنظيم الحدود الطويلة، فمن المرجح أن يستفيد المجرمون من الامتداد الشاسع هذا من خلال تهريب السلع غير المشروعة والأشخاص دون أن يلاحظهم أحد. علاوة على ذلك، فإن مستوى المشاركة الاقتصادية للدولة على الصعيد الدولي، الذي يتميز بأشياء مثل البنية التحتية للموانئ والمطارات، يمكن أن يزيد من جدوى نقل البضائع والأشخاص (سواء بشكل شرعي أو غير قانوني) بين البلدان.

على هذا النحو، كلما زادت الموارد والهياكل التي وضعتها الدول لإدارة سلامتها الإقليمية ضد الجريمة المنظمة، زادت قدرتها على الصمود.

الجوانب الاقتصادية والمالية

مكافحة غسل الأموال

يُشير إلى قدرة الدولة على تنفيذ التدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال والتهديدات الأخرى ذات الصلة لسلامة نظامها المالي.

وغالبًا ما يتم إخفاء الأرباح التي يجنيها المجرمون من الجريمة المنظمة عن طريق تحويلها عبر أعمال مشروعة. ومن خلال تطوير آليات مكافحة غسيل الأموال، تصبح الدول أكثر صمودًا في مواجهة خطر غسيل الأموال، الذي يحتمل أن يكون أساس جميع أشكال الجريمة المنظمة.

مجموعة العمل المالي هي هيئة لصنع السياسات وضعت سلسلة من التوصيات المعترف بها كمعيار دولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وهي تُشكل الأساس للاستجابة المنسقة لهذه التهديدات التي يتعرض لها النظام المالي.

وتُقيَم الدول من خلال التقييمات القطرية المتبادلة لتحديد مستوى امتثالها لهذه المعايير الدولية. وكلما زاد الامتثال، زاد صمود الدول في مواجهة الجريمة المنظمة.

القدرة التنظيمية الاقتصادية

يُشير إلى القدرة على التحكم في الاقتصاد وإدارته، وتنظيم المعاملات المالية والاقتصادية (على الصعيدين الوطني والدولي) حتى تتمكن التجارة من الازدهار في حدود سيادة القانون. بعبارة أخرى، ما إذا كانت قد أُسست جهة فاعلة ويمكن أن تُشرف بفعالية على الآليات التي تضمن المعاملات الاقتصادية وإمكانية عمل الشركات بطريقة يمكن التنبؤ بها وعادلة وخالية من التحريف، بما في ذلك الأنشطة الإجرامية مثل الابتزاز والضرائب غير المشروعة.

عندما تكون الجهات الفاعلة قادرة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعززه، فإنها تسمح بتوسيع الخيارات والفرص للأعمال المشروعة والمنظمة. وهذا بدوره يقلل من الحافز لظهور الأعمال غير الرسمية وغير القانونية، أو الجماعات الإجرامية للتأثير بلا داع على القوى الاقتصادية، من خلال التنظيم البديل أو الابتزاز أو الممارسة الإجرامية.

وقد ثُبت أن الدول الخاضعة لجزاءات مطولة من قبل المجتمع الدولي تطور وسائل غير مشروعة للالتفاف أو التخفيف من تأثير تلك الجزاءات.

وكلما زاد عدد اللوائح الاقتصادية السليمة المطبقة وانخفاض عدد (ومدة) العقوبات المفروضة على الدولة، زاد صمود الدولة في مواجهة الجريمة المنظمة.

المجتمع المدني والحماية الاجتماعية

دعم الضحايا والشهود

يُشير إلى وجود المساعدة المقدمة لضحايا مختلف أشكال الجريمة المنظمة (على سبيل المثال، الإتجار بالبشر، والإتجار بالمخدرات، والابتزاز أو الاحتيال).

إن آليات الدعم والبرامج العلاجية للضحايا والموارد المخصصة لهذه المبادرات توفر بيئة يستطيع فيها المواطنون التعافي بسرعة أكبر من آثار الأنشطة الإجرامية المنظمة.

علاوة على ذلك، تعد مبادرات مثل برامج حماية الشهود ضرورية، وهي غالبًا الطريقة الوحيدة لملاحقة المجرمين المنظمين بنجاح. وكلما وضعت برامج الدعم هذه موضع التنفيذ، زاد صمود الدول في مواجهة الجريمة المنظمة.

الوقاية

يُشير إلى وجود استراتيجيات وتدابير وتخصيص الموارد والبرامج والعمليات التي تهدف إلى منع الجريمة المنظمة. وبينما تأخذ الوقاية مبادرات الدولة بشكل أساسي في الاعتبار، غالبًا ما تستخدم هذه الأطر نهجًا شاملاً للتدابير الوقائية من خلال التوعية المجتمعية، مع الاعتراف بأن المواطنين المشاركين في الوقاية من الجريمة المنظمة يساعدون في جعل الدولة أكثر صمودًا.

ومن خلال الوقاية، يمكن للدول أن تبني ضمانات للحماية من الجريمة المنظمة من خلال إحداث تغيير سلوكي في الفئات الضعيفة وتقليل الطلب على الأنشطة غير المشروعة.

وبالتالي، كلما كانت خطة الوقاية في الدولة أكثر قوة، زادت قدرتها على الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة.

الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة

من منظور الصمود، تؤدي الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة دورًا في الاستجابة للجريمة المنظمة لتكملة الرعاية الحكومية وضمان "الضوابط والتوازنات" ضد الحكومات لضمان الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة. ومؤشر الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة هو أيضًا مقياس لمدى قدرة منظمات المجتمع المدني والسماح لها بتأدية دورًا في الاستجابة للجريمة المنظمة في هذا الصداد، بداية من دعم الضحايا إلى الوقاية من الجريمة.

تشارك منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المحلية، حيثما تتشكل ملكية المبادرات لمكافحة الجريمة المنظمة، مما يؤدي إلى تدابير استجابة أكثر استدامة. وبالمثل، تؤدي وسائل الإعلام دورًا حاسمًا في الدور الذي تؤديه في مساءلة الحكومات وتوفر صوتًا للمجتمعات من خلال تعبئة المجتمع المدني ضد تهديد الجريمة المنظمة بين السكان المحليين. وبالتالي، كلما زادت قدرة المجتمع المدني في الدولة، زادت قدرتها على الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة.

الملحق 3

جداول التصنيف

درجات الإجرام

	الدولة	الدرجة
.1	جمهورية الكونغو الديمقراطية	7.75
.2	كولومبيا	7.66
.3	ميانمار	7.59
.4	المكسيك	7.56
.5	نيجيريا	7.15
.6	إيران	7.10
.7	أفغانستان	7.08
.8	العراق	7.05
.9	جمهورية إفريقيا الوسطى	7.04
.10	هندوراس	6.98
.11	كينيا	6.95
.12	تركيا	6.89
.13	الفلبين	6.84
.13	سوريا	6.84
.15	لبنان	6.76
.16	باراغواي	6.70
.17	بنما	6.68
.18	فنزويلا	6.64
.19	جنوب إفريقيا	6.63
.20	ليبيا	6.55
.21	موزمبيق	6.53
.22	البرازيل	6.50
.23	جواتيمالا	6.48
.24	السودان	6.46
.25	إندونيسيا	6.38
.26	بيرو	6.35
.27	جنوب السودان	6.34
.28	الكاميرون	6.31
.29	باكستان	6.28
.29	فيتنام	6.28
.31	الإكوادور	6.25
.32	روسيا	6.24
.33	صربيا	6.21
.34	أوكرانيا	6.18
.35	نيبال	6.16
.36	كوت ديفوار	6.15
.36	تنزانيا	6.15

	الدولة	الدرجة
.38	أوغندا	6.14
.39	اليمن	6.13
.40	نيكاراغوا	6.06
.41	الصين	6.01
.41	غانا	6.01
.41	النيجر	6.01
.41	المملكة العربية السعودية	6.01
.45	مونتينيغرو	6.00
.46	السلفادور	5.94
.46	ماليزيا	5.94
.48	جامايكا	5.91
.49	البوسنة والهرسك	5.89
.49	مالي	5.89
.51	تشاد	5.86
.52	كمبوديا	5.83
.53	إيطاليا	5.81
.54	الصومال	5.79
.55	إسبانيا	5.78
.56	تايلاند	5.76
.57	الإمارات العربية المتحدة	5.75
.58	هايتي	5.73
.59	فرنسا	5.66
.59	زيمبابوي	5.66
.61	ألبانيا	5.63
.62	طاجيكستان	5.61
.63	مدغشقر	5.59
.64	الهند	5.53
.65	لاوس	5.51
.66	الولايات المتحدة الأمريكية	5.50
.67	بوركينا فاسو	5.49
.68	غينيا بيساو	5.45
.69	بابوا غينيا الجديدة	5.44
.70	بلغاريا	5.43
.71	سيراليون	5.40
.72	قيرغيزستان	5.33
.72	توجو	5.33
.74	مقدونيا الشمالية	5.31

الدولة	الدرجة
75. أنغولا	5.29
76. بنين	5.25
77. قطر	5.21
78. غينيا	5.20
- كوسوفو	5.19
79. مصر	5.16
80. جمهورية الدومينيكان	5.15
81. الكويت	5.14
82. غيانا	5.10
83. أذربيجان	5.08
83. بيلاروسيا	5.08
85. كرواتيا	5.06
86. ليبيريا	5.05
87. جمهورية الكونغو	5.03
88. كوستاريكا	4.99
89. بنغلاديش	4.98
90. أوزبكستان	4.96
91. ترينداد وتوباغو	4.94
92. اليونان	4.93
92. زامبيا	4.93
94. جمهورية كوريا	4.91
95. الجابون	4.90
95. ألمانيا	4.90
95. أيرلندا	4.90
95. سورينام	4.90
99. المملكة المتحدة	4.89
100. البحرين	4.83
100. غامبيا	4.83
102. السنغال	4.81
103. أثيوبيا	4.79
103. المغرب	4.79
105. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	4.78
106. الأردن	4.71
107. هولندا	4.69
107. سلوفاكيا	4.69
109. مالطا	4.65
110. بيليز	4.64
110. سيريلانكا	4.64
112. الجمهورية التشيكية	4.63
113. تركمانستان	4.61
114. شيلي	4.60

الدولة	الدرجة
115. رومانيا	4.59
116. السويد	4.56
117. البرتغال	4.55
118. اليابان	4.53
119. الجزائر	4.51
119. بوروندي	4.51
119. موريشيوس	4.51
122. المجر	4.50
123. مولدوفا	4.45
124. إسرائيل	4.41
125. الأرجنتين	4.38
125. موريتانيا	4.38
127. بلجيكا	4.34
127. إريتريا	4.34
127. سويسرا	4.34
130. ناميبيا	4.33
131. بوليفيا	4.30
132. سلوفينيا	4.29
133. كازاخستان	4.26
134. قبرص	4.19
135. جزر سليمان	4.15
136. سلطنة عمان	4.14
137. غينيا الإستوائية	4.11
138. سانت كيتس ونيفيس	4.10
139. سانت لوسيا	4.09
140. جزر المالديف	4.06
141. النمسا	4.04
141. الرأس الأخضر	4.04
143. منغوليا	4.01
143. بولندا	4.01
145. أستراليا	4.00
146. جيبوتي	3.99
147. تيمور الشرقية	3.96
148. فيجي	3.90
148. ليسوتو	3.90
150. جزر القمر	3.86
150. الدنمارك	3.86
152. ملاوي	3.83
153. النرويج	3.81
154. جزر البهاما	3.79
154. تونس	3.79

الدولة	الدرجة
156. تونغا	3.78
157. بوتسوانا	3.71
158. بوتان	3.69
159. رواندا	3.68
159. سيشيل	3.68
161. كندا	3.66
162. إسواتيني	3.63
163. إستونيا	3.60
164. لاتفيا	3.51
165. كوبا	3.44
166. أيسلندا	3.39
167. أنتيغوا وبربودا	3.34
168. ليتوانيا	3.31
169. ميكرونيزيا (الولايات الموحدة)	3.30
169. سانت فنسنت وجزر غرينادين	3.30
171. أرمينيا	3.26
172. نيوزيلاندا	3.25
173. بربادوس	3.21
174. سنغافورة	3.13
175. غرينادا	3.05
176. سان مارينو	3.01
177. أندورا	2.96
177. جورجيا	2.96
179. بالاو	2.94
180. بروناي	2.76
181. فنلندا	2.71
182. أوروغواي	2.69
183. دومينيكا	2.63
184. موناكو	2.43
185. لوكسمبورغ	2.36
186. كيريباتي	2.35
187. جزر مارشال	2.31
188. فانواتو	2.20
189. ساموا	2.04
190. ليختنشتاين	1.88
191. ساو تومي وبرينسيبي	1.78
192. ناورو	1.76
193. توفالو	1.54

درجات السوق الإجرامية

الدولة	الأسواق الإجرامية (المتوسط)	الإتجار بالبشر	تهريب البشر	الإتجار بالأسلحة	الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية	الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية
1. المكسيك	8.00	7.5	8.5	8.0	7.5	7.0
2. كولومبيا	7.20	7.5	7.0	8.0	6.0	7.0
3. نيجيريا	7.05	7.5	6.0	8.0	6.0	6.5
3. ميانمار	7.05	6.5	7.5	8.0	7.0	8.0
5. إيران	6.95	7.5	8.0	8.0	4.5	4.0
6. المملكة العربية السعودية	6.90	8.5	7.5	8.0	5.0	7.0
6. أفغانستان	6.90	8.5	8.0	8.5	6.0	4.0
8. الإمارات العربية المتحدة	6.75	8.5	6.5	6.5	5.5	7.5
9. كينيا	6.65	7.5	7.0	7.5	6.0	7.0
10. تنزانيا	6.55	6.5	6.5	5.5	7.5	8.0
11. البرازيل	6.50	5.0	4.0	8.0	8.5	8.5
11. جمهورية الكونغو الديمقراطية	6.50	7.0	5.5	9.0	8.5	8.0
13. تايلاند	6.40	6.5	7.0	5.5	6.5	8.0
13. تركيا	6.40	7.0	9.0	9.0	4.0	3.0
15. بنما	6.35	8.0	5.5	6.5	6.0	8.0
15. العراق	6.35	8.0	8.5	9.0	1.5	4.5
17. الهند	6.30	7.0	6.0	5.5	5.5	8.0
17. الفلبين	6.30	7.0	5.0	7.5	7.0	7.5
17. باكستان	6.30	8.0	7.0	8.0	4.5	5.0
20. ماليزيا	6.25	6.5	7.0	5.5	6.0	8.0
20. الكاميرون	6.25	6.5	5.5	6.5	7.0	7.5
22. بيرو	6.20	7.0	6.0	5.5	7.0	5.5
23. الكويت	6.15	8.0	6.5	6.5	5.5	6.0
23. غانا	6.15	6.5	5.0	5.0	6.5	6.0
23. كمبوديا	6.15	7.5	6.5	5.0	8.0	8.0
23. مالي	6.15	7.0	6.0	8.0	5.0	5.5
27. روسيا	6.10	6.5	6.0	4.5	7.5	7.5
27. ليبيا	6.10	9.5	8.0	9.5	1.0	3.5
29. فيتنام	6.05	6.5	7.0	4.0	6.5	8.5
29. كوت ديفوار	6.05	6.5	6.5	7.0	6.0	6.5
29. موزمبيق	6.05	4.0	5.0	5.5	8.0	8.0
29. سوريا	6.05	8.5	8.5	9.0	1.5	3.5
33. جنوب إفريقيا	6.00	4.5	4.0	8.0	3.5	7.5
33. الإكوادور	6.00	6.0	5.5	7.5	6.0	6.0
33. إندونيسيا	6.00	6.5	6.0	4.5	7.5	8.0
36. جواتيمالا	5.95	6.5	7.0	7.0	4.0	4.0

الدولة	الأسواق الإجرامية (المتوسط)	الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة	تجارة الهيروين	تجارة الكوكايين	تجارة القنب	تجارة المخدرات الاصطناعية
1. المكسيك	8.00	7.5	8.0	9.0	8.0	9.0
2. كولومبيا	7.20	9.0	5.0	9.5	8.0	5.0
3. نيجيريا	7.05	8.0	6.0	6.5	8.0	8.0
3. ميانمار	7.05	6.5	9.5	3.5	4.5	9.5
5. إيران	6.95	8.5	9.0	5.5	6.0	8.5
6. المملكة العربية السعودية	6.90	7.0	6.5	5.5	6.5	7.5
6. أفغانستان	6.90	8.0	9.5	1.0	7.0	8.5
8. الإمارات العربية المتحدة	6.75	6.0	7.0	6.0	6.5	7.5
9. كينيا	6.65	7.0	7.5	6.0	6.5	4.5
10. تنزانيا	6.55	6.5	7.5	5.0	7.0	5.5
11. البرازيل	6.50	8.0	2.0	9.0	8.0	4.0
11. جمهورية الكونغو الديمقراطية	6.50	9.0	4.0	4.5	7.0	2.5
13. تايلاند	6.40	6.0	7.5	4.0	5.0	8.0
13. تركيا	6.40	9.5	8.0	4.0	5.0	5.5
15. بنما	6.35	6.0	5.0	8.5	5.0	5.0
15. العراق	6.35	9.0	6.0	5.0	6.0	6.0
17. الهند	6.30	7.0	6.5	3.5	7.5	6.5
17. الفلبين	6.30	8.0	4.0	3.5	4.5	9.0
17. باكستان	6.30	5.5	8.5	3.0	7.0	6.5
20. ماليزيا	6.25	5.5	6.5	5.0	5.0	7.5
20. الكاميرون	6.25	7.5	4.5	3.5	7.0	7.0
22. بيرو	6.20	9.0	3.5	9.0	5.5	4.0
23. الكويت	6.15	6.0	5.0	4.5	6.5	7.0
23. غانا	6.15	7.5	6.0	6.5	5.5	7.0
23. كمبوديا	6.15	8.0	4.0	2.5	4.5	7.5
23. مالي	6.15	7.5	3.0	6.0	7.0	6.5
27. روسيا	6.10	5.0	7.0	4.5	5.0	7.5
27. ليبيا	6.10	8.5	2.5	4.0	7.5	7.0
29. فيتنام	6.05	6.0	7.0	4.0	4.5	6.5
29. كوت ديفوار	6.05	7.5	3.5	5.0	6.0	6.0
29. موزمبيق	6.05	8.0	7.5	3.5	4.0	7.0
29. سوريا	6.05	7.0	3.0	2.5	7.5	9.5
33. جنوب إفريقيا	6.00	7.5	7.5	5.5	3.5	8.5
33. الإكوادور	6.00	6.5	6.0	7.0	4.0	5.5
33. إندونيسيا	6.00	7.5	3.5	4.0	6.5	6.0
36. جواتيمالا	5.95	2.5	7.5	8.5	6.5	6.0

الدولة	الأسواق الإجرامية (المتوسط)	الإتجار بالبشر	تهريب البشر	الإتجار بالأسلحة	الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية	الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية
37. الصين	5.90	6.5	6.0	2.5	8.5	9.0
37. لبنان	5.90	8.5	6.5	7.5	1.5	3.0
37. باراغواي	5.90	7.0	6.0	8.5	6.0	6.5
37. النيجر	5.90	7.0	7.0	8.0	2.0	4.5
41. قطر	5.80	8.0	6.0	6.5	5.0	6.5
42. فرنسا	5.70	6.0	6.5	6.0	4.0	5.5
42. هندوراس	5.70	6.5	6.5	6.0	7.0	6.0
42. نيبال	5.70	7.0	6.5	6.0	7.0	7.0
42. جمهورية إفريقيا الوسطى	5.70	7.5	4.5	8.5	6.5	8.0
46. البحرين	5.65	7.5	5.5	5.5	4.0	6.0
46. أوغندا	5.65	7.0	5.0	6.5	6.0	6.5
46. لاوس	5.65	6.5	6.5	4.5	8.0	8.0
46. فنزويلا	5.65	7.5	7.5	8.0	2.5	2.5
50. أوكرانيا	5.60	7.0	6.5	8.0	6.5	4.0
51. صربيا	5.55	5.0	6.5	7.5	4.0	4.0
51. السودان	5.55	8.0	7.5	8.5	1.5	5.5
53. الولايات المتحدة الأمريكية	5.50	5.5	4.5	6.5	2.5	5.5
53. نيكاراغوا	5.50	6.0	5.5	6.0	6.0	6.0
55. هايتي	5.45	6.5	6.5	5.5	6.5	4.0
56. بوركينا فاسو	5.35	6.0	4.0	8.0	4.0	6.0
56. تشاد	5.35	7.0	7.0	8.0	1.5	3.5
58. إسبانيا	5.30	7.0	7.0	4.0	3.5	5.0
58. جمهورية الدومينيكان	5.30	6.0	6.0	4.0	4.5	4.0
58. مدغشقر	5.30	6.0	3.0	4.5	7.5	7.0
58. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	5.30	8.0	6.5	9.0	1.0	3.0
58. جنوب السودان	5.30	8.5	5.5	8.0	7.5	7.0
63. إيطاليا	5.25	7.0	6.5	5.5	2.5	3.5
63. ألبانيا	5.25	5.0	6.5	4.5	4.5	3.5
63. بنين	5.25	6.0	4.0	5.5	6.0	5.5
66. أنغولا	5.20	6.0	4.0	6.0	7.0	4.5
66. زيمبابوي	5.20	5.5	3.5	4.0	5.5	7.5
68. غامبيا	5.15	7.0	5.0	2.5	7.0	3.5
68. البوسنة والهرسك	5.15	5.5	7.0	6.0	4.5	4.0
68. غينيا	5.15	7.0	3.0	6.0	4.5	6.0
71. بلغاريا	5.10	6.0	5.0	3.5	5.5	5.0
71. ليبيريا	5.10	6.0	3.0	4.5	5.5	6.0
71. طاجيكستان	5.10	6.5	6.0	4.0	2.5	3.5
74. بلجيكا	5.05	5.0	5.5	5.5	2.5	3.5
74. رومانيا	5.05	6.5	5.5	3.5	6.0	5.0

الدولة	الأسواق الإجرامية (المتوسط)	الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة	تجارة الهيروين	تجارة الكوكايين	تجارة القنب	تجارة المخدرات الاصطناعية
37. الصين	5.90	4.5	6.5	3.5	4.0	8.0
37. لبنان	5.90	5.0	4.0	6.0	9.0	8.0
37. باراغواي	5.90	3.5	1.0	7.0	9.0	4.5
37. النيجر	5.90	7.5	3.0	6.0	7.0	7.0
41. قطر	5.80	5.0	4.5	4.0	6.0	6.5
42. فرنسا	5.70	4.5	6.0	6.5	6.5	5.5
42. هندوراس	5.70	5.0	2.0	7.5	7.5	3.0
42. نيبال	5.70	6.5	4.5	3.5	5.0	4.0
42. جمهورية إفريقيا الوسطى	5.70	9.0	1.5	1.5	3.0	7.0
46. البحرين	5.65	6.5	5.0	4.0	6.0	6.5
46. أوغندا	5.65	7.0	5.0	3.5	6.0	4.0
46. لاوس	5.65	1.5	7.0	2.5	4.0	8.0
46. فنزويلا	5.65	9.0	2.0	9.0	7.0	1.5
50. أوكرانيا	5.60	7.0	5.0	3.5	5.0	3.5
51. صربيا	5.55	4.0	7.0	5.5	6.0	6.0
51. السودان	5.55	7.5	2.0	2.5	8.0	4.5
53. الولايات المتحدة الأمريكية	5.50	4.5	6.5	7.0	5.0	7.5
53. نيكاراغوا	5.50	6.0	2.5	7.5	6.0	3.5
55. هايتي	5.45	6.0	2.0	8.0	6.0	3.5
56. بوركينا فاسو	5.35	8.5	4.0	4.0	3.0	6.0
56. تشاد	5.35	7.0	2.0	4.5	6.0	7.0
58. إسبانيا	5.30	2.0	6.5	7.0	7.0	4.0
58. جمهورية الدومينيكان	5.30	4.5	6.5	8.0	5.0	4.5
58. مدغشقر	5.30	7.5	7.0	2.5	6.0	2.0
58. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	5.30	7.0	3.5	2.0	6.0	7.0
58. جنوب السودان	5.30	8.0	2.0	1.5	4.0	1.0
63. إيطاليا	5.25	5.5	4.5	7.5	5.0	5.0
63. ألبانيا	5.25	5.5	6.0	7.0	7.0	3.0
63. بنين	5.25	5.0	4.5	6.0	4.0	6.0
66. أنغولا	5.20	8.5	3.0	6.0	4.5	2.5
66. زيمبابوي	5.20	8.0	4.0	3.0	6.0	5.0
68. غامبيا	5.15	4.5	4.5	6.5	7.0	4.0
68. البوسنة والهرسك	5.15	3.0	6.0	4.5	5.5	5.5
68. غينيا	5.15	6.5	2.5	7.0	4.5	4.5
71. بلغاريا	5.10	5.0	6.0	4.0	5.0	6.0
71. ليبيريا	5.10	6.5	5.0	5.5	6.0	3.0
71. طاجيكستان	5.10	7.0	8.5	2.0	6.0	5.0
74. بلجيكا	5.05	3.0	4.0	7.5	6.5	7.5
74. رومانيا	5.05	4.0	5.5	5.5	4.5	4.5

الدولة	الأسواق الإجرامية (المتوسط)	الإتجار بالبشر	تهريب البشر	الإتجار بالأسلحة	الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية	الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية
74. سيراليون	5.05	5.0	4.0	3.5	6.5	6.5
77. هولندا	5.00	5.5	4.5	5.0	3.0	4.0
77. السنغال	5.00	5.0	5.0	4.5	7.5	7.0
77. مقدونيا الشمالية	5.00	5.5	6.5	4.5	4.0	3.5
77. مونتينيغرو	5.00	4.5	5.5	6.0	3.0	4.5
77. السلفادور	5.00	7.0	6.5	7.0	5.0	5.5
77. بابوا غينيا الجديدة	5.00	7.0	4.0	5.5	8.0	5.0
77. اليمن	5.00	8.5	7.5	9.0	2.5	4.0
- كوسوفو	5.00	6.0	5.5	5.5	4.0	4.0
84. أثيوبيا	4.95	6.0	6.5	7.0	3.5	5.5
84. المغرب	4.95	5.5	6.5	3.0	3.0	4.5
84. بنغلاديش	4.95	8.0	6.0	5.0	4.0	5.0
84. مصر	4.95	5.5	5.5	7.0	1.0	5.0
88. سلطنة عمان	4.90	6.0	4.0	5.0	5.0	5.0
88. توجو	4.90	6.0	3.5	4.0	5.0	6.0
88. غينيا بيساو	4.90	5.5	2.5	5.5	8.5	5.5
91. كوستاريكا	4.85	5.0	5.0	5.0	5.0	6.0
92. ألمانيا	4.80	5.5	7.0	6.0	1.5	3.5
92. جمهورية الكونغو	4.80	6.5	4.5	5.0	8.0	7.0
92. الجابون	4.80	5.5	5.5	4.5	8.5	7.0
95. الجمهورية التشيكية	4.75	5.0	5.0	4.5	3.0	5.5
95. كرواتيا	4.75	4.5	6.0	3.5	5.0	2.5
95. المجر	4.75	6.0	6.0	3.5	3.5	4.5
98. غيانا	4.70	5.5	4.0	5.0	4.5	3.5
99. الجزائر	4.65	4.5	6.5	5.0	2.0	4.5
99. سيريلانكا	4.65	5.5	6.0	5.0	3.0	4.5
101. بوليفيا	4.60	5.0	2.0	4.0	7.0	5.0
101. زامبيا	4.60	5.0	3.0	4.0	8.0	4.5
103. أيرلندا	4.55	4.5	4.0	4.0	2.0	4.0
103. الأردن	4.55	6.5	5.5	6.5	3.5	3.5
103. أوزبكستان	4.55	7.5	6.0	3.0	3.0	3.5
103. سورينام	4.55	4.0	4.0	5.5	5.0	3.5
107. شيلي	4.45	4.0	4.5	5.5	4.0	4.5
107. الصومال	4.45	8.0	7.5	8.5	6.0	4.5
109. المملكة المتحدة	4.40	6.0	5.0	3.5	2.5	4.0
109. بولندا	4.40	5.5	4.5	3.5	2.0	2.5
109. موريشيوس	4.40	4.5	3.5	2.0	2.0	3.0
109. قيرغيزستان	4.40	6.5	4.5	3.0	2.0	3.5
109. بيلاروسيا	4.40	7.0	5.5	6.5	3.0	2.0
109. بيليز	4.40	5.0	5.0	4.5	5.5	4.5

الدولة	الأسواق الإجرامية (المتوسط)	الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة	تجارة الهيروين	تجارة الكوكايين	تجارة القنب	تجارة المخدرات الاصطناعية
74. سيراليون	5.05	6.5	2.0	4.5	7.0	5.0
77. هولندا	5.00	4.0	4.0	7.0	5.5	7.5
77. السنغال	5.00	3.5	2.5	6.5	6.0	2.5
77. مقدونيا الشمالية	5.00	3.0	6.5	5.0	6.0	5.5
77. مونتينيغرو	5.00	3.5	5.5	7.5	5.5	4.5
77. السلفادور	5.00	1.5	1.5	7.0	7.0	2.0
77. بابوا غينيا الجديدة	5.00	5.5	1.0	4.0	5.5	4.5
77. اليمن	5.00	7.0	2.5	2.0	3.0	4.0
- كوسوفو	5.00	4.5	6.5	4.5	5.5	4.0
84. أثيوبيا	4.95	5.5	3.0	4.0	5.5	3.0
84. المغرب	4.95	3.0	3.0	6.0	9.0	6.0
84. بنغلاديش	4.95	3.5	4.5	3.0	4.0	6.5
84. مصر	4.95	4.0	5.5	2.0	7.0	7.0
88. سلطنة عمان	4.90	5.5	5.0	3.0	4.5	6.0
88. توجو	4.90	6.0	3.0	5.0	6.5	4.0
88. غينيا بيساو	4.90	1.0	5.0	8.0	5.5	2.0
91. كوستاريكا	4.85	6.5	1.0	7.0	4.5	3.5
92. ألمانيا	4.80	2.5	4.5	6.5	5.0	6.0
92. جمهورية الكونغو	4.80	3.5	2.5	5.0	4.0	2.0
92. الجابون	4.80	3.0	2.5	2.5	4.0	5.0
95. الجمهورية التشيكية	4.75	3.0	4.5	4.5	6.0	6.5
95. كرواتيا	4.75	4.5	5.0	5.5	5.5	5.5
95. المجر	4.75	3.5	4.5	5.0	5.5	5.5
98. غيانا	4.70	8.5	2.5	8.0	3.0	2.5
99. الجزائر	4.65	6.5	2.0	3.5	6.5	5.5
99. سيريلانكا	4.65	3.0	6.0	3.0	5.5	5.0
101. بوليفيا	4.60	8.0	2.0	8.5	2.5	2.0
101. زامبيا	4.60	5.5	4.0	3.0	5.0	4.0
103. أيرلندا	4.55	5.0	5.5	6.5	5.0	5.0
103. الأردن	4.55	1.5	3.5	3.0	6.0	6.0
103. أوزبكستان	4.55	6.5	6.5	1.5	4.0	4.0
103. سورينام	4.55	9.0	1.5	8.5	2.5	2.0
107. شيلي	4.45	2.0	2.0	7.0	6.5	4.5
107. الصومال	4.45	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0
109. المملكة المتحدة	4.40	2.0	4.5	6.5	4.5	5.5
109. بولندا	4.40	5.5	4.0	4.5	5.5	6.5
109. موريشيوس	4.40	4.0	8.0	3.5	5.5	8.0
109. قيرغيزستان	4.40	5.5	7.0	2.0	5.5	4.5
109. بيلاروسيا	4.40	5.0	4.0	2.0	4.0	5.0
109. بيليز	4.40	3.0	3.5	4.5	5.5	3.0

الدولة	الأسواق الإجرامية (المتوسط)	الإتجار بالبشر	تهريب البشر	الإتجار بالأسلحة	الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية	الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية
109. بوروندي	4.40	8.5	5.5	8.0	2.0	4.5
116. تركمانستان	4.35	8.5	5.0	2.0	2.0	3.0
117. سويسرا	4.30	5.0	3.0	6.5	1.5	3.0
118. السويد	4.25	4.5	5.5	6.0	2.0	3.5
118. سلوفاكيا	4.25	5.5	3.5	4.5	3.5	3.0
118. ترينداد وتوباغو	4.25	6.0	4.0	6.0	1.0	2.0
121. إسرائيل	4.20	5.5	2.5	5.5	1.5	2.0
121. جامايكا	4.20	5.0	3.0	8.5	1.5	2.0
121. تونس	4.20	4.0	7.0	5.0	3.5	3.5
124. كازاخستان	4.15	5.5	4.0	2.0	2.0	5.0
124. ملاوي	4.15	4.5	3.5	4.5	4.0	6.0
124. أذربيجان	4.15	4.5	3.0	3.0	3.5	3.5
127. البرتغال	4.10	4.5	4.0	4.0	3.5	3.5
127. رواندا	4.10	5.0	2.5	5.0	3.0	5.0
127. اليونان	4.10	5.5	7.5	3.5	2.0	2.5
130. اليابان	4.05	5.0	4.5	3.0	4.0	6.0
130. مالطا	4.05	5.0	4.0	2.5	1.0	5.0
130. إريتريا	4.05	9.0	9.5	6.5	1.5	2.0
133. النرويج	4.00	5.0	3.5	3.5	2.5	4.0
133. كوبا	4.00	6.0	6.0	1.5	4.0	3.0
133. موريتانيا	4.00	7.5	6.0	4.0	1.0	3.5
136. جمهورية كوريا	3.95	6.0	4.5	3.5	4.0	4.5
136. النمسا	3.95	4.5	5.0	6.5	2.0	2.5
136. سلوفينيا	3.95	4.0	5.5	3.5	2.0	3.0
136. جزر البهاما	3.95	4.5	5.0	4.5	1.0	4.5
140. منغوليا	3.90	4.5	3.0	3.5	5.5	4.5
140. ناميبيا	3.90	3.5	2.5	3.0	6.5	4.5
140. مولدوفا	3.90	7.5	4.0	5.0	2.5	2.0
143. الدنمارك	3.85	4.0	4.5	4.0	1.5	2.0
143. جزر القمر	3.85	5.0	5.5	3.5	3.0	5.5
143. غينيا الإستوائية	3.85	4.5	2.0	5.0	8.5	5.0
146. بوتسوانا	3.80	4.5	3.0	3.0	2.0	7.5
146. فيجي	3.80	5.0	3.5	2.0	3.0	4.5
148. أستراليا	3.75	3.5	3.0	3.5	3.0	3.5
148. الأرجنتين	3.75	4.0	3.0	3.0	3.0	3.5
148. بوتان	3.75	5.0	3.0	2.0	7.0	5.5
151. الرأس الأخضر	3.70	4.5	2.0	2.5	2.5	4.0
152. لاتفيا	3.65	4.5	3.5	3.5	1.0	2.0
153. سيشيل	3.60	4.0	3.5	3.5	4.0	4.0
153. جيبوتي	3.60	6.0	7.0	6.0	2.0	4.0

الدولة	الأسواق الإجرامية (المتوسط)	الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة	تجارة الهيروين	تجارة الكوكايين	تجارة القنب	تجارة المخدرات الاصطناعية
109. بوروندي	4.40	4.0	3.0	2.5	3.5	2.5
116. تركمانستان	4.35	7.0	6.5	1.5	4.0	4.0
117. سويسرا	4.30	7.0	2.5	5.5	5.5	3.5
118. السويد	4.25	2.0	4.0	4.5	5.0	5.5
118. سلوفاكيا	4.25	3.0	4.5	4.5	5.0	5.5
118. ترينداد وتوباغو	4.25	2.0	3.0	7.5	7.0	4.0
121. إسرائيل	4.20	5.5	3.0	4.5	6.5	5.5
121. جامايكا	4.20	1.0	3.0	6.0	9.0	3.0
121. تونس	4.20	5.0	2.0	3.0	5.0	4.0
124. كازاخستان	4.15	4.5	6.5	2.5	4.5	5.0
124. ملاوي	4.15	4.0	4.5	2.5	6.0	2.0
124. أذربيجان	4.15	6.0	6.0	3.0	5.0	4.0
127. البرتغال	4.10	3.0	4.5	5.0	4.5	4.5
127. رواندا	4.10	8.0	3.0	2.5	4.0	3.0
127. اليونان	4.10	3.0	6.0	3.5	5.0	2.5
130. اليابان	4.05	3.0	2.0	3.0	4.5	5.5
130. مالطا	4.05	5.0	3.0	5.0	4.5	5.5
130. إريتريا	4.05	2.0	3.0	1.5	4.0	1.5
133. النرويج	4.00	3.5	5.0	4.5	4.0	4.5
133. كوبا	4.00	4.0	2.5	4.0	5.0	4.0
133. موريتانيا	4.00	3.5	1.5	4.5	6.5	2.0
136. جمهورية كوريا	3.95	2.0	3.5	3.5	3.0	5.0
136. النمسا	3.95	2.0	4.5	3.5	4.5	4.5
136. سلوفينيا	3.95	2.5	4.0	4.5	5.0	5.5
136. جزر البهاما	3.95	2.0	4.0	7.0	4.0	3.0
140. منغوليا	3.90	4.0	2.0	2.0	4.0	6.0
140. ناميبيا	3.90	4.0	3.0	4.5	3.0	4.5
140. مولدوفا	3.90	3.0	3.0	2.5	4.5	5.0
143. الدنمارك	3.85	2.0	5.0	5.5	5.0	5.0
143. جزر القمر	3.85	1.0	4.0	2.0	3.0	6.0
143. غينيا الإستوائية	3.85	6.0	1.5	1.5	3.5	1.0
146. بوتسوانا	3.80	3.5	3.5	3.5	4.0	3.5
146. فيجي	3.80	2.0	2.0	4.5	5.0	6.5
148. أستراليا	3.75	2.0	3.5	5.0	3.5	7.0
148. الأرجنتين	3.75	3.0	2.0	6.5	6.5	3.0
148. بوتان	3.75	4.5	2.0	1.5	4.0	3.0
151. الرأس الأخضر	3.70	1.0	4.0	7.0	5.0	4.5
152. لاتفيا	3.65	2.0	4.5	5.0	5.5	5.0
153. سيشيل	3.60	1.0	7.5	3.0	3.0	2.5
153. جيبوتي	3.60	2.0	2.5	1.5	3.5	1.5

الدولة	الأسواق الإجرامية (المتوسط)	الإتجار بالبشر	تهريب البشر	الإتجار بالأسلحة	الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية	الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية
155. جزر سليمان	3.55	4.0	2.0	3.0	8.0	7.5
155. تيمور الشرقية	3.55	4.0	5.0	4.0	3.0	5.0
155. ليسوتو	3.55	4.0	3.0	3.0	1.0	2.5
158. قبرص	3.50	5.5	6.0	2.5	2.5	3.0
158. جزر المالديف	3.50	6.0	5.5	2.0	1.0	5.0
160. إستونيا	3.45	4.5	3.0	3.0	1.5	1.5
160. كندا	3.45	3.5	4.0	2.5	2.0	3.0
162. أرمينيا	3.40	3.5	2.0	2.5	4.0	4.5
163. تونغا	3.30	3.5	1.0	5.0	1.0	3.5
164. نيوزيلاندا	3.25	3.5	3.5	3.0	2.0	3.5
164. سنغافورة	3.25	5.5	2.5	2.0	2.0	5.0
164. إسواتيني	3.25	4.0	3.0	4.0	2.0	2.0
167. سانت كيتس ونيفيس	3.20	3.0	2.5	5.0	1.5	2.0
168. بروناي	3.15	4.5	4.0	2.5	3.0	4.0
169. جورجيا	3.05	3.5	2.0	2.0	3.5	3.5
169. سانت لوسيا	3.05	4.0	1.5	5.0	2.0	1.0
169. أنتيغوا وبربودا	3.05	4.0	2.0	3.0	1.0	3.5
172. ليتوانيا	3.00	3.5	2.5	2.5	1.0	2.0
172. بالاو	3.00	4.0	3.0	1.5	1.0	6.5
174. سانت فنسنت وجزر غرينادين	2.85	2.5	1.0	4.0	1.0	2.0
174. ميكرونيزيا (الولايات الموحدة)	2.85	5.0	3.0	1.5	1.0	6.5
174. غرينادا	2.85	2.0	1.0	3.0	1.0	2.5
177. فنلندا	2.80	3.0	2.5	2.5	1.0	1.5
178. أوروغواي	2.75	3.0	2.0	2.5	1.0	3.5
178. دومينيكا	2.75	2.5	2.5	5.0	1.0	1.0
180. أيسلندا	2.65	4.0	3.0	1.5	1.0	1.5
181. أندورا	2.55	2.5	3.0	3.0	1.0	1.0
181. بربادوس	2.55	3.5	2.0	4.0	1.0	1.0
183. جزر مارشال	2.50	4.5	2.0	1.5	1.0	6.5
184. ساموا	2.45	3.5	2.0	3.0	1.5	2.0
184. كيريباتي	2.45	4.5	1.5	2.0	1.0	6.5
186. فانواتو	2.40	2.5	1.5	1.5	3.0	5.5
187. لوكسمبورغ	2.35	3.5	2.0	2.0	1.0	1.5
188. ليختنشتاين	2.00	2.0	1.5	2.5	1.5	1.5
189. سان مارينو	1.90	2.0	1.5	3.0	1.0	1.0
190. ساو تومي وبرينسيبي	1.80	1.5	1.5	2.0	2.5	2.0
191. توفالو	1.70	1.5	1.0	1.0	1.0	5.0
192. ناورو	1.65	1.5	2.5	1.0	1.0	3.0
193. موناكو	1.60	1.5	1.0	1.5	1.0	1.0

الدولة	الأسواق الإجرامية (المتوسط)	الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة	تجارة الهيروين	تجارة الكوكايين	تجارة القنب	تجارة المخدرات الاصطناعية
155. جزر سليمان	3.55	2.5	1.0	2.5	3.5	1.5
155. تيمور الشرقية	3.55	2.0	2.5	2.5	3.5	4.0
155. ليسوتو	3.55	5.5	3.5	5.5	4.5	3.0
158. قبرص	3.50	2.0	2.0	4.5	4.0	3.0
158. جزر المالديف	3.50	1.0	6.0	3.5	3.0	2.0
160. إستونيا	3.45	3.0	3.0	3.5	5.0	6.5
160. كندا	3.45	3.0	5.0	3.5	3.0	5.0
162. أرمينيا	3.40	3.5	4.0	2.0	4.0	4.0
163. تونغا	3.30	2.0	1.5	4.0	5.0	6.5
164. نيوزيلاندا	3.25	1.5	3.0	3.0	4.0	5.5
164. سنغافورة	3.25	1.5	4.0	3.0	2.0	5.0
164. إسواتيني	3.25	3.0	3.0	3.0	5.5	3.0
167. سانت كيتس ونيفيس	3.20	2.0	1.0	7.0	7.0	1.0
168. بروناي	3.15	2.0	2.5	1.5	3.5	4.0
169. جورجيا	3.05	3.0	3.5	2.0	3.5	4.0
169. سانت لوسيا	3.05	1.0	1.0	7.0	7.0	1.0
169. أنتيغوا وبربودا	3.05	1.5	3.0	6.0	5.0	1.5
172. ليتوانيا	3.00	2.0	4.0	4.5	4.0	4.0
172. بالاو	3.00	1.5	1.5	3.0	3.0	5.0
174. سانت فنسنت وجزر غرينادين	2.85	1.0	1.0	7.5	7.5	1.0
174. ميكرونيزيا (الولايات الموحدة)	2.85	1.0	1.0	3.0	3.5	3.0
174. غرينادا	2.85	3.0	1.0	6.5	7.0	1.5
177. فنلندا	2.80	2.0	3.5	4.0	3.5	4.5
178. أوروغواي	2.75	1.0	2.0	5.0	4.0	3.5
178. دومينيكا	2.75	1.0	1.0	6.0	5.0	2.5
180. أيسلندا	2.65	1.0	1.5	4.5	4.0	4.5
181. أندورا	2.55	3.5	2.0	3.5	4.5	1.5
181. بربادوس	2.55	2.0	1.0	5.5	4.5	1.0
183. جزر مارشال	2.50	1.0	1.5	2.0	2.5	2.5
184. ساموا	2.45	2.0	1.0	2.5	4.5	2.5
184. كيريباتي	2.45	2.0	1.0	3.0	2.0	1.0
186. فانواتو	2.40	1.5	1.5	2.0	3.0	2.0
187. لوكسمبورغ	2.35	1.5	3.5	3.0	2.5	3.0
188. ليختنشتاين	2.00	1.5	2.0	2.5	3.0	2.0
189. سان مارينو	1.90	1.5	2.0	3.5	2.5	1.0
190. ساو تومي وبرينسيبي	1.80	1.0	2.0	2.0	2.5	1.0
191. توفالو	1.70	1.0	1.0	1.5	2.5	1.5
192. ناورو	1.65	3.5	1.0	1.0	1.0	1.0
193. موناكو	1.60	1.5	2.0	2.0	2.5	2.0

درجات الجهات الفاعلة الإجرامية

الدولة	الجهات الفاعلة الإجرامية (المتوسط)	الجماعات التي على غرار المافيا	الشبكات الإجرامية	الجهات الفاعلة التابعة للدولة	الجهات الفاعلة الأجنبية
1. جمهورية الكونغو الديمقراطية	9.00	9.0	9.0	9.0	9.0
2. جمهورية إفريقيا الوسطى	8.38	9.0	8.0	8.5	8.0
3. هندوراس	8.25	8.5	8.0	8.5	8.0
4. كولومبيا	8.13	9.5	9.0	7.0	7.0
4. ميانمار	8.13	9.0	7.5	8.5	7.5
6. العراق	7.75	6.5	7.5	8.0	9.0
7. سوريا	7.63	4.5	9.0	10.0	7.0
7. لبنان	7.63	6.0	7.0	9.5	8.0
7. فنزويلا	7.63	9.5	5.0	9.0	7.0
7. جامايكا	7.63	8.0	7.5	8.0	7.0
11. باراغواي	7.50	6.0	7.5	8.0	8.5
12. تركيا	7.38	8.0	7.5	9.0	5.0
12. الفلبين	7.38	8.0	6.0	8.0	7.5
12. السودان	7.38	6.5	7.5	8.0	7.5
12. جنوب السودان	7.38	4.5	8.0	9.0	8.0
16. نيجيريا	7.25	5.5	9.0	7.5	7.0
16. إيران	7.25	7.0	7.5	9.5	5.0
16. أفغانستان	7.25	7.5	8.5	9.0	4.0
16. كينيا	7.25	7.0	7.5	8.0	6.5
16. جنوب إفريقيا	7.25	7.0	7.0	7.5	7.5
16. اليمن	7.25	8.0	7.0	6.0	8.0
22. المكسيك	7.13	9.0	9.0	7.0	3.5
22. الصومال	7.13	9.5	7.5	7.0	4.5
24. بنما	7.00	7.5	7.0	7.5	6.0
24. ليبيا	7.00	8.0	7.5	8.5	4.0
24. موزمبيق	7.00	3.5	8.0	9.0	7.5
24. جواتيمالا	7.00	7.5	6.0	7.0	7.5
24. مونتينيغرو	7.00	7.5	7.0	7.5	6.0
29. صربيا	6.88	6.0	7.0	8.0	6.5
29. السلفادور	6.88	9.5	6.5	7.0	4.5
31. إندونيسيا	6.75	6.0	7.5	7.5	6.0
31. أوكرانيا	6.75	6.0	7.0	8.0	6.0
33. نيبال	6.63	4.5	6.5	8.5	7.0
33. أوغندا	6.63	5.0	7.0	7.5	7.0
33. نيكاراغوا	6.63	5.0	6.5	9.0	6.0
33. البوسنة والهرسك	6.63	4.0	6.5	8.0	8.0

الدولة	الجهات الفاعلة الإجرامية (المتوسط)	الجماعات التي على غرار المافيا	الشبكات الإجرامية	الجهات الفاعلة التابعة للدولة	الجهات الفاعلة الأجنبية
37. البرازيل	6.50	7.5	6.5	8.5	3.5
37. بيرو	6.50	6.0	8.0	7.0	5.0
37. فيتنام	6.50	6.0	7.0	7.0	6.0
37. الإكوادور	6.50	6.5	5.5	6.5	7.5
41. الكاميرون	6.38	4.0	7.5	8.0	6.0
41. روسيا	6.38	4.5	7.5	8.5	5.0
41. تشاد	6.38	5.5	6.5	8.5	5.0
41. إيطاليا	6.38	9.0	3.0	6.5	7.0
45. باكستان	6.25	6.0	7.5	7.0	4.5
45. كوت ديفوار	6.25	3.0	7.0	7.0	8.0
45. إسبانيا	6.25	6.0	6.5	5.0	7.5
45. قيرغيزستان	6.25	5.5	6.5	8.5	4.5
49. الصين	6.13	7.0	7.5	7.0	3.0
49. النيجر	6.13	4.0	7.0	8.5	5.0
49. زيمبابوي	6.13	3.5	7.5	8.0	5.5
49. طاجيكستان	6.13	5.5	5.0	9.0	5.0
53. هايتي	6.00	8.0	6.0	7.0	3.0
53. ألبانيا	6.00	7.0	7.5	7.0	2.5
53. غينيا بيساو	6.00	1.0	8.0	8.5	6.5
53. أذربيجان	6.00	5.5	5.5	7.5	5.5
57. غانا	5.88	3.0	6.5	7.5	6.5
57. مدغشقر	5.88	4.0	5.0	7.5	7.0
57. بابوا غينيا الجديدة	5.88	1.0	8.0	8.0	6.5
57. جمهورية كوريا	5.88	6.5	6.0	4.5	6.5
61. تنزانيا	5.75	3.0	7.0	7.0	6.0
61. بلغاريا	5.75	4.5	6.5	7.5	4.5
61. سيراليون	5.75	3.5	5.5	7.0	7.0
61. توجو	5.75	1.0	7.0	7.5	7.5
61. بيلاروسيا	5.75	4.0	5.0	9.0	5.0
61. اليونان	5.75	3.0	6.5	7.5	6.0
67. ماليزيا	5.63	4.5	5.5	6.0	6.5
67. مالي	5.63	3.0	7.0	8.5	4.0
67. فرنسا	5.63	6.0	6.5	3.0	7.0
67. بوركينا فاسو	5.63	3.5	6.5	6.5	6.0
67. مقدونيا الشمالية	5.63	4.0	6.5	6.0	6.0
67. ترينداد وتوباغو	5.63	6.0	5.0	5.0	6.5
73. كمبوديا	5.50	2.5	4.0	8.5	7.0

الدولة	الجهات الفاعلة الإجرامية (المتوسط)	الجماعات التي على غرار المافيا	الشبكات الإجرامية	الجهات الفاعلة التابعة للدولة	الجهات الفاعلة الأجنبية
73. الولايات المتحدة الأمريكية	5.50	5.0	6.5	5.0	5.5
73. غيانا	5.50	3.0	5.0	8.0	6.0
76. لاوس	5.38	1.5	6.0	6.0	8.0
76. أنغولا	5.38	3.0	5.5	8.0	5.0
76. مصر	5.38	3.0	5.5	8.0	5.0
76. كرواتيا	5.38	4.0	6.5	6.5	4.5
76. أوزبكستان	5.38	5.0	4.5	7.0	5.0
76. المملكة المتحدة	5.38	4.0	6.5	3.0	8.0
- كوسوفو	5.38	3.0	6.0	7.0	5.5
82. بنين	5.25	1.0	6.0	6.0	8.0
82. غينيا	5.25	1.0	5.0	8.0	7.0
82. جمهورية الكونغو	5.25	3.0	6.0	8.0	4.0
82. زامبيا	5.25	3.0	5.0	6.0	7.0
82. أيرلندا	5.25	6.0	5.5	3.0	6.5
82. سورينام	5.25	2.5	5.0	8.0	5.5
82. مالطا	5.25	1.5	7.0	7.5	5.0
89. المملكة العربية السعودية	5.13	3.0	6.5	8.0	3.0
89. تايلاند	5.13	1.5	5.0	6.5	7.5
89. كوستاريكا	5.13	6.5	6.0	1.5	6.5
89. سلوفاكيا	5.13	3.0	6.0	6.5	5.0
89. سانت لوسيا	5.13	5.0	4.0	5.5	6.0
94. جمهورية الدومينيكان	5.00	5.0	5.5	5.5	4.0
94. ليبيريا	5.00	3.0	6.0	6.0	5.0
94. بنغلاديش	5.00	5.5	5.5	7.0	2.0
94. ألمانيا	5.00	5.0	6.5	2.0	6.5
94. الجابون	5.00	1.0	5.0	8.0	6.0
94. البرتغال	5.00	4.5	6.0	4.5	5.0
94. اليابان	5.00	6.5	5.5	3.0	5.0
94. مولدوفا	5.00	4.0	4.0	7.0	5.0
94. الأرجنتين	5.00	4.0	6.0	5.0	5.0
94. سانت كيتس ونيفيس	5.00	1.0	6.5	6.5	6.0
104. الأردن	4.88	1.5	7.0	6.5	4.5
104. بيليز	4.88	6.5	3.5	4.5	5.0
104. تركمانستان	4.88	3.0	3.5	8.5	4.5
104. السويد	4.88	5.5	5.5	2.5	6.0
104. قبرص	4.88	3.5	5.0	4.0	7.0
109. الإمارات العربية المتحدة	4.75	1.0	6.0	6.0	6.0
109. الهند	4.75	3.5	6.0	6.0	3.5
109. شيلي	4.75	4.0	5.5	4.5	5.0
109. موريتانيا	4.75	2.5	4.5	7.0	5.0

الدولة	الجهات الفاعلة الإجرامية (المتوسط)	الجماعات التي على غرار المافيا	الشبكات الإجرامية	الجهات الفاعلة التابعة للدولة	الجهات الفاعلة الأجنبية
109. ناميبيا	4.75	3.0	5.0	5.0	6.0
109. جزر سليمان	4.75	1.0	4.5	7.0	6.5
115. قطر	4.63	1.0	6.0	6.0	5.5
115. السنغال	4.63	2.5	5.5	4.5	6.0
115. أثيوبيا	4.63	2.0	6.5	4.0	6.0
115. المغرب	4.63	1.0	6.5	7.0	4.0
115. سيريلانكا	4.63	4.0	5.0	7.0	2.5
115. موريشيوس	4.63	2.0	6.0	6.0	4.5
115. بوروندي	4.63	1.0	4.5	9.0	4.0
115. إسرائيل	4.63	5.5	4.0	5.0	4.0
115. إريتريا	4.63	1.0	5.5	9.5	2.5
115. سلوفينيا	4.63	3.0	4.5	6.0	5.0
115. جزر المالديف	4.63	5.0	5.0	4.0	4.5
126. غامبيا	4.50	1.0	6.5	6.5	4.0
126. الجمهورية التشيكية	4.50	3.0	5.0	5.5	4.5
128. هولندا	4.38	4.5	6.0	2.5	4.5
128. الجزائر	4.38	1.0	5.0	7.0	4.5
128. سويسرا	4.38	4.5	4.0	1.5	7.5
128. كازاخستان	4.38	3.5	4.0	6.0	4.0
128. غينيا الإستوائية	4.38	1.0	2.5	9.0	5.0
128. الرأس الأخضر	4.38	2.5	4.0	4.0	7.0
128. جيبوتي	4.38	1.5	5.0	5.0	6.0
128. تيمور الشرقية	4.38	5.0	4.0	4.5	4.0
136. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	4.25	1.0	2.0	10.0	4.0
136. المجر	4.25	1.0	4.0	7.0	5.0
136. أستراليا	4.25	5.0	6.0	2.0	4.0
136. ليسوتو	4.25	1.0	5.0	6.0	5.0
136. تونغا	4.25	1.0	4.5	5.0	6.5
141. الكويت	4.13	1.0	6.0	6.0	3.5
141. رومانيا	4.13	4.0	5.0	3.5	4.0
141. النمسا	4.13	2.0	4.0	4.0	6.5
141. منغوليا	4.13	2.0	4.5	4.5	5.5
141. أيسلندا	4.13	4.5	5.0	2.0	5.0
141. سان مارينو	4.13	2.0	4.0	4.5	6.0
147. البحرين	4.00	1.0	6.0	4.0	5.0
147. بوليفيا	4.00	3.5	2.0	6.0	4.5
147. فيجي	4.00	1.0	6.5	3.0	5.5
147. إسواتيني	4.00	1.5	5.5	5.0	4.0
151. الدنمارك	3.88	5.0	4.0	2.0	4.5
151. جزر القمر	3.88	1.0	4.5	6.0	4.0

الدولة	الجهات الفاعلة الإجرامية (المتوسط)	الجماعات التي على غرار المافيا	الشبكات الإجرامية	الجهات الفاعلة التابعة للدولة	الجهات الفاعلة الأجنبية
151. كندا	3.88	5.0	4.0	2.0	4.5
151. بربادوس	3.88	5.0	4.5	4.0	2.0
155. سيشيل	3.75	2.0	4.5	4.5	4.0
155. إستونيا	3.75	3.0	5.0	2.0	5.0
155. سانت فنسنت وجزر غرينادين	3.75	2.0	5.0	2.0	6.0
155. ميكرونيزيا (الولايات الموحدة)	3.75	1.0	5.5	3.0	5.5
159. بلجيكا	3.63	3.0	4.5	2.0	5.0
159. بولندا	3.63	2.0	5.5	3.5	3.5
159. النرويج	3.63	4.5	4.0	2.0	4.0
159. جزر البهاما	3.63	3.5	2.0	3.0	6.0
159. بوتسوانا	3.63	1.0	5.5	3.0	5.0
159. بوتان	3.63	4.0	3.5	3.0	4.0
159. أنتيغوا وبربودا	3.63	3.0	3.0	3.0	5.5
159. ليتوانيا	3.63	3.5	4.0	4.0	3.0
167. ملاوي	3.50	2.0	3.0	4.0	5.0
168. سلطنة عمان	3.38	1.0	5.0	4.0	3.5
168. تونس	3.38	1.0	4.0	5.5	3.0
168. لاتفيا	3.38	3.5	3.5	2.0	4.5
168. أندورا	3.38	1.0	4.0	1.5	7.0
172. رواندا	3.25	1.0	3.0	5.0	4.0
172. نيوزيلاندا	3.25	4.5	3.5	1.5	3.5
172. غرينادا	3.25	4.0	2.0	3.0	4.0
172. موناكو	3.25	1.0	3.0	3.5	5.5
176. أرمينيا	3.13	3.0	3.0	3.5	3.0
177. سنغافورة	3.00	3.0	3.5	1.5	4.0
178. كوبا	2.88	4.0	2.5	4.0	1.0
178. جورجيا	2.88	2.5	3.0	3.0	3.0
178. بالاو	2.88	1.0	4.0	2.0	4.5
181. فنلندا	2.63	3.0	3.0	1.5	3.0
181. أوروغواي	2.63	1.5	4.5	2.0	2.5
183. دومينيكا	2.50	1.0	5.0	1.5	2.5
184. بروناي	2.38	1.0	2.5	2.0	4.0
184. لوكسمبورغ	2.38	1.0	2.0	1.5	5.0
186. كيريباتي	2.25	1.0	4.0	1.5	2.5
187. جزر مارشال	2.13	1.0	2.0	2.0	3.5
188. فانواتو	2.00	1.0	1.0	2.5	3.5
189. ناورو	1.88	1.0	1.0	3.5	2.0
190. ليختنشتاين	1.75	1.0	1.5	1.5	3.0
190. ساو تومي وبرينسيبي	1.75	1.0	2.0	2.0	2.0
192. ساموا	1.63	1.0	2.0	1.5	2.0
193. توفالو	1.38	1.0	1.0	1.5	2.0

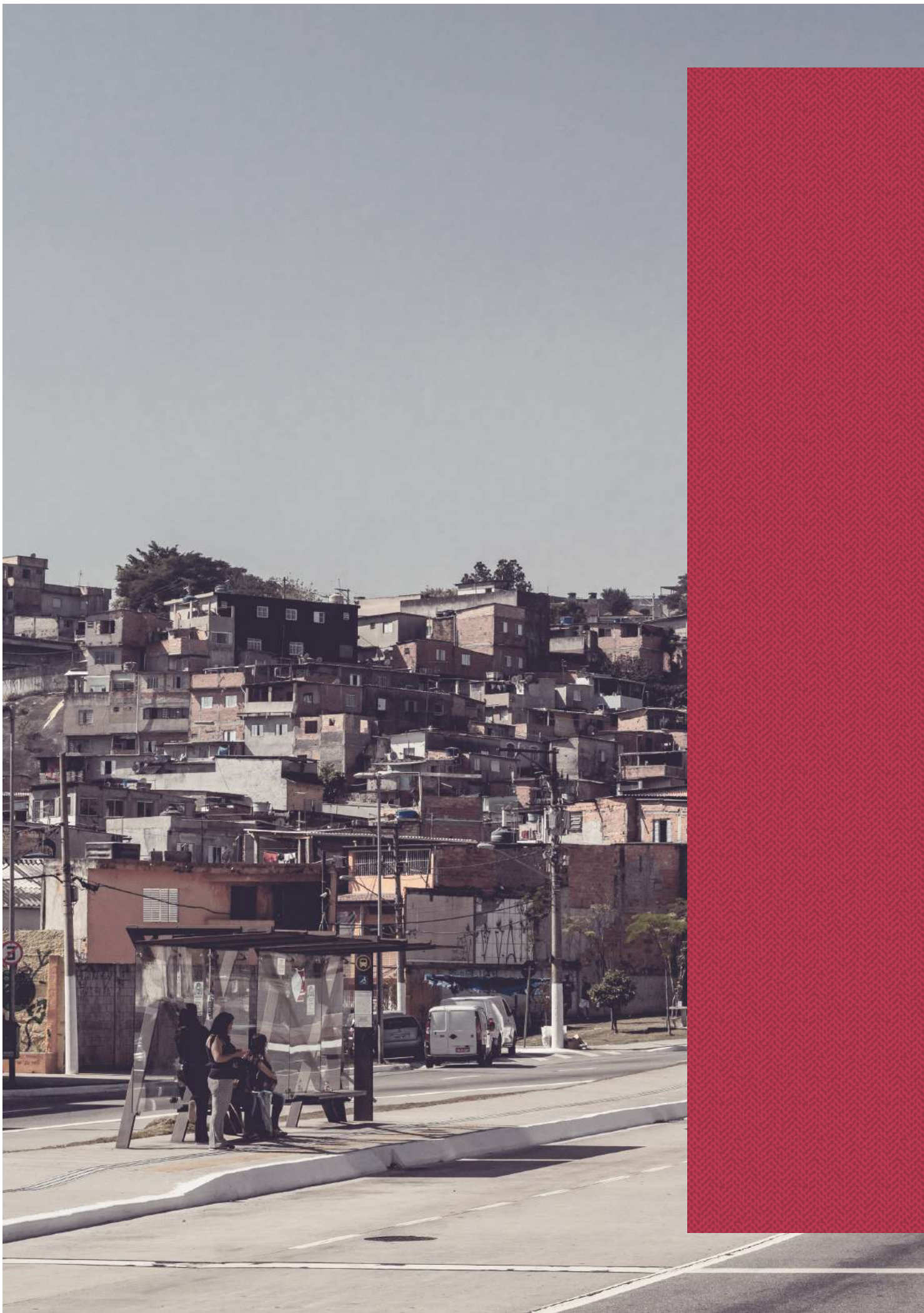

درجات الصمود

الدولة	الصمود (المتوسط)	القيادة السياسية والحكم	شفافية الحكومة ومساءلتها	التعاون الدولي	السياسات والقوانين الوطنية	النظام القضائي والاحتجاز	إنفاذ القانون
.1 فنلندا	8.42	9.0	8.5	9.0	8.0	8.0	8.0
.1 ليختنشتاين	8.42	9.0	8.0	7.5	9.0	9.0	8.0
.3 نيوزيلاندا	8.38	8.5	8.5	8.5	8.5	8.0	8.5
.4 الدنمارك	8.21	9.0	9.0	8.5	9.0	7.5	8.0
.5 أيسلندا	8.04	7.0	7.5	8.5	8.5	8.5	8.5
.6 أستراليا	7.96	8.0	8.5	9.0	8.0	8.0	8.0
.7 النرويج	7.92	8.0	8.5	9.0	8.5	8.0	8.5
.8 المملكة المتحدة	7.88	8.0	7.5	8.0	8.5	8.5	7.5
.9 إستونيا	7.83	8.0	8.0	8.5	8.0	8.0	7.0
.10 أندورا	7.75	7.0	7.0	8.0	8.0	8.0	8.0
.10 أوروغواي	7.75	8.0	9.0	9.0	7.0	7.0	8.0
.12 سنغافورة	7.71	7.5	7.5	9.0	8.5	9.0	9.0
.13 ألمانيا	7.67	7.0	7.5	8.0	8.0	7.5	7.5
.14 جمهورية كوريا	7.54	8.0	7.0	8.0	8.0	8.5	8.0
.15 لوكسمبورغ	7.50	8.0	6.5	9.0	7.0	7.5	7.0
.16 السويد	7.46	7.0	9.0	8.5	7.0	7.0	6.5
.16 اليابان	7.46	6.0	7.5	9.0	7.5	8.0	7.5
.18 هولندا	7.42	7.5	8.0	8.0	7.5	7.5	7.5
.18 النمسا	7.42	7.0	6.5	7.0	8.0	8.0	8.5
.18 لاتفيا	7.42	7.5	6.0	8.5	8.0	7.5	7.5
.21 أيرلندا	7.38	7.0	8.0	8.0	8.0	7.0	7.0
.22 كندا	7.25	7.5	7.0	8.0	8.0	7.0	7.0
.23 ليتوانيا	7.21	7.5	7.0	7.5	7.0	7.5	7.0
.24 سويسرا	7.13	9.0	6.5	7.5	6.5	7.0	7.5
.25 بلجيكا	7.00	7.0	7.0	8.0	7.0	6.0	7.0
.26 فرنسا	6.83	6.0	7.0	8.5	7.5	6.5	7.0
.27 إسبانيا	6.63	6.0	6.0	8.0	8.0	7.0	8.0
.28 الولايات المتحدة الأمريكية	6.58	4.5	5.5	7.0	6.5	6.0	8.0
.29 البرتغال	6.46	7.0	5.5	7.5	7.0	5.5	7.5
.30 شيلي	6.42	7.0	7.0	8.0	6.0	6.0	4.0
.31 الأرجنتين	6.33	7.0	5.0	6.0	7.0	6.0	6.5
.31 الرأس الأخضر	6.33	6.5	6.0	8.5	7.0	7.0	6.0
.33 إيطاليا	6.29	6.5	5.0	8.5	8.0	5.0	7.5
.34 الجمهورية التشيكية	6.25	6.0	5.5	7.0	6.5	6.5	7.0
.35 بولندا	6.13	5.5	4.0	7.0	7.0	5.5	6.5
.36 سلوفينيا	6.08	6.0	5.0	6.5	6.5	6.0	6.0
.37 توفالو	6.04	5.5	5.5	5.0	6.5	8.0	7.0

الدولة	الصمود (المتوسط)	السلامة الإقليمية	أنظمة مكافحة غسيل الأموال	القدرة التنظيمية الاقتصادية	دعم الضحايا والشهود	الوقاية	الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة
.1 فنلندا	8.42	9.0	8.5	9.0	8.0	8.0	8.0
.1 ليختنشتاين	8.42	9.5	5.0	8.5	9.5	9.5	8.5
.3 نيوزيلاندا	8.38	8.5	8.0	8.5	8.5	8.0	8.5
.4 الدنمارك	8.21	8.5	5.5	8.5	7.5	8.5	9.0
.5 أيسلندا	8.04	8.5	8.0	8.5	7.0	7.5	8.5
.6 أستراليا	7.96	9.0	7.0	7.0	7.5	7.5	8.0
.7 النرويج	7.92	8.0	7.0	7.5	7.5	7.0	7.5
.8 المملكة المتحدة	7.88	8.5	6.5	7.5	7.5	7.5	9.0
.9 إستونيا	7.83	8.0	7.5	8.0	7.5	8.0	7.5
.10 أندورا	7.75	8.0	6.0	8.0	8.5	8.0	8.5
.10 أوروغواي	7.75	7.0	7.0	8.0	7.5	7.0	8.5
.12 سنغافورة	7.71	8.0	7.0	8.0	7.0	9.0	3.0
.13 ألمانيا	7.67	9.0	6.5	7.0	8.0	8.0	8.0
.14 جمهورية كوريا	7.54	7.0	7.0	6.5	6.5	8.0	8.0
.15 لوكسمبورغ	7.50	8.0	6.0	8.0	7.0	8.0	8.0
.16 السويد	7.46	8.0	7.5	7.5	6.0	7.0	8.5
.16 اليابان	7.46	8.5	8.0	8.0	5.5	6.0	8.0
.18 هولندا	7.42	6.0	6.5	6.5	8.0	8.0	8.0
.18 النمسا	7.42	8.0	6.0	7.0	8.0	8.0	7.0
.18 لاتفيا	7.42	8.5	5.5	8.0	7.5	7.5	7.0
.21 أيرلندا	7.38	8.0	8.0	8.0	7.0	5.5	7.0
.22 كندا	7.25	6.0	6.5	7.5	8.5	6.0	8.0
.23 ليتوانيا	7.21	8.0	6.5	7.5	7.0	6.5	7.5
.24 سويسرا	7.13	8.5	5.0	6.0	8.0	6.0	8.0
.25 بلجيكا	7.00	6.0	7.0	7.0	7.5	6.5	8.0
.26 فرنسا	6.83	5.0	8.0	8.0	5.0	6.5	7.0
.27 إسبانيا	6.63	5.5	6.5	6.0	6.5	5.0	7.0
.28 الولايات المتحدة الأمريكية	6.58	6.5	6.5	8.0	7.0	6.0	7.5
.29 البرتغال	6.46	6.0	6.5	5.5	7.0	5.5	7.0
.30 شيلي	6.42	4.0	6.5	7.0	7.0	6.5	8.0
.31 الأرجنتين	6.33	6.0	7.0	6.0	6.0	5.5	8.0
.31 الرأس الأخضر	6.33	7.5	5.0	6.0	3.5	6.0	7.0
.33 إيطاليا	6.29	6.5	5.5	5.0	5.5	5.5	7.0
.34 الجمهورية التشيكية	6.25	7.0	6.0	6.0	5.5	6.0	6.0
.35 بولندا	6.13	7.5	7.0	7.5	5.0	6.0	5.0
.36 سلوفينيا	6.08	7.5	6.5	5.0	6.0	6.0	6.0
.37 توفالو	6.04	6.5	6.0	6.0	4.5	5.0	7.0

الدولة	الصمود (المتوسط)	القيادة السياسية والحكم	شفافية الحكومة ومساءلتها	التعاون الدولي	السياسات والقوانين الوطنية	النظام القضائي والاحتجاز	إنفاذ القانون
38. إسرائيل	6.00	6.0	5.0	6.0	7.0	5.0	5.5
39. الأردن	5.92	7.0	5.0	8.0	6.5	4.5	7.0
40. كولومبيا	5.83	7.0	5.5	9.0	7.0	5.5	6.0
40. ماليزيا	5.83	4.5	5.5	7.0	7.0	5.0	5.5
42. جنوب إفريقيا	5.79	6.0	5.5	6.5	6.5	6.0	5.0
43. الإكوادور	5.71	5.0	5.5	6.0	6.5	5.5	6.0
43. أرمينيا	5.71	6.0	6.0	6.5	6.0	4.5	6.0
43. بربادوس	5.71	5.5	7.0	7.0	6.0	4.5	6.5
43. جورجيا	5.71	5.0	6.5	7.0	6.5	3.5	6.5
47. موريشيوس	5.67	6.0	6.0	6.5	6.0	5.5	5.5
47. ساموا	5.67	4.5	5.0	5.0	6.5	6.0	6.5
49. سانت لوسيا	5.63	7.5	6.5	6.5	6.5	6.0	4.5
49. بوتسوانا	5.63	6.0	5.0	8.0	6.0	6.5	5.0
51. قطر	5.58	5.0	5.5	5.5	5.0	5.0	5.5
51. كرواتيا	5.58	5.0	5.5	6.5	6.0	5.0	6.0
51. السنغال	5.58	5.5	4.0	6.0	6.5	5.0	6.0
51. رومانيا	5.58	5.5	5.5	6.5	6.0	6.0	5.5
55. الكويت	5.54	5.0	4.5	6.0	5.5	5.5	6.0
55. البحرين	5.54	6.0	5.0	7.0	5.5	5.0	5.0
57. نيجيريا	5.50	5.5	5.0	7.0	7.0	4.5	4.5
57. كوستاريكا	5.50	7.0	6.5	6.0	6.5	5.0	5.0
57. رواندا	5.50	5.5	5.5	5.0	6.0	5.0	7.0
60. الصين	5.46	6.0	4.0	6.0	7.0	5.0	5.5
60. جامايكا	5.46	5.0	5.5	6.5	5.5	4.0	6.0
60. سانت فنسنت وجزر غرينادين	5.46	6.0	6.0	6.0	6.5	6.0	4.5
63. غانا	5.38	5.5	5.5	6.5	5.0	5.0	4.5
63. أثيوبيا	5.38	5.0	5.0	6.0	6.0	5.0	4.0
63. سلوفاكيا	5.38	5.5	5.0	7.0	6.5	5.0	5.5
63. كوبا	5.38	6.5	2.5	6.5	6.0	3.0	7.0
63. موناكو	5.38	3.5	4.0	5.0	6.0	8.0	7.0
68. الإمارات العربية المتحدة	5.33	5.5	5.0	5.5	5.5	5.5	6.0
68. ميكرونيزيا (الولايات الموحدة)	5.33	6.5	5.0	5.5	5.5	5.5	6.0
68. فانواتو	5.33	5.0	6.0	6.0	6.5	7.0	6.5
71. بلغاريا	5.29	4.5	5.0	6.5	6.0	5.5	5.5
72. الهند	5.25	4.0	5.5	7.5	4.5	5.0	5.5
72. اليونان	5.25	5.5	5.0	6.5	6.0	4.5	5.0
72. سلطنة عمان	5.25	4.5	4.5	6.5	6.5	5.5	7.5
72. فيجي	5.25	6.0	5.5	5.0	5.5	4.5	5.0
76. كينيا	5.21	5.0	4.5	7.0	6.0	5.5	4.5

الدولة	الصمود (المتوسط)	السلامة الإقليمية	أنظمة مكافحة غسيل الأموال	القدرة التنظيمية الاقتصادية	دعم الضحايا والشهود	الوقاية	الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة
38. إسرائيل	6.00	3.5	7.0	7.0	6.0	6.0	8.0
39. الأردن	5.92	6.0	6.5	4.0	4.5	6.5	5.5
40. كولومبيا	5.83	4.5	6.0	5.0	3.5	4.5	6.5
40. ماليزيا	5.83	5.5	5.5	7.0	6.0	6.0	5.5
42. جنوب إفريقيا	5.79	6.0	6.0	6.0	4.0	5.0	7.0
43. الإكوادور	5.71	4.5	7.0	5.5	5.0	5.0	7.0
43. أرمينيا	5.71	5.5	6.0	5.5	5.5	5.0	6.0
43. بربادوس	5.71	6.0	5.0	3.5	5.5	6.0	6.0
43. جورجيا	5.71	5.0	5.0	5.0	7.0	5.5	6.0
47. موريشيوس	5.67	5.5	3.5	7.0	5.5	5.0	6.0
47. ساموا	5.67	7.5	6.0	3.0	5.0	6.0	7.0
49. سانت لوسيا	5.63	5.5	4.0	5.5	5.0	6.0	4.0
49. بوتسوانا	5.63	5.0	4.5	5.5	5.5	4.5	6.0
51. قطر	5.58	7.0	6.0	6.0	6.0	6.0	4.5
51. كرواتيا	5.58	6.5	6.5	4.5	5.5	5.0	5.0
51. السنغال	5.58	6.5	5.0	5.5	5.0	5.0	7.0
51. رومانيا	5.58	6.5	5.5	5.0	5.0	5.0	5.0
55. الكويت	5.54	5.5	5.5	6.5	5.5	5.5	5.5
55. البحرين	5.54	6.5	5.5	6.0	5.5	5.5	4.0
57. نيجيريا	5.50	4.5	5.0	6.5	5.0	5.0	6.5
57. كوستاريكا	5.50	5.0	4.0	4.5	5.0	5.0	6.5
57. رواندا	5.50	6.0	6.0	6.0	5.5	5.0	3.5
60. الصين	5.46	7.0	6.0	7.0	4.0	6.0	2.0
60. جامايكا	5.46	6.5	4.5	4.5	5.0	6.0	6.5
60. سانت فنسنت وجزر غرينادين	5.46	6.0	5.5	4.0	3.0	6.0	6.0
63. غانا	5.38	6.0	6.0	6.0	3.5	4.0	7.0
63. أثيوبيا	5.38	6.0	7.0	6.0	4.5	5.0	5.0
63. سلوفاكيا	5.38	6.0	5.0	4.5	4.5	5.0	5.0
63. كوبا	5.38	8.0	5.5	5.5	4.0	7.0	3.0
63. موناكو	5.38	6.0	4.5	4.0	8.0	4.5	4.0
68. الإمارات العربية المتحدة	5.33	5.5	4.0	5.5	6.5	6.5	3.0
68. ميكرونيزيا (الولايات الموحدة)	5.33	6.0	4.0	4.0	4.5	5.5	6.0
68. فانواتو	5.33	5.0	4.0	3.5	5.0	3.5	6.0
71. بلغاريا	5.29	6.5	6.0	4.5	4.5	5.0	4.0
72. الهند	5.25	6.5	6.0	5.0	3.5	5.0	5.0
72. اليونان	5.25	5.5	5.5	5.5	4.0	5.0	5.0
72. سلطنة عمان	5.25	5.5	5.0	4.5	4.0	4.0	5.0
72. فيجي	5.25	4.5	6.0	6.0	4.0	5.0	6.0
76. كينيا	5.21	6.0	6.0	5.0	3.0	3.5	6.5

الدولة	الصمود (المتوسط)	القيادة السياسية والحكم	شفافية الحكومة ومساءلتها	التعاون الدولي	السياسات والقوانين الوطنية	النظام القضائي والاحتجاز	إنفاذ القانون
76. مقدونيا الشمالية	5.21	5.0	4.5	6.0	5.0	5.0	5.0
76. ترينداد وتوباغو	5.21	5.0	5.0	6.5	7.0	3.5	5.5
76. جزر سليمان	5.21	5.0	4.5	5.5	4.5	5.5	6.0
76. جزر البهاما	5.21	6.0	6.0	6.0	6.0	3.5	6.0
76. تونغا	5.21	5.0	5.5	6.5	6.0	4.0	5.0
82. مالطا	5.17	4.5	4.5	7.5	6.0	4.5	4.0
83. سان مارينو	5.13	4.0	4.0	5.5	5.5	6.5	5.0
84. المجر	5.08	4.5	3.5	5.0	5.5	5.0	6.0
84. منغوليا	5.08	5.0	5.0	6.0	6.5	4.0	5.0
84. دومينيكا	5.08	3.5	4.0	6.0	5.0	5.0	5.5
87. البرازيل	5.04	3.0	4.5	7.5	4.5	3.0	5.0
87. ألبانيا	5.04	5.5	4.5	6.5	6.0	5.0	5.5
87. جزر مارشال	5.04	5.5	4.5	5.0	6.0	6.5	4.0
90. غامبيا	5.00	5.0	5.0	4.5	5.0	5.0	5.5
90. سانت كيتس ونيفيس	5.00	6.0	5.0	6.0	6.5	7.0	4.5
92. ناميبيا	4.96	5.0	5.0	7.0	6.5	4.5	4.5
93. صربيا	4.92	4.5	4.0	6.0	5.0	5.0	5.0
93. ساو تومي وبرينسيبي	4.92	6.0	5.0	7.0	7.0	6.0	5.0
95. بوليفيا	4.88	5.0	4.0	5.0	6.0	3.5	5.0
96. بنما	4.83	4.5	4.0	6.0	6.0	3.0	4.5
96. تونس	4.83	4.5	5.0	5.0	6.5	4.5	4.5
98. كازاخستان	4.71	5.0	4.0	5.5	5.5	5.0	4.5
99. فيتنام	4.67	5.0	4.5	5.5	5.5	4.0	4.5
99. تايلاند	4.67	5.0	4.5	6.0	5.5	4.0	5.0
99. جمهورية الدومينيكان	4.67	5.0	3.0	7.0	5.0	4.0	4.5
99. غرينادا	4.67	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	6.0
99. ناورو	4.67	5.0	4.5	6.0	6.5	6.0	5.5
104. المغرب	4.63	4.5	3.5	6.0	6.0	4.0	5.5
104. الجزائر	4.63	4.5	4.0	5.0	6.0	4.0	6.0
106. بيرو	4.58	3.0	5.5	5.0	6.0	6.0	5.0
106. بوتان	4.58	6.0	6.0	4.5	4.5	5.5	5.0
106. سيشيل	4.58	5.0	5.0	6.0	5.5	6.0	4.0
106. بروناي	4.58	4.0	4.0	4.5	4.5	4.0	5.0
110. بالاو	4.54	6.5	5.5	6.0	5.5	3.0	5.0
111. جيبوتي	4.50	4.5	3.0	6.5	5.5	4.0	4.0
112. المكسيك	4.46	3.0	4.0	7.0	6.0	4.0	5.0
112. مونتينيغرو	4.46	3.5	4.0	5.5	5.0	4.5	3.5
114. جواتيمالا	4.42	3.5	4.0	5.5	5.5	4.0	5.0
114. كوت ديفوار	4.42	4.5	4.0	6.0	4.5	5.5	5.0

الدولة	الصمود (المتوسط)	السلامة الإقليمية	أنظمة مكافحة غسيل الأموال	القدرة التنظيمية الاقتصادية	دعم الضحايا والشهود	الوقاية	الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة
76. مقدونيا الشمالية	5.21	6.0	5.5	4.5	5.0	5.0	6.0
76. ترينداد وتوباغو	5.21	5.0	6.0	4.0	5.0	5.0	5.0
76. جزر سليمان	5.21	5.0	5.0	5.0	4.5	6.5	5.5
76. جزر البهاما	5.21	5.0	4.5	4.0	6.5	5.0	4.0
76. تونغا	5.21	5.5	5.0	5.0	5.0	4.0	6.0
82. مالطا	5.17	4.5	4.5	6.5	7.5	4.0	4.0
83. سان مارينو	5.13	6.0	4.0	5.5	5.5	4.5	5.5
84. المجر	5.08	7.0	5.5	4.5	4.5	6.0	4.0
84. منغوليا	5.08	5.0	4.0	3.5	4.0	6.5	6.5
84. دومينيكا	5.08	6.0	5.0	5.0	5.0	6.0	5.0
87. البرازيل	5.04	5.5	6.0	6.0	5.0	4.0	6.5
87. ألبانيا	5.04	5.5	4.0	4.0	4.5	5.0	4.5
87. جزر مارشال	5.04	5.5	4.0	6.0	3.5	4.0	6.0
90. غامبيا	5.00	6.5	5.5	5.5	2.5	3.5	6.5
90. سانت كيتس ونيفيس	5.00	6.0	5.5	2.0	2.5	4.0	5.0
92. ناميبيا	4.96	3.5	4.5	5.0	4.0	4.0	6.0
93. صربيا	4.92	6.0	5.5	5.0	4.0	5.5	3.5
93. ساو تومي وبرينسيبي	4.92	5.0	3.0	3.0	4.0	3.0	5.0
95. بوليفيا	4.88	5.0	4.5	5.0	5.0	6.0	4.5
96. بنما	4.83	6.0	4.5	6.0	4.0	4.0	5.5
96. تونس	4.83	5.5	5.5	4.0	4.5	3.0	5.5
98. كازاخستان	4.71	5.0	5.0	5.0	4.5	4.0	3.5
99. فيتنام	4.67	5.0	5.5	5.0	5.0	4.5	2.0
99. تايلاند	4.67	4.0	4.5	4.5	4.5	5.0	3.5
99. جمهورية الدومينيكان	4.67	5.5	4.0	5.0	4.0	4.0	5.0
99. غرينادا	4.67	6.0	4.0	5.0	3.0	4.0	3.0
99. ناورو	4.67	7.5	6.0	4.0	2.0	1.0	2.0
104. المغرب	4.63	6.0	3.5	4.5	4.5	4.0	3.5
104. الجزائر	4.63	6.5	4.5	4.5	3.0	4.0	3.5
106. بيرو	4.58	5.0	4.5	4.0	3.5	3.0	4.5
106. بوتان	4.58	3.5	4.0	5.0	3.5	4.0	3.5
106. سيشيل	4.58	4.5	3.0	3.0	4.0	5.0	4.0
106. بروناي	4.58	5.5	5.5	6.5	3.5	4.5	3.5
110. بالاو	4.54	4.0	4.5	4.0	2.0	4.0	4.5
111. جيبوتي	4.50	6.0	5.0	5.5	3.0	4.0	3.0
112. المكسيك	4.46	3.0	4.0	5.0	3.5	4.0	5.0
112. مونتينيغرو	4.46	5.0	5.0	4.0	4.0	5.0	4.5
114. جواتيمالا	4.42	3.5	5.0	4.0	4.0	4.0	5.0
114. كوت ديفوار	4.42	4.0	5.0	3.5	3.5	3.0	4.5

الدولة	الصمود (المتوسط)	القيادة السياسية والحكم	شفافية الحكومة ومساءلتها	التعاون الدولي	السياسات والقوانين الوطنية	النظام القضائي والاحتجاز	إنفاذ القانون
114. أنغولا	4.42	5.0	4.5	5.0	5.0	3.5	4.5
114. قبرص	4.42	5.0	5.0	6.5	6.0	4.0	5.5
- كوسوفو	4.42	4.0	4.0	4.0	5.0	5.0	5.0
118. إندونيسيا	4.33	4.0	3.5	5.5	5.0	3.5	4.0
118. زامبيا	4.33	4.0	3.0	5.0	6.5	5.0	4.0
118. أنتيغوا وبربودا	4.33	4.5	5.0	5.0	5.0	3.0	4.0
118. كيريباتي	4.33	5.5	5.5	5.5	6.0	4.0	5.0
122. المملكة العربية السعودية	4.29	3.0	3.5	5.0	4.5	3.0	4.5
122. غيانا	4.29	5.0	3.0	5.0	3.0	4.0	2.5
122. ملاوي	4.29	5.0	4.5	4.5	5.5	4.0	4.0
125. قيرغيزستان	4.17	3.5	3.0	4.5	5.0	3.0	3.5
126. الفلبين	4.13	3.0	3.0	5.0	5.0	4.5	2.0
126. بنغلاديش	4.13	3.5	4.0	5.5	5.0	3.0	4.0
128. أذربيجان	4.08	3.5	3.5	5.5	4.0	2.5	4.0
129. روسيا	4.04	4.0	3.0	4.5	5.5	4.0	4.5
129. تنزانيا	4.04	5.5	2.0	4.0	5.5	5.0	4.0
129. مصر	4.04	3.5	3.0	4.5	4.5	3.5	5.0
129. سيريلانكا	4.04	4.0	3.5	5.5	5.5	3.5	3.5
133. لبنان	4.00	4.5	3.5	6.5	4.0	4.0	3.5
133. باكستان	4.00	3.5	3.5	5.0	5.0	3.0	4.0
133. أوكرانيا	4.00	3.5	4.0	5.5	4.0	4.5	3.5
133. توجو	4.00	3.0	3.0	5.5	4.5	3.5	4.0
137. أوغندا	3.96	5.0	2.0	5.0	5.0	4.0	4.0
138. هندوراس	3.92	2.5	3.5	5.5	4.0	3.0	4.5
138. البوسنة والهرسك	3.92	3.0	4.0	5.0	4.0	3.5	3.5
138. كمبوديا	3.92	4.5	3.5	5.0	4.5	4.0	4.5
141. جزر المالديف	3.88	5.0	5.0	5.0	5.0	3.0	4.0
142. العراق	3.79	4.5	3.0	4.0	4.0	4.0	3.5
142. بيلاروسيا	3.79	3.5	2.0	3.0	4.0	3.0	5.0
142. أوزبكستان	3.79	3.0	3.0	4.0	4.0	3.0	3.5
145. نيبال	3.71	2.5	2.0	4.5	3.5	3.0	4.5
145. السلفادور	3.71	2.5	3.0	5.5	5.0	2.0	3.0
145. مولدوفا	3.71	3.5	3.5	4.5	5.0	3.0	3.5
148. تيمور الشرقية	3.67	3.0	3.0	3.5	4.5	4.0	4.5
148. ليسوتو	3.67	4.0	3.5	6.0	5.5	3.0	3.0
150. بوركينا فاسو	3.63	3.5	4.0	5.5	5.0	4.0	3.0
151. تركيا	3.54	3.0	3.0	3.5	4.5	2.0	3.0
151. بنين	3.54	4.0	4.5	4.0	3.0	3.0	4.0
153. إيران	3.50	3.0	2.5	4.5	4.0	3.5	3.5

الدولة	الصمود (المتوسط)	السلامة الإقليمية	أنظمة مكافحة غسيل الأموال	القدرة التنظيمية الاقتصادية	دعم الضحايا والشهود	الوقاية	الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة
114. أنغولا	4.42	6.0	5.0	4.0	4.0	3.5	3.0
114. قبرص	4.42	3.0	3.0	3.5	4.0	3.5	4.0
- كوسوفو	4.42	3.5	4.5	4.5	3.5	4.0	6.0
118. إندونيسيا	4.33	4.0	4.5	4.5	5.0	4.5	4.0
118. زامبيا	4.33	3.5	5.0	5.0	3.0	3.0	5.0
118. أنتيغوا وبربودا	4.33	4.0	2.5	5.0	4.0	4.5	5.5
118. كيريباتي	4.33	4.0	4.0	3.0	1.0	3.0	5.5
122. المملكة العربية السعودية	4.29	5.0	5.5	5.0	4.5	5.0	3.0
122. غيانا	4.29	5.0	4.0	5.0	5.0	5.0	5.0
122. ملاوي	4.29	3.0	6.0	4.0	2.0	3.5	5.5
125. قيرغيزستان	4.17	4.5	3.0	5.0	4.5	5.0	5.5
126. الفلبين	4.13	4.0	5.0	6.0	5.0	4.0	3.0
126. بنغلاديش	4.13	5.0	4.5	3.5	3.5	4.0	4.0
128. أذربيجان	4.08	5.0	4.5	4.0	4.0	5.0	3.5
129. روسيا	4.04	5.5	4.0	4.0	2.5	3.5	3.5
129. تنزانيا	4.04	4.5	5.5	5.0	3.0	3.0	1.5
129. مصر	4.04	6.0	6.0	4.5	3.0	2.5	2.5
129. سيريلانكا	4.04	4.0	5.0	5.0	3.0	2.5	3.5
133. لبنان	4.00	3.0	3.0	2.0	5.0	3.5	5.5
133. باكستان	4.00	4.0	4.0	4.0	3.5	4.0	4.5
133. أوكرانيا	4.00	2.0	4.0	4.5	3.5	4.0	5.0
133. توجو	4.00	4.0	3.0	4.5	4.5	4.0	4.5
137. أوغندا	3.96	5.5	3.0	3.5	2.0	4.0	4.5
138. هندوراس	3.92	4.5	4.0	3.5	3.0	4.5	4.5
138. البوسنة والهرسك	3.92	4.0	4.0	3.5	4.0	4.0	4.5
138. كمبوديا	3.92	4.5	4.0	4.0	3.0	3.0	2.5
141. جزر المالديف	3.88	3.0	3.5	3.0	2.0	3.0	5.0
142. العراق	3.79	3.5	4.0	3.5	3.0	4.0	4.5
142. بيلاروسيا	3.79	4.5	4.5	5.0	3.0	5.0	3.0
142. أوزبكستان	3.79	4.5	3.5	4.5	4.0	5.0	3.5
145. نيبال	3.71	4.0	3.0	4.5	4.5	3.5	5.0
145. السلفادور	3.71	5.0	4.0	2.0	4.0	4.5	4.0
145. مولدوفا	3.71	2.0	3.5	4.0	5.0	3.0	4.0
148. تيمور الشرقية	3.67	3.0	4.0	3.0	3.5	3.5	4.5
148. ليسوتو	3.67	2.5	5.0	3.0	2.5	2.0	4.0
150. بوركينا فاسو	3.63	3.0	3.0	3.0	2.5	2.0	5.0
151. تركيا	3.54	6.5	2.0	4.0	4.0	3.5	3.5
151. بنين	3.54	3.5	3.0	4.0	3.0	2.0	4.5
153. إيران	3.50	5.5	2.5	3.0	4.0	3.0	3.0

الدولة	الصمود (المتوسط)	القيادة السياسية والحكم	شفافية الحكومة ومساءلتها	التعاون الدولي	السياسات والقوانين الوطنية	النظام القضائي والاحتجاز	إنفاذ القانون
154. سيراليون	3.46	3.5	3.5	4.0	2.5	2.0	4.0
155. ميانمار	3.42	3.0	3.0	5.0	4.5	3.5	4.0
155. لاوس	3.42	3.0	2.5	3.5	4.0	3.0	4.0
155. بابوا غينيا الجديدة	3.42	3.0	2.0	4.5	5.0	4.5	3.0
158. باراغواي	3.38	2.0	3.0	5.0	3.0	3.0	3.0
158. مدغشقر	3.38	4.0	2.0	3.0	4.0	3.0	3.5
160. موزمبيق	3.29	3.0	3.5	5.0	5.5	2.0	2.0
161. جمهورية الكونغو	3.25	3.0	1.5	5.0	5.0	2.0	4.5
161. إسواتيني	3.25	3.0	2.5	5.0	4.0	2.5	3.0
163. النيجر	3.21	3.5	2.5	5.5	4.0	2.5	4.0
164. زيمبابوي	3.17	2.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
164. ليبيريا	3.17	3.5	3.0	3.0	3.0	3.5	4.0
164. الجابون	3.17	2.0	2.0	5.0	4.0	3.0	4.5
167. الكاميرون	3.13	2.0	1.5	5.0	4.5	2.5	4.0
167. بيليز	3.13	5.0	2.5	3.0	3.0	4.0	4.5
169. موريتانيا	3.08	4.0	3.5	3.0	3.5	2.5	3.0
170. السودان	2.96	3.0	2.0	5.0	4.5	3.5	3.5
171. غينيا	2.83	2.0	3.0	4.0	3.5	3.0	3.5
172. أفغانستان	2.67	3.0	2.5	3.0	3.0	2.0	3.0
172. هايتي	2.67	2.0	2.0	3.0	4.0	3.0	2.0
172. طاجيكستان	2.67	3.0	2.0	3.0	2.0	3.0	3.0
175. نيكاراغوا	2.46	2.0	1.0	2.5	3.5	2.5	3.0
175. تشاد	2.46	3.5	2.5	5.0	2.5	2.0	2.5
177. غينيا بيساو	2.42	2.0	2.5	3.0	3.0	3.0	3.0
178. مالي	2.38	2.0	3.0	4.0	2.5	2.5	2.0
178. جزر القمر	2.38	2.0	2.0	3.0	2.5	2.0	2.0
180. إريتريا	2.33	1.0	1.0	2.0	2.5	2.0	3.0
181. جمهورية الكونغو الديمقراطية	2.29	1.0	1.0	4.0	3.0	2.5	1.5
182. سورينام	2.25	3.0	2.0	3.0	2.0	2.0	2.0
183. تركمانستان	2.17	2.0	1.5	1.5	2.5	2.0	2.0
183. غينيا الإستوائية	2.17	1.5	1.0	2.0	5.5	2.0	2.0
185. بوروندي	2.08	2.5	1.0	1.5	2.5	2.5	1.5
186. اليمن	2.00	2.0	2.0	3.0	2.0	1.5	2.0
187. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	1.96	3.5	1.0	2.0	2.0	1.5	1.5
188. جمهورية إفريقيا الوسطى	1.92	1.5	1.5	3.0	2.5	2.0	1.5
188. فنزويلا	1.92	2.0	1.5	1.5	2.0	1.5	1.5
190. سوريا	1.88	2.0	1.0	3.0	2.0	1.5	2.0
191. جنوب السودان	1.83	2.0	1.0	2.0	3.0	2.0	2.0
192. الصومال	1.67	1.0	1.0	2.0	2.0	2.0	1.5
193. ليبيا	1.54	1.5	1.5	2.5	2.0	1.5	1.5

الدولة	الصمود (المتوسط)	السلامة الإقليمية	أنظمة مكافحة غسيل الأموال	القدرة التنظيمية الاقتصادية	دعم الضحايا والشهود	الوقاية	الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة
154. سيراليون	3.46	4.0	3.5	3.0	2.5	4.0	5.0
155. ميانمار	3.42	3.0	3.0	3.0	2.0	3.0	4.0
155. لاوس	3.42	2.5	3.5	4.0	4.0	3.5	3.5
155. بابوا غينيا الجديدة	3.42	3.0	4.5	3.0	3.0	2.5	3.0
158. باراغواي	3.38	5.0	2.5	4.0	2.0	3.0	5.0
158. مدغشقر	3.38	5.0	5.0	2.0	2.0	4.0	3.0
160. موزمبيق	3.29	3.5	3.0	4.0	3.0	2.0	3.0
161. جمهورية الكونغو	3.25	3.0	3.0	3.0	2.0	4.0	3.0
161. إسواتيني	3.25	3.5	4.0	2.0	3.0	4.0	2.5
163. النيجر	3.21	4.0	3.0	3.0	2.0	2.0	2.5
164. زيمبابوي	3.17	5.0	4.0	3.0	2.0	3.0	4.0
164. ليبيريا	3.17	4.0	3.0	4.0	1.0	2.0	4.0
164. الجابون	3.17	4.5	2.0	2.0	3.0	3.5	2.5
167. الكاميرون	3.13	2.0	3.5	2.5	2.5	2.5	5.0
167. بيليز	3.13	2.0	2.0	1.5	3.0	3.0	4.0
169. موريتانيا	3.08	4.5	4.0	3.0	1.5	2.0	2.5
170. السودان	2.96	2.5	4.0	2.5	1.0	2.0	2.0
171. غينيا	2.83	3.0	3.0	3.0	1.5	1.5	3.0
172. أفغانستان	2.67	3.0	3.0	3.5	2.0	2.0	2.0
172. هايتي	2.67	2.0	3.0	2.0	1.5	3.0	4.5
172. طاجيكستان	2.67	2.5	3.5	3.0	2.0	3.0	2.0
175. نيكاراغوا	2.46	2.5	3.0	2.0	2.0	3.5	2.0
175. تشاد	2.46	3.5	2.0	2.0	1.0	1.0	2.0
177. غينيا بيساو	2.42	3.0	2.5	1.5	1.0	1.5	3.0
178. مالي	2.38	1.5	2.5	2.0	1.5	2.0	3.0
178. جزر القمر	2.38	3.0	4.0	3.0	1.5	1.5	2.0
180. إريتريا	2.33	7.0	3.0	2.5	1.0	2.0	1.0
181. جمهورية الكونغو الديمقراطية	2.29	2.0	2.0	1.5	2.0	2.0	5.0
182. سورينام	2.25	2.0	1.0	1.5	2.0	2.5	4.0
183. تركمانستان	2.17	2.0	3.5	2.0	2.0	2.0	3.0
183. غينيا الإستوائية	2.17	3.5	2.0	1.5	1.5	1.5	2.0
185. بوروندي	2.08	3.0	2.0	2.0	1.5	2.5	2.5
186. اليمن	2.00	2.0	2.0	2.5	1.0	2.0	2.0
187. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	1.96	6.0	1.0	1.5	1.0	1.0	1.5
188. جمهورية إفريقيا الوسطى	1.92	1.5	2.0	1.5	3.0	1.0	2.0
188. فنزويلا	1.92	3.5	1.5	1.0	1.0	2.0	4.0
190. سوريا	1.88	1.5	2.0	2.5	2.0	2.0	1.0
191. جنوب السودان	1.83	1.5	1.5	2.5	1.0	1.5	2.0
192. الصومال	1.67	1.5	2.5	1.5	1.0	1.5	2.5
193. ليبيا	1.54	1.5	1.0	2.0	1.0	1.0	1.5

ملحوظات

1. انظر، على سبيل المثال، INTERPOL, «*Global operation sees a rise in fake medical products related to COVID-19*», 19 مارس 2020، https://www.interpol.int/News-and-Events/News/2020/Global-operation-sees-a-rise-in-fake-medical-products-related-to-COVID-19; EUROPOL, «*How COVID-19-related crime infected Europe during 2020*»، 12 نوفمبر 2020، https://www.europol.europa.eu/publications-documents/how-covid-19-related-crime-infected-europe-during-2020; Lyes Tagziria, «*#CovidCrimeWatch – Autumn*», The Global Initiative Against Transnational Organized Crime, 9 ديسمبر 2020، https://globalinitiative.net/analysis/covidcrimewatch-autumn/; Rachel Bleetman, «*The public sector battle against two pandemics: COVID-19 and public procurement corruption*», International Federation of Accountants، 13 يناير 2021، https://www.ifac.org/knowledge-gateway/contributing-global-economy/discussion/public-sector-battle-against-two-pandemics-covid-19-and-public-procurement-corruption.

2. Alex Kimani, «*Oil piracy has spiked during COVID pandemic*», OilPrice.com، 18أغسطس 2020، https://oilprice.com/Geopolitics/International/Oil-Piracy-Has-Spiked-During-COVID-Pandemic.html.

3. Frances d'Emilio, «*Police: Mafia ripped off EU for millions in farm aid,*» Associated Press, 15 يناير 2020، https://apnews.com/article/sicily-italy-organized-crime-europe-crime-d0ebfe08983f8b9da6d8a25c03b93a22.

4. Walter Kemp and Mark Shaw, «*Police reform needed for local and transnational crime,*» The Global Initiative Against Transnational Organized Crime، 18 يونيو 2020، https://globalinitiative.net/analysis/police-reform/.

5. Summer Walker, «*Reforming the response paradigm: What does Black Lives Matter tell us about tackling organized crime?,*» The Global Initiative Against Transnational Organized Crime، سبتمبر 2020، https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2020/09/Reforming-the-response-paradigm-What-does-Black-Lives-Matter-tell-us-about-tackling-organized-crime.pdf.

6. Isaac Norris and Chris Dalby, «*Why have political assassinations more than doubled in Brazil?,*» InSight Crime، 24نوفمبر 2020، https://insightcrime.org/news/analysis/political-assassinations-doubled-in-brazil/.

7. Nina Lakhani, «*Mexico world's deadliest country for journalists, new report finds,*» *The Guardian*، 22 ديسمبر 2020، https://www.theguardian.com/world/2020/dec/22/mexico-journalists-deadly-cpr-press-freedom.

8. Ibid.

9. Ian Tennant, John Collins and Jason Eligh, «*Smoke signals: The evolving status of cannabis under the international drug-control regime,*» The Global Initiative Against Transnational Organized Crime, 23 ديسمبر 2020، https://globalinitiative.net/analysis/cannabis-status-drug-control/.

10. The Global Initiative Against Transnational Organized Crime, «*The global illicit economy: Trajectories of organized crime*»، مارس 2021، https://globalinitiative.net/analysis/global-organized-crime/.

11. Enhancing Africa's Response to Transnational Organised Crime؛ انظر، لمزيد من المعلومات enactafrica.org/organised-crime-index.

12. تستند المجموعات الإقليمية إلى مجموعة من المناطق الجغرافية التي تستخدمها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وتجمعات الاتحاد الأفريقي (انظر https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49 و EuroVoc (https://au.int/en/member_states/countryprofiles2)، ولكن تم إجراء بعض التغييرات بواسطة GI-TOC عند الاقتضاء.

13. The Global Initiative Against Transnational Organized Crime, «*The global illicit economy: Trajectories of organized crime*»، مارس 2021، https://globalinitiative.net/analysis/global-organized-crime/.

14. Rachel Locke, «*Organized crime, conflict, and fragility: A new approach*», *International Peace Institute*، يوليو 2012، https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/epub_organized_crime_conflict_fragility.pdf.

15. The Global Initiative Against Transnational Organized Crime, *«The global illicit economy: Trajectories of organized crime»*، مارس 2021، https://globalinitiative.net/analysis/global-organized-crime/.

16. Ibid.

17. United Nations Office on Drugs and Crime, *«World drug report 2021, Booklet 3 – Drug market trends: Opioids, cannabis»*، يونيو 2021، https://www.unodc.org/res/wdr2021/field/WDR21_Booklet_3.pdf.

18. The Global Initiative Against Transnational Organized Crime, *«The global illicit economy: Trajectories of organized crime»*، مارس 2021، https://globalinitiative.net/analysis/global-organized-crime/; Mark Shaw, *Give Us More Guns: How South Africa's Gangs were Armed*, Jonathan Ball Publishers, 2021.

19. The Global Initiative Against Transnational Organized Crime, *«The global illicit economy: Trajectories of organized crime»*، مارس 2021، https://globalinitiative.net/analysis/global-organized-crime/.

20. The Economist Intelligence Unit, *«Democracy Index 2020: In sickness and in health?»*، 2021، https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index-2020/. ملاحظة أن جنوب السودان غير مدرج في مؤشر الديمقراطية.

21. The Global Initiative Against Transnational Organized Crime, *«The global illicit economy: Trajectories of organized crime»*، مارس 2021، https://globalinitiative.net/analysis/global-organized-crime/.

22. راجع قسم "الإجرام والأسواق والجهات الفاعلة والصمود: فهم العلاقات" (ص 108) للحصول على مناقشة متعمقة حول العلاقات بين المؤشرات المختلفة.

23. هذا التصنيف لا يخل بالمواقف المتعلقة بالوضع ، ويتماشى مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمحكمة الدولية 1999/القرار 1244 من فتوى العدل بشأن إعلان استقلال كوسوفو.

24. Rachel Locke, *«Organized crime, conflict, and fragility: A new approach»*، يوليو 2012، https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/epub_organized_crime_conflict_fragility.pdf.

25. Danilo Mandić, *Gangsters and Other Statesmen: Mafias, Separatists, and Torn States in a Globalized World*. Princeton University Press, 2021: نيو جيرسي.

26. Elizabeth Borneman, *«How many countries are there?,»* Geography Realm، 22 يناير 2020، https://www.geographyrealm.com/how-many-countries-are-there/.

27. فقط البلدان التي ليس لها حدود برية مشتركة يتم تصنيفها كدول جزرية. دول مثل المملكة المتحدة وجمهورية أيرلندا، وكذلك هايتي، وجمهورية الدومينيكان، وتيمور ليشتي، من بين دول أخرى، مصنفة على أنها دول ساحلية. الدول الأرخبيلية، مثل الفلبين، مصنفة على أنها دول جزرية حيث لا يوجد لديها حدود برية مشتركة.

28. Walk Free, Global Slavery Index 2018, *«Fishing»*, https://www.globalslaveryindex.org/2018/findings/importing-risk/fishing/.

29. Edalina Rodrigues Sanches et al, *«African exceptions: democratic development in small island states»*، 8 يونيو 2021، https://doi.org/10.1057/s41268-021-00223-1.

30. Alastair Nelson and Jacqueline Cochrane, *«Trafficking Malagasy tortoises: Vulnerabilities and illicit markets in the western Indian Ocean»*، أكتوبر 2020، https://globalinitiative.net/analysis/trafficking-malagasy-tortoises/.

31. The World Bank, *«Landlocked countries: Higher transport costs, delays, less trade»*، 16 يونيو 2008، https://www.worldbank.org/en/news/feature/2008/06/16/landlocked-countries-higher-transport-costs-delays-less-trade.

32. United Nations Conference on Trade and Development, *«Review of maritime transport 2020,»* 2020, https://unctad.org/system/files/official-document/rmt2020_en.pdf.

33. الاستثناءات هي تهريب الأسلحة وتجارة الكوكايين وتجارة القنب.

34. Anne Soy, «*Coronavirus in Africa: Five reasons why Covid-19 has been less deadly than elsewhere,*» BBC, 8 أكتوبر 2020، https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-54418613.

35. United Nations, «*World economic situation and prospects,*» 2021, https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/WESP2021_CH3_AFR.pdf.

36. The Global Initiative Against Transnational Organized Crime, «*The global illicit economy: Trajectories of organized crime*»، مارس 2021، https://globalinitiative.net/analysis/global-organized-crime/.

37. Lucia Bird, «*West Africa's cocaine corridor: Building a subregional response,*» The Global Initiative Against Transnational Organized Crime، أبريل 2021، https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2021/04/West-Africas-Cocaine-Corridor-GITOC.pdf.

38. Julia Stanyard, «*Gangs in lockdown: Impact of COVID-19 restrictions on gangs in east and southern Africa,*» The Global Initiative Against Transnational Organized Crime، أكتوبر 2020، https://globalinitiative.net/analysis/gangs-in-lockdown-za/.

39. The Global Initiative Against Transnational Organized Crime، «*Killings in the wake of COVID*» 11 يونيو 2020، https://globalinitiative.net/analysis/killings-in-the-wake-of-covid/.

40. انظر https://mappingpoliceviolence.org.

41. Summer Walker, «*Reforming the response paradigm: What does Black Lives Matter tell us about tackling organized crime?*», The Global Initiative Against Transnational Organized Crime، سبتمبر 2020، https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2020/09/Reforming-the-response-paradigm-What-does-Black-Lives-Matter-tell-us-about-tackling-organized-crime.pdf.

42. *Financial Times*, «*Coronavirus tracker: the latest figures as countries fight the Covid-19 resurgence,*» https://www.ft.com/content/a2901ce8-5eb7-4633-b89c-cbdf5b386938.

43. Reuters, «*Rio de Janeiro governor impeachment confirmed over alleged COVID-19-related graft*» 1 مايو 2021، https://www.reuters.com/world/americas/rio-de-janeiro-governor-impeachment-confirmed-over-alleged-covid-19-related-2021-05-01/.

44. Megan Leonhardt, «*5 common stimulus check scams experts are warning consumers to watch for*»، CNBC، 29 ديسمبر 2020، https://www.cnbc.com/2020/12/29/stimulus-check-scams-here-are-red-flags-to-watch-for.html.

45. Tuesday Reitano and Mark Shaw, *Criminal «Contagion: How Mafias, Gangsters and Scammers Profit from a Pandemic.»* لندن: Hurst, 2021.

46. Lyes Tagziria, «*#CovidCrimeWatch – August*», The Global Initiative Against Transnational Organized Crime، 15 سبتمبر 2020، https://globalinitiative.net/analysis/covidcrimewatch-august/.

47. Lyes Tagziria, «*#CovidCrimeWatch – September*», The Global Initiative Against Transnational Organized Crime، 14 أكتوبر 2020، https://globalinitiative.net/analysis/covidcrimewatch-september/.

48. Tuesday Reitano and Mark Shaw, *Criminal Contagion: How Mafias, Gangsters and Scammers Profit from a Pandemic* لندن: Hurst, 2021.

49. Chris Dalby, «*Environmental fines become flashpoint for Brazil's deforestation crisis*»، *InSight Crime* 8 يوليو 2020، https://insightcrime.org/news/brief/environmental-brazil-deforestation-crisis/.

50. Dan Goldberg, «*Pandemic fueled deadliest year for drug overdoses, CDC data shows*»، *Politico* 14 يوليو 2020، https://www.politico.com/news/2021/07/14/covid-pandemic-drug-overdoses-499613.

51. UN Verification Mission in Colombia, Statement by special representative of the secretary-general Mr Carlos Ruiz Massieu for United Nations Security Council briefing on Colombia، 14 يوليو 2020، https://colombia.unmissions.org/en/statement-special-representative-secretary-general-mr-carlos-ruiz-massieu-united-nations-security-3.

52. Sergio Nazzaro, Lyes Tagziria and Ruggero Scaturro, «*A parallel contagion: Is mafia entrepreneurship exploiting the pandemic?*», The Global Initiative Against Transnational Organized Crime، 11 يونيو 2020، https://globalinitiative.net/analysis/parallel-contagion-mafia-covid/.

53. Lyes Tagziria, «*#CovidCrimeWatch – Autumn,*» The Global Initiative Against Transnational Organized Crime، 9 ديسمبر 2020، https://globalinitiative.net/analysis/covidcrimewatch-autumn/.

54. Jack Meegan-Vickers, «*Deep Dive: Exploring Organized Crime podcast, Episode 8: The Fall of EncroChat*», https://player.captivate.fm/episode/297f986a-8f1c-46fb-bf28-2ce39f2b510f.

55. Tuesday Reitano and Mark Shaw, *Criminal Contagion: How Mafias, Gangsters and Scammers Profit from a Pandemic*. لندن: Hurst, 2021, pp 72–73.

56. مديرية التحقيق في مكافحة المافيا الإيطالية ووحدة التحقيق في الجرائم المالية ومجموعة العمليات الخاصة في Carabinieri.

57. Leonardo Bianchi, «*An entire police station has been arrested for dealing drugs and torturing suspects*», Vice، 23 يوليو 2020، https://www.vice.com/en/article/4ayq8m/italy-police-station-arrested-for-dealing-drugs-torturing-suspects.

58. على الرغم من عدم إدراجها رسميًا في الفهرس ، فقد تم اتخاذ القرار لإجراء تقييم لكوسوفو وفقًا للمعايير نفسها، وخضوعها لنفس العملية ، مثل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة ، نظرًا لأهمية الدولة للتدفقات الإقليمية غير المشروعة.

59. Dickson Sorariba and Ben Doherty, «*PNG's biggest drug bust: the plane crash, the dead man and the half tonne of cocaine*». 1 أغسطس 2020، https://www.theguardian.com/world/2020/aug/02/pngs-biggest-drug-bust-the-plane-crash-the-dead-man-and-the-half-tonne-of-cocaine.

60. Euan Ward and Kate Lyons, Citizenship for sale: *fugitives, politicians and disgraced businesspeople buying Vanuatu passports*, *The Guardian*. 15 يوليو 2021، https://www.theguardian.com/world/2021/jul/15/citizenship-for-sale-fugitives-politicians-and-disgraced-businesspeople-buying-vanuatu-passports?CMP=Share_iOSApp_Other.

61. لم يتم الإبلاغ عن معاملات الارتباط لأوقيانوسيا بسبب صغر حجم العينة.

62. Arezo Malakooti, «*The intersection of irregular migration and trafficking in West Africa and the Sahel: Understanding the patterns of vulnerability*», The Global Initiative Against Transnational Organized Crime and Clingendael Institute، فبراير 2020، https://globalinitiative.net/analysis/smuggling-trafficking-westafrica-sahel/.

63. Jason Eligh, A synthetic age: «*The evolution of methamphetamine markets in eastern and southern Africa*», The Global Initiative Against Transnational Organized Crime، مارس 2021، https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2021/03/GITOC-A-Synthetic-Age-The-Evolution-of-Methamphetamine-Markets-in-Eastern-and-Southern-Africa.pdf.

64. Gaurav Khanna et al, «*Formal employment and organized crime: Regression discontinuity evidence from Colombia*», Harvard Business School, 2019, https://www.hbs.edu/ris/Publication%20Files/19-099_406ae478-6574-4ed3-a621-f392a9821b47.pdf.

65. تم حساب ارتباطات بيرسون في R، باستخدام قيمة p 0.05.

66. تم استبعاد أوقيانوسيا من تحليل الارتباط القاري بسبب صغر حجم العينة.

67. لغرض هذا التقرير ، يتم تعريف الدول الصغيرة على أنها دول لا تزيد مساحة أراضيها عن 15000 كيلومتر مربع. وهذا يشمل 40 دولة من أصل 193 مدرجة في مؤشر الجريمة المنظمة العالمي.

68. انظر، على سبيل المثال، The Global Initiative Against Transnational Organized Crime, «*Organized crime and its role in contemporary conflict: An analysis of UN Security Council Resolutions*» سبتمبر 2018، https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2018/09/TGIATOC-UNSC-Policy-Note-1962-web.pdf; United Nations Disarmament, Demobilization and Reintegration Resource Centre, «*DDR and Organized Crime*» 5 فبراير 2021، https://www.unddr.org/wp-content/uploads/2021/02/IDDRS-6.40-DDR-and-Organized-Crime.pdf; The Global Initiative Against Transnational Organized Crime, «*Exploring the crime–conflict nexus*» 16 مايو 2017، https://globalinitiative.net/analysis/exploring-the-crime-conflict-nexus/.

69. Center for the Study of Democracy, «*Examining the links between organised crime and corruption*», 2010, https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/default/files/doc_centre/crime/docs/study_on_links_between_organised_crime_and_corruption_en.pdf.

70. Transparency International, «*Corruption Perceptions Index 2020: Frequently Asked Questions*», https://images.transparencycdn.org/images/2020_CPI_FAQs_ENv2.pdf.

71. الدولتان اللتان تشكلان أعلى 20 دولة ولكن لم يتم تضمينهما في مؤشر الديمقراطية التابع لوحدة المعلومات الاقتصادية هما ليختنشتاين وأندورا، في المرتبة الثانية والحادية عشرة على التوالي.

الإقرارات

وُضِعَ المؤشر العالمي للجريمة المنظمة من قبل فريق أساسي في المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: لورا أدال، وليز تاجزيريا، وكوسيو إيفانوف، ونينا كايسر، وتيوزداي ريتانو، ومارك شو. كما تم دعم وضعه وتطويره من قبل ديبورا بونيلو، وجوزيفينا سالومون، وسوزانا ديتلفس كمنسقين إقليميين. ويُنسب الفضل إلى فريق منشورات GI-TOC وإلى كلوديو لاندي وCafé.art.br للتصميم والتصور والموقع الإلكتروني.

في عملية تطوير هذه الأداة، اعتمد الفريق على دعم وخبرة ما يقرب من 420 فردًا ونود أن نعرب عن خالص امتناننا للزملاء والخبراء والمراجعين ومساعدي الأبحاث على جهودهم الدؤوبة لإنشاء أداة شاملة ومفيدة لتبادل المعرفة وتحليلية.

على مدى عامين، تم تبادل الخبرات والآراء المستنيرة والدروس المستفادة من أجل وضع أول مؤشر عالمي للجريمة المنظمة من نوعه. ومع ذلك، فقد استغرق إعداد المؤشر سبع سنوات، ولم يكن تحقيقه ممكنًا لولا العمل التأسيسي في إطار ENACT (تعزيز استجابة إفريقيا للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية) - بدعم من الشرطة الدولية (الإنتربول) ومعهد الدراسات الأمنية، وتمويله. من قبل الاتحاد الأوروبي - وبتمويل جزئي من حكومة النرويج. ونود أيضًا أن نُعرب عن امتناننا لوزارة خارجية الولايات المتحدة لتمويلها مؤشر الجريمة المنظمة العالمي لعام 2021.

مصادر الصور: تغطية دينيس دوان لاو عبر موقع أونسبلاش؛ ص. 6 روب إليوت/وكالة الأنباء الفرنسية عبر موقع جيتي إيماجيس؛ ص. 9 توماس دي لوز عبر موقع أونسبلاش؛ ص. 10-11 توشي أو عبر موقع جيتي إيماجيس؛ ص. 19 جويل كاريليت عبر موقع جيتي إيماجيس؛ ص. 20 راج ك راج/*صحيفة هندوستان تايمز* عبر موقع جيتي إيماجيس؛ ص. 26 المعهد الوطني للسرطان عبر موقع أونسبلاش؛ ص 30-31 أندريك لانجفيلد عبر موقع أونسبلاش؛ ص. 32 ديجوستيني عبر موقع جيتي إيماجيس؛ ص. 42-43 فستوك ش.ذ.م.م عبر موقع جيتي إيماجيس؛ ص. 50 توماس أشلوك عبر موقع أونسبلاش؛ ص. 53 محمد سعيد/وكالة الأناضول عبر موقع جيتي إيماجيس؛ ص. 56 إدريس محمد/ وكالة الأنباء الفرنسية عبر موقع جيتي إيماجيس؛ ص. 70-71 إف جي تراید عبر موقع جيتي إيماجيس؛ ص. 79 لويس بارون/مجموعة إيبيكس/باركروفت ميديا عبر موقع جيتي إيماجيس؛ ص. 87 تيم دي وايل عبر موقع جيتي إيماجيس؛ ص. 93 ماريو تاما/موقع جيتي إيماجيس؛ ص. 94 دوجانكان أوزتوران عبر موقع أونسبلاش؛ ص. 101 ويستيند 61 عبر موقع جيتي إيماجيس؛ ص. 108 ستيفانو مونتيسي - كوربيس عبر موقع جيتي إيماجيس؛ ص. 110 سيرج جوكوف عبر موقع أونسبلاش؛ ص. 116 جون مور عبر موقع جيتي إيماجيس؛ ص. 128 مايكل روبنسون شافيز/*واشنطن بوست* عبر موقع جيتي إيماجيس؛ ص. 132 ليرون بيترز عبر موقع أونسبلاش؛ ص. 137 سيث دويل عبر موقع أونسبلاش؛ ص. 138 ماتياس مولي عبر موقع أونسبلاش؛ ص. 142 ريونوسوكي كيكونو عبر موقع أونسبلاش؛ ص. 150 فانسيب أوان عبر موقع أونسبلاش؛ ص. 169 برونو ثيث عبر موقع أونسبلاش.

التخطيط والتصميم والرسوم التوضيحية: Cafe.art.br

تم تمويل هذا التقرير جزئيًا بمنحة من وزارة الخارجية الأمريكية. الآراء والنتائج والاستنتاجات الواردة هنا خاصة بالمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ولا تعكس بالضرورة آراء ونتائج واستنتاجات وزارة الخارجية الأمريكية.

GLOBAL INITIATIVE
AGAINST TRANSNATIONAL ORGANIZED CRIME

نبذة عن المبادرة العالمية

المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية هي شبكة عالمية تضم أكثر من 500 من خبراء الشبكات في جميع أنحاء العالم. وتوفر المبادرة العالمية منصة للترويج لمزيد من النقاش والنهج المبتكرة باعتبارها اللبنات الأساسية لإنشاء استراتيجية عالمية شاملة لمكافحة الجريمة المنظمة.

www.globalinitiative.net

التمويل المُقدَم من
حكومة الولايات المتحدة

enact

تم دعم تصميم مؤشر الجريمة المنظمة وتطويره من قبل برنامج ENACT.

ويمول الاتحاد الأوروبي برنامج ENACT وينفذه معهد الدراسات الأمنية والإنتربول، بالاشتراك مع المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.